

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر " بسكرة "
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

التَّوجِيهُ اللِّغَوِيُّ لِلْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ - فِي عُلُومِ الْكِتَابِ -

رسالةٌ مُقدِّمةٌ لِتَيْلِ شَهَادَةِ دَكْتُورَاهِ الطَّوْرِ الثَّلَاثِ (ل . م . د)
تَخَصُّصُ عُلُومِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ

إشراف الدكتور:
عمار ربيع

إعداد الطالبة:
لعروسيّة ساكر

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
1	خان محمد	أستاذ	بسكرة	رئيساً
2	عمار ربيع	أستاذ محاضر - أ -	بسكرة	مشرفاً و مقرراً
3	عمار شلواي	أستاذ	بسكرة	عضواً مناقشاً
5	الامين ملاوي	أستاذ محاضر - أ -	بسكرة	عضواً مناقشاً
6	بويكر حسيني	أستاذ	ورقلة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1436هـ / 1437هـ

2016 / 2015 م

سورة الاحقاف

شكر و عرفان

عرفانا بالحقّ و إقرارا بالنعمة التي أنعم بها عليّ أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ؛ الذي أعانني على إتمام هذا البحث وهداني إلى سبيل الفلاح فيه فالحمد لله ثم الحمد لله ثم الحمد لله .

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي ومعلّمي الفاضل الدكتور صالح لطلوحي - رحمه الله - الذي وقف بجانبني فكان السند القوي في إخراج هذا البحث ؛ بفضل إرشاداته ونصائحه وتوجيهاته فلم يعرف الكلل والملل... إلى أستاذي الذي ساقني سوفا إلى الاجتهاد في هذا العلم الجليل؛ علم القراءات القرآنية، فقد أوقفني على فصيح كلم القرآن الكريم وبلغ بيانه ووجوه قراءاته أسأل الله تعالى أن يكتب هذا العمل في ميزان حسناته.

وشكري وامتناني كثير إلى جميع أساتذتي بقسم الآداب و اللغة العربية ، وأخص بالذكر الدكتور أحمد مداس والدكتور عبد القادر رحيم والدكتورة ليلي سهل على تحفيزهم وتوجيهاتهم ؛ الشكر إلى كل من علمني حرفا... إلى كل أساتذتي كما لا أنسى كل من كانت له اليد الطولى في إخراج هذا البحث وطباعته على الحلة التي هو عليها وفي الأخير أدعو الله Y أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وأن يتقبّله مني بقبول حسن وأن أنفَعَ به.

مقدمة

تتسم القراءات القرآنية بالسمو والمنزلة العالية كونها ترتبط بمفردات مرجع أمة الإسلام بعد وفاة الرسول ﷺ، والمعجزة اللغوية الخالدة؛ القرآن الكريم، ذلك الدستور الذي تستقي منه كل مفرداتها ومادتها ويتوجه إليه ذوو الألباب من أجل معرفة كيفية أداء ألفاظه على الوجه الصحيح الذي يحبه الله تعالى منا ويرضى.

و تعد القراءات القرآنية واحدة من مظاهر العناية بالقرآن الكريم؛ إذ تسهم في تدبر آياته وتفسيرها أحيانا كثيرة، بل تبعث على التفكير فيه تفكيراً عميقاً، فهو علم سام بسمو لغته وبلاغته التي تبرز في أداء جمع من المجتهدين الذين أنفقوا أوقاتهم في سبيل قراءته وإقراءه بعناية واسعة.

أمّا بالنسبة للغة العربية والدّرس اللغوي فقد وجدت القراءات القرآنية اهتماماً كبيراً بل إنها خير ما ينطلق منه الباحث اللغوي كونها من الدرجات الألى في اللغة و البيان و البلاغة. ولقد تنقل هذا العلم عبر صور كثيرة بعد أن كان في أوله جملة حلقات وجلسات يقيمها الرسول ﷺ مع الصحابة لتبادل أوجه القراءة حرصاً منه ﷺ على حفظ القرآن الكريم فكانت بذلك أولى مظاهر العناية الفردية للقرآن الكريم، فقد حرص ﷺ أن يحافظ للقرآن على رسمه في صدور الصحابة والتابعين الذين تركهم من بعده ﷺ، إلى أن وصل إلى ما عرفه الآن من إقبال اللغويين عليه بالتدريس ومحاولين الاستفادة من مفرداته وأصواته وقواعده واختلافات حركاته من أجل نحو منحى قويم ينحون به إلى زيادة اللغة العربية قوة وزادا وخبرة، فتجد وتفرغ لهذا جمع من اللغويين الذين حاولوا الكشف عن وجوه القراءات القرآنية وبيان عللها فاعتنوا بها أيما عناية. إن نشأة القراءات القرآنية كانت تزامنا وتزول القرآن الكريم بيكة المكرمة وقد كان ذلكما تعج به كتب الحديث في نصوص كثيرة.

لقد عرفت قراءات القرآن الكريم التباين منذ أصولها ولعل الاختلاف الذي كان بين الصحابة بخصوص نصوصها خير دليل على ذلك، فأودع الله حكمته بالتيسير لقراءة كتابه فقرأوا بالحرف والحرفين وأكثر؛ فكانت الصورة الأولى للاختلاف المشهود في القراءات القرآنية، ومنه فإن هذا الاختلاف أمرٌ واردٌ مذ كان الرسول ﷺ حياً بينهم .



وكما كان الاجتهاد والإقبال على حفظ القرآن الكريم كان التعدد والتباين ملحوظا في العلم الكفيل بالإبانة عن هذه الوجوه و هو التوجيه على اختلاف القراءات القرآنية صحيحها وفاسدها. واستنادا إلى هذا وقراءة في مدونات ودراسات تهدف إلى عرض الأوجه اللغوية للقراءة القرآنية وتوجيهها في أخرى، وجد هذا العلم من إسهامات اللغويين العظيمة في محاولة حفظ القرآن الكريم وكتابته ونقله حرصا على بيان قراءته والتي جمعت في مدونات بهذا الاسم (التوجيه) عرفت النور منها القديم ومنها الحديث في علم القراءات القرآنية .

ساهمت العديد من الدراسات اللغوية في إيضاح العديد من الأوجه اللغوية للقراءات القرآنية فأبانت عن عللها وحججها ببيان الأسباب والأدلة وإن لم تجد فيليراد مخارج من أجل توجيه القراءات القرآنية في جميع مستوياتها (الصوت والصرف و النحو والدلالة) وإذا لم تجد فبالأويل، إلا أنها لم تهتم بالتوجيه اللساني الصّرف لها كما نجد العديد من الوجوه اللغوية التي لم تحظ بالإقبال ولم يتعرض لها موجه بالتوجيه، هذا وغيره مسوّغات دفعت العديد من شيوخ القراءة أمثال إمامنا خاتمة المحققين ابن الجزري أن يبذلوا قصارى جهودهم في دراسة مباحث الدرس اللغوي المتعلقة بعلم القراءات القرآنية، الأمر الذي يبعث على التساؤل أيضا والذي يعترضنا كلما عدنا إلى مؤلفاته بغية معرفة وجه ما للقراءة نقف عند جملة من التساؤلات:

ما مصدر القراءات القرآنية الأول وما مدى أهمية تعدد الأحرف الذي يؤدي إلى التعدد

في التوجيه؟

ما فائدة الاختلاف بين القراءات القرآنية واختلاف التوجيه؟

ما التوجيه اللغوي الفعلي للقراءة؟ ولماذا أفرد ابن الجزري لنفسه منهاجا خاصا ومسالك

خاصة مقارنة بغيره من علماء التوجيه والإقراء رغم أنه يسمي توجيهه في أكثر من موضع في مؤلفاته بالاجتهاد عنهم .

ولماذا كان للتوجيه عنده مسالك مختلفة وخاصة؟ ولماذا جنح إليها؟ هل تفردا أم أنها

طريقة جديدة في الاجتهاد.

وما فائدة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية؟

هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث.



إن القراءات السبع هي القراءات المجمع عليها صحة وتواتراً من أفواه أولئك الذين عرفوا بالأمانة والضبط والثقة، تلك القراءات التي تحكّمها أركان ثلاثة حددها إمام القراء ابن الجزري وهي :

1 صحة السند.

2-موافقة أحد المصاحف ولو تقديراً.

3-موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

ومنه لما كانت هذه أسساً وركائز للقراءة الصحيحة، فإن القراءة الشاذة أو الضعيفة كل قراءة فقدت أحد هذه الأركان وهي القراءات الأربع الشواذ الزائدة عن العشرة، والتي لم يستثنها ابن الجزري في التّوجيه أو الإعراب عن أوجه قراءتها لأنها قراءات تشمل الكثير من الشرح والتفسير، ولأن علم التّوجيه اللغوي علم يبحث عن معاني القراءات والكشف عن وجوها وعللها ولما كان الأمر كذلك كان شغفنا كبيراً للوقوف عند توجيهات ابن الجزري في مؤلفاته وخصى البحث وطرحه يعرب عنه عنوان الرسالة لبيان جهود هذا الرّجل في الدرس اللغوي والوقوف عند المسائل اللغوية في مؤلفاته والتي اشتغل فيها بالتوجيه ومراعاة لهذا كان عنوان الرسالة موسوماً بـ:

التّوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في مؤلفات ابن الجزري - في علوم الكتاب -

ولعل من أهم المسوّغات التي ساقنتني سوقاً إلى ضرورة البحث في مؤلفاته وإلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

-تبيان مسوّغات الاختلاف الواقع في مسألة القراءات القرآنية.

-تبيان مسوّغات تعدد التوجيه اللغوي للمسألة الواحدة.

-محاولة الوقوف عند أوجه القراءات التي تأخذ وجوها عديدة ومعرفة الظواهر اللغوية في

كل قراءة قرآنية وتوجيهها.

-محاولة الكشف على منهج ابن الجزري في توجيهه للقراءات القرآنية في مؤلفاته ولاسيما في

النّشر في القراءات العشر وتقريب النّشر في القراءات العشر وتجبير التيسير في قراءات الأئمة

العشرة والتمهيد في علم التجويد ومتن الدرّة المضيئة للإمام.

-القراءات القرآنية تزيد من الزاد اللغوي خاصة باختلاف تلك الأوجه اللغوية المبثوثة على تباينها.

-تسهم أوجه القراءات القرآنية في بيان وتفسير المعنى المراد من كلام الله تعالى أحيانا كثيرة كما تساعد في ترجيح بعض الآراء الفقهية.

- البحث في القراءات القرآنية يبعث على التأدب بآداب القرآن الكريم والتخلق بأخلاقه فيكون من وراء العلم والإقبال عليه نيل مرضاة الله سبحانه وتعالى، كما يهدف البحث إلى الكشف عن منهج ابن الجزري في التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية بعد أن نهل من العديد من الشيوخ والأساتذة فهو خاتمة المحققين في عصره، كما نرمي إلى بيان أهمية التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في الدرس اللغوي والفائدة منه.

هذا ولكون موضوع البحث يتوقف على التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية ومراعاة للجانب الشكلي له، حاولنا أن نرسم له خطة تتوافق ومحتواه، تتكون من مدخل وفصول أربعة تقفوها خاتمة.

المدخل: وعنوانه: ابن الجزري وعلم القراءات القرآنية وجعلته خصيصا لنسب وسيرة ابن الجزري، ونشأته ورحلاته، وتلاميذه، ومؤلفاته، وعوامل إبداعه في القراءات، والقراءات القرآنية، ومدلولها، وأركان القراءة الصحيحة عند ابن الجزري، وأقسام القراءة القرآنية، والتوجيه اللغوي، ودوافع التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية، وعلاقة القراءات القرآنية بالدرس اللغوي وفائدة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية.

الفصل الأول: وعنوانه: التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في مؤلفات ابن الجزري، وتناولت فيه:-مخارج الأصوات، والدرس الصوتي عند ابن الجزري، وعلم الصوتيات أو علم التجويد، والإمالة مفهومها وشروطها أقسام الفتح، وأقسام الإمالة عند ابن الجزري، وأسبابها، والاشمام، والإدغام الكبير، والإدغام الصغير، والإدغام المطلق والتون الساكنة والتنونين.

الفصل الثاني: وعنوانه: ب: الظواهر الصوتية الأخرى في مؤلفات ابن الجزري وتناولت فيه الأحكام الأخرى للنون الساكنة والتنونين، والمد والقصر، والهمز والتسهيل، وبيئات الإضافة وبيئات الزوائد، والوقف والإبتداء وهاء الكناية.

الفصل الثالث: وعنوانه: التوجيه الصرفي في مؤلفات ابن الجزري وتناولت فيه: بعض الأفعال وأبنيها ودلالاتها مما بث في مؤلفات ابن الجزري ، والتذكير والتأنيث، والعدد (الاختلاف في القراءة بين الإفراد والجمع وبين الجمع والإفراد) والمصادر السماعية وبعض المصادر القياسية ثم المشتقات ودلالاتها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم المكان.

الفصل الرابع: وعنوانه: التوجيه النحوي في مؤلفات ابن الجزري وأهم المعطيات الدلالية البارزة. وتناولت فيه (معنى التوجيه النحوي، ومسألة التقديم والتأخير، والأفعال من حيث البناء للفاعل والبناء للمفعول ووجوه الإعراب، واختلاف الحركات الإعرابية بين الرفع والنصب، وبين النصب والرفع، وبين الرفع والحذف، وبين الحذف والرفع، وبين النصب والحذف، وبين الحذف والنصب، وبين الرفع والحذف وبين الرفع والجزم، والاختلاف في إثبات التنوين وحذفه، والتقدير الأفعال، والابتداء، وبعض النواسخ، والفصل بين المتضامين، الحروف، ومسالك التوجيه النحوي عند ابن الجزري، وبعض المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري واكتفينا بهذه المعطيات لأن أصل التوجيه الدلالي مبثوث في كل المعطيات اللغوية عند ابن الجزري ومن ثم في كل توجيهات نصوصه الصوتية والصرفية والتحوية.

وبعد كل هذا أدرجنا لهذا الموضوع خاتمة أوجزنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج، وقد اقتضى هذا البحث اتباع المنهج الوصفي بالية التحليل والذي يقوم وصف وتحليل الظواهر اللغوية لكل قراءة ولاسيما إذا تعلق الأمر بالأصوات.

أما مصادر البحث ومراجعته فقد تنوعت بتنوع مجالات البحث، كذلك أن بحثنا كهذا في القراءات القرآنية واللغة ألزمتنا الوقوف على أمات كتب القراءات القرآنية ومعاجمها وكذا كتب التفسير والتي اعتمدنا عليها في تصنيف مادة القراءة وأوجهها ونذكر من المصادر: معجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي، مؤلفات الإمام ابن الجزري، المعتمدة في التوجيه؛ وهي النشر في القراءات العشر، تقريب النشر في القراءات العشر، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، طيبة النشر في القراءات العشر، التمهيد في علم التجويد، متن الدرر المضيئة لابن الجزري ومن المصادر أيضا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن



محمد البناء، والتيسير للداني، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري وغيرها كثير.

أما عن المراجع فهي كثيرة أيضا نذكر منها أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي لمحمد مسعود علي حسن عيسى، وتعدد التوجيه النحوي مواضعه أسبابه ونتائج محمد حسنين صبرة، اللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي، ومخارج الحروف عند اللسانيين لعزير اركيبي، والتوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم لصبري المتولي المتولي، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات لأحمد محمود عبد السميع الحفيان، كيف نرتل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق لعبد العلي أعنون، الصوتيات التركيبية، الدراسة التركيبية لأصوات اللغة العربية، لأبي بكر حسيني وغيرها كثير أيضا.

ولا يفوتني في الأخير أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور صالح الحلوجي، الذي وقف بجاني ووجهني كلما اقتضى الأمر التوجيه، ولم يبخل علي بعلمه وآرائه ونصائحه، فله مني فائق الشكر والتقدير والاحترام، ودعائي له بالسداد في كل ما هو مقبل عليه وجزاه الله عن كل الحروف التي علمني إياها خير الجزاء، والشكر موصول لكل من ساعدني من أساتذتي على تجاوز ما أشكل علي فهمه، كل باسمه، فله مني فائق الشكر والتقدير والعرفان كما أدعو الله Y أن يجعل عملي هذا خالصا لوجه الكريم وأن يتقبله مني بقبول حسن وأن أنفع به، فإن أصبت فمن الله وبتأطير ورعاية أستاذي ومشرفي، وإن أخطأت فمن نفسي وقلة زادي وعلمي والمامي والله تعالى الموفق.

مدخل:

ابن الجزري وعلم القراءات القرآنيّة.

- 1- ابن الجزري: ترجمته: (اسمه ونسبه ومولده).
- 2- نشأته ورحلاته: وشيوخه.
- 3- من تلاميذه.
- 4- مؤلفاته.
- 5- عوامل إبداع ابن الجزري في القراءات القرآنيّة.
- 6- القراءات القرآنيّة ومدلولها.
- 7- أنواع القراءات القرآنيّة عند ابن الجزري.
- 8- أركان القراءة الصحيحة عند ابن الجزري.
- 9- التوجيه اللغوي.
- 10- دوافع التوجيه اللغوي للقراءات القرآنيّة.
- 11- ابن الجزري خاتمة المحققين و جهوده في القراءات وتوجيهها.
- 12- علاقة القراءات القرآنيّة بالدرس اللغوي و فائدة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنيّة.

1- ابن الجزري: ترجمته؛ (اسمه ونسبه ومولده):

لا يختلف اثنان في أنّ شيخ القراء هو "الإمام المقرئ الجليل الحافظ أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري⁽¹⁾ الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي⁽²⁾ مقرئ الممالك الإسلامية بعد الإمام الشاطبي⁽³⁾.

والجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر⁽⁴⁾، وقد كان مكوث أجداده بها مسوغاً لنسبته إليها⁽⁵⁾. وقد ذكر السمعاني هذا فقال: «الجزري بفتح الجيم والزاي وكسر الراء هذه النسبة إلى الجزيرة، وهي عدّة بلاد من ديار بكر واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها جزيرة ابن عمر، وعدّة بلاد منها الموصل وسنجار وحدان والرقة ورأس العين وهي بلاد بين دجلة والفرات وإتّما قيل لها الجزيرة لهذا»⁽⁶⁾.

ولد ابن الجزري في «دمشق ليلة السبت بعد صلاة التراويح في الخامس والعشرين من رمضان المبارك سنة إحدى وخمسين وسبعائة، داخل خطّ القصاصين لمجلة بين السورين»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن الجزري، غاية التّهاية في طبقات القراء، عني بنشره وتحقيقه ج برجستراسر، دار الكتب العلميّة، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م، ج02، ص247.

⁽²⁾ أحمد بن حمود بن حميد الترويثي، تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء جمعاً ودراسة، تقديم محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المملكة العربيّة السّعودية، المدينة المنورة، ط01، 1433هـ، 2012م، ص25.

⁽³⁾ سيدي الحاج محمد بن علي، بن يالوشه الشريف، الفوائد المفهّمة في شرح الجزرية، (المقدمة الجزرية)، تصحيح عبد الواحد بن إبراهيم المارغيني، ط04، المطبعة التّونسيّة، سوق البلاط، العدد57، تونس1357 هـ، 1931م، ص68، في ترجمته الموجزة للحافظ الناظم ابن الجزري، وابن الجزري، غاية التّهاية في طبقات القراء، ج02، ص220.

⁽⁴⁾ جزيرة ابن عمر: بلدة على الحدود السّورية التّركية، أقصى الشّمال الشّرقى فوق الموصل بينها ثلاثة أيام... وهذه الجزيرة يحيط بها دجلة إلّا من ناحية واحدة شبه الهلال، ثم عمل هناك خندق أجري فيه الماء، ونصبت عليه رحي، فأحاط بها الخندق ونسب إليها جماعة كثيرة منهم: محمد مطيع الحافظ، شيخ القراء الإمام ابن الجزري (751، 822هـ)، دار الفكر، دمشق، ط01، 1416هـ، 1995م، ص07، نقلا عن معجم البلدان ج1/ ص160 وكفاية الأملعي ص85.

⁽⁵⁾ ينظر: أحمد بن حمود الترويثي، تنبيهات الإمام ابن الجزري، على أوهام القراء، ص25.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه، الصّفحة نفسها، نقلا عن السمعاني في الأنساب، ج02، ص55.

⁽⁷⁾ هكذا ذكر ابن الجزري تاريخ ولادته عندما ترجم لنفسه، وكذلك جميع من ترجم له إلّا العلي في الأنس الجليل، فقد ذكر أنّ مولده ليلة السبت السادس عشر رمضان، محمد مطيع الحافظ، شيخ القراء الإمام ابن الجزري، ص07.

2- نشأته ورحلاته وشيوخه:

نشأ إمام القراء ابن الجزري في دمشق، وفيها اشتغل بحفظ القرآن الكريم وأكمله سنة 764 هـ.⁽¹⁾

وبعد أن فرغ ابن الجزري من حفظ القرآن الكريم شرع بقراءة القراءات وتدارس كتبها على علماء بلده؛ فقرأ على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السّلال (ت 782 هـ) والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطّحان (ت 782 هـ)⁽²⁾، وشيخه أحمد بن رجب (ت 775 هـ) والشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد اللبان (ت 776 هـ).

ولم يكتف بدراسة هذا العلم الجليل فقط وإنما تعداه إلى سماع الحديث وأخذ الفقه عن عدد من مشايخ مصر قبل عودته إلى دمشق⁽³⁾، وكانت رحلته الأولى إلى مصر.

ثم رحل إلى مصر عام 778 هـ وقرأ على شيخه ضياء الدين سعد الله القزويني الأصول والمعاني والبيان⁽⁴⁾. كما قرأ كثيرا من كتب القراءات على شيوخها منهم عبد الوهاب القروي 788 هـ ثم عاد إلى دمشق⁽⁵⁾، ولم تقطع صلته بمصر بعد ذلك⁽⁶⁾.

كما رحل ابن الجزري بأبناؤه للقراءة على علماء مصر مثله فكانت رحلته سنة 788 هـ والمرة الثانية سنة 792 هـ⁽⁷⁾.

قدم ابن الجزري من شيراز إلى دمشق ومنها سافر إلى القاهرة، واجتمع بالسلطان الأشرف هناك فعظّمه وجلس مدة للإقراء، والتّحديث زمنا طويلا؛ حيث كان الناس يقصدونه من كلّ حدب وصوب ليسمعوا منه القراءة والحديث⁽⁸⁾، ومن القاهرة توجه ابن الجزري إلى مكة وحجّ عام 828 هـ، ثم عاد إلى القاهرة ودخلها أوائل 829 هـ، وهذه آخر رحلة له حيث

(1) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الصّوء اللامع لأصل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، دت، ج 09، ص 256.

(2) سيف بن عطاء الله الفضالي، الجواهر المضية على المقدّمة الجزرية، ص 28، نقلا عن: إنباء الغمر ج 3، ص 466.

(3) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج 02، ص 248.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 248.

(5) المصدر نفسه، ج 1، ص 482.

(6) ينظر: السخاوي، الصّوء اللامع، ج 09، ص 256.

(7) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج 1، ص 129، و ج 2 ص 242 و 252.

(8) ينظر: السخاوي، الصّوء اللامع، ج 09، ص 257.

سافر منها على طريق الشام، ثم عاد على طريق البصرة إلى شيراز، ولما عاد إلى شيراز مكث فيها سنوات أخرى حتى توفي رحمه الله سنة 833 هـ⁽¹⁾.

3- من تلاميذه:

- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الدمشقي (ت 885 هـ)⁽²⁾.
- أحمد البرمي الضرير⁽³⁾.
- صدقة بن سلامة بن حسين الضرير أبو محمد المسحراني⁽⁴⁾.
- عبد المحسن التبريزي⁽⁵⁾.
- علي بن محمد بن حمزة الحسيني⁽⁶⁾.
- موسى بن أحمد بن إسحاق الشهبي⁽⁷⁾.
- يعقوب بن عبد الله الخطيب⁽⁸⁾.
- ولده علي بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري⁽⁹⁾.
- ابنته سلمى (أم الخير) بنت محمد بن محمد بن محمد الجزري⁽¹⁰⁾.

4- مؤلفاته:

كتب الإمام ابن الجزري من أكرم الكتب التي نفع بها، والقراء بعده عيال في هذه الصنعة عليه، إجماعاً واعترافاً بما تحوي من العلم والبراهين القويّة والعلم الباهر والبيان البديع، فلقد أثنى الأئمة على كتبه وأعربوا عن كثرتها وفائدتها، وكان ابن الجزري صاحب إنتاج غزير في ميدان التّأليف في علوم شتى؛ أشهرها علم القراءات، ولتنوع عناصر ثقافته تنوّعت موضوعات مؤلفاته

⁽¹⁾ المصدر السابق، ج 09، ص 257.

⁽²⁾ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 2، ص 249.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ج 1، ص 103.

⁽⁴⁾ السخاوي، الضوء اللامع، ج 1، ص 101.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 2، ص 249.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه، ج 2، ص 249.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه، ج 1، ص 249.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه، ج 2، ص 249.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه، ج 2، ص 245.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه، ج 1، ص 310.

فضلا عن كتب القراءات والقرآن كانت له كتب في الحديث ومصطلحه والفقه وأصوله والتاريخ والمناقب وعلوم العربية وغيرها⁽¹⁾.

ولقد صنّف له الدكتور محمد مطيع الحافظ كتابا سماه باسمه «شيخ القراء الإمام ابن الجزري 751-833هـ)، وعدّد فيه مؤلفاته ومكان وجود كل منها وطبيعة النسخة في ذلك؛ مخطوطا كانت أم مطبوعا، ومن ذكرها من الأئمة المحققين وعدّها بين ما حُطّ وكتب بثمانية وثمانين مؤلّفا، سنحاول هنا أن نعرض لأهمّ مؤلفاته منها في علم القراءات القرآنية والتي كان بعض منها مدوّنة بحثنا بالتوجيه اللغوي لنصوص القراءة فيها، ومنها:

01- إتحاف المهرة في تمة العشرة⁽²⁾. ولقد ذكره السخاوي في الضوء اللامع.

02- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة⁽³⁾ ولقد ذكره السخاوي أيضا في الضوء اللامع.

03- الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: ولقد ذكره ابن الجزري في نشره صريحا⁽⁴⁾.

مخطوطاته: منه نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس، برقم 3537 في 220 ورد⁽⁵⁾.

04- البداية في علوم الرواية وذكره السخاوي في الضوء اللامع⁽⁶⁾.

مخطوطاته: منه نسخة في غوته⁽⁷⁾.

05- تحبير التيسير في القراءات العشر⁽⁸⁾؛ والتيسير لأبي عمرو الداني المتوفى سنة 444هـ

وهو مختصر مشتمل على مذاهب القراء السبعة بالأمصار، وما اشتهر وانتشر من الروايات والطرق ثم إنّ الإمام ابن الجزري، أضاف إليه القراءات الثلاث بعد السبع وسماه تحبير التيسير.

(1) ينظر: عبد الرحيم الطرهوني، هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد، دار الحديث، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1429هـ، 2008م، ص24.

(2) السخاوي، الضوء اللامع، ج09، ص257.

(3) المصدر نفسه، ج ن، ص ن.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1427هـ، 2006م، ج01، ص177.

(5) محمد مطيع الحافظ، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، (751-833 هـ)، (1350-1429م)، مطبوعات مركز جمعة الماجد، للثقافة والتراث، دبي، ص09.

(6) السخاوي، الضوء اللامع، ج09، ص257.

(7) محمد مطيع، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص09.

(8) محمد مطيع، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص10.

ولقد ذكره ابن الجزري في غاية النهاية والسّخاوي في الصّوء اللامع⁽¹⁾.
مخطوطاته:⁽²⁾ منه نسخة في :

-الظاهرية/دمشق رقم 6015، الأوراق (100)-981هـ.

-دار الكتب /صوفيا رقم 1891-الأوراق (121)-998هـ).

-خداخيش/بتنه رقم 101، الأوراق (64)-1000هـ تقريبا.

ومنها أيضا نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض-رقم 1302-الأوراق (115)-1336هـ.

ودار الكتب القاهرة-رقم (19408-ب)-الأوراق (17) 1354 هـ.

أما طبعاته:⁽³⁾ فطبع الكتاب بعنوان تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، بيروت دار الكتب العلمية 1983م في 208 ص -وكذلك سنة 1989 في الدار نفسها.

06- تقريب النّشر في القراءات العشر، قال ابن الجزري في أوّله «وبعد فلما كان كتابي - نشر القراءات العشر-مّا عرف قدره واشتهر بين الطلبة ذكره، ولم يسع أحد منهم تركه ولا هجره، غير أنّه في الإسهاب والإطناب ربّما عزّ تناوله على بعض الأصحاب، وعسر تحصيله على كثير من الطلاب، التمس منّي أن أقربه وأيسره وأقتصره على ما فيه من الخلاف فأختصره لثقل لفظة ويسهل حفظه ويروق رشفه ويهون كشفه ويكون نشرا للطّيبة وبشرى لكلماتها الطّيبة، فاستخرت الله تعالى في ذلك سالكا فيه أقرب المسالك والله ينفع في الحال والمآل، ويجعله لوجهه من خالص الأعمال»⁽⁴⁾.

ولقد ذكره في غاية النهاية⁽⁵⁾ وذكره السّخاوي في الصّوء اللامع⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص250، و السّخاوي، الصّوء اللامع، ج9، ص257.

(2) محمد مطيع الحافظ، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له ، ص09.

(3) المرجع نفسه، ص10 و11 و12.

(4) ابن الجزري، تقريب النّشر في القراءات العشر، وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ط1،

1423 هـ، 2002 م، ص2، 3.

(5) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج02، ص251.

(6) السّخاوي، الصّوء اللامع، ج09، ص257.

مخطوطاته: ⁽¹⁾ كثيرة نذكر منها ما وجد ب:

-مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي في 94 ورقة برقم 575، كتب سنة 1130 هـ

-جامعة الرياض (الملك سعود) رقم 2528 - الأوراق (79)-822 هـ.

-الأزهرية/القاهرة-رقم (1131 حلیم/32820)، الأوراق (186)-852هـ.

-الحرم المكي (علوم القرآن)-رقم (2/29)-الأوراق (112)-936هـ

07- التمهيد في علم التجويد:

وهو الكتاب الذي ألفه ابن الجزري في فجر حياته العلميّة، سنة 769 هـم بالقاهرة، بعد أن درس على عدد من علماء القراءة فأتقن علم التجويد وضبط القراءات، حيث درس أولاً على شيخه أبي محمد عبد الوهّاب بن السّلال (782 هـ) ⁽²⁾: وقال عنه «هو أوّل شيخ انتفعت به ولازمته وصحّحت عليه الشّاطبية دروساً وعرضاً، وتلوت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو، فأجازني وأنا مراهق دون سنّ البلوغ بكثير...» ⁽³⁾.

كتاب التّمهيد ألفه صاحبه بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين بالقاهرة في رحلته إلى مصر سنة 769 هـ، وقرأ على الشّيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي قبيل وفاته في تلك السنّة، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن الصّائع والشّيخ أبي محمد عبد الرّحمن بن البغدادي ⁽⁴⁾.

كان ابن الجزري قبل أن يؤلّف هذا الكتاب قد حاز على قدر غير قليل من المعرفة بالقراءات والتّجويد، يأتقان على كبار مشايخ الإقراء في عصره عرضاً ورواية وأداءً في بلاد الشّام والحجاز ومصر، والظاهر أنه لم يكن أوّل كتاب يؤلّفه فقد قال في آخر الكتاب ⁽⁵⁾:

«فرغت من تحريره آخر ثلاث ساعة مضت بعد الزّوال من استوائه، من يوم السّبت خامس ذي الحجة الحرام، من سنة تسع وستين وسبعائة بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين

(1) محمد مطيع، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص13 و14 و15.

(2) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1421 هـ، 2001 م، ص29، كلمة المحقق.

(3) ابن الجزري، غاية التّباية في طبقات القراء، ج1، ص483.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص247.

(5) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص30.

بالقاهرة المحروسة، لا زالت معمورة وسائر بلاد المسلمين، وأجزت لجميع المسلمين روايته عني، راجيا ثواب الله تعالى ومغفرته ورحمته»⁽¹⁾

ولقد ذكره السخاوي أيضا في الضوء اللامع.⁽²⁾

أما مخطوطاته:⁽³⁾ فنذكر منها ما كان به:

- الوطنية/باريس-رقم 2/592-الأوراق (100-147)-769هـ.

- الأزهرية القاهرة-رقم (75)-الأوراق (91-112).

- الوطنية تونس/رقم 384/مجموع الأوراق (61/ب-94/1)-1139هـ.

أما طبعاته:⁽⁴⁾ فنذكر منها ما يأتي:

- طبع بالقاهرة سنة 1326هـ/1908م في 88 صفحة.

- وطبع ببيروت-الشركة المتحدة بتحقيق غانم حسن قدوري 1986 م، في 255 صفحة.

- وطبع بالرياض بتحقيق علي حسين البواب.

08-الدرة المضيئة في قراءات الأئمة الثلاثة المرضية⁽⁵⁾.

ولقد ذكره السخاوي، في الضوء اللامع، فقال فيه «نظم (الهداية) في تمة العشرة وسمّاه

الدرة وربّما حفظها أو بعضها بعض شيوخه»⁽⁶⁾.

من مخطوطاته ما هو به:⁽⁷⁾

-مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدي، في 10 ورقات، برقم 1005.

-الحرم المكي (علوم القرآن)-رقم (2/12)-الأوراق (11)-1001هـ.

-جامعة الرياض (الملك سعود)-رقم (1/1248) الأوراق (1/1-10/1)ب-1093هـ.

-المسجد الأقصى القدس-رقم (2/42/21)-رقم (50/ب-61/1) - ق 12هـ.

(1) المصدر السابق، ص 238.

(2) السخاوي، الضوء اللامع، ج 9، ص 257.

(3) محمد مطيع، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص 16 و 17.

(4) المرجع نفسه، ص 17.

(5) السخاوي، الضوء اللامع، ج 9، ص 257.

(6) المصدر نفسه، ج ن، ص ن.

(7) محمد مطيع، الإمام شمس الدين الجزري، فهرس مؤلفاته، ومن ترجم له، ص 20 و 21.

جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض-رقم (1456) الأوراق (95/ظ116/و)-1285هـ.
09-طبية النشر في القراءات العشر⁽¹⁾.

وهي المنظومة التي افتتحها بـ:⁽²⁾

قال محمد هو ابن الجزري يا ذا الجلال ارحمه واستر واغفر
الحمد لله على ما يسره من نشر منقول حروف العشرة
وآخرها:⁽³⁾

وههنا تم نظام الطيبة ألفية سمية مهذبة
بالرؤم من شعبان وبطشه تسع وتسعين وسبعائة.
أما عن مخطوطاته: فنذكر منها ما وجد بـ:⁽⁴⁾

مركز مطبعة الماجد للثقافة والتراث بدي-منها نسختان برقم 1005، 570، 3341.

الأزهرية القاهرة-رقم (24) 1947-الأوراق (27)-823هـ.

جامعة الرياض (الملك سعود)-رقم (299)-الأوراق (45)-قبل 874هـ.

الجامع الكبير/صنعاء (الأوقاف)-رقم (1542)-الأوراق (60-90)-1086هـ.

الحرم المكي رقم - (15/17)-الأوراق 60 ضمن مجموع -1204هـ.

ونشره أيضا «حسن الطوخي، طبع حجر بالقاهرة سنة 1302هـ ضمن مجموعة في القراءات
مشملة على سبعة متون، وطبع بمطبعة شرف سنة 1308هـ بالقاهرة ضمن المجموعة نفسها
ونشره الشيخ علي الصّباع ضمن مجموعة إتحاف البررة في القراءات والرّسم والآي والتّجويد
(الرّسالة الخامسة ص 168-263) بمطبعة مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة سنة
1354هـ/1935م»⁽⁵⁾.

(1) ذكره السخاوي في الضوء اللامع، ج 09، ص 257.

(2) ابن الجزري، طبية النشر في القراءات العشر، ضبط وتصحيح تميم الزعبي، دار الهدى، جدّة، ط1، 1414 هـ، 1994 م،

ص 31.

(3) المصدر نفسه، ص 102 و 103.

(4) محمد مطيع، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص 25 و 26 و 27.

(5) المرجع نفسه، ص 28.

10-الظرائف في رسم المصاحف⁽¹⁾، ولقد ذكره الضباع في مقدمته لكتاب النشر.

11-النشر في القراءات العشر⁽²⁾:

ولقد ورد في أوله: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامه ويسره وسهّل نشره لمن رامه وقدره ووفق للقيام به من اختاره وبصره، وأقام لحفظه خيرته من بريته الخيرة»⁽³⁾.

وقال في آخره: «وهذا آخر ما قدر الله جمعه وتأليفه من كتاب «نشر القراءات العشر» وابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بمدينة برصه وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة وأجزى جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين الطيبين والظاهرين»⁽⁴⁾.

ولقد ذكره ابن الجزري في غاية النهاية⁽⁵⁾، والسخاوي في الضوء اللامع وهو الكتاب الجامع لجميع طرق العشر الذي لم يسبق إلى مثله.

أمّا مخطوطاته⁽⁶⁾ فكثيرة: نذكر بعضها، فمنها ما وجد به:

- بلدية الإسكندرية-رقم (1187ب)-829هـ.

- الأزهرية/القاهرة-رقم (65) 4470-الأوراق (387)-895هـ.

- الجامع الكبير/صنعاء (الأوقاف) رقم 1555-الأوراق (355) 1079هـ.

- جامعة الإمام محمد بن سعود/الرياض-رقم (1962)-الأوراق 268 1132هـ.

- العمومية/ استانبول-رقم (172) بعنوان: النّشر الكبير وغير هذه المخطوطات كثير

وما ذكرناه منها ليس حصراً لها.

أما طبعاته ذكر الحافظ محمد مطيع: أنه «طبع بدمشق بتحقيق محمد أحمد دهمان بمطبعة التوفيق في مجلدين سنة 1345هـ/1926م-وطبع بالقاهرة بتحقيق علي محمد الضباع، بمطبعة مصطفى محمد سنة 1940م، وطبع ثانية بالمكتبة المصرية بالقاهرة 1976م- وطبع بتحقيق محمد

(1) محمد مطيع، الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص 28.

(2) المرجع نفسه، ص 46.

(3) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج 1، ص 9.

(4) المصدر نفسه، ج 02، ص 349.

(5) السخاوي، الضوء اللامع، ج 09، ص 257.

(6) محمد مطيع الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، ص 46 و 47 و 48 و 49.

سالم محيسن بالقاهرة، مكتبة القاهرة 1980م في ثلاثة أجزاء، وطبع مصوّراً عن طبعة الشيخ علي الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية في الأعوام 1981، 1985، 1987، 1989، وطبع أيضاً مصوّراً بدار الفكر، بيروت 1980، 1983، 1986، 1989م وطبع بتحقيق أحمد أمين ببيروت، دار الكتاب العربي 1986م في 2ج»⁽¹⁾

ويمكننا القول هنا أنّ المصنّفات التي ذكرناها، قد اصطفينا منها ما كان أغلبه أو كلّه في موضوع القراءات القرآنية والتّجويد، أما الموضوعات التي كتب فيها ابن الجزري وهي كثيرة فضلاً عن القراءات والتّجويد منها الحديث وعلومه والسّير، والتّاريخ والتّراجم والعريّة وعلومها وأخرى غيرها، ونجد له جمعا في مؤلّفه الشّهير النّشر في القراءات العشر فضلا عمّا ذكرناه سلفا، سنحاول أن نعرضها عرضا دون أيّما تفصيل. وهي:⁽²⁾

-المقدّمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه.

-نهاية الدّرايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الكبرى).

-غاية النّهيات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الصّغرى).

-إتحاف المهرة في تيمّة العشرة.

-إعانة المهرة في الزّيادة على العشرة.

-نظم الهداية في تيمّة العشرة.

-الحصن الحصين من كلام سيّد المرسلين.

- عدة الحصن الحصين وجنة الحصن الحصين.

-التّعريف بالمولد الشريف.

-عرف التعريف بالمولد الشريف.

-التّوضيح في شرح المصاييح.

-البداية في علوم الرواية.

-الهداية في فنون الحديث، (نظم).

(1) المرجع السابق، ص 50.

(2) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج 01، ص 05.

- الأولوية في الأحاديث الأولية.
- عقد اللآلئ في الأحاديث المسلسلة العوالي.
- المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد.
- القصد الأحمد في رجال أحمد.
- المصعد الأحمد في ختم مسانيد أحمد.
- الإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم.
- الإبانة في العمرة من الجعرانة.
- التكريم في العمرة من التنعيم.
- غاية المنى في زيارة منى.
- فضل حراء.
- أحسن المنن.
- أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب.
- الجوهرة في التحو.
- الظرائف في رسم المصاحف.

5- عوامل إبداع ابن الجزري في القراءات:

اجتمعت جملة من العوامل فكانت دافعا لابن الجزري للإبداع في علم القراءات القرآنية والتي نذكر منها :

أسعة الرواية وكثرتها: وذلك بالأسانيد المتصلة بالقراءات القرآنية وبيان وجوهها، وفي تاريخ الرواة وطبقاتهم، إذ نجده في كتابه النّشر في القراءات العشر يجعل لكل معلومة توثيقا بالإسناد المتصل إلى قائلها⁽¹⁾.

لابن الجزري أيضا إلهام ومعرفة واسعة بتاريخ رواة القراءات ودرجاتهم وطبقاتهم حتى إنه أفرد كتابا بعينه في الطبقات سمّاه غاية النّهاية في طبقات القراء؛ كتاب جامع لأحوال كل من

(1) ينظر: عبد الرحيم الطرهوني، غاية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد، ص16.

قُصِدَ للإِقْرَاءِ والقراءة من عند رسول الله ﷺ إلى سنة (774هـ)⁽¹⁾، وقد أقرّ ابن الجزري في خاتمة الطبقات فقال: «وهذا آخر ما يسّر الله جمعه من غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولى الرواية والدراية ممن علمته بحسب ما تقصّيت واجتهدت وابتدأت بتأليف أصله في شهور سنة اثنتين وسبعين وسبعائة، وفرغت منه يوم الأحد سادس عشر جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين وسبعائة بدرب كسك داخل دمشق المحروسة وابتدأت في اختصاره من هذا التأليف في شهور سنة ثلاث وثمانين وسبعائة بمنزلي من عقبة القبان اتجاه مدرستي التي أنشأتها وفرغت من تبييضه يوم الأحد سادس عشر رمضان، سنة خمس وتسعين وسبعائة بمنزلي في القاعة المعروفة بطغاي الكبرى بالرحبة المعروفة بكتبتها داخل القاهرة وانتهت مقابلته في يوم الثلاثاء رابع عشر ذي الحجة من السنة المذكورة»⁽²⁾.

ب- الضبط التام: حيث يؤدّي الإمام ما سمع وما روي بدقة وضبط الأمر الذي أعلى من قدره ورفع منزلته، مما جعل له شأنًا عظيمًا شهد له به النقاد⁽³⁾.

ج- الدقة العلمية: كان الرجل صاحب ملاحظة دقيقة، يقظًا منتبهًا لا تفوته الأخطاء ولا تجوز عليه الأوهام قبل أن ينبئه إليها، ويقدم ويسوق أدلة على بطلانها وهذا ما تجلّى في كتابه النّشر في القراءات العشر كثيرًا⁽⁴⁾ ولقد أفرد له أحمد بن حمود بن حميد الرّويثي مصنفًا سماه تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء جمعًا ودراسةً.

د- التقد العلمي الجريء: لقد كان ابن الجزري راوية ناقدا واقفا على علاّت الرواية فلا يقبلها، فكان أكثر ما يقدم لها التقد البناء الذي يقومها، لا يمر على مثل هذا مرورًا بل يزيّف الزّائف ويكشف ما كان خطأً ويعطي لكل قول حكمه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 16.

(2) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 02، ص 354.

(3) ينظر، عبد الرّحيم الطّرهوني، هداية المرید إلى شروح متن ابن الجزري في التّجويد، ص 17.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هج - حسن توفيقه بين الروايات التي ظاهرها التعارض: فلقد أوتي ابن الجزري من قوة الملكة والحكمة و الدربة على التوفيق بين التصوص ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فلم يكن يضرب بعضا ببعض ولا يقبل بعضا ويرد البعض الآخر⁽¹⁾.

هذه المزايا وأخرى دفعت ورفعت الإمام ابن الجزري إلى مقام الإمامات في علوم القراءات القرآنية التي كان لها في منتهى الاتقان، يخضع لتصانيفه القراء ويوثق بنقله في القراءات القرآنية ورسم الآيات وتجويدها ومواضع وقفها وابتدائها⁽²⁾.

ولم يتوقف ابن الجزري عند حدود هذا من الإبداع بل تعداه إلى سائر علوم القرآن حيث صنف في كل فنّ منها، فأحسن وأجاد، ولقد أورد عبد الرحيم الطرهوني عنه في الهداية نصا لشارح منظومته المقدمة، الإمام الفضالي حيث يقول:

«مولانا شيخ القراء والمجودين، شمس الملة والدين الجزري، كان مفتنا في علوم شتى، أعظمها علم القراءات ويليه الحديث، وانتهت إليه الرئاسة في القراءات، وحقق ودقق وجمع ما تفرّق في فنّ القراءات ما لم يجمعه غيره والمعول على كلامه غالبا»⁽³⁾.

وهذا مما ينبئ على سعة تفنّن واتقان و إبداع الإمام ابن الجزري في هذا العلم الجليل، علم القراءات القرآنية والذي تعداه إلى غيره أيضا.

6- القراءات القرآنية:

إنه لمن وافر الحظّ أن يتاح للباحث الوقوف على المصادر التي تحوي كل ما يتعلّق بالجزر اللغوي ل (قرأ)، (ق. ر. أ) بغية الوقوف على معناه، فالقراءات جمع والمفرد منه قراءة وهي مصدر صريح للفعل المجرد الثلاثي (قرأ)، فقد ورد هذه المصطلح وتباين في الكتب الأمّات لهذا العلم وكذا في كتب التوجيه والتفسير.

أ- المدلول اللغوي:

القراءات في عرف اللغويين؛ وهي مصدر سماعي ل (قرأ)؛ هذا الأخير الذي ورد بتصاريف شتى نذكر منها:

(1) ينظر: المرجع السابق، ص18.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها؛ شرح البيت رقم (42) من المنظومة.

- قرأ ياهمال الهمز «إذ قرأ عاصم في رواية حفص في الوقت أن تبوأ وقال:

تقاذفه الرّواد حتى رموا به ورا طرق الشّام البلاد الأقصايا.

وقد أراد وراء طرق الشّام فقصر الكلمة، وكان ينبغي إذ ذلك أن يقلبها ياء، وكذلك ما كان من هذا التّحو، فإنه أبدل صار إلى أحكام ذوات الياء؛ فقال ألا ترى أنّ قرئت مبدلة من قرأت، بوزن قرئت، من قرئت الصّيف ونحو ذلك»⁽¹⁾.

- وقيل أيضا: «قرأ في فلان قرؤا تتبّعهُ ونظر أعماله، ومنه قال تقرى الأمر أي تتبّعهُ»⁽²⁾.

- وقيل قرأ من القراءة: «قرأ الكتاب قراءة) وقرآنا، تتبع كلماته نظرا ونطق بها ومنه قيل أقرأ وقرؤ، وأقرؤ فقالوا أقرأ الشعر والمقصود به قوافيه وبحوره»⁽³⁾.

- وقيل في مفردتها أيضا: «قرأ؛ قرأت القرآن عن ظهر قلب أو نظرت فيه هكذا يقال: ولا

يقال قرأت إلا ما نظرت فيه من شعر أو حديث، وقرأ فلان قراءة حسنة، فالقرآن مقروء، وأنا قارئ، ورجل قارئ، عابد ناسك وفعله التّقرى والقراءة»⁽⁴⁾. ولما كان لفظ القرآن أيضا مشتقا

من الفعل (قرأ) أطلقنا على القراءة القرآنية قرآنا، وفي هذا يقول تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ

وَقُرْآنَهُ ۗ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۗ﴾⁽⁵⁾.

ب- المدلول الإصطلاحي للقراءات:

القراءة في الإصطلاح «علم يعرف به كيفية أداء الكلمات القرآنية واختلافها معزوا

لناقله»⁽⁶⁾، فهو مستمد من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة قراءة القرآن عنه ρ لذا عدّ من أشرف العلوم الشرعية لكونه متعلقا بأشرف الكلام⁽⁷⁾.

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي التجار، دار الكتب المصرية، 1913 م، ج 03، ص 153.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية للنشر، ط 04، 1400 هـ، 1980 م، ج 01، ص 500 مادة (ق. ر. أ).

(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 04، 1426 هـ، 2004 م، ص 722، مادة (قرأ).

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تخ: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت 1424

هـ، 2003 م، ج 03، ص 369.

(5) سورة القيامة، الآية 17، 18.

(6) عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري الزبيدي، شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة في القراءات الثلاث المئمة للقراءات العشر، تخ،

وتعليق وتوجيه: عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، المكتبة العصرية، بيروت، د ت، ص 55.

(7) ينظر: عبد الفتاح إسماعيل شلي، المنهل، مجلة العربي الادبية، العدد 491، مج 53، 1413 هـ، 1991 م، ص 53.

ولقد ذهب الزرقاني إلى أن القراءات « مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراءة مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات و الطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها»⁽¹⁾.

لقد أقر الزرقاني بالاختلاف الوارد عند القراء من أهل القراءة الصحيحة أو روايتها . وهناك من أعرب عن القراءة بالتلقي وأن القارئ هو المتلقي للقراءة، منه المبتدئ والمتهمي وهناك الوسط المتوسط الذي أفرد إلى أربع أو خمس روايات⁽²⁾. ومهما اختلفت المفاهيم والتعريفات لهذا العلم إلا أنه يظل علماً كفيلاً بكيفية أداء كلمات القرآن التي هي موضوع هذا العلم.

7- أنواع القراءات القرآنية عند ابن الجزري:

أنواع القراءات القرآنية عند ابن الجزري من حيث السند ستة، المتواتر، والمشهور والصحيح والشاذ والموضوع والشبيه بالمدرج⁽³⁾.

فأما المتواتر: واشترط فيه ابن الجزري صحّة النقل والمتواتر عنده « ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه يفيد العلم من غير تعيين عدد هذا هو الصحيح، وقيل بالتعيين، واختلفوا فيه فقيل ستة وقيل اثنا عشر، وقيل: عشرون وقيل أربعون، وقيل سبعون، والذي جمع في زمانها هذه الأركان وهو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول وهم: أبو جعفر، ونافع وابن الكثير، وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر، وعاصم وحمة والكسائي، وخلف، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا»⁽⁴⁾، فالقراءة المتواترة ما كانت بنقل جمع عن جمع صحيح بغض النظر عن عدد الناقلين وهذا ما أعرب عنه ابن الجزري بقوله من غير تعيين.

(1) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت لبنان، 1429هـ، 2008 م، ج1، ص 07.

(2) ينظر: عبد الحلیم بن محمد الهادي قابة، القراءات القرآنية، تاريخها، ثبوتها وحجيتها وأحكامها، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1999م، ص 44.

(3) ينظر: شعبان محمد إساعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط04، 1429 هـ، 2008م، ص 95.

(4) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق: جبال السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط01، 2008م، ص 32 و 33.

وأما المشهور: وهو ما صحَّ سنده ورواه العدل الضابط عن مثله ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ إلا أنه لا يعدّ متواتراً ولم يبلغ درجته⁽¹⁾. وفي هذا قال ابن الجزري: «وأكثر العلماء على عدم الجواز- وهو يقصد عدم جواز القراءة به في الصلاة لان هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي P، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن»⁽²⁾. ومثاله ما اختلف في نقله عن السبعة فرواه عنهم بعضهم دون بعض ومن أشهر ما صنّف في هذين النوعين التيسير للداني، والشاطبية وطيبة النشر في القراءات العشر⁽³⁾.

وأما الصحيح: وهو ما كان بسند صحيح وخالف الرسم والعربية لكنه لم يشتهر الاشتهار المذكور وهذا النوع من القراءة لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده ونذكر من ذلك ما أخرجه الجحدري عن أبي بكر أن النبي P قرأ قوله تعالى: ﴿مُتَكِينٍ عَلَى رُقْرُقٍ خُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾⁽⁴⁾. ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾⁽⁵⁾. بفتح الفاء⁽⁶⁾.

وأما الشاذ: وهو ما لم يصح بسنده يقول ابن الجزري: «ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غلب إسناده، ضعيف كقراءة ابن السميع وأبي السمال وغيرها في (ننجيك بيدك) (ننجيك) بالحاء المهملة (وتكون لمن خلفك آية) بفتح سكون اللام»⁽⁷⁾.
وأما الموضوع: فهو ما كانت النسبة فيه إلى قائله من غير أصل⁽⁸⁾.

(1) ينظر: شعبان محمد إسماعيل، القراءات وأحكامها ومصدرها، ص 95.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 19.

(3) ينظر: شعبان محمد إسماعيل، القراءات وأحكامها ومصدرها، ص 95.

(4) سورة الرحمن، الآية 76.

(5) سورة التوبة، الآية 128.

(6) ينظر: شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص 96.

(7) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 20.

(8) ينظر: شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص 97.

وأما الشبيه بالمدرج: وهو ما يشبه الحديث وزيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّهِ) بزيادة لفظ (من أمه)، وقراءة الزبير ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ﴾ بزيادة لفظ قوله تعالى: (وَيُسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ) فهو شبيه لأنه للخلاف الذي فيه؛ قال عمر رضي الله عنه: (فما أدري أكانت قراءته) ويقصد في ذلك الزبير (أم فسّر) أخرجه سعيد بن منصور، وابن الأنباري وجزم بأنه تفسير⁽¹⁾.

ومنه أيضاً: أن الحسن كان يقرأ (وإن منكم إلاّ واردها، (الورود: الدخول)، قال ابن الأنباري، تفسير من الحسن لمعنى الورد فأحدث الغلط عند بعض الرواة وعدّوه قرآناً⁽²⁾.

8- أركان القراءة الصحيحة عند ابن الجزري:

نص المتقدمون على شروط مقبولة القراءة وضوابطها وصّرحوا بها كالإمام الحافظ أبي عمرو وعثمان بن سعيد الداني والإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب والإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدي وغيرهم⁽³⁾.

ولقد أكد ابن الجزري على هذه الضوابط وذكرها في مواضع عدّة من مؤلفاته وكررها، يقول: «كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 97.

(2) المرجع نفسه، ص نفسها.

(3) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج 01، ص 15.

(4) المصدر نفسه، ص 15.

وذكر هذا في المنجد أيضا حيث قال: «كل قراءة وافقت العربية مطلقا ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها هذه القراءة المتواترة المقطوع بها»⁽¹⁾. وهو يقصد بموافقة العربية مطلقا ولو بوجه من الإعراب⁽²⁾. نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾⁽³⁾. بالجر وقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾⁽⁴⁾؛ وقد عدّه الرّكن الأساس من أركان مقبولية القراءة حيث يقول: «وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهًا من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحًا أم مختلفا فيه اختلافا لا يضُرُّ مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوم وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكراها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأمة المقتدى بهم من أهل السلف على قبولها»⁽⁵⁾.

وعليه فإن الواضح من قول ابن الجزري هو أن ركن موافقة العربية ولو بوجه رهين الجانب التحوي.

أما الرّكن الثاني للقراءة الصحيحة عنده فهو: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، «ما كان ثابتا في بعضها دون بعض قراءة ابن عامر (قالوا اتخذ الله ولدا) في البقرة بغير واو (وبالزّير وبالكتاب المنير) بزيادة الياء في الاسمين ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف الشّامي وكقراءة ابن كثير (جئات تجري من تحتها الأنهار) في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة (من) فإن ذلك ثابت في المصحف المكي، وكذلك (فإن الله هو الغنيّ الحميد) في سورة الحديد بحذف (هو)... إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لخالفها الرسم المجمع عليه... وموافقة الرسم

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 32.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 32.

(3) سورة النساء، الآية 01.

(4) سورة الجاثية، الآية 14.

(5) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج 01، ص 16.

قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً نحو (ملك يوم الدين) فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً⁽¹⁾.

أما الركن الثالث للقراءة الصحيحة: فهو صحة السند؛ أي: «ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى متناه»⁽²⁾.

هذه هي الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة التي حددها ابن الجزري ومن سبقه وهو بهذا التأكيد أراد أن يبين للمسلمين عامة والمهتمين بوجه خاص بهذا العلم أنّ القراءات الصحيحة ليست فقط قراءات الأئمة السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد في السبعة، والداني في التيسير، والشاطبي في منظومته⁽³⁾. (حرز الأمانى) بل إنّ القراءة الصحيحة هي كل قراءة توافرت فيها هذه الشروط: «سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»⁽⁴⁾.

وذكر في المنجد أن الذي جمع في زمانه هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة «التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول: وهم أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحمزة والكسائي، وخلف، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زمانها»⁽⁵⁾. وهو الأساس الذي ألف على أساسه كتابه النشر الذي ثمن فيه أنّ القراءات الصحيحة ليست قراءات القراء السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد فقط⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 17.

(2) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 33.

(3) ينظر: حسين حامد الصالح، الإمام المقرئ محمد بن الجزري الدمشقي وحموده في الدراسات القرآنية والصوتية، دار ابن حزم، بيروت، 1434 هـ، 2013 م، ص 49.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 15.

(5) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 33.

(6) ينظر: حسين حامد الصالح، الإمام المقرئ محمد بن الجزري، ص 50 و 51.

9- التوجيه اللغوي:

لم تخل أسفار علم القراءات القرآنية عند التثويه بخصوص توجيه القراءات من دلالاتها على المصطلح وإن كانت على اختلافها، إلا أنها ظلت تعالج مسألة نراها واحدة، وهي أن التوجيه ما تبين به أوجه القراءة فضلا عن توافقها مع قواعد العربية، ولربما يمكننا القول بهذا عند تحديد المدلول اللغوي لكلمة (توجيه)، وعليه كان التوجيه كفيلا برد الاعتراضات والانتقادات التي تعرف الحضور البارز بكتب التفسير واللغة حين الحديث عن بعض وجوه القراءات⁽¹⁾، ومنه أصبح التوجيه هو التفسير و لربما كان يعمد هؤلاء المفسرون إلى تفسير بيان وجهها، ومن ثم توجيهها بتفسيرها وكان هذا ما وسم اجتهاداتهم في التفسير بالتوجيه، و مثل ذلك ما نسجناه في مدونات كثيرة كالتحرير و التثوير للإمام الطاهر بن عاشور، أو ما يمكن تسجيله في تفسير البحر المحيط في العديد من المواضع.

أ- التوجيه لغة :

إنّ المدلول الصحيح للفظه يدلّ عليه تضافر العرفين اللغوي والاصطلاحي، خاصّة لما ارتبط المصطلح باللغة؛ أمّا في عرف اللغويين؛ فإنّ لفظه توجيه مشتقة من كلمة وجه، و«الوجه مستقبل كلّ شيء فليل وَجْهُ الشّيء نفسه»⁽²⁾، والفعل وَجَّهَ لغة: «جعل الشّيء على جهة واحدة فنقول وجَّه الأمر وجهه، يضرب مثلا للأمر إذا لم يستقم من أن يوجَّه له تدبيرا من جهة أخرى واسم ذلك الفعل التوجيه»⁽³⁾. وقد رُبط عند ابن منظور هنا بالمقصد أو السبيل.

إن المتتبع للمعاني اللغوية لكلمة توجيه يجد أن ما ذهب إليه المقرئون بقولهم في التوجيه ليس ببعيد عما صاغه جماهذة اللغة في المصطلح ذاته وعليه كان عندهم هو: «تبين وجه لقراءة ما

⁽¹⁾ ينظر: أحمد مفلاح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور، مقدمات في علم القراءات، عمان، ط1، 1422هـ، 2001م، ص 202.

⁽²⁾ أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، عناية عدنان درويش وفاء، ص 947.

⁽³⁾ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط 01، 1997 م، ج 06، ص 4776.

والإفصاح عنه باعتماد أحد الأدلة الإجمالية للعربية من نقل إجماع واستصحاب حال وغيرها»⁽¹⁾.

ب- التعريف الاصطلاحي للتوجيه:

ارتبط علم التوجيه باستعمالات اللفظة الأخرى غير التوجيه منها: «معاني القراءات» و«تحليل القراءات» و«الحجة» و«الاحتجاج» و«العلل» و«إعراب القراءات» والتخرُّج وغيرها، والتعريف الاصطلاحي لا يؤثر فيه التباين في الأسماء إذ كلّها أسماء لمسمّى واحد⁽²⁾.

من خلال كل هذه المصطلحات التي ذكرنا فإن علم التوجيه «علم يبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوها في العربية، والذهاب بالقراءات إلى الجهة التي يتبين فيها وجهها ومعناها»⁽³⁾، إذ يقف هذا الأخير عند حدود تقويم القراءة لبيان العلة فيها وسبب اختلافها من غيرها، وبذلك فهو يعنى ببيان الدليل وذكر السبب، أو إيجاد ما يتوافق ومعنى القراءة (التأويل)، أو إيجاد وجه للقراءة من أوجه العربية (التخرُّج)، هذه التقاط الثلاثة لغة التوجيه في القراءات القرآنية، وهو الأمر الذي يرمي إليه المفسّر بوجه عام وكذا اللغوي، ولعلّه الأمر الذي جعل مدوّنات التفسير توصف بهذا أقصد التوجيه.

الذي يتبين من المدلول الاصطلاحي للفظه أنّه منطلق مما هو عليه مدلولها اللغوي وكذلك هو من منظور الدرس القرآني أو القراءات القرآنية اللذين دلّ فيهما على ما دل عليه المصطلح؛ إذ سمّوه فقه القراءات والاحتجاج بها، أو حجة القراءات، وهذا ما يثبت على كتب القراءات وتوجيهها، ومصطلح التوجيه لقد عرف التخصيص لما ارتبط واقترن بالقراءات القرآنية بعد أن كان عامًا وشاملاً لتوجيه الألفاظ والعناصر اللغوية كما في علمي العروض والبلاغة⁽⁴⁾.

(1) عبد العلي المسئول، الإيضاح في علم القراءات، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 1428 هج، 2008م، ص 115.

(2) ينظر: عبد العزيز علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية، لغة وتفسيراً وإعراباً، دار بن حزم، بيروت، ط 1، 1433 هج، 2012 م، ص 64.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 65.

(4) ينظر: صالح آغا، التوجيه اللغوي في معاني القرآن للفراء، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1428 هج، 2007م، ط 1، ص 18.

كما أن المتتبع لكتب القراءات ليلحظ أنّ الوجه في اصطلاح علماء القراءات سابق للتوجيه؛ إذ دلّوا به على إيجاد الوجه في العربية لما اختاره القارئ من ألفاظ اللغة أو الحالة الإعرابية لعنصر من عناصر التحو والتّركيب⁽¹⁾. هذا وقد بيّنه الدكتور تمام حسان في الأصول إذا قال فيه: «التّوجيه تحديد وجه ما للحكم»⁽²⁾.

وعلم التّوجيه لا بدّ أن يكون المشتغل عليه على إلمام بجميع جوانب اللغة وإلى هذا كان مردّ جمع من الباحثين في مفهومهم للتّوجيه، حين قالوا إنّ: «التّوجيه ضرب من الدّراسة التأويلية ذات المنزاع اللغوي إذ تقوم على بحث وجه القراءة من جانب العربية، على ماذا تحمل وبأيّ مذاهب العربية تفسّر، فالمشتغل بالتّوجيه يلزمه أن يكون جامعاً لعلوم العربية وفقهها حتى يحمل كل رواية على ما يناسبها من مذاهب التفسير التّحوي والصّرفي أو الصّوتي أو البلاغي الدلالي في بعض الأحيان»⁽³⁾.

ويحسن بنا أن نشير إلى ملحوظة تثير الانتباه في كتب توجيه القراءات والاحتجاج لها وبها وسمت كتبها بفن وعلم التّوجيه ذاته، وعليها كانت التّسمية لمذونات أولئك الباحثين وعلى رأسهم ومن أوائلهم من أفرد جهده وتجرّد لتوجيه القراءات القرآنية؛ ابن جرير الطّبري (ت 310هـ) في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وكان موجّه القراءات القرآنية قد اعتنوا بها عناية ملحوظة فأفردوا لها العديد من المصنّفات التي نذكر منها⁽⁴⁾:

- 1- أبو علي الفارسي ت (377 هـ) بمؤلفه الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم ابن مجاهد.
- 2- مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) بكتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها.

⁽¹⁾ ينظر: المرجع السابق، ص 18.

⁽²⁾ تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، التحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ، 2000م، ص 231.

⁽³⁾ إدريس مقبول، منهج سيوييه في الاحتجاج بالقراءات ولها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، 2009 م، ص 240.

⁽⁴⁾ ينظر أحمد مفلح القضاة وآخرون، مقدمات في علم القراءات، ص 202 وما بعدها.

3- الحجة في القراءات السبعة لابن خالويهفي إعراب القراءات السبع وعللها.

4- حجة القراءات لأبي زرة ابن رجلة (ت 410 هـ).

وقد ورد مصطلح التوجيه في متون هذه الكتب وغيرها حيث استعمله الطبري (ت 310هـ) في أكثر من أربعين موضعا، فقد ورد في تفاسيرهم وأخذ مدلول التفسير كما نسجل له حضورا في أسفار اللغويين المحدثين وعلى رأسهم الدكتور تمام حسان هذا الأخير الذي نقل العديد من العبارات التي فيها كلمة (توجيه) من كتب النحو والطبقات لأبي بكر الزبيدي، والإنصاف لابن جني وشرح ابن عقيل⁽¹⁾ منها قوله: « ويجوز فيه خمسة أوجه وفي إعراب الخصوص وجهان مشهوران والوجه أن تقرأ بالتصّب..... فالوجه جرّ الأصيل وقد يؤول البيت على أوجه وخرج البيت على وجهتين فلا وجه له»⁽²⁾.

لم تكن كتب التوجيه واجتهادات الباحثين في مضماره حكرا على كتب القراءات القرآنية، بل اتسعت فشملت حتى المعاجم اللغوية، وكتب التفسير كما أفردت له مدونات في توجيه ما صعب واستعصى من تراكيب الشعر العربي الفصيح التي لا تتوافق والقواعد التحوية، خاصة لما ارتبط الأمر بالمعنى فكان بذلك التوجيه سبيلا لفهمها وإيضاحها⁽³⁾.

أما في المعاجم فنذكر من ذلك كتاب العين ومعجم مفردات ألفاظ القرآن للزأغب الأصفهاني ت (502 هـ) ولسان العرب لابن منظور، ويسترعي انتباه المشتغل على علم التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية ما يراه ماثوثا في كتب علوم القرآن وإن كان لا يحضر فيها إلا نزر يسير، حيث أفرد الزركشي مبحثا وسمه ب: (معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ) وفصلا في توجيه القراءات الشاذة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: صالح آغا، التوجيه اللغوي، ص 20.

⁽²⁾ تمام حسان، الأصول، ص 232.

⁽³⁾ ينظر: محمد حسنين صبرة، تعدد التوجيه التحوي، مواضعه، أسبابه ونتائجه، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2006م، ص 22.

⁽⁴⁾ ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دت، مكتبة دار التراث، ص 339 و341.

والذي نسج له بالنسبة لاجتهادات المشتغلين على علم القراءات القرآنية أنه مثلما أفردت مدونات في القراءات الصحيحة كالتي سبق ذكرها، كان له ما يناظر نصفه وزيادة في توجيه ما شد من القراءات منها: كتاب المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وكتاب إعراب القراءة الشاذة لأبي البقاء العكبري، إلا أن الرجل قام بتوجيه القراءات الشواذ في متن الكتاب فضلا عن إعرابه للقراءات السبع والعشر، وله وقفة في الأخير عند تحليل القراءات والتماس وجوهها في العربية⁽¹⁾ هذا ولم تخل مدونات النحو العربي منه كما في كتاب سيديويه (ت 180 هـ) ومغني اللبيب لابن هشام وكتب أخرى.

أما بالنسبة للمصنفات المتخصصة في توجيه القراءات والاحتجاج بها ولها فقد ساهمت بدورها في الدفاع على القراءات، لاسيما مما كان من شأن الكائدين إهماله و الإتيان به معدولا عن غيره، وأثرت اللغة العربية فتمنت كل جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فحمت القراءات بذلك من الضياع، وكان ذلك واضحا في اجتهاد زمرة من المجتهدين الذي أفنوا العمر في سبيل القراءات القرآنية وتوجيهها وبذلك وسمت كتبهم، ونذكر مما ظهر منها إلى الآن: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت 370 هـ)، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، (ت 377 هـ) والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (ت 392 هـ) والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي (ت 437 هـ) وحجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة (ت ق 4 هـ)⁽²⁾.

هذا عن اجتهاد العرب أما عن صنع المستشرقين فنذكر منهم المستشرقين "نولدكه" و"جولد تسيهر" اللذان رما القرآن بالتضارب بل عيرا تبين قراءاته وردا أن مسوغ هذا الاختلاف إنما هو رسم المصحف الخالي من النقط والإعجام⁽³⁾.

(1) ينظر: أحمد مفلح القضاة، مقدمات في علم القراءات، ص 204.

(2) ينظر: صالح آغا، التوجيه اللغوي في محاسن القرآن للقرآن، ص 213.

(3) ينظر: عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الدور الزاهرة، في القراءات العشرة المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرّة، راجعة وأعد شواهد وأدلتته صبري رجب كريم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط 6، 1434 هـ، 2013 م، مقدّمة المحقق، ج 1، ص 23.

ونسب الدكتور طه حسين القراءات إلى قراء من القبائل المختلفة التي أتت القراءة بلهجتها زاعما عدم التزامها باللغة واللهجة الواحدة التي نزل بها القرآن (لغة قريش ولهجتها)، في الوقت الذي شايع جواد علي المستشرقين بمرّد اختلاف القراءات إلى تشابه الرّسم⁽¹⁾.

10- دوافع التّوجيه اللغوي للقراءات القرآنية :

إن للكتابة في مجال التّوجيه دوافع عديدة جعلت كبار اللغة وأئمّة النّحو والقراءات القرآنية يفرّدون لها مدونات عدّة في خضمّ الاحتجاج للقراءات وتوجيهها وعليها كانت مسمّيات مؤلّفاتهم.

بدأت توجيهات القراءات القرآنية مبثوثة في كتب أولئك الرّجال الذين ألفوا في علل القراءات ووجوهها، حيث يضعّفون قراءة مستبعدين بعضها منها حتّى المتواترة مرجّحين أخرى لتردّف ردودهم ونصوصهم بيان العلة في ذلك، وهذا ما ذكره ابن جني صريحا في مقدّمته في المحتسب⁽²⁾.

ولعل مسوّغات الكتابة في هذا الاجتهاد الجليل (التّوجيه) هي مجموعة في ذكر ابن جني وتعداده لها في المحتسب وهو ما انتبه له أبو العباس أحمد بن عمّار المهدي (ت 440 هـ) حيث قال ابن جني في محتسبه: «كان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه، وإنما ذكروه مرويا مسلما مجموعا أو متفرقا، وربما اعتزموا الحرف منه فقالوا المقنع فيه، فأما أن يفرّدوا له كتابا مقصورا عليه، أو يتجرّوا للانتصار له، ويوضحوا أسرارهِ وعلله فلا نعلمه حسن بل وجب التّوجيه إليه والتّشاغل بعمله وبسط القول على غامضه ومشكله وما أكثر ما يخرج فيه ياذن الله و أذهبه في طريق الصّنع الصّريحة لا سيّما إذا كان مستويا بالألفاظ السّميحة الصّريحة»⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 40 و 46.

⁽²⁾ ينظر: أبو العباس أحمد بن عمّار المهدي (440 هـ)، شرح الهداية في توجيه القراءات، تحقيق حازم سعيد حيدر، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1428 هـ، 2006 م، ص 24.

⁽³⁾ أبو الفتح عثمان ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تحقيق: على النجدي ناصف، عبد الحليم التجار، عبد الفتاح إساعيل شليبي، القاهرة، 1415 هـ، 1994 م، ج 1، ص 34.

إن التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية اجتهاد أُنْجِث إليه زمرة من جهابذة النحو و اللغة ، بغية إيضاح ما عَسَرَ فهمه و أُشْكَل على الناظر فيها و القارئ لها ، وكان وراء هذا الاهتمام مسوِّغات سوَّلت لهؤلاء هذا الاجتهاد و دوافع جعلتهم يتحمَّسون لمثل هذا العمل الجليل بل حفَّزتهم إليه و سنحاول أن نذكر في هذا المقام من هذه الدوافع أهمَّها و أبرزها (1).

أ- الانتصار للقراءة والدِّفاع عن لغتها :

وهو الدافع الأساس للاحتجاج للقراءات القرآنية التي تباينت بين الصَّحيح والشاذ الخارج عن قراءة القراء السبعة فلم يكن سبيل التوجيه عند مجتهدى اللغة متوقفاً على الفيصل بين ما صحَّ من القراءة وما شذ منها، بل كان في البحث عن قوَّة و حجَّة حتى ما شذَّ منها من صحيح الرواية منتبهاً إلى العربيَّة ، وهو ما أفصح عنه ابن جتِّي في محتسبه :

«...ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم أو تسويغاً للعدول عمَّا أقرَّته الثقات عنهم ؛ لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوَّة ما يسعَى الآن شاذاً و أنَّه ضارب في صحَّة الرواية بجرائه آخذ من سمت العربيَّة مهلة ميدانه » (2).

ب- تقديم الإعانة للمقرئ على ما يحفظه من قراءات بتبيين وجهه :

وفي هذا ارتأى ابن مجاهد أنَّه على القارئ أن يكون ملماً بوجوه أخرى ، فضلاً عمَّا يحفظ حيث يقول : « فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب و القراءات العارف باللغات ومعاني الكلام البصير بغيب القراءات المنتقد للآثار ، فذلك الإمام الذي يرفع إليه حقاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين ، ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك ، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه ، ومنهم من يؤدِّي ما سمعه ممَّن أخذه عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلَّم ، لا يعرف الإعراب و لا غيره ، فذلك

(1) ينظر: عبد العلي المسؤل، الإيضاح في علم القراءات ، عالم الكتب الحديث ، إريد ، الأردن ، ط1، 1428 هـ ، 2008 م ، ص 117.

(2) أبو الفتح عثمان ابن جتِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، ص 32 و 33.

الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيّع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمّه و كسره في الآية الواحدة»⁽¹⁾.

ولعلّ مسوِّغ اشتراط ابن مجاهد لشرط حفظ روايات القراءات ترجان للحرص الشديد على معرفة الوجوه الأخرى لما عدا القراءة التي يحفظ حقاظ القرآن مخافة اللبس كما حفظ وما ورد من أوجه القراءة إذا ما تقدّم الحافظ في السنن فيصبح ما حفظه مطبوعا على لسانه وبذلك لا يضيع منه لا الأداء و لا الإعراب و لا حركاته مهما تقدّم به السنن .

ولا يعزب عن ذوي الألباب أنّ علم القراءات القرآنية في حدّ ذاته من أقدم العلوم الدّينية ولما اختلف الناس في قراءة القرآن و ضبط ألفاظه كانت الحاجة ماسة إلى علم يميّز بين ما صحّ وتواتر من القراءة وما شذّ ونُدّر منها، وبه يتقرّر ما يسوغ للقراءة به وما لا يسوغ صونا ووقاية لكلماته من الزّيف و التّحريف وردّا للتّبائين بين أهل القرآن لذا أفرد لهذا العلم أئمة أعلام من المهتمّين ممّن تصدروا لتدوينه⁽²⁾.

و بقدر إقدام بعض منهم على التّدوين ازداد حرص بعضهم الآخر على توجيه قراءات القرآن .

ج- تنزيه القراءات عن الطّعن فيها :

كان هذا سببا في ظهور علم التّوجيه ولما كان القرآن الكريم والقراءات مستهدفين للطّعن فيها من طرف الملحدّين و الزّنادقة نحنا نحو أولئك أناس أفردوا جهودهم للدّفاع عن لغة القرآن الكريم ، ونذكر من هؤلاء ابن قنينة في كتابه تأويل مشكل القرآن و أبا علي الفارسي في كتابه الحجّة الذين حاولوا أن ينضحوا عن كتاب الله وقدموا في ذلك الحجج النيّرة و الدّامغة لكشف ما ألبس أمره وقراءاته مستشككين هذا التّبائين في قراءات القرآن و اللحن في المصاحف إلى مردّ أساس في ذلك معتمدين على ما أثر عن عائشة و عثمان رضي الله عنهما⁽³⁾.

(1) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ص45.

(2) ينظر: علي البيود خاني ، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات التحوية ، أبو عمرو بن العلاء البصري - القراءات و التوجيه ،

مجلة الإحياء ؛ مجلة إسلامية جامعة تصدرها رابطة علماء المغرب ، ع 09 ، ص 141.

(3) ينظر: عبد العلي المسئول ، الإيضاح في علم القراءات ، ص118.

د- إحسان الظنّ بالقراء :

كثيرا ما نالت ألفاظ التّجريح و الشّبهة القراء و ما كتبوا في مجال القراءات القرآنية إلا أنّه كان فيه من اللغويين من حاولوا أن يبعدوا عنهم الشّبهة بما ملكت أعلامهم فكانوا محسنين الظنّ بالقراء ؛ ومن هؤلاء نذكر أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (370 هـ) ، الذي أجلّ القراء و عظّمهم لإجلال الله لهم ، وغيره كثير ممّن لم يدفعهم حدقهم في العربية أن ينتقصوا من قيمة القراء و التّجاسر عليهم باذلين قصارى جهدهم في الدّفاع عن القراء و عن قراءاتهم⁽¹⁾ .

11- ابن الجزري خاتمة المحقّقين و جهوده في القراءات وتوجيهها :

كان ابن الجزري على إمام واسع بمختلف العلوم حتّى أنّه لم يكلف بعلم واحد من العلوم ولا فن واحد من الفنون ، فكان اهتمامه بعلوم القرآن جملة و بالقراءات القرآنية على وجه الخصوص كما كان اهتمامه واضحا بعلوم الحديث و أفرد له التّأليف في رجاله و مصطلحاته ، و لتباين اجتهاداته كما سلف و أن ذكرنا كانت الكتابة فيه وفي جهوده، حتّى قال بعض الباحثين فيه إنه أصبح باستطاعة الباحثين أن يكتبوا عن جهوده في علم القراءات كتابا و عن جهوده في علم الحديث كتابا و كذا في التّاريخ و في غيره و هذا الكلام إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على إقبال ابن الجزري على مختلف علوم العربية والاجتهاد فيها⁽²⁾ .

ولمّا كان بحثنا قائما على اجتهادات ابن الجزري في توجيه القراءات القرآنية يجمل بنا أن نعرّج هنا عمّا تعلق بجهوده فيها وفي توجيهها من غير تفصيل في ذلك فقط لتكتمل صورة التعريف بسيرته العلميّة و أمّا التّفصيل فيما وجهه وعكف الإمام على توجيهه فتوضّحه الفصول التّطبيقية الأربعة .

وعرّف ابن الجزري بشغفه بالقراءات القرآنية منذ حداثة عهده الأمر الذي مكّنه من الإبداع في هذا العلم و الاتيان بمعلم كبير في ذخيرة القراءات القرآنية كتابا جامعا وسمه بالنّشر

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 120.

(2) ينظر: حسين حامد الصّالح ، الامام المقرئ محمد بن الجزري الدمشقي المتوفى سنة 833 هـ و جهوده في الدراسات القرآنية والصّوتية، نقلا عن كشف الظنون ص 152 و ابن الجزري ، التمهيد في علم التّجويد ، مقدّمة المحقق ص 58.

في القراءات العشر⁽¹⁾؛ الكتاب الذي إذا استفاض فيه الباحث وجد نفسه يغوص في أغوار القراءات القرآنية جميعها، فقد كان بحق كتاب خاتمة المحققين في القراءات القرآنية .

ولقد أكد ابن الجزري في مقدّمة نشره أنّ: « الإنسان لا يشرف إلا بما يعرف، ولا يفضل إلا بما يعقل ولا ينبغي إلا بمن يصحب ولما كان القرآن العظيم أعظم كتاب أنزل، كان المنزل عليه ρ أفضل بين الرسل وكانت أمته من العرب و العجم أفضل أمة أخرجت للناس من الأمم ، وكانت حملته أشرف هذه الأمة و قراؤه و مقرئوه أفضل هذه الملة »⁽²⁾.

ابن الجزري في نصه هذا يبيّن أن الله سبحانه وتعالى لما تكفل بكتابه العزيز سخر له حفظه و أمانة و أشرف أهل الأمة واصطفى له من أختيارها قراء و مقرئين .

كما ضمن له جل شأنه الحفظ في الصدور و الأفتدة يقول ابن الجزري : « ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصححهم و بذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقوه من النبي ρ حرفا حرفا لم يهملوا منه حركة ولا سكونا ولا إنباتا ولا حذفاً »⁽³⁾.

ثم ثنى ابن الجزري بعد ذلك أنّ أول من نقل عنهم من وجوه القراءات أبو بكر و عمر و عثمان و علي و طلحة و سعد وابن مسعود و غيرهم من الصحابة ممن ذكرهم أبو عبيد القاسم بن سلام ت (224 هـ)⁽⁴⁾.

إنّ ابن الجزري بهذا الصنيع كان حريصا في التّأريخ لنشأة القراءات القرآنية ولا سيما في مرحلتها الأولى؛ زمن الرسول ρ ثم ثمن في نشره الحديث عن جمع القرآن و مراحلها في مصحف واحد بعد حروب الردة في عهد الخليفة أبي بكر الصديق ثم نسخ عدّة منه وإرسالها إلى الأمصار الإسلاميّة في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 44.

(2) ابن الجزري التّشر في القراءات العشر، ج 1، ص 201.

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 6.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 6.

(5) المصدر نفسه، ج 1، ص 7.

بعد توزيع هذه النسخ إلى الأمصار تعدد قراء القرآن الكريم و تفرّقوا وخلف هذه الأمم أم أخرى وأصبحوا في ذلك طبقات⁽¹⁾. يقول ابن الجزري: « فمنهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية و الدراية ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر لذلك بينهم الاختلاف و قلّ الضبط و اتسع الخرق وكاد الباطل يلتبس بالحق⁽²⁾ » .

بعد جمع العلماء لحروف القرآن و قراءاته أسندوا الوجوه و الروايات إلى أصحابها مميّزين بين الخطأ و الصواب و المشهور والشاذ من القراءات⁽³⁾.

ولقد كان ابن الجزري أهم من رصد مؤلفات العلماء في القراءات المتواترة و الشاذة حتى مطلع القرن التاسع عشر⁽⁴⁾.

12- علاقة القراءات القرآنية بالدّرس اللغوي و فائدة التّوجيه اللغوي للقراءات

القرآنية :

أ - علاقة القراءات القرآنية بالدّرس اللغوي:

تواضع العديد من المجتهدين في ميدان القراءات القرآنية على قسمين بارزين للقراءات القرآنية؛ وهما القراءة الصحيحة والقراءة الشاذة، كما كان إجماعهم على الأصول والفرش وقسمت بحسب التباين والخلاف إلى خلاف واجب وخلاف جائز واشترطوا بعدها للقراءة الصحيحة أركاناً ثلاثة بها يتعيّن مدى مقبولية القراءة و هي صحة السند بالقراءة إلى رسول الله ﷺ ، موافقة القراءة رسم المصحف العثماني ، و موافقتها وجهاً من وجوه العريّة .

وتعدّ هذه الشّروط الثلاثة التي ذكرنا معياراً لقبول القراءات وبياناً لمدى صحّتها من شذوذها من الجانب الشّرعي للقراءة، فما موقف مجتهد اللغة من هذا التّقسيم ومن القراءات القرآنية بوجه عام ؟

(1) ينظر : حسين حامد الصالح ، الامام المقرئ محمد ابن الجزري الدمشقي المتوفى سنة 833 هـ و جهوده في الدراسات القرآنية و الصوتية ، ص 46.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ، ج1، ص 9 .

(3) المصدر نفسه، ج ن ، ص 33 و 41.

(4) ينظر : المصدر نفسه ، ج ن ، ص ن ، نقلا عن القراءات في بلاد الشام ، ص 63 .

ألّفت كتب كثيرة في القراءات القرآنية صحيحها وشاذّها ، وكان أول إمام معتبر جمع هذه القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام حيث جعلهم خمسة و عشرين قارئاً فضلاً عن القراء السبعة⁽¹⁾ .

تباين علماء اللغة في موقفهم من القراءات القرآنية ؛ بخلاف علماء القراءات الذين كانت معايير القراءة عندهم واضحة بيّنة و ذلك كون اللغويين قد عدّوا القراءات مصدراً لغوياً معتمداً و لا سيما المرأة الصّادقة التي نقلت بحقّ واقعهم اللغوي و لا سيّما ذلك الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربيّة قبل الاسلام فاعتبروها المنهج الأوثق في طريقة النّقل على خلاف ما هو موجود في الشّعر و التّثر و الحديث و ذلك لتمييز منهجها عن غيره⁽²⁾ .

و استناداً إلى وجود الشّروط الثّالث في مدى مقبوليّة القراءة وصحّتها و هو موافقة وجه من وجوه العربيّة أفردت كتب أخرى متخصصة في توجيه القراءات القرآنية توجيهها لغوياً، فضلاً عن تلك التي عُنيَتْ بجمع القراءات صحيحها وشاذّها دونما تعليل أو توجيه ، و الحق أنّ هذا الأخير؛ أقصد التّوجيه معروف مذ وصول أبرز كتب العربيّة (كتاب سيديويه) وما جاء بعده من الكتب إلا أنّ ما كرس للاحتجاج و التّوجيه من الكتب ظهر فيما بعد واستمرّ في الظهور إلى يومنا هذا ، و ذلك لما لهذا الصّنع من أهميّة في ضبط قراءة القرآن الكريم⁽³⁾ .

كما كانت المعجزة اللغوية الخالدة؛ القرآن الكريم، دافعا لقيام حركة لغويّة عامة و نحويّة خاصّة والتي كانت أول بداياتها مع إقبال الأقوام الأعجميّة التي دخلت في دين الله أفواجا على لتعلم اللغة العربيّة و قراءة القرآن الكريم، فكان من الصّور أن يفهم هذا العدد الغفير من المسلمين حديثا والذي شبّ في بيئات و أقاليم لا تتقن أداء العربيّة و لا تتكلمها كلامه جل شأنه فهما كاملا ، وإحسان أدائه في فريضة الصلاة ليس هذا فقط بل كان من الصّور التّمهيد بذلك إلى امتلاك ناصية الدقائق المعنويّة في العربيّة تضلّعا من متنها، وبذلك سؤل الأمر

(1) ينظر: ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج1، ص 33 .

(2) ينظر: أحمد مختار عمر لغة القرآن ، دراسة فنيّة ، جامعة الكويت ، ط2، 1418 هـ ، 1997 م ص85 ، وعبد الرحيم ، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، ط1، 1428 هـ ، 2008 م ، ص93 .

(3) ينظر: مي فاضل الجبوري، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة " آفاق عربيّة " ، بغداد ، ط 1 ، 2000م ، ص 9 و 10 .

لهؤلاء الاصطدام بمشكلات لغوية فرضت عليهم أن يجيدوا النظر في التراث اللغوي وفي كتاب الله الكريم وتدوين ملاحظات عليه ليكونوا بذلك نواة علم النحو ويرثوا بذلك طائفة من وجوه القراءات ؛ كون أبناء هذا الرّيعيل كلّهم من قراء القرآن و مقرّئيه فكان الاشتغال على اللغة والنحو بذلك عندهم أمرا واردا⁽¹⁾.

والواضح أنّ جمهور اللغويين لم يكن موقفهم بالنسبة لقراءات القراء وغيرهم من علماء القراءة واحدا ، أولئك الذين عدّوا لها أركاناً ثلاثة تبيّن صحتها في ذلك من شدوذها فلم يشترط علماء اللغة أركان مقبولة القراءة فاستوت بذلك عندهم النصوص اللغوية و عدّوا القراءات القرآنية واحدة منها في ذلك.

عمد اللغويون إلى تطبيق جملة من شروط ومعطيات الشاهد اللغوي على القراءة القرآنية فقبلوا ما استوفاهما و عدلوا و رفضوا بل واستبعدوا ما أخلّ بها ، وعليه كان المعيار الأساس لمقبولية القراءة عربيّتها وثقتها و عدل راويها، وناقلها أو القارئ بها دون اشتراط التواتر في ذلك فعّدوها بذلك مصدرا لغويا يساهم في إثراء ذخيرة اللغة حتّى ما شدّ منها⁽²⁾.

فضلا عمّا ذكرنا أخصبت القراءات القرآنية التفكير اللغوي بمادتها ، حيث ساهمت في إثراء الذخيرة اللغوية و زيادة الفهم اللغوي، لما لها من أهميّة بالغة في مصدر الدراسات الصوتية و مصدر النطق الصحيح للألفاظ، الذي يتقنه مجودو القراءات و جماذبها والذين يعود إليهم الباحث اللغوي حين اضطراره لمعرفة المخرج الصحيح للحرف، ضف إلى ذلك أنّ القراءات القرآنية فيها تصحيح و تقويم لما أشكل أمره من لغات النصوص اللغوية الأخرى بل وتهدف عادة إلى تصحيح الاستعمال الخاطئ لبعض الألفاظ⁽³⁾.

ب - فائدة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية :

كان لنا سابق ذكر أن أقدم كتاب ألف في توجيه القراءات القرآنية و الاحتجاج لها هو كتاب (احتجاج القراءات) لأبي العباس المبرّد، وفي مثل هذا الكتاب وغيره نجدتها تتمن

(1) ينظر: عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس التحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت ، ط1، 1978 م ، ص45.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 85 وما بعدها .

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 91 وما بعدها .

في متونها ما ندعوه بالاحتجاج أو التوجيه الصوتي وهو يمثل جزءا من التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية، على اختلاف أساليب المؤلفين في ذلك ، إذ نجد منهم من احتج للقراءات احتجاجا صوتيا، و قدّمه في دراسة لكن ضمن كتاب وضعه للقراءات دون تخصيص احتجاجها وتوجيهها وهذا الذي نجتهد عليه في مؤلفات الإمام ابن الجزري، ومنهم من وضع هذا ضمن كتاب ألفه في العربية وعلومها و أمثال هؤلاء سيبويه في الكتاب، ومن هذه الكتب ونظيرها مما اشتملت على مادة عربية وصوتية غزيرة قد ساهمت في تطوّر الدرس الصوتي حين وقوفها عند دقائق الظاهرة الصوتية و الاحتجاج لها⁽¹⁾.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى الأهمية البالغة لعلم القراءات القرآنية كونها أثرت رصيد اللغة من خلال تجلّي الألفاظ و الدلالات التي يعمد إليها العديد من القراء تحديدا إثر اختيار بعض الألفاظ للتعبير عن دلالات خاصّة و مقصودة⁽²⁾.

وهذا يتعيّن تحديدا في المسائل الصرفية البحتة بصورة واضحة، كأوزان الأفعال، و مسائل كهذه مضارها التوجيه الصّرفي ؛ الأمر الذي سيجري توضيحه أكثر حين الحديث عن قضايا التوجيه الصّرفي في مؤلفات الامام ابن الجزري .

من خلال ما سبق يتبيّن أنّ القراءات القرآنية ساهمت في دعم الأصوات اللغوية و بيان أوجه الخلاف بينها، وذلك شأن مسألة التوجيه اللغوي ، فكما هو معروف أنّ القرآن الكريم نزل بلغة قريش إلا أنّ فيه من لهجات القبائل ما يتوافق و لهجات أهلها، وعليه كانت قراءات القرآن الكريم بعضها على وجوه تتفق مع لهجات هذه القبائل في حين لم يكن لغيرها هذا التوافق، ولا ننسى في ذلك جهد نخاة البصرة أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعمر بن عيسى التنفي و أبي عمرو بن العلاء، كون الحركة اللغوية قد قامت بالدرجة الأولى لصون القرآن الكريم

(1) ينظر : مي فاضل الجبوري ، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ، ص 10 و 11 .

(2) ينظر : هادي نهر ، التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط1، 1429 هـ، 2008 م ، ص 224.

من اللحن، ونجد فضلا عن هؤلاء أيضا سيبويه ؛ هذا الأخير الذي أبي إلا أن يجمع كتابه ليكون منارا يهدي المتعلمين إلى لغة القرآن⁽¹⁾.

و المتتبع لمادة القراءات القرآنية يتوقف عند ثرائها، و أثرها في اختلاف الفهم اللغوي فضلا عن أنها قراءات صالحة للتوجيه و الاحتجاج أي الاستناد عليها في قواعد الأصوات و الصّرف و التحو و حديثنا هنا عن القراءات صحيحة السند⁽²⁾.

ومن ثمّ فإنّ القراءات القرآنية تثرى الجانب اللغوي في كل مستوياته متى كانت مادة للتوجيه و احتجّ بها .

كما أنّ قولنا بأثر القراءات القرآنية على الفكر اللغوي و التفكير لا يتعيّن ويتوقف على القراءات السبع فحسب بل القراءات عامة حيث ساهمت هذه الأخيرة في إعادة ترتيب كثير من عناصر المنهج اللغوي بتوجيهاتها، ولا سيما التحو في المصطلحات و القواعد و العلل و الأقيسة و فن التخرّج، فمن المصطلحات التي ردّت لها القراءات القرآنية الاعتبار مثلا القلة و الكثرة والشّدوذ و الندرة وما شاكل ذلك باعتبارها مصطلحات عامة ومصطلحات خاصة كالفاعل و الحال و المضاف إليه وما شاكلها حيث صفت القراءات القرآنية بهذه المصطلحات وما ضارعتها مصافي المرونة و الرّفق، إضافة أنّها أزاحت شيئا من تناقض مواقف بعض اللغويين و التحويين اتجاهها، والذي سببه فضلا عن غموض مصطلحات التحويين حكم كثير منهم بالشّدوذ على ما سوى القراءات السبع والعشر، مما جعل مواقف بعض المتأخّرين منهم مضطربة في الاحتكام إلى القاعدة التحوية بتباين مواقفهم من القراءة السبعية الواحدة إذا وردت في موضعين مختلفين وهنا لما تدرج الموقف من التلحين و رفض اللغويون بناء القاعدة على القراءة إلى التأويل وكان هذا أمرا يتأتّى في القراءة القرآنية و أمرا واردا إلى جانب التخرّج في ذلك⁽³⁾.

(1) ينظر: محمد مسعود علي حسن عيسى، أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع والترجمة ، القاهرة ، ط1، 1430هـ، 2009م ، ص 55 و 101 و عفيف دمشقية ، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس التحوي، ص 45 و 46 .

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 50.

(3) ينظر: عبد الكريم بن محمد الحسن بكّار ، أثر القراءات السبع في تطوّر التفكير اللغوي ، دار القلم ، دمشق ، ص 35 و 39 و

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن القراءات القرآنية تحوي اختلافات عدّة صرفياً تنتهي باختلاف في المدلول و هذا التباين الذي بينها يزيد من إيضاح المعنى المراد في القراءة و منه فإنّ القراءات القرآنية تساهم في بيان ما أشكل من معاني القرآن و هذا لا يتهيأ للغوي في الصّرف فقط بل حتى في النّحو⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: محمد مسعود علي حسن عيسى ، أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي ، ص 98، 249، 270.

الفصل الأول:

التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في

مؤلفات الإمام ابن الجزري

أولاً: مخارج الأصوات عند ابن الجزري.

ثانياً: الأصوات عند ابن الجزري.

ثالثاً: علم الصوتيات أو علم التجويد.

رابعاً: الإمالة .

خامساً: الإدغام.

سادساً: النون الساكنة والتنوين وأحكامهما.

أولاً: مخارج الأصوات عند ابن الجزري:

لقد ورد هذا المصطلح في كتب المجتهدين من علماء العربية ولا سيما أولئك الذين أفردوا جهودهم واجتهاداتهم في خضم الكتابة العربية، كما لم يخف عن ذي اجتهاد في علم القراءات القرآنية تردد المصطلح كثيراً في كتب من شأنها توضيح أحكام تجويد آي الذكر الحكيم في فن وعلم دعوه بفن التجويد، وتجدر الإشارة هنا أنّ خاتمة المحققين ابن الجزري قد ضبط مصطلحا لهذه الأصوات ومواضع خروجها وهو ليس ببعيد في ذلك على ما وضعه الخليل وسيبويه فقد استخدم كل منهما مخارج الأصوات للدلالة على مخارجها، ومن ثمّة ضبطاً صفات الحروف في الأغلب الأعم فقالا ومن سار على نهجها حروف حلقية لما كان مخرجه الحلق وحرف شفوي لما ارتبط مخرجه بشقي اللسان كالباء والميم مثلاً، وحروف جوفية لما كان مصدره الجوف، فلم يدلّ المصطلح عند ابن الجزري عمّا سواه حتى إنّه أفرد الحديث عنه في باب بعينه في نشره الشهير وسماه بباب صفات الحروف ليدلّ فيه عن الحروف، صفاتها، ومخارجها.

والمخرج: جمع مخرج وهو في « اللغة موضع الخروج »⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً: فمحلّ خروج الحرف الذي ينقطع عنه صوت التّطق، فيتميّز به عن غيره ولنعرف المخرج الصحيح للحرف علينا أن نأتي به ساكناً أو مشدّداً بعد همزة وصل على أن يكون محرّكاً بأيّ حركة، فإذا ما انقطع صوت النطق بالحرف فذلك مخرجه، كقولنا مثلاً: (أم-أم) فيبدو إعمال الشّفتين في التّطق ومن ثمّ فهو حرف شفوي⁽²⁾، أما الحرف فلغة: الطّرف والجانب⁽³⁾.

أما اصطلاحاً فهو ذلك الذي خصّ به حرف الهجاء فقليل فيه هو: « صوت معتمد على مقطع محقق بأن يكون اعتماده على جزء معيّن من أجزاء الحلق واللسان والشّفتين أو مقدر

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة خ.رج، مراجعة وتصحيح نخبة من الأساتذة المتخصصين دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1423 هـ، 2003 م، ج3، ص53.

(2) ينظر: أحمد محمود عبد التّسميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات ويليها متن الدرّة في القراءات الثلاثة المئمة للعشرة، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ، 2001 م، ص 245.

(3) ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، ج2، ص400.

وهو هواء الفم وذلك حروف المدّ الثلاثة لعدم اعتمادها على ما ذكروا يختصّ بالأسنان
وضعا»⁽¹⁾.

إن ما ذهب إليه شيخ الإقراء في عصره محمد بن علي بن يالوشة في مفهومه للحرف
هو أنّ اعتماد الحرف يكون على أحد أعضاء الجهاز النطقي للإنسان على اختلافها، ومما لا
يختلف فيه اثنان هنا هو أنّ مادّة الحرف وهي الصّوت، ومن ثم فقد عقد أمره ولم يختصّ
به الإنسان وحده وأمّا ما نطقه وما نذكره أنه لصيق بالإنسان فلا يعدو أن يكون وضعا.

أما القول بأن الصوت يعتمد على مقطع محقق أو مقدّر يعني المحقق «أن موضع ظهور
الحرف المعتمد على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة»⁽²⁾، وأمّا المقطع المقدّر:
«فموضع ظهور الحرف المعتمد على هواء الفم، إذ الألف مثلا لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم
بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء ولذا يقبل بالزيادة والتقصان»⁽³⁾ ولعلّه يقصد هنا بلا معتمد له
في شيء من أجزاء الفم، بأنه هواء الفم وما يظهر في أدائه هذا بصورة واضحة حروف المدّ
(الألف المدّية والياء المدّية والواو المدّية)، والجمع بين مصطلحي ما فصلنا هو القول بمخارج
الحروف.

إن القول بمخارج الحروف عند ابن الجزري يسوقنا للوقوف أمام ثلاث مجموعات يتباين
عدد المخارج عندهم لاعتبارات مختلفة فقد اختلف العلماء، فيها على ثلاثة بين قائل بأنها سبعة
عشر مخرجا وهذا مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي وأكثر النحويين، وأكثر القراء وهو مذهب
شيخنا ابن الجزري حيث قال فيها:

مخارج الحروف سبعة عشر*** على الذي يختاره من اختر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ محمد بن علي بن يالوشة الشريف، الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، المطبعة التونسية، بسوق البلاط، ط4، 1357هـ،
1931م، ص 07.

⁽²⁾ عبد العلي المسئول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به تجويد، رسم، ضبط، عدّ أمة، الآراء، الأجدية
المشرقية، الأجدية المغربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428 هـ، 2007، ص 291.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص ن.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، منظومة المقدمة، فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدّة، ط4،
1427 هـ، 2006م، ص 01.

وقائل بأنّها ستّة عشر مخرجا وذهب سيبويه ومن نهج نهجه ومنهم الإمام الشاطبي وقائل بأنّها أربعة عشر مخرجا وذلك قول ونصّ قطرب والجرمي وابن كيسان وابن زياد الفراء، أما المجموعة الأولى فعدّوها سبعة عشر؛ اثنين في الشفتين ومكتمل عدّهم وهو الواحد الذي في الخيشوم، أما من أتى بعد الثانية (ستّة عشر مخرجا) فقد اسقط الجوف ومخرج الحروف عندهم، الألف من أقصى الحلق، الياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين حيث قال في هذا ابن جني: «واعلم أنّ مخرج هذه الحروف ستّة عشر: ثلاثة منها في الحلق فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء...ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء ومّا فوق ذلك مع أول مخرج الغين والحاء.....» (1).

ومن أتى بالعدّة الأخيرة أمثال سيبويه أسقط الجوف وجعل للسان مخرج ثمانية بأن نسب اللام والتون والراء إلى مخرج واحد (2).

وسيجري في رسالتنا هذه تبويب مادة التوجيه الصوتي على اعتبار أن مخرج الحروف سبعة عشر وذلك ما صرح به إمامنا ابن الجزري، والذي نهج منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو عنه ليس ببعيد .

لقد أقر ابن الجزري بالاختلاف الوارد في عدّ المخرج وذلك ما دلّ عليه عجز البيت في المنظومة حين قال:

مخرج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبر (3).

وهذا ما لم يخف على شارح من أولئك الجهابذة الذين أفنوا الوقت في شرح المقدمة الجزرية ودقائقها، وأفادوا منها في الأغلب الأعمّ فوائد مفهومة، ولعله هو ما قصده "أحمد محمود حوّا" حين قال: « وقوله ' على الذين يختاره من اختبر' يفيد أن هناك خلافا حول عدد المخرج والذي يختاره من اختبرها ودقق فيها من أنّها سبعة عشر مخرجا» (4).

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دت، ص 47.

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص ن .

(3) ابن الجزري، منظومة المقدمة، فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ص 01.

(4) محمد بن محمود حوّا، الشرح العصري على مقدّمة ابن الجزري، شرح متن الجزرية في التجويد مع فوائد مفهومة، دار ابن حزم للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، ط 1، 1429 هـ، 2008 م، ص 11.

إنّ القول بالتعدد في مسألة عدد المخارج وهذا الاختلاف يعود بنا إلى ذلك الاختلاف الوارد في سرّ تسمية القراءات بالقراءات السبع لما عُني بهذا العدد التعدّد والكثرة لا العدد ذاته، وأرى أن ابن الجزري قد نهج ستة الأوائل في هذا ؛ أن عدد الحروف سبعة عشر، وإن كان العدد الحقيقي لهذه المخارج وما يشير إلى أن العدد عند الرجل؛ الإمام كان مقصودا ولا أخاله يقصد غيره حين قال في البيت السادس من المنظومة الجزرية:

مخارج الحروف والصفات *** لينطقوا بأفصح اللغات.

ولعله قصد باللغات، اللهجات ومن ثمّ القراءات.

ولقد ذهب زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي إلى أنّ « أفصح اللغات » هي لغة العرب

التي نزل القرآن بها ولغة النبي ﷺ وأنها لغة أهل الجنة⁽¹⁾.

وهو يستند إلى هذا البديل قوله عليه الصّلاة والسّلام « أحب العرب لثلاث، لأني

عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي ونزل القرآن بلغتهم»⁽²⁾.

وفي هذا نسجل لابن الجزري وإن كان غير صريح وأولئك الذين اسقطوا مخرجا ومخرجين

وأكثر في عدّ هذه المخارج لمسوغات تخصّ ما يعتبرون، وذلك إن دلّ على عدد هذه المخارج هو

أكثر من أن تكون أربعة عشر أو ستة عشر بأن مخارجها عديدة فللحلق عدّة وللجوف عدّة

وللخيشوم عدّة وللشفتين عدّة، وهي تتباين أيضا بين مخرج لها من مخرجها الصّحيح وغيره

في ذلك، بين من سوّلت له لهجته أن ينطق الحروف صحيحة ومن مخارجها وبين آخر أعاقته

الظروف اللهجية وحال أدائه وقراءته دون ذلك، ومن ثمّ فإنّ القول بلغات العرب والقول بهذا

العدد تحديدا ينبئ أنّ الإمام قاصد التعدد الحاصل والمأمّي به في الأداء رغم أنّ المخارج واحدة.

فإذا راعينا مذهب ابن الجزري في المخارج يتبيّن أنّه المنهج الذي نهجه سيبويه الذي عدّد

المخارج ستة عشر مخرجا على اعتبار أنّ الألف لا تخرج من الحلق .

⁽¹⁾ ينظر: زكرياء بن محمد الأنصاري، الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد (علم الأصوات)، تحقيق: نسيب نشاوي، ونور الدين عتر، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1431 هـ، 2010 م، ص 37.

⁽²⁾ ابن الجزري، متن الجزرية، في معرفة تجويد الآيات القرآنية، مطبعة ومكتبة السعيدية، الأزهر، ص5.

وذلك ما أتم به ابن الجزري عدته (سبعة عشر مخرجا)، ضف إلى هذا أنّ ما نسجّه على علماء التجويد إن لم نقل كلّهم فاعلهم آخذون بمنهج سيبويه وبامتياز، وما جاء به ابن الجزري لا يمكننا أن نرميه بالتغيير والمخالفة وإنما أخذ برأي أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي وهذا ما أشار إليه مكّي (ت 437 هـ) حين قال: «فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة همزة والهاء والحاء والعين والحاء والغين وقد زاد قوم الألف»⁽¹⁾.

كذلك ينبغي أن نشير هنا أن الذين أخذوا الكلام لصيقا بمخارج أصوات الحلق وذلك ما أشار إليه الداني في قوله: «فأما حروف المعجم فهي تسعة وعشرون حرفا ولها ستة عشر مخرجا»⁽²⁾، وقد بين أكثر لما ذكر الحروف الحلقية فقال: « فأقصاها مخرجا همزة والألف والهاء فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق ثم الألف تليها وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شيء من أجزاء الفم ثم الهاء فوق الألف وهو آخر المخرج الأول»⁽³⁾.

وقد بين ابن الجزري ذلك في التمهيد ووضح مبينا هذه المسألة التي يعتقد ويأخذ بعضهم نصّها على اعتبار أنّ سيبويه مخالف لما جاء به المجتهدون والنحاة وأن ما جاء به ابن الجزري لا يعدو أن يكون جرياً على نهج أستاذه إذا قلنا بهذا فمقبول ولكن السرّ في اعتبارات هؤلاء المجتهدين وهو إسقاطهم للجوفية على حدّ تعبير ابن الجزري⁽⁴⁾.

ثانيا: الأصوات عند ابن الجزري:

جاء في المعجم الوسيط أنّ الصوت « كل ما يسمع وسببه تموج الهواء نتيجة احتكاك جسمين، واسم الصوت عند النحاة كل لفظ حكي به صوت»⁽⁵⁾.

(1) أبو محمد بن طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة، 1428 هـ، 2007 م، ج 01، ص 139.

(2) أبو عمرو الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد، ط 01، دار عمار، عمان، 1421 هـ، 2002 م، ص 102.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، 113.

(5) المعجم الوسيط، ج 1، ص 520.

ولقد حدّد ابن منظور المصطلح بالصّياح فقال فيه: «الصّوت؛ صوت الإنسان وغيره والصّائت الصّاح»⁽¹⁾.

والصّوت قد يكون للإنسان وقد يكون لغيره⁽²⁾ وفي هذا قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامِنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾⁽³⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى تحديد إبراهيم أنيس لمفهوم الصّوت حيث قال فيه لا سيّما الصّوت الإنساني: «الصّوت الإنساني هو ككل الأصوات ينشأ من ذبذبات مصدرها عند الإنسان الحنجرة فعند اندفاع النّفس من الرّئتين يمرّ بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي من الفم أو الأنف تنتقل خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى الأذن»⁽⁴⁾.

فإبراهيم أنيس بمفهومه الدّقيق للصّوت الإنساني بين المسالك والمسارات العضويّة التي على إثرها يحدث الصّوت بل ربط هذا الأخير ربطاً محكماً بأعضاء التّطوق، والتي يتأتى لنا تحديدها من خلال نصّه هذا بما فيها الرّئتين والحنجرة والفم والأنف والأذن.

وعليه فإن النّظر إلى الصّوت من حيث كونه منطوقاً أو مادّة منطوقة يرسلها المرسل (المتكلّم) إلى السّامع يجعلنا نقف أمام فروع ثلاثة لعلم الأصوات هي: علم الأصوات التّطقي، والفيزيائي، الاكوستيكي، والسّمعي من علم الأصوات ولكل مجاله وما يميزه عن سواه، فالتّطقي من علم الأصوات يركّز على مخارج الأصوات وسماها التّطقية، ويتعيّن دور الثاني (الفيزيائي) على الذبذبات التي تحدثها هذه الأخيرة في الهواء أما الثّالث فيتوقّف دوره عند وقع هذه الآثار في الأذن عضويّاً ونفسيّاً وهناك فرع رابع كفيّل يخضع نتاج الفروع الثلاثة للتّجريب والتّوثيق وهو علم الأصوات التّجريبي أو العلمي⁽⁵⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج25، ص57.

(2) عبد العيادي لعروسي، حروف الاستعلاء بين التّجويد والإملاء، طنجة، ط1، ص16.

(3) سورة الحجرات، الآية 02.

(4) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص87.

(5) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص08.

هذا «وتتفاوت الأصوات حسنا وقبحا، تبعاً لموقعها واستخدامها الاستخدام الأمثل من حيث اللفظ والمعنى، أو من حيث المعنى والمبنى، فقد تكون الكلمة رقيقة رشيقة سلسلة نطقاً وسمعا كما قد تكون بخلاف ذلك فتجهد اللسان وتصك الأذان فالسلاف مثلاً أخف نطقاً وسمعا من الأرجون، والقرقف كما أنّ لفظة أسد ألطف من فدوكس وهمرماس....»⁽¹⁾.

ودعنا نسمي هذا الاختلاف الأمثل بين الأصوات انسجاماً وهذا ما سمّاه عمرو خاطر عبد الغني وهدان بالتفاعل بين الأصوات المتقاربة والمتجانسة وعلى بر هذا الوضع الصوتي يكون التأثير والتأثر، فقد يكون من القوة وتكون الغلبة في ذلك لأحد الصوتين فيسقط نفوذه على الآخر فيأخذ أحدهما صوت الصوت الآخر كما في قراءة (إِنْحُثُّم) بإدغام الذال في التاء وهذا ما نطلق عليه بالمماثلة بين الحروف أو أن يمتزج الحرفان ويتكون بذلك صوت آخر ثالث حامل لصفات كلا الصوتين، كالإشمام بصوت الصاد في الزاي كأن ننطق لفظة الصراط، الزراط وإن انعدم التأثير والتأثير، فإن كان الصوتان مثلان فإن العريية تضع فيصلا بينهما وهذا ما نطلق عليه بالمخالفة⁽²⁾.

ثالثاً: علم الصوتيات أو علم التجويد:

إذا تحدّثنا عن علم الصوتيات معزواً إلى علم القراءات القرآنية فإننا نعني به الأداء القويم لنصوص القرآن الكريم، ومن ثم فهو فن النطق الصحيح لقراءاته وما تواتر وما شدّ منها، وإذا راعينا جانب الزمن في ذلك لوجدنا أن هذا العلم سابق الوجود والمصطلح لما نطلق عليه نحن اليوم بعلم الصوتيات أو علم الفونيتيك، وذلك ما تتصل تسميته بأداء كلمات الذكر الحكيم وهو علم التجويد، والذي يكون الإتيان به عندنا مختلفاً، إذ فنياً من يأتي بالأداء تجويداً نقول جوداً، وعليه غدا هذا الأخير مربوطاً ربطاً محكماً بأداء القرآن على اختلاف، درجات الإتيان بذلك.

⁽¹⁾ عمرو خاطر عبد الغني وهدان، التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجّة، دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً، تقديم عبده الراجحي ومجدي محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1430 هـ، 2009 م، ص 34 نقلاً عن: عبد الواحد الشيخ، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999 م، ط11، ص 07.

⁽²⁾ ينظر: المرجع السابق، ص 34.

إنّ الإتيان بأداء القرآن الكريم ونطقه السليم مسألة دعى إليها الله سبحانه وتعالى؛ وذلك أن نصّ على قراءة القرآن الكريم مرتلاً ليضمن لهذا النصّ ولهذه المعجزة اللغوية الخالدة حق حروفها في النطق ويضمن لعباده في الوقت ذاته استقامة ألسنتهم وذلك مصداقاً لقوله تعالى:

﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾⁽¹⁾.

ولما كان التجويد علم النطق العربي الفصيح ظلت العرب تنطق بكلامها مجوداً، فضلاً أنّه عرف أنّه علم قرآني، وأنه يجب على المسلمين قراءة القرآن كما قرأه الرسول صلى الله عليه وسلم على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (قرآناً) عربياً غير ذي عوج لقوم يعلمون، فعلم كهذا مفخرة لنا نحن العرب المسلمين، وكفيينا فخراً أننا قد سبقنا ما سمي الآن بعلم الصوتيات أكثر من ألف عام ولعل هذا ما تترجمه المادة اللغوية الموجودة في أمّات الكتب، أمثال الكتاب لسيبويه (ت 180 هـ) بأنه سبق إلى التسمية نفسها، وابن جني (ت 392 هـ) في مؤلفه (سرّ صناعة الإعراب)، ضف إلى هذا أنّه علم يتّسم بالشمول فإذا وقفت عند الحرف الواحد وجدت هذا العلم كفيلاً ببيان مخرجه ومن ثمة موضع النطق به، وكيفية إنتاجه وصفاته وعلاقته بغيره فقد فاق بدقته علم الصوتيات الحديثة والأجنبية المعاصرة وإن كانت تعتمد على التقنية الحديثة المتقدّمة⁽²⁾.

إنّ الاجتهاد في فن أداء كلمات الذكر الحكيم أداء صحيحاً وإن كان لا يقتصر على علم الصوتيات وحده إلا أنّ ما يتعلّق بالنطق لا يمكننا عزوه إلى ما سواه.

وفي هذا قال خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري والذي كان واحداً من المجتهدين في حلّ منظومة ابن الجزري وعليه كانت تسمية كتابه الذي وسّمه بـ " الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدّمة الجزرية " «أن أولى ما تصرف إليه الهمم العوال، كلام الله الكبير المتعال وأهم ما يبتدئ به تجويد حروفه وتحسين ألفاظه ومعرفة وقوفه وما يتبع ذلك مما يحتاج إليه

⁽¹⁾ سورة المزمل، الآية 05.

⁽²⁾ ينظر: زكرياء بن محمد الأنصاري الشافعي (826-926 هـ)، الذائق المحكّمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، ص 06، في نص كلمة نور الدين عنتر مقدّمة الكتاب.

من المنقول وكيفية الوقف على المقطوع والموصول وتتميم معرفة وجوب الإظهار والإدغام وأحكام النون الساكنة والتنوين والرّوم والإشمام»⁽¹⁾.

من خلال هذا التصّ نلاحظ أن الدكتور خالد بن عبد الله بن أبي بكر يرى أنّ أوّل ما تصرف فيه الجهود العظيمة والاجتهاد العلمي، القرآن الكريم وأنّ أوّل عتبة لهذا الاجتهاد هي تجويده، فقد جعل على من يجتهد في كتاب الله واجباً وهو التجويد وبه تكون البداية ولعله ما ذهب إليه ابن الجزري حين قال⁽²⁾:

.....* من لم يجود القرآن آثم.

وأنه ينبغي على قارئه ومجوده أن يفقه مواضع الوقف والإظهار والإدغام وأحكام النون الساكنة والتنوين والرّوم وكلها ظواهر صوتية بامتياز .

وقد أقرّ ابن الجزري بمذهبه في كتابه النشر في القراءات العشر وذلك لما عدّ مخارج الحروف سبعة عشر فقال: «أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدّمنا من المحققين... [وأخاه يقصد الخليل بن أحمد الفراهيدي] سبعة عشر مخرجاً وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار»⁽³⁾.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر جهد أولئك المجتهدين المعاصرين في الدرس الصوتي وقولهم في مخارج الأصوات والحروف فقد أوردوا تقسيمات لهذه المخارج، فإذا راعينا المصطلح عند الدكتور كمال بشر وجدناه يزوج بين مصطلحين، ليدل كل منهما على موضع خروج الحرف فيقول تارة المخارج وتارة الأحياز على اعتبار أن مخرج الحرف يعني نقطة صدور الصوت أو عند صدوره والحيز وهو المنطقة التي قد يعزى إلى صوت أو أكثر فتوصف به على سبيل التعميم، وإن كان لكل صوت نقطة محدودة، ولعله استند في هذا إلى ما نسبه إليه عالم العربية وشيخها الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (905 هـ)، الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، تحقيق محمد بركات، مراجعة وتقديم ابن الحسن محي الدين الكردي، مركز ودار القرآن الكريم للدراسات والبحوث، الجزائر، ط1، 1431هـ، 2010م، ص19.

⁽²⁾ ابن الجزري، متن الجزرية، في معرفة تجويد الآيات القرآنية، ص15.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص198.

⁽⁴⁾ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص180.

ولقد سجلنا لهؤلاء المجتهدين إثارة لما جاء به سيبويه وغيره في تعداد مخارج الحروف وتحديد ما جاء به ابن جني، ولكن كيف كان الأخذ برأي الثاني وترجيحه وهو آخذ في ذلك عن أستاذه، وعلل المجتهدون المحدثون فقالوا إن إيثارهم تقديم ما أتى به ابن جني لتفوقه على سيبويه وهم منكرون في ذلك بأن ما أتى به سيبويه وهو الأساس الذي بنى عليه ابن جني عمله⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف الذي كان بين العرب المحدثين والقدامى وما أوتوا به هو طريقة ترتيب هذه المخارج حيث إن « ابن جني وغيره قد تأثروا بطريقة الخليل بن أحمد فرتبوا الأصوات والمخارج كذلك ترتيباً يخالف المؤلف الآن؛ أن ترتيبهم ترتيب تصاعدي أي أنه يبدأ من أقصى الحلق إلى الشفتين والترتيب الشائع الآن (هو ما لاحظناه عند بيان مواضع النطق) يبدأ من الشفتين راجعاً إلى الحلق حتى الحنجرة »⁽²⁾.

هذا وإن كنا لا نسجل للدكتور إبراهيم أنيس عدداً واضحاً لهذه المخارج إلا أنه وقف عند تفصيل كبير عند مخارج هذه الحروف بل توّه بصعوبة تحديد بدء المقاطع الصوتية ونهايتها ولكن استطاعوا أن يحددوا وسط المقطع الصوتي أو أظهر جزء منه، ولربما هذا ما تميز به هؤلاء المجتهدون⁽³⁾.

وتجدر الإشارة هنا أن جهد أولئك المجتهدين المعاصرين في الدرس الصوتي أنّ المخارج ظلت بينهم وبين القدامى واحدة إلا أنهم ظلوا على تباين وإياهم في عددها وطريقة ترتيبها. والكلام إذا تعلق بأصوات العربية ومخارجها يطول ولسنا بصدد عرض هذه الاجتهادات كلها وإنما ساقنا تعداد هذه المخارج وعددها سوقاً للحديث في مثل هذا.

إنّ الحديث عن القراءات القرآنية في جانبها اللغوي دون عرض المسائل الصوتية منها والاكتفاء بصرفها ونحوها ودلالات هذين المستويين يظل عرضاً أعرجاً ما لم ينوّه الباحث إلى الجزء الأهم في اللغة وهو الجانب الصوتي للقراءة القرآنية.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 185.

(2) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 185.

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 87.

كما أنه لا يستيسر للباحث أن يقف بالدراسة عند المستوى الصوتي والتحوي من مستويات اللغة مستغنيا عن المسائل الصرفية، لا سيما إذا كانت الدراسة في ذلك دراسة تحليلية للقراءة والتي تمثل في جوهرها مسائل لغوية بحتة.

هذا ولا ندعي في هذه الدراسة السبق إلى تحليل المسائل اللغوية المبنوثة في مؤلفات ابن الجزري، ولا سيما ما سينتج توجيها في كتب الإمام في علم القراءات القرآنية، كيف لا ونحن نشتغل في هذا البحث على جهود لغوية لخاتمة المحققين ابن الجزري، الذي ما فتأت أعماله أن كانت لها كتب العلماء اللغوية أمثال سيبويه والخليل ابن أحمد الفراهيدي خير منهل، بل منهم استمدَّ أجدديات المادة الصوتية موافقة وتركيزا على ما ورد أيضا عند أستاذه أبي عمرو الداني وأضاف شيئا يعود لاجتهادات الإمام الخاصة؛ لذا فالحديث عن الصوتيات عموما هو اجتهاد وضع لبناته الأولى جيل اللغة الأول وعلمائها، وأثروا كتبهم بمادة لغوية بحتة، كما سؤلت لهم اجتهاداتهم كون بعضهم عرض لبعض وجوه القراءات القرآنية والاحتجاج لها، حتى أننا نعود إلى هذه المدونات في كل وقت وحين كلما حنّ بنا الاجتهاد اللغوي للرجوع إلى مادتها اللغوية الصرفة لأننا نجد فيها ما يشفي غليل اللساني والموجه اللغوي للقراءة القرآنية.

أفرد ابن الجزري للتوجيه الصوتي للقراءات القرآنية حديثا طال بثه وكثفت مادته في كتبه ولا سيما في كتابيه "النشر في القراءات العشر" و "التمهيد في علم التجويد" اللذين شملا مادة صوتية هائلة.

فقد بلغت كتبه الذروة في عرض المسائل الصوتية، وكذا المصطلحات الصوتية إذا ما قورنت بغيرها من كتب التجويد والقراءة.

وفيا يأتي من مباحث التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في مؤلفات الإمام ابن الجزري .

رابعاً: الإمالة

- مفهومها وشروطها:

الإمالة في عرف اللغويين الميل والعدول، وهي مصدر أملت الشيء إمالة أي عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، وكذلك الميلان وتقول: مال الشيء يميل مَيْلاً ومملاً وأمياً وأملاً والشيء إمالة فمال⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً فهي: كما عرفها ابن الجزري في نشره: «التحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيراً وهو المحض، ويقال به الإضجاع، ويقال به البطح، وربما قيل له الكسر أيضاً، وقليلاً وهو بين اللفظين ويقال له أيضاً التعليل والتلطيف وبين بين، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين؛ إمالة شديدة وإمالة متوسطة وكلاهما في القراءة جار في لغة العرب»⁽²⁾، وقد ذهب إلى إيضاح هذا مجتهدين في ذلك؛ الدكتوران أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم في كتابهما المشترك معجم القراءات القرآنية، مفصحين عن أنواع الإمالة عندهما ونسجل لهما نوعين من أنواع الإمالة فأما الأولى؛ "فالمحضة" أو "الإضجاع" و"البطح" أو "اللي" على حد تسمية الباحثين أو الكسر وهما يقصدان بالإضجاع الميل وأما الثانية؛ فالإمالة بين اللفظين أو التقليل والتلطيف⁽³⁾.

من هذا المنطلق نستنتج أن التقليل هو ما يصطلح عليه بالقسم الأول من أقسام الإمالة وهو الإمالة الصغرى وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد المتولي حين قال إنه: «التطوق بين الفتحة والإمالة»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة ميل، دار صادر، ج11، ص 636.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 24.

⁽³⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط3، 1997 م، مج 1، ص 137.

⁽⁴⁾ محمد المتولي، فتح العطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش، ص 31.

ثم حدد موقعها فقال: « لا يكون كل منهما إلا في ذوات الياء»⁽¹⁾ وبما أن الإمالة نحو بالفتحة إلى غيرها، الكسرة وبالألف نحو الياء كما ذكرها ابن الجزري فإنّ الفيصل بين الفتح والإمالة واسع جدًا ولا بأس أن نعرض هنا هذه القضية بإيجاز ومردّها في كتب الإمام ابن الجزري وتعليقه عنها وموقفه منها، هذه الأخيرة التي كانت مبعث خلاف بين العلماء هي جملة من التساؤلات فرضها هذا الخلاف مردّها الإستفهامات الآتية هل الإمالة فرع عمّا نصطلح عليه بالفتح أم أنّ كلاًّ منها أصل قائم بذاته؟

ذهب جماعة من المجتهدين إلى كون الإمالة أصلاً وذهب بعضهم الآخر إلى كون الفتح أصلاً في ذلك، وأما الفريق الثاني فذهب إلى أنّها فرع على اعتبار منه و أنّ لها أسباب تحصل بها، فإن انعدمت هذه الأسباب لزم القارئ الإتيان بالفتح في القراءة، وإن حضر أحد أسبابها جاز الأمران، الفتح والإمالة⁽²⁾.

وقد أعرب عن كون الإمالة فرعاً من فروع الفتح الإمام أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي في كشفه حيث قال: «إعلم أنّ أصل الكلام كلّ الفتح، الإمالة تنحلّ في بعضه، في بعض اللغات لعلّة والدليل على ذلك أنّ جميع الكلام، الفتح فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخله إلّا في بعضه، في بعض اللغات، لعلّة، فالأصل ما عمّ وهو الفتح»⁽³⁾، وعزّض الإمام أبي طالب القيسي به إيمان واضح بمدى أصلية الفتح وفرعية الإمالة، ولعلّ الرجل اتخذ من حضور أحد أسباب الإمالة في الإتيان بها مسوغاً لفرعيّتها بل الجانب الذي سلبها صفة الأصلية والعموم وأما الفتح فهو عكسها ولا تدخل الإمالة فيه إلا لسبب واضح وعليه فهو أعمّ منها.

لقد عرضنا هذه الثنائية لنقف عند الخلاف الذي أثارته عند علماء القراءة أما إمام القراء ابن الجزري فإننا نجدّه يحتكم إلى رأي مفاده الجمع بينهما أحياناً كثيرة، حيث عدّهما لغتين. يقول:

⁽¹⁾ الألفات المتطرفة عن ياء وتكون في الأسماء نحو (الوسطى وموسى) وفي الأفعال نحو (استوى)، محمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش، ص 31.

⁽²⁾ ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 31، 32.

⁽³⁾ أبو محمد مكي بن طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 226.

« الإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء مع العرب الذين نزل القرآن بلغتهم فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد منهم من تميم وأسد وقيس»⁽¹⁾. وقد كان احتكام ابن الجزري إلى هدامرده رأي أستاذه أبي عمرو الداني رحمه الله⁽²⁾.

إن ما نلاحظه هنا هو اتفاق أبي عمرو الداني وابن الجزري على أنّ كل من تميم وأسد وقيس وهوزان وسعد بن بكر وبكر بن وائل تميل في مواضع قليلة، أما تميم وأسد فهم من ساكني شبه الجزيرة وشرقها، أما هوازن فبطن من قيس، ومنه فإن الإمالة تنتسب إلى قبائل البادية في وسط شبه الجزيرة وشرقها وأما الفتح فإلى غربها، فقد انتشرت الإمالة في كل شبه الجزيرة العربية مما يؤكد اشتراك اللغة العربية، وهي لغة هجين لم تتم على لهجة قريش وحدها.⁽³⁾

تردد مفهوم الفتح عند الإمام ابن الجزري في كتبه حيث عرفه في تمهيده بقوله: «وأما الفتح فهو عبارة عن التطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة، وحده أن يؤتى به مقدار افتتاح الضم مثاله تركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة لاحظ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضاً، وحقيقة أن يفتح الفم بالنطق بـ (قال) ونظيره كافتتاح الفم في (كان) ونظيره»⁽⁴⁾، ومما يلحظ على ابن الجزري في مفهومه للفتح هنا حيث ربط الفتح بالحرف الخالص له المناسب للحركة وهو الألف في مناسبتها للفتحة بأنه نطق بالألف مركبة على فتحة خالصة.

وعرفه في كتابه النشر بقوله: «والفتح هنا عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضا التّفخيم وربما قيل له النصب، وينقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط؛ فالشديد هو نهاية فتح الشخص فم بذلك الحرف ولا يجوز في القرآن بل هو معدوم

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 30.

(2) ينظر: حسين حامد الصالح، الإمام المقرئ محمد بن الجزري ومجوده في الدراسات القرآنية والصوتية، ص 173.

(3) ينظر: عبده الزاجحي، اللهجات العربية، في القراءات القرآنية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 1428.

2008م، ص 144.

(4) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 71 و 72.

في لغة العرب وإنما يوجد في لفظ عجم الفرسو لاسيما أهل خراسان [.....] والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة»⁽¹⁾.

إن ما جنح إليه الإمام ابن الجزري في كتابيه التمهيد والنشر في مفهومه للفتح يكاد يكون واحدا حيث لزم في التعريفين الألف والإتيان بفتحة بعدها.

1- أقسام الفتح:

أفصح ابن الجزري عن أقسام الفتح في مفهومه وتحدد عند الرجل قسمان للفتح وهما: الفتح الشديد والفتح المتوسط، وقد عرف الفتح الشديد أستاذه أبو عمر الداني فقال فيه مبينا حق المفتوح في الأداء: «و أما المفتوح فحقه أن يؤتى بين منزلتين وبين التّفخيم الشديد الذي يستعمله أهل الحجاز في نحو الصّلاة والزّكاة فينحون بالألف نحو الواو، من شدة التّفخيم وهذه اللغة لا تستعمل في القرآن»⁽²⁾، ولعل صفة التّفخيم التي جنح إليها الإمام أبو عمرو الداني في قوله هذا هو الإتيان القريب للواو. فننطق بالألف قريبة من الواو.

نحو كلمة الصّلاة ← الصلوة

أما الفتح المتوسط: فقال فيه: «وأما المفتوح فحقه أن يؤتى بين منزلتين بين التّفخيم الشديد (أي القسم الأول) وبين الإمالة المحضة التي يستعملها القراء، وهي التي دون الكسر الصّحيح»⁽³⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص23 و24.

(2) أبو عمر الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص 100.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 100 و101.

2- أقسام الإمالة:

تنقسم الإمالة عند ابن الجزري إلى قسمين:

أ- الإمالة الكبرى: وقد أعرب عنها في تمهيده فقال فيها: «... حدّها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسر كثيرا»⁽¹⁾، ولعل ما ذهب إليه ابن الجزري هنا هو الإتيان بالألف في الإمالة، إتيان الناطق بها قريبة من الياء و أنّ الإمالة الكبرى عنده هي ذلك الأداء بين الألف والياء تماما.

وقد عرّف الدكتور عزيز أركيبي الألف الممالة عموما فقال فيها: «هي الألف التي بين الألف والياء لا هي ألف خالصة ولا ياء خالصة، إنما هي ألف قريبة من لفظ الياء أوجبت ذلك»⁽²⁾.

ب- الإمالة الصغرى: قال ابن الجزري: «وحدها أن تنطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلا»⁽³⁾ وتسمى أيضا الإمالة المتوسطة، على حد اصطلاح ابن الجزري حيث يقول: «الإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة»⁽⁴⁾ ولا بأس أن نقدّم مخطّطا بسيطا اجتهد في وضع معلمه الدكتور أيمن سويد عن الإمالة وأقسامها يوضح ذلك⁽⁵⁾:

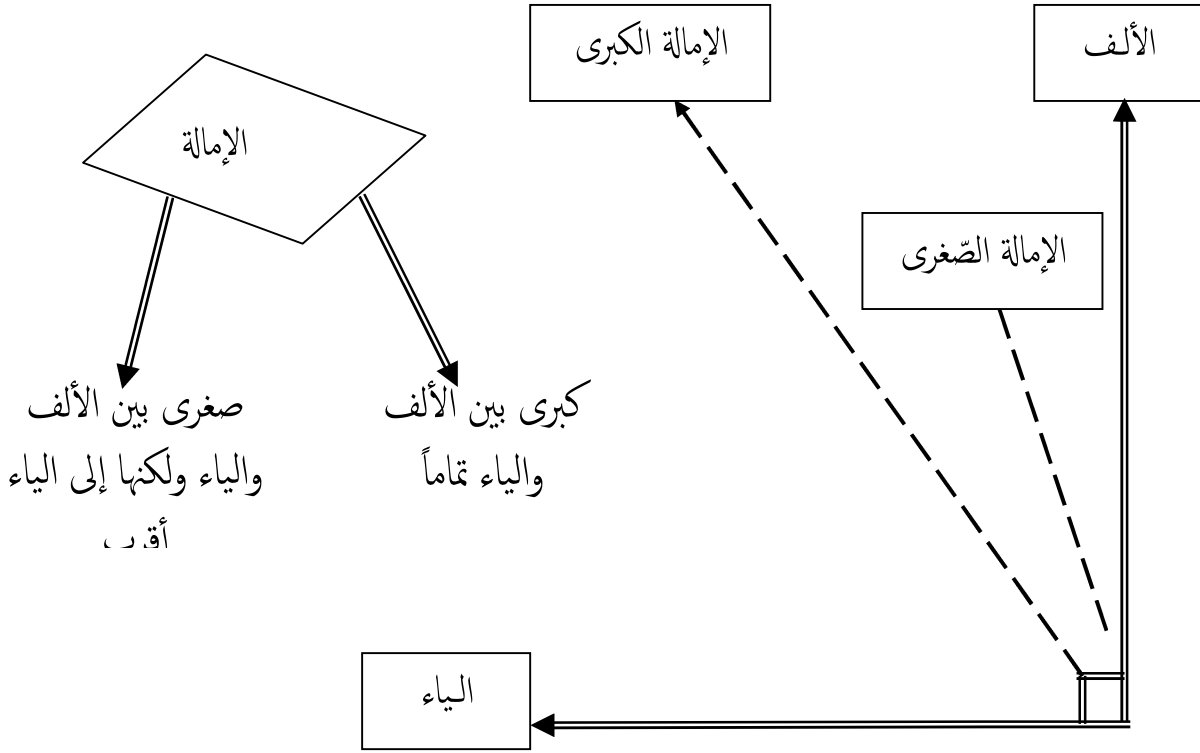
(1) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 72.

(2) عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1433 هـ، 2012 م، ص 266.

(3) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 72.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 24.

(5) أيمن رشدي سويد، أطلس التجويد، دروس نظرية مرئية، دار الغوتا في الدراسات القرآنية، دمشق، ط 2، 1429 هـ، 2008 م، ص 166.



وهما نوعا الإمالة فأما الأولى: فالمحضة أو الإضجاع أو البطح على حد تسمية الباحثين أو بالكسر وهما يقصدان بالإضجاع الميل.

وأما الثانية فالإمالة بين اللفظين أو التقليل أو التلطيف⁽¹⁾.

من هذا المنطق نستنتج أن التقليل هو ما يصطلح عليه بالقسم الأول من أقسام الإمالة وهو الإمالة الصغرى، وهو ما ذهب إليه فضيلة الدكتور محمد المتولي حين قال إنه: «التطوق بالحرف بين الفتحة والإمالة»⁽²⁾.

3- أسباب الإمالة:

أفصح ابن الجزري في نشره أن العلماء أجمعوا على أسباب عشرة للإمالة وأن هذه الأسباب مردّها شيئان اثنان أحدهما الكسرة والثاني الياء حيث قال: «فأسباب الإمالة قالوا هي عشرة ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة والثاني الياء، وكلّ منهما يكون متقدّماً على محلّ

⁽¹⁾ ينظر أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 01، ص 137.

⁽²⁾ محمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش، ص 31.

الإمالة على الكلمة ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدراً في محلّ الإمالة ولكنها مما يعرض في بعض تصارييف الكلمة، وقد تمال الألف والفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة وتسمى هذه إمالة لأجل الإمالة وقد تمال الألف تشبيها بالألف الممالة قلت و تمال أيضا بسبب كثرة الاستعمال وللفرق بين الاسم والحرف فتبع الأسباب اثني عشر سببا والله أعلم»⁽¹⁾.

إن ما يلحظ على قول ابن الجزري هذا إضافته لسبيين آخرين ذكرهما سيبويه في كتابه وهما الإمالة بسبب كثرة الاستعمال والإمالة للفرق بين الاسم والحرف وعليه كان عدد الأسباب اثني عشر سببا⁽²⁾، وعلى أساس الأسباب الكبرى للإتيان بها كان تقسيم ابن الجزري لتوجيهاتها ومواضعها فتباين التوجيه لتباين التصنيف كغيرها من مسائل اللغة والقراءة القرآنية.

وقد عمدت هنا إلى عرض هذه الأسباب مثلما صاغها وحددها الإمام في كتبه لا سيما في نشره، وقد تناولت في هذا المقام القراءات القرآنية متفادية تكرار ما اطرد من الظواهر في كتب ابن الجزري (النشر والتمهيد، وتقريب النشر وتحرير التيسير والدرة) وأحصيت مواضع الإمالة في صور متباينة وفيما يأتي عرضها وتحليلها صوتيا وداليا. وقد انتهجت في ذلك توجيه مواضعها أسبابها - أقصد أسباب الإمالة المسوغ للإتيان بها- وراعت في ذلك الأسباب الأكثر اطرادا في كتب الإمام ابن الجزري.

- أ / الإمالة لأجل كسرة متقدمة: يقول ابن الجزري: « فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة ملاصقة للألف إلا بعد فتحة فلا بد أن يحصل بين الكسرة المتقدمة والألف الممالة فاصل وأقله حرف واحد مفتوح نحو « كتاب » و « حساب » وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف»⁽³⁾. وهو يقصد بالحرف المتحرك في المثالين اللذين ذكر حرف السين والتاء باعتبارهما دخيلا بين الكاف والألف و الحاء المكسورة والألف وذلك لعدم توافق الألف مع الكسرة.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 26.

(2) ينظر حسين حمد الصالح، الإمام المقرئ محمد ابن الجزري الدمشقي ومجوده في الدراسات القرآنية والصوتية، ص 172.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 26.

ومما أميل من هذا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً ۖ﴾

لِلنَّاسِ ۖ ﴿⁽¹⁾ . أكتفى ابن الجزري بعرض وجه القراءة في ذلك فقال في نشره مقرا عن الثباين

الذي بين جمهور القراء في الإتيان بها: « وتقدم اختلافهم في إمالة حمارك »⁽²⁾ .

فقد أتى بإمالة الزاء في (حِمَارِكَ) أبو عمر بن العلاء والدوري وورش⁽³⁾ .

كما بين أن الموجب لإتيان اللفظة بمالة هنا وربط ذلك بالوقف والوصل أن كل ما يمال في الوصل فهو في الوقف كذلك ولا خلاف في ذلك بين أهل الأداء إلا ما أميل من أجل كسرة متطرفة فذهب الجمهور إلى أن الوقف كالوصل واعتبروه أصلا ولم يعتبروا عارض السكون، ولأنه فيه إعلام بالأصل كإعلام الروم والإشمام على حركة الموقوف عليه⁽⁴⁾ .

- ب / الإمالة من أجل كسرة بعد الألف الممالة: « نحو « عابد » وقد تكون الكسرة

عارضة نحو (مِنّ النَّاسِ ، وفي التَّارِ) لأنّ حركة الإعراب غير لازمة⁽⁵⁾ . وهو يقصد كسرة الباء

في لفظة « عابد » وأما العارضة في (النَّاسِ ، والتَّارِ) فمناسبة لكسرة الاسمين المجروين بحرفي الجر فسماها ابن الجزري في ذلك عارضة.

ومن صور الإمالة من أجل الكسرة بعد الألف الممالة عند ابن الجزري ما ورد في قراءة

قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا فَاعْفُرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ۖ ﴾⁽⁶⁾ .

قال ابن الجزري: « تقدم اختلافهم [وهو يقصد جمهور القراء في ذلك] في الفتح والإمالة

بين بين (من الأبرار) في بابها⁽⁷⁾ ، كما ذكر هذا في متن الدرّة حيث قال:

(1) سورة البقرة، الآية 259.

(2) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص 174.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص 343.

(4) ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص 174.

(5) المصدر السابق، ج ن ، ص 26.

(6) سورة آل عمران، الآية 193.

(7) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص 185.

كالأبرار رؤيا اللام نواره فدو ولا ⁽¹⁾ ثمل حزو سوي أعمى بسجان أولاً

فقد أقر ابن الجزري بالاختلاف الذي أتى به جمهور القراء دون أن يبين أوجه القراءة في ذلك ولا وجهها وهذا ما أقره أحمد محمد البنا في اتحافه حيث قال: « وأمال (مع الأبرار) وللأبرار) أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري والكسائي وخلف وقلله الأزرق، واختلف عن حمزة، فروى الكبرى عنه من روايته جمعة، ورواها عن خلف جمهور العراقيين، وقطعوا لخلاّد بالفتح وروى التقليل عنه من الروايتين جمهور المغاربة والمصريين وهو الذي في الشاطبية وغيرها فحصل لخلاّد ثلاثة الكبرى والصغرى والفتح وخلف الكبرى والصغرى فقط والباقون بالفتح»⁽²⁾.

من خلال ما أقر أحمد بن محمد البنا في نصه هذا الذي نلمس له إيضاحاً لما ذكره ابن الجزري في نشره وفي متن الدرّة يتهيأ لنا القول أنّه قد أتى بالإمالة من الجمهور أبو عمرو بن العلاء والكسائي فقرأوا قوله تعالى (الأبرار) براء ممالّة في من أتى الأزرق بالتقليل إذ قرأ قوله تعالى: (الأبرار)، في حين ثبت لخلاّد الإتيان بها بثلاثة أوجه، بالإمالة الكبرى (الأبرار) وبالإمالة الصغرى (الأبرار) وبالفتح (الأبرار) .

وقد بين علّة هذا القيسي في الكشف حين قال: « إنّه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء لتقرب من لفظ الكسر، لأن الباء من الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء لتقرب من لفظ الكسر، لأن الباء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر فحسن ذلك، ليعمل اللسان عملاً واحداً مستقلاً وذلك أخفّ من أن يعمل متصّداً بالفتحة والألف ثم يهبط مستقلاً بكسرة الرّاء وهو مع الرّاء أحسن، لأنّ الكسرة عليه قويّة كأنّها كسرتان فقلبت الإمالة لذلك مع الرّاء، لأنها حرف تكرير الحركة عليها مقام حركتين

⁽¹⁾ ابن الجزري، الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتمة لعشرة. تحقيق محمد تميم مصطفى عاصم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة ط2، 1414 هج، 1993 م، ص 18.

⁽²⁾ أحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط1، 1407 هج، 1987 م، ج1، ص 498.

وعلة من فتح أنه أتى به على الأصل، ولم يستفل التسفل بعد التصعد وإنما الذي ينتقل في اللفظ هو مثل الصعد بعد التسفل»⁽¹⁾.

ومنه أيضا قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ

مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا

وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا وَيَبْسُ الْقَرَارُ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري:⁽⁵⁾

وبالفتح قَهَارِ الْبَوَارِ ضِعَافٌ مَعَهُ عَيْنُ الثَّلَاثِي رَانَ شَا جَاءَ مَيْلًا

والذي نسجله على ما أشار إليه ابن الجزري في متن الدرّة هنا هو أنّ الإتيان بالإمالة كان اختيارا ولم يأت به جمهور القراء كلهم، حيث يقول (ران شا جاء ميلا) في مقابل ذلك أتى بالإجماع على إمالة الألفاظ الثلاثة في نشره دون أن يبيّن علة الإمالة في ذلك حيث يقول: «... وتقدّم إمالة (قرار والبوار والقهّار) في بابها»⁽⁶⁾، فقد أمال (قرار) أبو عمر بن العلاء البصري وابن ذكوان من طريق الصوري، والكسائي وكذا خلف وأتى بالإمالة الصغرى الأزرق وبالكبرى حمزة، والصغرى من روايته من رواية خلاد، وبه قرأ الباقر⁽⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص 171

⁽²⁾ سورة إبراهيم، الآية 26.

⁽³⁾ سورة إبراهيم، الآية 28.

⁽⁴⁾ سورة إبراهيم، الآية 29.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، ص 18.

⁽⁶⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 224.

⁽⁷⁾ ينظر: أحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 168.

⁽⁸⁾ سورة المائدة، الآية، 22.

قال ابن الجزري: «تقدم اختلافهم في إمالة (جبارين) وبين بين من بابه الإمالة»⁽¹⁾.

فقد أشار ابن الجزري هنا إلى تباين أداء الجمهور دون أن يذكر من أتى منهم بالإمالة ومن أتى بين بين إلا أنه ذكر وجه ذلك في متن الجزرية في قوله:

ورقق الرّاء إذا ما كُسرت كذلك بعد الكسر حيث سكنت

إن لم تكن من قبل حرف استعلا⁽²⁾ أو كانت الكسرة ليست أصلاً⁽³⁾.

ونذكر من ذلك أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا

الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ الكسائي (والكفار أولياء) بخفض الرّاء وهم على أصلهم في الإمالة والفتح والباقون بالنصب»⁽⁵⁾؛ إذ قرأ الكسائي والدوري وأبو عمر بن العلاء قوله تعالى: (والكفار) كون الإتيان فيها براء مكسورة.

وقد ثبت استثناء أداء ورش من بين هؤلاء أنه عدل عن هذه الإمالة لأنه كان يأتي بها منصوبة و (الكفار)⁽⁶⁾، ومنه نستنتج أن الإتيان بالإمالة هنا هو مناسبة للكسرة (الراء) مما يوجب إتيان الألف ممالاة هنا (والكفار) .

ومما أميل قوله تعالى: ﴿أَفَمَن أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِن رَّبِّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ

مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْتَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

⁽¹⁾ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج2، ص 191.

⁽²⁾ حروف الاستعلاء وهي: الحاء والصاد والضاد والعين والطاء، والقاف والظاء.

⁽³⁾ ابن الجزري، متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، شرح زكرياء الأنصاري، مكتبة سعيد الخصوصي للطباعة، جوار الأزهر بمصر، دت، ص 19.

⁽⁴⁾ سورة المائدة: الآية 57.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 141.

⁽⁶⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج2، ص 36 والسفاسي، غيث التفع في القراءات السبع، ص 19.

﴿الظَّالِمِينَ﴾⁽¹⁾، وهنا لم يذكر الإمام علة الإتيان بالإمالة في قوله تعالى (هار) واكتفى ببيان الوجه دون بيان العلة أو مسوغ الإتيان بالإمالة في ذلك.

ولقد بين أستاذه أبو عمرو الداني وجه ذلك مع العلة إذ قرأ ابن كثير وحمزة وحفص وهشام والتقاش عن الأخفش (هار) بالفتح وورش بين اللفظين والباقون بالإمالة (هار)⁽²⁾؛

ومما ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾⁽³⁾.

ذكر ابن الجزري وجه هذا في نشره ولم يذكر العلة في ذلك، «وتقدم اختلافهم في الجار في إمالته وبين وبين من بابه»⁽⁴⁾، ولعل من قصدهم ابن الجزري يأتين الراء ممالاة في الجار هما الكسائي وأبو عمر بن العلاء. يقول أحمد محمد البنا: «وأمال (الجار) مع الدوري عن الكسائي، وعن أبي عمرو من طريق ابن فرح وقلله الأزرق بخلفه»⁽⁵⁾، وأما من أتى بالتقليل فقد قرأ قوله تعالى بعد (الجار) وعد مسوغ إتيانه بالإمالة هنا الجمع في ذلك.

ومما ورد من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى

أَبْصَارِهِمْ غَشَاةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري: «وتقدم مذاهبهم في إمالة (أبصارهم) من باب الإمالة»⁽⁷⁾.

حيث أمال قوله تعالى (أبصارهم) أبو عمرو بن العلاء وابن ذكوان من طريق الصوري الدوري عن الكسائي، وأتى بذلك اليزيدي موافقة لهم، وقلله الأزرق أما الباكون فأتوها بالفتح، وبين أبو حيان علة إتيانهم بالإمالة حيث قال: «والإمالة في أبصارهم جائزة وقد قرئ بها وقد

⁽¹⁾ سورة التوبة، الآية 109.

⁽²⁾ ينظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد الباني، التيسير في القراءات السبع، اعتنى بتصحيحه أوتوبرتزل، مؤسسة الريان، طبعة 2009

م، ص 119، و 120.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية 36.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 187.

⁽⁵⁾ أحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص 511.

⁽⁶⁾ سورة البقرة، الآية 07.

⁽⁷⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 156.

غلبت الراء المكسورة حرف الإستعلاء إذ لولاها لما جازت الإمالة وهذا بما مذكور في النحو»⁽¹⁾ ، إذا أن مسوغ الإتيان بالإمالة هنا في لفظة (أبصارهم) مماله هو أن الكسر الذي على الراء أقوى من حرف الصاد في صفة (الاستعلاء) (مثبتة).

« وحروف الإستعلاء سبعة تمنع من الإمالة وهي: القاف نحو قادر والغين نحو: غلم، و الصاد نحو: صادق، والضاد نحو: ضارب، والطاد نحو: طارق والظاد نحو: ظالم، او الخاء نحو: خاتم»⁽²⁾ .

وفي قراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾⁽³⁾ .

ذكر ابن الجزري إتيان القراءة بالإمالة في لفظة الجوار دون أن يبين الأوجه الأخرى ولا العلة في ذلك واكتفى بقوله: «تقدم (الجوار) في الإمالة»⁽⁴⁾ .

وأمالها في ذلك الدّوري عن الكسائي أيما ثبتت وكذلك كان آداؤها بالرّحمن والتّكوير⁽⁵⁾ .

ومما أميل لكسرة بعد الألف أيضا: قراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ

أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾⁽⁶⁾؛ قال ابن الجزري: «تقدم خلاف الكسائي في إمالة مرضاة»⁽⁷⁾ ، وهذا الاختلاف دار في إمالة (مرضاة) من طرف الكسائي في حين فتحها

⁽¹⁾ محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (ت، 745 هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد الموجود، وعلى محمد معوض، زكريا، شارك في تحقيقه زكرياء عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي، قرطه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1413هـ، 1993 م، ج1، ص 176.

⁽²⁾ أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ابن خالويه)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1985 م، ص 159.

⁽³⁾ سورة الشورى، الآية 32.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 275.

⁽⁵⁾ ينظر: معجم القراءات، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ج4، ص 332، أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص 450.

⁽⁶⁾ سورة البقرة، الآية 207.

⁽⁷⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 171.

غيره، إذ لورش خلاف في إمالة اللفظة ذاتها⁽¹⁾. وقد أميلت الضاد في مرضاة لمسوغ الكسر الذي بعد الألف.

- ج / الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة نحو: « مابيع »⁽²⁾ ومسوغ الإتيان بالإمالة هنا عند ابن الجزري هو الياء بعد الألف الممالة في ذلك.

- د / الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في المحل الممال نحو: « خاف » أصله « خوف » بكسر عين الكلمة وهي الواو فقلبت ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها⁽³⁾.

و منه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَٰلِكَ لِمَنْ

خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: « تقدم إمالة حمزة (خاف وخاب) في بايها »⁽⁵⁾، حيث أمال حمزة في الأولى فقراً قوله تعالى: (خاف ← خيف) كما ثبت ذلك في قوله تعالى: (خَابَ) وأمالها والداجوني عن هشام وابن ذكوان من طريق الصوري، وأتى الباقر قوله تعالى فيها بالفتح على الأصل وبذلك قرأ الحلواني وابن سوار وغيره عن الداجوني عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان⁽⁶⁾؛ (خاف ← خاف) بالفتح.

⁽¹⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص 301، وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص 452، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص 128، وعلي التوري بن محمد السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م، ص 122.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 26.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ج ن، الصفحة نفسها.

⁽⁴⁾ سورة إبراهيم، الآيتان 14 و 15.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 224.

⁽⁶⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج02، ص 607 وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 167، و السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 342.

- هـ/ الإمامة لأجل الياء المقدرة في المحل المال: « نحوه: يخشى والهدى وأتى والثرى) تحركت الياء في ذلك والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً»⁽¹⁾.

ومما قرأ بالإمالة أيضا قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: « ذكر (أتى أمر الله في الإمالة)»⁽³⁾؛ ذكر ابن الجزري وجه الإتيان بالقراءة دونما تفصيل لقراءة قوله تعالى لفظة (أتى)، إذ قرأ بالإمالة ابن ذكوان في رواية الأكثرين عن الصوري عنه، وحمزة والكسائي وخلف وأتى اللفظة بالتقليل الأزرق، وثبت عن ابن ذكوان أيضا الفتح⁽⁴⁾.

ومما أوتى بالإمالة في قوله تعالى: ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁽⁵⁾.

يقول ابن الجزري: « اختلفوا في (تقاته) فقرأ يعقوب (تقية) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة بعدها وعلى هذه الصورة رسمت في جميع المصاحف وقرأ الباكون بضم التاء وألف بعد القاف في اللفظ وتقدم اختلافهم في الإمالة وبين بين في باب الإمالة»⁽⁶⁾.

فحين قراءة اللفظة (تقاة) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة يُفْرَقُ وما قرأ به الباكون في المد وإطالة الفتحة، وسقوط الشدة الواردة على الياء في ذلك، قرأ بالإمالة الكسائي من الجمهور «تقاته» وقرأ الأزرق بالفتح والصغرى أما قراءة الباكين بالفتح وهي قراءة حمزة، وحجتهم في ذلك أنها اتباع لخط المصحف وثبوت رسمها⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 26.

⁽²⁾ سورة النحل، الآية 01.

⁽³⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 160.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 180.

⁽⁵⁾ سورة آل عمران، الآية 102.

⁽⁶⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 180.

⁽⁷⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، ط1، 1422 هـ.

2002م، ج 01، ص 551، وأحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 485.

ومن ثم فإن اختلافهم كان حول إمالة حرف القاف والإتيان به مكسورا، وفي ذلك صورة يلزمها الفعل (يتقي)، هذا الأخير الذي يمثل بدوره صورة من صور الكلمة، ضف إلى أن حجة أما الذين قرأوها بالفتح علتهم في ذلك أنها ثبتت رسما في المصحف. وكون الياء أصلية في الكلمة ولمناسبتها الكسرة أوتي بها في (تقاة) ممالاة (قاف ممالاة قبل الألف).

ومثله أيضا قراءة قوله تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «وتقدم اختلافهم في إمالة (التَّوْرَةَ) وبين بين من باب الإمالة»⁽²⁾، إذ أمال قوله تعالى في لفظة (التَّوْرَةَ) إمالة كبرى ورش من طريق الأصهباني وأبو عمرو بن العلاء وابن ذكوان وحمزة في أحد وجهيه والكسائي وخلف وأتى بالإمالة الصغرى في ذلك قالون في أحد وجهيه والثاني له الفتح، وحمزة في وجهة الثاني والأزرق وعليه كان الخلاف واردا، خلاف حمزة بين الكبرى والصغرى، وخلاف قالون بين الصغرى والفتح⁽³⁾.

لقد عمد ابن الجزري، إلى ذكر وجه القراءة دون بيان علة الإتيان بالإمالة في ذلك ولم يعز الإتيان بالإمالة في ذلك إلى قارئيه من جمهور القراء أو غيرهم، وقد أفصح عن هذه الأوجه جميعها الإمام أحمد بن محمد البنا عنه.

ومما ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَرَأَيْتُمْ لِي كُفْرًا بِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾⁽⁴⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية 03.

(2) ابن الجزري، التشر في القراءات العشر، ج2، ص 179.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 01، ص 442، وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر، ج 01، ص 468 و 469، وأبو عمرو الثاني، التيسير في القراءات السبع، ص 86.

(4) سورة هود، الآية 41.

ذكر ابن الجزري وجه الإتيان بالإمالة في قوله تعالى: في لفظة (مَجْرَإِيهَا) حين بيان أوجه الإتيان بفتح الميم وضمها في اللفظة ذاتها. وعزى هذا الوجه وهو قراءتها بالإمالة إلى حمزة والكسائي وخلف وحفص⁽¹⁾.

ولعل ابن الجزري نَهَجَ نَهَجَ أستاذه الداني في عرضه وجه القراءة دونما بيان لهذه الأوجه بيانا مفصلاً إذ اكتفى كلاهما بالإفصاح في منته على التباين الوارد للقراء فقط إتيانا بالإمالة⁽²⁾.

وقد وافق الإمام أحمد بن محمد البنا ابن الجزري فيما عمد إليه موضحاً حجة الإتيان بالإمالة، الأمر الذي ثمنه السفاقي في غيته أيضاً حيث ذكر إتيان حفص وخلف والكسائي وحمزة قوله تعالى (مَجْرَإِيهَا) بفتح الميم مع الإمالة وعلتهم في ذلك أنها من (جری) الثلاثي؛ يجري في المضارع بالياء، ولم يثبت عن حفص غيرها في القرآن العزيز، ووافقهم الشنبوذي فيما عمدوا إليه وأتى الباكون اللفظة بالضم من (أجرى) وأمالها منهم (أبو عمرو بن العلاء وابن ذكوان من طريق الصوري في حين أتاها الأزرق بالتقليل⁽³⁾).

في كلا الوجهين أوتي فيهما بالإمالة المحضة من غير قلب خالص ولا اتساع مفرط فيه وقد ثبتت الإمالة الكبرى في رواية حفص من طريق الشاطبية في كلمة واحدة في القرآن الكريم وهي لفظة (مَجْرَإِيهَا) هذه⁽⁴⁾.

وأما قراءة الأزرق بالتقليل في قوله تعالى (مَجْرَإِيهَا) فقد أتى بالإمالة الصغرى التي هي على عرف علماء القراءات بين أي الفتح والإمالة الكبرى.

و- الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة فنحو: « (طاب وجاء و زاد) الفاء تكسر من ذلك إذا اتصل بهاء الضمير المرفوع من المتكلم و المخاطب ونون الجماعة، جماعة الإناث

⁽¹⁾ ينظر: ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 154.

⁽²⁾ ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 124.

⁽³⁾ ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 125 و 126 والسفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 309.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ص 173.

فنقول: طبت وجئت وزدت»⁽¹⁾، وقد أفصح ابن الجزري في هذا المقام أن القول لصاحب الكتاب قال: «هذا قول سيبويه»⁽²⁾. ثم يقول في هذا ابن الجزري: «ويمكن أن يقال إن الإمالة فيه ليست بسبب أنّ الألف منقلبة عن ياء ولكن إذا أطلقوا المنقلب عن ياء أو واو وفي هذا الباب فلا يريدون إلا المتطرف والله أعلم، وأما الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال فنحو: (تلا وغزا)، وذلك لأن الألف فيها منقلبة عن واو التلاوة والغزو وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: (يُتلى و يُغزى) مع بقاء عدّة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل»⁽³⁾.

ومما ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «تقدم اختلافهم في إمالة (فزادهم)»⁽⁵⁾؛ إذ قرأ بالإمالة كل من حمزة وابن عامر وابن ذكوان ونافع والحلواني والأعمش في حين خلفهم هشام فقرأ قوله تعالى: (فَزَادَهُمْ)⁽⁶⁾. ووضح ذلك أبو حيان إذ ذكر علة قراءة ذلك بالإمالة.

ويبين أوجه ذلك أنه قرأ ابن ذكوان بالوجهين فأتى اللفظة بالإمالة والتفخيم وبين علة ذلك فقال أنّ القراءة بالإمالة لغة أهل تميم وأما القراءة بالتفخيم فلغة أهل الحجاز⁽⁷⁾، وفي هذا كان نافع يشتم الزاي فكاد يأتيها مكسورة وأتى الباكون اللفظة بالفتح⁽⁸⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 27.

(2) المصدر نفسه، ج 2، ص نفسها.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص نفسها.

(4) سورة البقرة، الآية 10.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 156.

(6) ينظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج01، ص 43.

(7) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 01، ص 189.

(8) ينظر: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ، 2001 م، ج 01، ص 92.

ومما أميل أيضا من هذا قراءة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلْفُوا حَتَّىٰ إِذَا

ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾⁽¹⁾.

- قال ابن الجزري: «تقدم (ضاقت) في الإمالة لحمزة»⁽²⁾، وقد وافقه في ذلك أحمد بن محمد البنا حتى في طريقة توجيهه إذ ذكر وجه القراءة دون تعليل لذلك حيث قال: «وَأَمَّا (ضاقت) حمزة»⁽³⁾.

يستنتج من خلال طرح ابن الجزري في بيان وجه هذه القراءة، أن بقية الجمهور أتوا القراءة بالفتح إذ لم يذكرهم الإمام لا حصرا ولا استثناء، وعلّ مسوغ إتيان أغلبهم بالفتح مناسبة لحركة الحرف الذي بعد الألف (القاف) الذي ورد مفتوحا فقرأت اللفظة بالفتحة لا ممالاة إتباعا لذلك وأما من أتى بالإمالة وقد ثبت عن (حمزة) فعلى علة إتيانه باللفظة ممالاة (ضاقت) باستناده إلى الفعل المضارع والماضي المبني للمجهول، وهي بعض أحوال اللفظة لا سيما عند تصريفها في الأزمنة التي ذكرنا.

ز / الإمالة لأجل الإمالة: « فنحو إمالة (تراء) أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء وقالوا: « رأيت عمادا » فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل (الإمالة) إمالة الألف الأولى الممالاة لأجل الكسرة وقيل في إمالة (الضحى والقوى وضحاها وتلاها) إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد فكانت من الإمالة للإمالة، ومن ذلك إمالة قتيبة عن الكسائي الألف بعد التّون من (إنّ الله) الإمالة الألف من (الله) ولم يمل (وإنّا إليه راجعون) لعدم ذلك بعده»⁽⁴⁾.

(1) سورة التوبة، الآية 118.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 211.

(3) أحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 100.

(4) المصدر السابق، ج 2، ص 27.

ومن صورها عند ابن الجزري ما ورد في كتابه النشر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّبِيَّاتِ مِّنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: وهو يقصد جمهور القراء: «... وتقدمت مذاهيبهم في الإمالة»⁽²⁾.

وقد حدد أحمد محمد البنا أن من أتى بهذه القراءة من جمهور القراء هو أبو عمرو بن العلاء الذي قرأ بالألف مماله بعد الزاء (النصارى) ووافقه في ذلك ابن ذكوان من طريق الصوري وحمزة والكسائي وخلف، في حين أتى بالتقليل الأزرق، وعرض الوجه الثاني في الإمالة وهو موضع إمالة الألف بعد الصاد الذي أتى به الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الصيرير وذكر البنا أن مسوغ ذلك هو إتباع إمالة الألف بعد الزاء الذي تقدم⁽³⁾.

و نذكر من هذا أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا

الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: « وتقدم إمالة سكارى والناس في بابها»⁽⁵⁾، دون أن يبين علة الإتيان

بالقراءة في ذلك، هذا وثبت إمالة (سكارى) عن كل من حمزة والكسائي وخلف وأبي عمر بن العلاء وابن ذكوان بخلفه وثبتت إمالة فتحة الكاف مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الصيرير في حين أتى بالتقليل في ذلك الأزرق⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سورة البقرة: الآية 62.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 162.

⁽³⁾ ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص 396.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية 43.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 188.

⁽⁶⁾ ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص 512 وعلي النوري بن محمد السفاقي، غيث

النفع في القراءات السبع، ص 171.

وفي قوله: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ۗ قَالَ

الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ۗ﴾⁽¹⁾

قال ابن الجزري: «تقدم إمالة (أنصاري) للدوري عن الكسائي وانفراد زيد عن ابن ذكوان من باب الإمالة»⁽²⁾؛ قرأها بالإمالة الدوري عن الكسائي وزيد عن الداغوني والصوري عن ابن ذكوان وأما قراءة الباقيين فبالفتح وهو ما ثبت عن الأخفش عن ابن ذكوان رواية⁽³⁾.

ومما ورد من ذلك أيضا في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ

اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّيْحَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ۗ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري⁽⁵⁾:

ومن كسالى ومن النَّصَارَى كذا أسارى وكذا سُكَارَى.

إذا ثبتت الإمالة عنده في لفظة النَّصَارَى، وأقر عن ذلك في نشره حيث قال: «وتقدمت مذاهيمهم في إمالة (النَّصَارَى) وكذلك مذهب أبي عثمان عن الدوري في إمالة الصَّاد قبل الألف منها»⁽⁶⁾، حيث أمال الألف بعد الرَّاء في لفظة (نصارى) كل من أبي عمر و ابن ذكوان من طريق الصوري وحمزة والكسائي وخلف، وأتى بالتقليل فيها الأزرق، ولا يفوتنا أن نشير إلى موضع قبله خص بالإمالة وإن كان تخريجه بخصوص إمالة حرف المد بعد حرف

⁽¹⁾ سورة آل عمران، الآية 52.

⁽²⁾ ابن الجزري، النَّشر في القراءات العشر، ج 02، ص 181.

⁽³⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، و السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 145.

⁽⁴⁾ سورة البقرة: الآية 62.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، مؤسسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1423 هج،

2002م، ص 39.

⁽⁶⁾ ابن الجزري، النَّشر في القراءات العشر، ج2، ص 162.

الاستعلاء (الصّاد)، إذ أمال الألف بعد الصّاد منه الدّوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضّرير إتباعاً لإمالة الألف بعد الرّاء⁽¹⁾.

ح / الإمالة لأجل الشبه: «فإمالة ألف التّائث في نحو (الحسنى) وألف الإلحاق في نحو «أرطى» في قول من قال: مارت الشّبه أليها بألف (الهدى) المنقلبة عن الياء ويمكن أن يقال بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال وذلك إذا ثبتت قلت: الحسينان والأرطيان ويكون الشّبه أيضاً بالمشبه بالمنقلب عن الياء كما لهم موسى وعيسى»⁽²⁾.

أمّا في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ

شَدِيدٌ ﴾⁽³⁾.

أقر ابن الجزري هنا باختلاف إتيان القراء نصّ قوله تعالى في لفظة (سكاري)؛ إذ قرأ حمزة والكسائي (سَكْرَى) بفتح السين وإسكان الكاف من غير ألف فيها وقرأ الباقر بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها وأضيف في الإمالة جميعهم على أصولهم⁽⁴⁾ إذ قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح السين فيها، وإسكان الكاف مع حذف الألف والإمالة أي قرأوا قوله تعالى: ﴿سُكَرَى﴾ بإمالة الراء فيها؛ سكرای.

ونص القراءة هنا من منطلق جميعها فهي جمع (سكران) وهو مطرد لكل ذي عاهة ومرض في جسده للفظة مرضى أو عقله (كحمتي)⁽⁵⁾، وحجة هؤلاء الذين أتوا بها (سكرى) يغير ألف أنها لغة في جمع «سكران» إذ حكى سيبويه قوم سكرى، قال جعلوه كالمرض وكأن

⁽¹⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص209، وأحمد محمد البناء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص396، و علي التوري بن محمد السفاقي، غيث التفع في القراءات التسبع، ص90.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص162.

⁽³⁾ سورة الحج، الآية 02.

⁽⁴⁾ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص244 و تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404 هـ، 1983 م، ص147، وتقريب النشر في القراءات العشر، ص170.

⁽⁵⁾ ينظر أحمد محمد البناء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص270 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعلما وحجها، ج2، ص220.

ذلك من باب التشبيه كما كان داء، دخل عليهم في أجسامهم وجاز أن يكون الإتيان (سكرى) جمع سكر؛ حكى سيبويه: رجل سكر، فيكون إتيان سكرى جمع سكر لهرم وهرمى، وزمن سكرى، وعليه يكون التأنيث في "سكرى" على التأنيث للجمع وليس كالتأنيث في قولنا امرأة سكرى⁽¹⁾.

ط / الإمالة لأجل كثرة الاستعمال: «فإمالتهم الحجاج علما لكثرتهم في كلامهم ذكره سيبويه، ومن ذلك إمالة الناس في الأحوال الثلاثة رواه صاحب المبهج وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره ويمكن أن يقال إن ألف (الناس) منقلبة عن ياء كما ذكره بعضهم»⁽²⁾.

ومما ورد في ذلك من القراءات عند ابن الجزري قراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن

يَقُولُ ءَأَمْنَا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾. يقول ابن الجزري: «تقدم مذهب الدوري عن أبي عمرو في إمالة (الناس) حالة الجر في باب الإمالة»⁽⁴⁾.

فذكر علة القراءة بالإمالة هنا في نشره أيضا: «فيمكن أن يقال: أن ألف الناس منقلبة عن ياء»⁽⁵⁾، بمعنى أن أصلها التيس، وهو الأمر ذاته الذي ذهب إليه البنا في توجيه ذلك، قال: «وأمال (الناس) المجرور الدوري عن أبي عمرو، بخلف عنه ووافقته في ذلك اليزيدي، والباقون بالفتح»⁽⁶⁾.

وقد وافق أحمد بن محمد البنا ابن الجزري فيما ذهب إليه في بيان وجه القراءة في لفظ الناس الذي سماه على اعتبار كونه اسما مجرورا في ذلك وربما ما عمد إليه ابن الجزري في قوله هو بيان للأصل بل مرده أن الألف في الناس هي ألف منقلبة عن ياء وبذلك أفصح وعلل.

⁽¹⁾ ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص 220.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 27.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 08.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 156.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، ج 2، ص 35.

⁽⁶⁾ أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص 168 وأحمد بن محمد البنا، إنحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج01، ص 377.

فالتغيير الوارد على اللفظة هو قلب الياء ألفاً، وإن كان عدد المقاطع الصوتية في ذلك واحداً وهو خمسة مقاطع في كل من الأدائين و الكسرة هنا عارضة كما ذكر ذلك ابن الجزري.

ي / الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف: « فقال سيويه وقالوا باء وكاء في حروف المعجم يعني بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به فليس مثل « ما » و « لا » وغيرها من الحروف المبنية على السكون دائماً جاءت كسائر الأسماء»⁽¹⁾.

لما كان الفتح مستعملاً في كل ممال وغير ممال وكانت الإمالة لا تستعمل في كل شيء مفتوح، هذه الأخيرة التي لا يتأتى الإتيان بها إلا بوجود مسوغاتها وضح العلماء عللها للفصل بينها وبين الفتح مطلقاً.

سبق وأن ذكرنا رأي ابن الجزري القائل بأن الفتح والإمالة لغتان وعليه فإن لكل أقسامه في ذلك، ومهما يكن من أمر فقد رجح العلماء أنّ مردّ هذا هو تلك الصور النطقية المتباينة المرتبطة بالألف والتي كانت سمة بعض القبائل وبعض اللهجات وتعرف تلك الصور التدرج بين فتح الفم إلى أدنى ما يمكن دون الوصول إلى الحدّ الذي تتحول فيه الألف إلى ياء خالصة، عند نطق الألف بإمالة شديدة⁽²⁾. وسنعرض هنا ترتيب تدرج صوت الألف بين الحالتين.

وما ذكرناه هنا بيان و عرض لبعض المواضع التي تجلّت فيها أسباب الإمالة على سبيل التمثيل لا الحصر.

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 156.

⁽²⁾ ينظر: حسين حامد الصالح، الإمام محمد ابن الجزري دمشقي وجهوده في الدراسات القرآنية، ص 173.

خامسا: الإدغام:

تحتوي القراءات القرآنية مادة لهجية جامعة لظواهر متعددة، تساهم بصورة أو بأخرى في إثراء الذخيرة اللغوية للباحث في مجال المعطيات اللهجية التي لم يبق إلا القليل منها بفضل القراءات القرآنية.⁽¹⁾

ومن بين هذه المعطيات اللغوية نذكر ظاهرة الإدغام كظاهرة صوتية رصدتها مؤلفات المجتهدين اللغويين ممن يعود لهم الفضل والسبق الأول في تقديم المفاهيم والشروح اللغوية لهذه الظاهرة الصوتية كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) في العين، وسيبويه (ت 180 هـ) في الكتاب، وابن مجاهد (ت 324 هـ) في السبعة وغيرهم ممن أفاد منهم الإمام ابن الجزري.

يسهم الإدغام كظاهرة لغوية في تسهيل النطق والأداء الحرفي للكلمة ويكسبها مرونة في اللفظ، كما أنه من سمات الصوائت في اللغة العربية لما يتم من تأثير وتأثر بين الوحدات الصوتية؛ هذه التأثيرات الصوتية التي شكلت ظواهر هامة كان لها الحضور البارز في اللغة العربية وأسهمت في صنيع العلاقات الصوتية في صوامت اللغة العربية.⁽²⁾

والإدغام لغة: من الفعل أدغم، حيث يقال: أدغم الغيث، يدغمها وأدغمها إذا غشيها وقهرها والإدغام؛ إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام أدخله فيه⁽³⁾، و(الإدغام) بالدال ساكنة عبارة الكوفيين وأما البصريين فهو عندهم (الإدغام) بدال مشددة؛ وهو تعبير سيبويه في جل مسائل اللغة والصرف.⁽⁴⁾

وأما اصطلاحا: فيحسن بنا في هذا المقام أن نقدم الطرح الاصطلاحي له بعرض جملة من المفاهيم التي ثبتها ابن الجزري في كتب القراءات بيانا لمفهوم هذه الظاهرة اللغوية، وهو عنده «اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددا وينقسم إلى كبير وصغير فالكبير ما كان الأول من الحرفين

⁽¹⁾ ينظر: خالد محمد عيال سليمان، أثر المحتسب في الدراسات الصرفية، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011م، ص 20.

⁽²⁾ ينظر: ميرفت يوسف كاظم المياوي، الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1431هـ، 2010م، ص 165، وصالح سليم عبد الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 47.

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص93.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار القلم، بيروت، ط2، دت، ص 153.

فيه متحركا سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين وسمي كبيرا لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقيل لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين والصغير هو الذي يكون الأول منها ساكنا»⁽¹⁾.

فأما قول ابن الجزري أن الإدغام نطق وإجمال لحرفين في حرف واحد ففيه إثبات لقوة وغلبة الحرف الثاني الأمر الذي يجعله يبسط نفوذه على الحرف الأول فيأخذ صفاته ولأن الإدغام في أصله ظاهرة لغوية صوتية عبارة عن تأثير أحد الحرفين في الآخر.

كما أعرب ابن الجزري أيضا عن مفهوم الإدغام في تمهيده و أقرَّ أنه «عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدا مشددا وكيفية ذلك، أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه حرفا على صورة الحرف الذي يدغم فيه فإذا تصير مثله حصل حينئذ مثلان وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما اجماعيا، فان جاء بإبقاء نعت من نعوت الحرف فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح لان شروطه لم تكمل وهو بالإخفاء⁽²⁾ أشبه⁽³⁾».

إن مفهوم الحرف المدغم عند ابن الجزري من خلال طرحه؛ هو الإتيان بالحرفين الاثنين في صورة الحرف الواحد مشددا شريطة أن يذوب الأول في الثاني فيصير مثله في الصفات فإذا تميز أحد الحرفين عن الآخر نعت من النعوت يسقط الحكم الجامع بينهما ومن ثم لا يصح الإدغام لعدم استيفائه شروط الإدغام وهو في هذا شبيه بالإخفاء.

وقد مثل ابن الجزري لهذه الظاهرة الصوتية وأثبت حصولها بموجب حصول التجانس والتماثل وهما شرطان أساسيان لحصول الإدغام يقول: ⁽⁴⁾

تُدغمُ في جنسٍ وقُرْبٍ فُصْلاً * فالرَّاءُ في اللَّامِ وهي في الرَّاءِ لا

وسنحاول في هذا المخطط البسيط أن نقدم تقسيم ابن الجزري للإدغام مع عرض الأقسام الفرعية له و تقديم موجز لمفاهيمها:

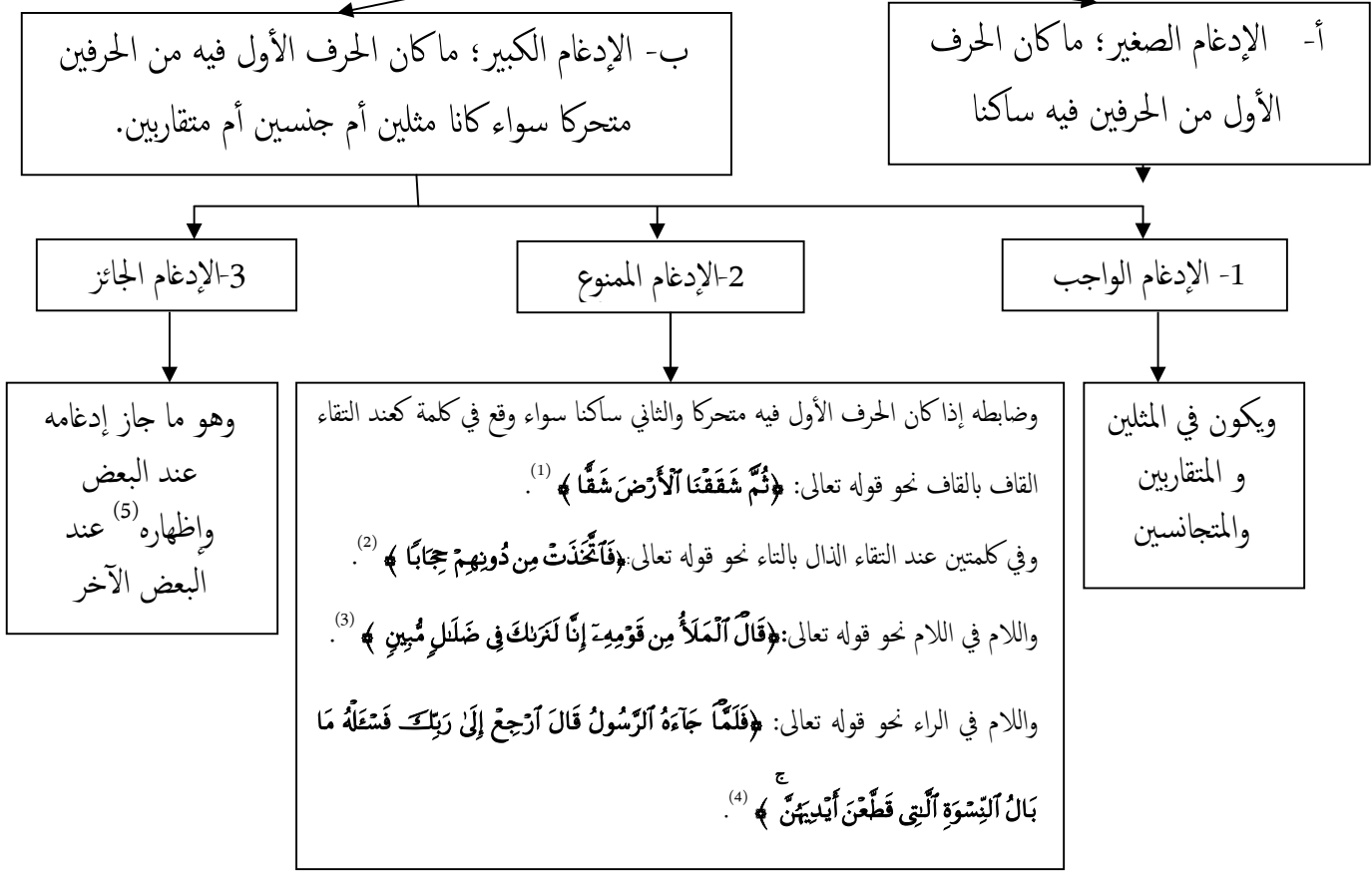
⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 215 و 216.

⁽²⁾ «واعلم أن الإخفاء عند أمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام»، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 21.

⁽³⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 69.

⁽⁴⁾ أبو بكر أحمد بن محمد الجزري، ابن الناظم، شرح طيبة النشر في القراءات العشر دراسة وتحقيق شعبان محمد إسماعيل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1432هـ، 2011م، ج1، ص 01، ص 193.

الإدغام عند إمام القراء ابن الجزري



ويبقى الإدغام عنواناً للظاهرة الصوتية يعود إليها الدارس متى ما أرادت العرب خصائص نطق لغة ما، وسنحاول في هذه المحطة الصوتية اللغوية أن نقف عند ظاهرة الإدغام في مؤلفات ابن الجزري وتوجيه القراءات فيها لنبيّن المواضع التي أتى بها جمهور القراء بالإدغام وما عدلوا عن إدغامه فأظهروه منها استناداً لما رصده ابن الجزري في باب هذه الظاهرة.

عرض ابن الجزري أقسام الإدغام في كتابه النشر وذكر تفصيلها، وقد قسمه إلى قسمين كبيرين؛ سَمَّاهما الإدغام الكبير و الإدغام الصغير.

(1) سورة عبس، الآية 26.

(2) سورة مريم، الآية 17.

(3) سورة الأعراف، الآية 60.

(4) سورة يوسف، الآية 50.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 215 و 216.

واستنادا إلى صفات الحروف التي عمد إليها ابن الجزري حين تقسيمه، نقصد التماثل والتجانس والتقارب ارتأينا أن يكون توجيهنا لبعض الآيات المبنوثة في مؤلفات الإمام ابن الجزري استنادا عليها، ومن ثم سنعرض هنا إلى الإدغام الكبير والصغير وما عداها وهو المطلق أو الإظهار على التقسيم الذي ذهب إليه ابن الجزري في أنواع الإدغام في النشر بتفصيل وإيضاح.

1- الإدغام الكبير:

لقد قدم ابن الجزري شرحا في تقريب نشره بين فيه مراده من الإدغام الكبير، وهو عنده «ما كان من المثلين أو المتجانسين أو المتقاربين متحركا [...] ونعني بالمتماثلين ما اتفقا مخرجا وصفة، وبالمتجانسين ما اتفقا مخرجا واختلفا وصفة، وبالتقاربين ما تقاربا مخرجا وصفة»⁽¹⁾.
والإدغام الكبير عند ابن الجزري؛ ما كثر وقوعه وكانت الحركة فيه أكثر من السكون لكون الحرف الأول فيه متحركاً وذكر مسوغ تسميته كبيرا في عرضه لمفهوم الإدغام حيث يقول: «فالكبير ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين وسمي كبيرا لكثرة وقوعه إذا الحركة أكثر من السكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة وقيل لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين»⁽²⁾.
ففي الإدغام الكبير اختلاف بين الحرفين الأول متحرك والثاني ساكن على تباين طبيعة الحرفين سواء أكانا مثلين أم متجانسين أم متقاربين .

ومن مواضع الإدغام الكبير نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ

وَأَبْصَرِهِمْ^ع إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ[﴿]﴾⁽³⁾؛ قال ابن الجزري: «... وتقدم مذهب أبي عمرو وليس في إدغام (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) في الإدغام الكبير»⁽⁴⁾؛ أي يأتي بالحرفين حرفا واحدا

⁽¹⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 39.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 215.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 20.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 156 و 157.

متحركاً وذلك يعود فيه ابن الجزري إلى ما نصّ عليه أستاذه أبو عمرو الداني، في حديثه عن أبي عمرو بن العلاء؛ أحد القراء السبعة وهو الذي شاع عنه الإدغام ولا سيما، الكبير في إتيانه بالقراءة يقول: «اعلم أن أبا عمرو [...] فأما المثلان إذا كانا من كلمتين فإنه كان يدغم الأول في الثاني منها سواء سكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن»⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى هنا الحرفان الأول والثاني متحركان وبالإدغام الكبير الذي أتى به جمهور القراء ولا سيما أبو عمرو بن العلاء؛ فيه يفنى الحرف الأول ويذوب كلياً في الثاني.

وقد ذهب ابن الجزري هنا مذهب الإمام عبد الفتاح القاضي في بدوره الزاهرة حين ذكر منهجه في عزو الإدغام ولا سيما الصغير، وأما الكبير فيقول لأنه لا يشغل على عزوه لأنه معلوم للسوسي؛ وهو أحد راويي أبي عمرو بن العلاء وأقر أنّ علة الإتيان بالإدغام الكبير أنه في جميع أمصارهم وأعصارهم حيث يقول: « إذا ذكرت شيئاً في الإدغام الصغير فسأعزوه لقارئه وأما الإدغام الكبير فأترك عزوه، لأنه معلوم أنه للسوسي وحده من طريق الشاطبية وأصلها في جميع الأمصار والأعصار»⁽²⁾.

وقد أعرب عبد الفتاح عبد الغني القاضي في مسألة الإدغام الكبير، وعزاها هو الآخر لأبي عمرو بن العلاء حيث ذكر في ذلك أحد راوييه وهو السوسي، وذلك ما نسجله عند العلامة الجمزوري أيضاً حيث يقول⁽³⁾:

وَدُوْنَكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ * أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَقُّلاً

وَلَكِنَّ رَاوِيَهُ لَنَا عَنْهُ صَالِحٌ * وَعَنْهُ رَوَى الدَّوْرِيُّ الْإِظْهَارَ مُكْمَلًا

وهو في هذا يذكر لنا من ثبت عنده الإدغام ولا سيما الإدغام الكبير وهو راويه الثاني فضلاً عن السوسي وهو الدوري.

⁽¹⁾ أبو عمرو الداني، كتاب التيسير في القراءات السبع، ص 20.

⁽²⁾ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرّة، وبهامشه فائس البيان " شرح الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن"، راجعه و أعدّ شواهده و أدلّته صبري رجب كريم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 6، 1434 هـ، 2013 م، ج 1، ص 54.

⁽³⁾ المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ومن مواضع الإتيان بالإدغام الكبير أيضا قراءة قوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ

السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُحْتَالًا فَخُورًا﴾⁽¹⁾؛
قال ابن الجزري:⁽²⁾

وَالصَّاحِبِ ادْغَمِ حُطًّا وَأَنْسَابَ طَبِّ نَسَدٍ

بِحَكِّ تَذَكُّرِكَ إِنَّكَ جَعَلْتَ حُلْفًا ذَاوِلًا

أشار الإمام ابن الجزري هنا إلى مرموز حاء حط- وهو يقصد في ذلك يعقوب- أنه أتى في قراءة قوله تعالى: (وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ) بإدغام الباء في الباء بلا خلاف في ذلك، كما أشار في عجز البيت إلى رمز طاء (طَبِّ)- وهو يقصد في ذلك رويس- الذي أتى في قراءة قوله تعالى:

﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾⁽³⁾؛ بإدغام الباء في الباء أيضا ومثاله في ذلك يقول أيضا في قراءة قوله

تعالى: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾⁽⁴⁾؛ حيث ادغم الكاف في الكاف وكل هذا في باب الإدغام الكبير عنده.⁽⁵⁾

ذكر الإمام ابن الجزري وجه الإتيان بالإدغام في قراءة قوله تعالى: (وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ) ومن ضارعتها في وجه القراءة دون أن يذكر علة واضحة لذلك أو تمثيلا بينا في متن الدرّة ولم يثبت له بيان علة ذلك في غيره، حيث ذكر ذلك في التقريب⁽⁶⁾، واكتفى بذكر الوجه فقط حيث قال: «(وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ) ذكر إدغام يعقوب مع أبي عمرو»⁽⁷⁾، كذلك أحمد بن محمد البنا ناظر ابن

(1) سورة النساء، الآية 36.

(2) ابن الجزري، الدرّة المضيئة في القراءة الثلاثة المتممة للعشرة، تحقيق: محمد تميم مصطفى عاصم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ط2، 1414هـ، 1993م، ص14.

(3) سورة المؤمنون، الآية 101.

(4) سورة طه، الآية 33.

(5) ينظر علي محمد الضباع، البهجة المرضية، شرح الدرّة المضيئة في القراءات الثلاثة المتممة لعشرة، صححه واعتنى به وعلق على تخريراته: وليد بن رجب بن عبد الرشيد، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجزيرة، ط1، 2012م، ص54.

(6) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص138.

(7) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الجزري في ذلك حيث يقول في المسألة ذاتها: «...وتقدم إدغام يعقوب (بالصاحب بالجنب) كأبي عمرو»⁽¹⁾.

إن القارئ لأي مسألة وتوجيه لابن الجزري في قضايا الإدغام ولا سيما الكبير ليلحظ أنه يذكر وجه القراءة مجملا دونما بيان أو تفصيل في ذلك، وذكر ابن الجزري هنا الوجه (والصاحب بالجنب) لالتقاء المتماثلين؛ أي لالتقاء الباء بالباء.

وقد ذكر الإمام السيرافي وجه وعلّة ذلك: حيث قال: «الباء تدغم في مثلها»⁽²⁾؛ بمعنى أن حصول الإدغام هنا هو التقاء الباء بمثلها وذلك ما ذكر وجهه ابن الجزري، في نشره في مدلول إدغام المتماثلين.

كذلك عمد ابن الجزري في هذا الوجه من القراءة، و أعرب عنه ابن جبارة الهذلي(ت 465 هـ) حيث يقول: «الإدغام ضربان: ساكن ومتحرك وهو: أن تصل حرفا من المتماثل أو المتجانس أو المتقارب فترفع لسانك بلفظ الثاني منها وتشد الأول ولا يبقى له أثر إلا إذا كان الأول مطبقا»⁽³⁾. ويقصد بالإطباق هنا إذا كان الحرف الأول واحدا من حروف الإطباق الأربعة: الطاء والظاء والصاد والضاد، والتي ذكرها ابن الجزري في التمهيد حيث قال:

«حروف الإطباق وهي أربعة أحرف، الطاء والظاء والصاد والضاد، سميت بذلك لان طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها مع استعلائها في الفم، وبعضها أقوى من بعض فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها، لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا والصاد والضاد متوسطان في الإطباق»⁽⁴⁾.

فإذا كان الحرف الأول من جنس هذه الحروف يذوب في الثاني حتى يكاد يكون مثله.

⁽¹⁾ أحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص511.

⁽²⁾ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، إدغام القراء، شرح وتحقيق فرغلي سيد عرباوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م، ص69.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص69، نقلا عن: الكامل في القراءات الحمسين للهذلي، ص339.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص100.

كذلك ما ثبت عند ابن الجزري في باب الإدغام الكبير، قراءة قوله تعالى: ﴿هَمَّ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ^٥ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ^١﴾؛ قال ابن الجزري: «...وتقدم إدغام من جهنم مهادا لرويس مع إدغام أبي عمرو في الكبير»⁽²⁾.
وقد بين السيرافي بأن وجه إدغام الميم في مثلها من وجه إدغام الباء في مثلها حيث يقول: «وأما الميم فإن أبا عمرو يدغمها في مثلها»⁽³⁾. بمعنى أن الميم تدغم في مثلها أي في الميم لذا عد ذلك من باب الإدغام الكبير وسببه التماثل والتقاء الحرفين خطأ ولفظا.⁽⁴⁾

ومن صور الإدغام الكبير أيضا عند ابن الجزري ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ

ءَالَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ^٥﴾؛ وقوله تعالى أيضا: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ

﴾⁽⁶⁾؛ قال ابن الجزري: «وتقدم جاء آل لوط في الهمزتين من كلمتين والإدغام الكبير»⁽⁷⁾.
فع التقاء المتماثلين هنا اللام باللام إلا أنه اختلف في إدغامها حيث ثبت إدغام اللام في مثلها عند أبي طاهر ابن سوار عن النهراوني وأبي الفتح عن الحماني وابن العلق، ثلاثتهم عن ابن فرج وهذا الأخير عن أبي عمرو مدين والحسين بن شريك عن أصحابها، كما ثبت ذلك أيضا عن الحسن بن بشار العلاف عن الدوري، وكلهم عن أحمد جبير عن اليزيدي.⁽⁸⁾ وهي رواية أبي يزيد وابن واقد وابن عباس، كلاهما عن أبي عمرو، وهي قراءة ثبتت عن يعقوب.⁽⁹⁾

(1) سورة الأعراف، الآية 41.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص202.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: نزار خورشيد عقراوي، النصوص الصوتية في مشاهير شروح المقدمة الجزرية، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص1431 هـ، 2010م، ص264.

(5) سورة الحجر، الآية 61.

(6) سورة الحجر، الآية 59.

(7) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص227.

(8) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج04، ص568.

(9) ينظر: المصدر نفسه، ج04، الصفحة نفسها.

وثبت الإظهار عن سائر الجماعة وهو اختيار ابن مجاهد، الذي روى عن عصمة ومعاذ عن أبي عمرو بن العلاء نصاً، وذكر ممن أظهروا عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال « لا أدغمها لقلّة حروفها» وهو يقصد في ذلك كلمة (آل) ⁽¹⁾. ولم يقتنع أبو عمرو الداني بذلك ورد عليه بجواز (لك كيدا) وهي مثلها في وجهها في سورة يوسف، بأنها أقل من لفظة (آل) حروفاً.

وأنه إذا صحّ الإظهار في (آل لوط) بالنص فإنما ذلك من أجل اعتلال العين بالبدل، فذهب بعضهم إلى أن أصل اللفظة (أهل) وهو مذهب وقول البصريين، وذهب بعضهم أن أصلها (آل) وذلك قول ومذهب الكوفيين، ثم تمّ إبدال الهاء همزة لقربها في المخرج، وأما قلب الواو ألفاً فلافتح ما قبلها، والإظهار هنا ليس لقلّة حروف الكلمة. ⁽²⁾

قال ابن الجزري: «قلت: ولعل أبا عمرو أراد بقوله (آل) (لقلة حروفها) أي لقلّة دورها في القرآن فان قلّة الدور وكثرته معتبر في المتقاربين...» ⁽³⁾.

ذهب ابن الجزري في توجيهه لنص أبي عمرو ابن العلاء بأن ما عده هذا الأخير من باب المظهر وسوغ له بقلّة الحروف أنه لقلّة دوره في القرآن، وأظنه يقصد بذلك وروده في القرآن لأن قلّة الدور أو كثرته تعدّ من باب التقارب لا التماثل.

ومنه أيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ

وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ ⁽⁴⁾؛ قال ابن الجزري: «(مَكَّنِّي) ذكر لابن كثير (في باب الإدغام الكبير)» ⁽⁵⁾.

ذكر ابن الجزري وجه ذلك في النشر دون أن يقدم لنص ذلك حجة أو دليلاً واضحاً واكتفى بعرض وجه القراءة، وهو مسلك من مسالك توجيهه في القراءة القرآنية حيث أدرج نصها بإعرابه أنها من باب الإدغام الكبير واكتفى بذلك، ولعله في ذلك سلك منهج أستاذه أبي

⁽¹⁾ ينظر: المصدر السابق، ج 04، ص 568.

⁽²⁾ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 227.

⁽³⁾ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁴⁾ سورة الكهف، الآية 95.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 165.

عمرو الداني. حيث قال: «ابن كثير^(*) ما مكني بنون مخففتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة والباقون بواحدة مكسورة مشددة»⁽¹⁾.

فأما الإتيان في القراءة بنون واحدة فقراءة جمهور القراء إذ أتوا بنون واحدة مشددة، إذ أدغموا النون التي هي لام الفعل (مَكَّنَ) في نون الوقاية وهي الصورة التي وردت في كل المصاحف ما عدا مصحف مكة، وأما الإتيان بنونين مخففتين بفتح الأولى وكسر الثانية فقراءة مكي وابن كثير ومجاهد (مَكَّنِي) بنونين متحركتين بالإظهار وهو الأصل⁽²⁾؛ أي أن الإتيان بالإدغام في نص قوله تعالى: (مَكِّي) اختيار لأن الجماعة عليه وأما الإتيان بالإدغام بنون مشددة فاستخفا لاجتماع المثليين المتحركين في الكلمة⁽³⁾.

2- الإدغام الصغير:

الإدغام الصغير عند ابن الجزري « ما كان الحرف الأول فيه ساكنا ومنه واجب وجائز ومتمتع فالجائز ما اختلف القراء فيه وينحصر في فصول إذ، وقد وتاء التأنيث وهل وبل وحروف قرئت مخارجها والنون الساكنة والتنوين»⁽⁴⁾.

إن المتمتع في قول ابن الجزري المتأخر ليفهم أن الإدغام الصغير عنده تعبير عن تلك العملية التأثرية الصوتية التي تجمع صائتين اثنتين من كلمتين مختلفتين شريطة أن يكون الحرف الأول ساكنا فقسمه أقساما ثلاثة واجب وجائز ومتمتع. والثاني من شهد الاختلاف بين القراء والذي جمع في فصول حددها ابن الجزري، وهو يقصد إدغام الحرف الأخير الساكن منها فيما

(*) أي قرأ ابن كثير.

(1) أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 146.

(2) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 5، ص 303، وأبو زكرياء يحيى بن زياد القراء، معاني القران، علق عليه ووضع حواشيه، صلاح عبد العزيز السيد، محمد مصطفى الطيب، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط 1، 1434 هـ، 2013 م، ج 02، ص 652 واحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 226، السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 377.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 05، ص 303.

(4) ابن الجزري، تقريب النثر في القراءات العشر، ص 80.

بعده؛ وهي إذ، قد، تاء التأنيث وهل وبل والحروف التي قربت مخارجها كالتقاء الدال بالتاء مثلا وغيرها وكذا النون الساكنة والتنوين ، أو التاء الساكنة، بالسين أو الثاء، الساكنة بالذال. وفيه يحصل تأثر الصوت الأول بالصوت الثاني، أي تأثير الصوت المتقدم بالصوت اللاحق وسنحاول أن نعرض لنماذج هنا، وذلك استنادا إلى الحرف المدغم والذي يكون مسوغ الإدغام الأول والرئيس هو التقارب في المخرج أو الصفة وقد حاولنا توكي ترتيب مباحثه كما عرض لها ابن الجزري في النشر⁽¹⁾.

أ- إدغام التاء في غيرها: ومن ذلك نذكر:

- إدغام التاء في الطاء: ومثال ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا

اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾⁽²⁾؛ قال ابن الجزري: «واختلفوا في «فما استطاعوا» فقرأ حمزة بتشديد الطاء يريد (فَمَا اسْتَطَاعُوا) فأدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلا والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع»⁽³⁾.

بين ابن الجزري وجه قراءة من أتى بالتشديد (حمزة) فإدغام التاء في الطاء جامعا بين الساكنين حين الوصل أن يسقط الجمع بينهما حين الوقف على «فَمَا» وهو جائز من وجهة نظر ابن الجزري حين الجمع.

وقد نهج ابن الجزري منهج أستاذه أبي عمرو الداني في ذلك، حيث قال: «قال الحافظ أبو عمرو: ومما يقوي ذلك ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعه واحدة صار بمنزلة حرف متحرك، فكان الساكن الأول قد ولي متحركا وقد تقدم مثل في

⁽¹⁾ ينظر: عاطف فضل محمد، الأصوات اللغوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 1434هـ، 2013م، ص84.

وعزيز اركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين، دراسة مقارنة، ص287.

⁽²⁾ سورة الكهف، الآية 97.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص237.

إدغام أبي عمرو وقراءة أبي جعفر وقالون والبرّي وغيرهم فلا يجوز إنكاره»⁽¹⁾، لذا فقد قرأت (اسطاعوا) بحذف التاء تخفيفاً لقرنها من الطاء⁽²⁾.

وهو مذهب الزجاج في معانيه حيث يقول: «وقوله: (فَمَا اسْطَاعُوا) بغير تاء أصلها استطاعوا بالتاء ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ ومن العرب من يقول فما استاعوا بغير طاء ولا تجوز القراءة بها»⁽³⁾، والزجاج يضع التقارب في المخرج بل كون الحرفين من مخرج واحد، حذفت التاء، وعلته في ذلك أيضاً أنها من لغة العرب إذ ذكر في ذلك وجهاً لهم في القراءة (فما استاعوا) وهو وجه متروك لا تجوز القراءة و الصلاة به.

- إدغام تاء التأنيث في غيرها:

إدغام التاء في السين: ولقد ذكر ابن الجزري هذه التاء وهي تاء التأنيث وجعل لها فصلاً في كتابه النشر في القراءات العشر سماه "فصل (تاء التأنيث) اختلفوا في إدغامه وإظهاره"، حيث يقول فيها: «(تاء التأنيث): اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي: التاء والجيم والطاء، وحروف الصغير»⁽⁴⁾.

من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ

أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ۗ﴾⁽⁵⁾؛

قال ابن الجزري: «...وتقدم اختلافهم في إدغام (أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ) من فصل تاء التأنيث في الإدغام الصغير»⁽⁶⁾؛ حيث أدغم أبو عمرو وحزمة والكسائي التاء في السين من قوله تعالى: (أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ) وأظهر تاء التأنيث من (أُنْبَتَتْ) دون إدغامها الحرمان وعاصم وابن

⁽¹⁾ المصدر السابق، ج 02، ص 237.

⁽²⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 05، ص 309.

⁽³⁾ أبو إسحاق إبراهيم السري، الزجاج، معاني القرآن وأعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلمي، عالم الكتب، ط 1،

1408 هـ، 1988 م، ج 03، ص 312.

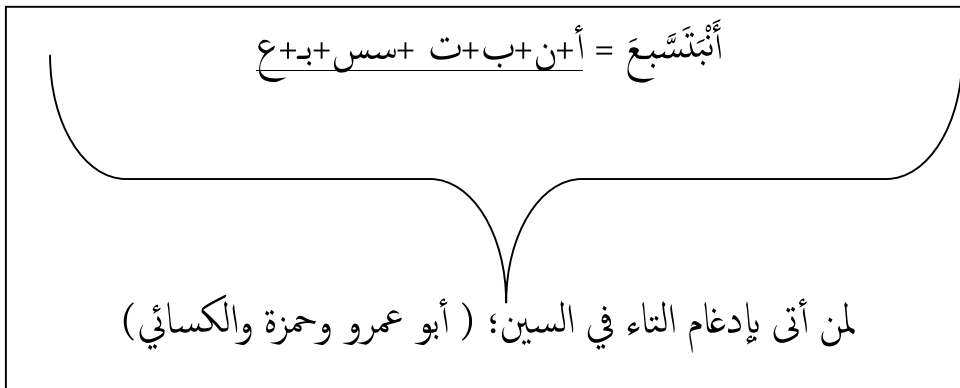
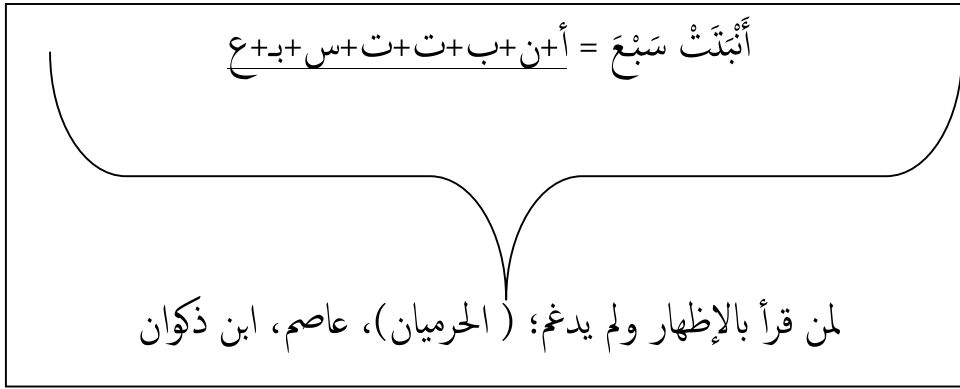
⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 237.

⁽⁵⁾ سورة البقرة، الآية 261.

⁽⁶⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 174.

ذكوان، فأما من أدغم فبحجّة صفة الحرفين؛ لأنهما (السين والتاء) حرفان مهموسان⁽¹⁾. فما حصل هنا حسب إبراهيم أنيس هو مرور الهواء مع التاء حين الإدغام حتى أصبحت رخوة من ثمة تشابهت والسين كل المشابهة في رخاوتها وهمسها⁽²⁾، ففي هذا التقاء حرف (التاء) المهموس بحرف (السين) المهموس، أين يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى ينحبس بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، وفي السين عند النطق بها تقترب الأسنان العليا من السفلى فلا يكون بينهما إلا منفذ ضيق جدا ولما كانت السين قويّة والتاء حرف متوسط أدغمت التاء في السين وذابت فيها⁽³⁾ ذوبانا رجعيا تأثرت فيه التاء بالسين.

ويجمل بنا هنا أن نقدم التحليل الصوتي لإدغام التاء في السين بالكتابة الآتية:



⁽¹⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 01، ص 318، ومحمد الرازي فخر الدين عمر، الفخر الرازي، التفسير الكبير مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1401 هـ، 1981 م، بيروت، ج 07، ص 48، ومحمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 02، ص 315، والسفاسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 120.

⁽²⁾ ينظر إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 190.

⁽³⁾ ينظر: عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين دراسة مقارنة، ص 204، 205، 215.

ونذكر من صور الإدغام أيضا للتاء في غيرها عند ابن الجزري:

- إدغام التاء في الصاد: ومثال ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ

بِبَعْضٍ هَدَمْتُمْ صَوَامِعُ وَيَبِيعُ وَصَلَوَاتٌ﴾⁽¹⁾؛

قال ابن الجزري: «قد ذكر الحريمان وأبو جعفر لهدمت صوامع بتخفيف الدال والباقون بتشديدها، وأدغم التاء في الصاد هنا حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وابن ذكوان»⁽²⁾، وقد ذكر الصاد في فصل تاء التأنيث وما تدغم فيه، أو ما اختلف في إدغامه وإظهاره وهو واحد من حروف الصفير أيضا.

وقال أيضا في بيان وجه الآيات ذاتها في النشر وتصنيفه لها: «...واختلفوا في (كهَدَّمْتُ صَوَامِعُ) فقرأ المدنيان وابن كثير بتخفيف الدال وقرأ الباقون بتشديدها وتقدم اختلافهم في إدغام التاء في فصل تاء التأنيث»⁽³⁾.

سبق وأن ذكرنا أن ابن الجزري أدرج لتاء التأنيث فصلا مستقلا سماه بفصل تاء التأنيث وما تدغم فيه، وذكر من بين هذه الحروف حروف الصفير وهو هنا يحجج وجه إدغامها مع الصاد في قوله تعالى: (لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ)، حيث أدغم أبو عمرو وابن عامر بخلف عن الحلواني عن هشام وحمزة والكسائي وخلف، التاء في الصاد فيها حيث قرأت (لَهْدَمَ صَوَامِعُ) في حين أظهرها الباقون⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سورة الحج، الآية 40.

⁽²⁾ ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأمة العشر، ج 02، ص 148.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 245.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 03، ص 306، وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 277، والسفاسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 411، وعبد الفتاح عبد الغني القاضي، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة وبها مسه نقائس البيان « شرح الفرائد الحسان في عد أي القرآن » راجعه وأعد شواهد وأدلتته صبري رجب كريم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 06، 1434هـ، 2013م، ج 02، ص 596.

إذ نلاحظ هنا تأثر التاء بالصاد حيث تذوب التاء في الصاد ليأخذ مكانه وفيها حصول تأثر الصوت الأول بالثاني.

والتماثل بين التاء والصاد وارد وهو ما بينه إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية حيث يقول: « ووجه الشبه بين كل هذه الأصوات هو مخارجها تكاد تنحصر بين أول اللسان (بما فيه طرفه) والثنايا العليا بما فيها أصولها»⁽¹⁾؛ أي أن مخارج هذه الحروف يكاد يكون واحداً أو ينحصر في مخرج واحد، وقد أعرب ابن الجزري أيضاً عن الحروف التي ينبغي أن تدغم فيه- في الطيبة حيث يقول⁽²⁾:

وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ بِجِيمِ الظَّا وَقَا مَعَ الصَّفِيرِ ادْغَمَ رَضَى حُزٌّ وَجَثًّا
بِالظَّا وَبِزَّارٍ بَغَيْرِ التَّاءِ وَكَمْ بِالصَّادِ وَالظَّا وَسَجَزَ خَلْفَ لَزِمٍ
كَهَدِّمَتْ وَالتَّاءُ لَنَا وَالْحَلْفُ مِلٌّ مَعَ أَنْبَتَتْ لِأَوْجَبَتْ وَإِنْ نَقَلُ
ويمكننا أن نمثل لهذه القراءة بالكتابة الصوتية الآتية:

لَهْدِمَتْ صَوَامِعُ = ل+ه+د+د+مت+ص+و+ا+م+ع

لمن أظهر في القراءة

لَهْدِمَ صَوَامِعُ = ل+ه+د+د+مض+ص+و+ا+م+ع

لمن أدغم (وفيه حصول تأثر التاء في الفعل بالصاد في الاسم إذ ذابت التاء في الصاد كلية وأخذت الصاد كل الصوت الأول وهذا ضرب من التماثل في الصوت).

⁽¹⁾ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 49.

⁽²⁾ ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ص 49.

هذا بعض ما أدرجه ابن الجزري في فصل تاء التأنيث وما اختلف في إدغامه فيها أو إظهاره، ونذكر أيضا من صور الإدغام الصغير أيضا:

ب- إدغام الذال في غيرها:

في هذا أدرج ابن الجزري أيضا فصلا مستقلا في نشره سماه: (فصل ذال إذا اختلفوا في إدغامها وإظهارها)، يقول فيها ابن الجزري: «فصل ذال إذا اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي حروف تجد والصغير»⁽¹⁾.

وسنعرض هنا لإدغام الذال مع أحد هذه الحروف:

- إدغام الذال في التاء:

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾⁽²⁾؛

قال ابن الجزري: «وتقدم مذاهيمهم في إدغام (إذ تبرأ الذين) وإظهاره في فصلها من باب الإدغام الصغير»⁽³⁾ وقد وافقه في إدغام ذال إذ أحمد محمد البتا في الإتحاف أيضا حيث يقول: «اختلف في إدغامها في ستة أحرف، وهي حروف (تجد) و (الصغير) الصاد، والسين والزاي»⁽⁴⁾.

وأما نص قوله تعالى: (إذ تبرأ) فقد أتى بإدغام الذال في التاء أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف في حين أظهر الباقون ذلك⁽⁵⁾.

وهنا أدغمت لتقاربهما في المخرج إذ أن التاء كما سلف وان ذكرنا تخرج من مخرج الطاء والذال ولا فرق بينهما، وبين الذال من منظور إبراهيم أنيس سوى الهمس والجهر إذ أن التاء مضمومة والذال نظيرها مجهور، وأما الذال فحرف لثوي مجهور يخرج من مخارج الطاء والتاء ما بين

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص 03.

(2) سورة البقرة، الآية 166.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص 169.

(4) أحمد محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص 129.

(5) ينظر أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج01، ص 277.

طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا يناظره (الدال) فهي تدغم في التاء لأن فيها رخاوة تضعفها رغم جهرها.⁽¹⁾

إذ تم هنا ذوبان الدال في التاء وإدغامها فيها. إدغاماً كلياً؛ حيث غابت صفة الحرف الثاني وهو الدال حين إدغامه في سابقه وهو التاء.

إدغام الدال في التاء:

من صور التامثل أيضاً ما يحدث فيه تأثر الحرف الأول في الثاني تأثراً متصلاً أي أن يكون الحرفان من كلمة واحدة ومن صور ذلك في مؤلفات ابن الجزري إدغام الدال في التاء من لفظة

(لَتَّخَذْتُ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽²⁾؛

قال ابن الجزري: «فقرأ البصريان وابن كثير (لَتَّخَذْتُ) بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، وقرأ الباقون بتشديد التاء وفتح الخاء وألف وصل وتقدم اختلافهم في إظهار ذاله في باب حروف قربت مخارجهما»⁽³⁾.

حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بتاء مفتوحة مخففة وحاء مكسورة دون ألف الوصل؛ أي (لَتَّخَذْتُ) من (تَخَذَ) بكسر العين (يتخذُ) بفتحها نحو: "عَتَبَ، يَعْتَبُ" وأتى بنص القراءة أيضاً ابن محيصة واليزيدي والحسن وقرأ الباقون بهمزة وصل مع تشديد التاء، وفتح الخاء أي (لَاتَّخَذْتُ)؛ افتعل من اتَّخَذَ حيث تم إدغام التاء (فاء الكلمة) في تاء الافتعال وقرأ بإظهار (الدال) ابن كثير وحفص ورويس بخلفه⁽⁴⁾؛ أي أن من قرأ بالإدغام قرأ قوله تعالى: (لَتَّخَذْتُ)، (لَتَّخَتَّ) وأما من أظهر فقد أتى بإظهار الدال من التاء، (لَتَّخَذْتُ) كما هي . وقد بين أبو حيان أصل هذه التاء وذلك استناداً منه إلى أصل الفعل ومصدره حيث يقول: «يقال تَخَذَ وَاتَّخَذَ نَحْوَ بَيْعٍ وَابْتَعٍ؛ افتعل من اتَّخَذَ وادغم التاء في التاء.

⁽¹⁾ ينظر: عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين، دراسة مقارنة، ص 204 و 209.

⁽²⁾ سورة الكهف، الآية 77.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 236.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 03، ص 126 واحمد محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 223.

قال الشاعر:

وَقَدْ تَخَذْتُ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ عَزْرِيهَا نَسِيْفًا كَأَنْفُوحِصِ الْقَطَاةِ الْمُطَّرَّقِ
والتاء أصل عند البصريين وليس من الأخذ ⁽¹⁾.

وأبو حيان هنا يذكر أن الاتخاذ من الأخذ وافتعال منه، لمن ظن أن التاء أصلية، لأن الثلاثي منه تَخَذَ كما هو الحال في قولهم تقي من اتقى ⁽²⁾ وهو مذهب أبي البقاء العكبري في بيان وجه القراءة هنا حيث يقول: «...وفيه وجهان: أحدهما: هو افتعل من تخذ، والثاني: أنه من الأخذ وأصله أيتخذ، فأبدلت الياء تاء وأدغمت، وأصل الياء المهمزة» ⁽³⁾، فبدل أيتخذ؛ أتنخذ بإدغام التاء في التاء اتخذ.

يقول أبو حيان: « والظاهر أن هذا إشارة إلى قوله (لو شئت) أي هذا الإعراف سبب الفراق بيني وبينك على حسب ما سبق من ميعاده أنه قال (إن سألتك)، وهذه الجملة وإن لم تكن سؤالاً فإنها تتضمنه، إذ المعنى ألم تكن تتخذ عليه أجراً ⁽⁴⁾ ».

هذا عن أصل الفعل وسواء أكان المصدر الاتخاذ أم الأخذ فإن الذي يهمننا في هذه المحطة الصوتية هو صورة الإدغام فأما من أدغم الذال في التاء فلتقاربهما في المخرج.

فحرف الذال في (اتَّخَذْتُ) حرف لثوي مجهور إلا أنّ فيه رخاوة تضعفه، وقد عدّه الدكتور إبراهيم أنيس واحداً من حروف الصّفير كما هي الظّاء عند مجموعة من المحدثين وأما مخرجه فما بين طرف اللسان والثنايا العليا، أما التاء فحرف مهموس إذ أجمع عن ذلك الدكتور أنيس مع علماء القراءات أن مخرجها الظاء والذال فلا يفرق بينها وبين الدال، وهو حرف متوسط في القوة والضعف لأنه مهموس شديد والهمس وضعفه والشدة قوته، أما مخرجه فيتخذ الهواء فيه مجراه في الحلق والنفم حتى ينبس ويحصل بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا فإذا كان الانفصال فجائياً سمع صوت التاء ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص144.

⁽²⁾ ينظر: المصدر نفسه، ص نفسها.

⁽³⁾ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجود الإعراف والراءات في جميع القرآن، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2007م، 1428هج، ص355.

⁽⁴⁾ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص144.

⁽⁵⁾ ينظر: عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين، دراسة مقارنة، ص204، 205، 209، 210.

ولقرب الحرفين في المخرج حصل التأثير والتأثر، تأثر الذال بالتاء وحصل الإدغام وهي حجة من قرأ بالإدغام إذ أن التقارب واحد من مسوغات الإدغام كما سلفنا وأن ذكرنا. أما من أظهر كابن كثير وحفص ورويس فقد راعى الأصل وهو لون من الجمال أيضا⁽¹⁾.

إدغام الدال في غيرها:

وقد ذكر ابن الجزري هذا وأفرد له فصلا مستقلا في كتابه النشر سَمَّاه: «فصل دال إذا اختلفوا في إدغامها وإظهارها».

يقول ابن الجزري: «دال قد اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف وهي الدال والطاء والضاد والجيم والشين وحروف الصفير»⁽²⁾، وقد مثل ابن الجزري لإدغامها في كتابه النشر مع كل الحروف التي ذكر ومن ذلك إدغامها في الزاي، إذ ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيْطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «...والزاي" ولقد زينا" فادغمها فيهن أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام، واختلف عن هشام في (لقد ظلمك) فروى الجمهور من المغاربة وكثير من العراقيين عنه من طريقته الإظهار، وهو الذي في التيسير والتبصرة والهداية والتلخيص والشاطبية والمهجع وغيرها»⁽⁴⁾.

ويقصد ابن الجزري بقوله هنا؛ فادغمها فيهن إدغام الدال في الثمانية أحرف التي ذكر واستثنى وجها اختار فيه جمهور المغاربة وجمع من العراقيين الإظهار وقد بين ابن الجزري هنا أيضا أن هذا رأي أستاذه أبي عمرو الداني وهو الزاي الذي أجمع عليه المهدي في الهداية وعبد الكريم بن عبد الصمد الطبري في التلخيص والإمام الشاطبي في الشاطبية، وسبط الخياط في المهجع.

⁽¹⁾ ينظر: أحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 223، وصبري المتولي المتولي، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص 34.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 04.

⁽³⁾ سورة الملك، الآية 05.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 04.

وإدغام قوله تعالى : (ولقد زيننا) نلاحظ فيه إدغاماً رجعياً حيث يدوب الحرف الأول أي (الـدال) في (الزاي) ويغدو (الزاي) مثله في الرتبة وأما من أدغم الـدال في الزاي فقد قرأ قوله تعالى " (وَلَقَرَّيْنَا) حيث أدغم الـدال في الزاي وقرأ بهما حرفاً واحداً مشدداً. ولقد أدغم الـدال في الزاي أبو عمرو وهشام وابن ذكوان بخلفه وحمزة والكسائي وخلف⁽¹⁾، ولينتحق هذا الأداء الصوتي لابد لمن أدغم أن يسمح بمرور الهواء مع الـدال لتصبح حين النطق رخوة فتشبه الزاي في المخرج والرخاوة والجهر⁽²⁾.

د- إدغام لام " هل " و " بل ":

للـلام هل وبل صور كثيرة من صور التماثل ولقد أدرج لها ابن الجزري فصلاً مستقلاً سَمَّاهُ: « فصل (لام هل وبل) اختلفوا في إدغامها وإظهارها». يقول ابن الجزري: «فصل لام (هل وبل) إذا اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف وهي التاء والتاء والزاي والسين والضاد، والطاء والظاء وواحد يختص " بهل " وهو التاء وحرفان يشتركان فيهما معا وهما التاء والنون»⁽³⁾.

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا ۗ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا

الْكَافُورَ ۗ﴾⁽⁴⁾؛ وقد اصطفيينا من الأمثلة التي وقف عندها ابن الجزري، ما فيه اشتراك ملحوظ في أحكام الإدغام أو الإظهار منه ما يحضر فيه هذا الاشتراك بن (هل وبل)؛ التقاء لام هل بالنون؛ وهو أحد الحرفين اللذين يشتركان فيهما.

قال ابن الجزري: «... واختلفوا في (هل نجازي إلا الكفورا) فقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وحفص بالنون مع كسر الزاي [...] والكسائي على أصله في إدغام اللام من (هل) في النون»⁽⁵⁾؛ إذ أتى الكسائي بإدغام اللام في النون؛ أي قرأ قوله تعالى: (هل نجازي)؛

⁽¹⁾ ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية ، مج 05، ص162، وأحمد بن محمد البتّا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص550.

⁽²⁾ ينظر: عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين دراسة مقارنة، ص318.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص06.

⁽⁴⁾ سورة سبأ، الآية 17.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص262.

(هُنَّجَازِي) وقرأ الباقون بنون العظمة مع كسر الزاي، بما فيهم الكسائي في ذلك إلى جانب خلف ويعقوب وحمزة لكن ثبت عن الكسائي الإدغام⁽¹⁾.

وقد ثبت هذا النوع من الإدغام عند الكسائي وفيه قال الدكتور عزيز أركيبي: «حيث تدغم اللام من هل وبل في أحرف غير الراء وهي: التاء والزاي والسين والضاد والطاء والطاء والنون، وهذا الإدغام لدى الكسائي ووافقه حمزة في بعض وجوهه»⁽²⁾.

تعد النون إلى جانب التاء حرفان تدغم فيهما لام "هل و" بل "أيما وردت، وثبت ذلك عند الكسائي، إذ قرأها بالإدغام أيما وردت، بل قرأ لام (هل) و(بل) في جميع القرآن مع الحروف التي ذكر ابن الجزري بالإدغام واختلف عن غيره ممن اظهر اللام من غيرها.

إن ما جنح إليه الكسائي هو تمثيله لهذه اللام وتشبيهه لها بلام المعرفة ويمكن أن تدغم في غيرها من الحروف المذكورة، وأما من أظهروا فعلتهم في ذلك واضحة أيضا كونها من "هل" و"بل" المتكوتين من حرفين اثنين ولا يمكن أن تفصل بينها لأنه بالفصل بينهما لا تقوم الكلمة ومن ثم فالإظهار عندهم أولى وأحسن.

هـ- إدغام حروف قرئت مخارجها:

ورد عند ابن الجزري إدغام الحروف المتقاربة في المخرج وقد حصرها في سبعة عشر حرفا و أفرد لها بابا مستقلا في كتابه النشر في القراءات العشر؛ سماه باب حروف قرئت مخارجها. يقول ابن الجزري: «باب حروف قرئت مخارجها وتنحصر في سبعة عشر حرفا»⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج07، ص 356 وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج02، ص385.

⁽²⁾ ينظر: عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين، ص 330.

⁽³⁾ ويقصد ابن الجزري بسبعة عشر حرفا إدغام الياء الساكنة عند الفاء نحو (أَوْ يُغَلَّبَ فَسَوْفَ) النساء 74، الثاني إدغام الياء في الميم نحو: (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) البقرة/284، الثالث (اركب معنا) هود /42، الرابع: إدغام الباء في الفاء (نخسف بهم) سبأ/09، الخامس الراء الساكنة عند اللام (واصطبر لعبادته) مريم/65، السادس اللام الساكنة في الذال (ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) البقرة/231، السابع: الدال عند التاء نحو : (ومن يرد ثواب الدنيا) آل عمران/145، الثامن: التاء في الذال: (يلهث ذلك) الأعراف/176 التاسع: الذال في التاء إذا وقع قبل الذال خاء نحو: (لتخذت) الكهف /77، العاشر: الذال في التاء من سورة طه : (فبنذتها) طه/96، الحادي عشر: الذال في التاء (عدت بري) طه/27 و20 في غافر والذخان ، الثاني عشر: التاء في التاء في (لبثتم ولبثت) كيف جاء، الثالث عشر: التاء في التاء أيضا من أورثتموها (43) في الموضوعين الأعراف والزخرف، الرابع عشر: الدال في الذال من (ص ذكر) من أول سورة مريم)، الخامس عشر: النون في الواو: (يس والقرآن) "يس/1-2"، السادس عشر: النون في الواو من (ن والقلم) "القلم/1-2"، السابع عشر: النون عند الميم من (طسم) أول الشعراء والقصص، ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، من ص08 إلى 15.

من ذلك إدغام الياء في الميم:

وقد ورد ذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُكْتَلْ أَوْ يَغْلَبْ

فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽¹⁾؛ قال ابن الجزري: «... تقدم اختلافهم في إدغام (أَوْ يُغْلَبُ فَسَوْفَ) من باب حروف قربت مخارجهما»⁽²⁾.

حيث أدغم الباء في الفاء أبو عمرو بن العلاء وخلاد وهشام وعلي، إذ قرأوا قوله تعالى: (يُغْلَبُ)؛ إذ تأثر الحرف الأول (الباء) بالحرف الثاني (الفاء).

فأدغمت الباء في الفاء إدغاما كلياً وذلك لتقاربهما في المخرج وقد ذهب السيرافي إلى ذلك مبيناً رأي ابن مجاهد في هذه المسألة يقول: « ولم يذكر عنه في الباء مع الفاء شيئاً،⁽³⁾ قال أبو بكر: والقياس يوجب إدغامها لقربها منها، ويحتمل تركه ذكرها إذا ما ذكروا ما لا يدغم فيها أن يكون أباح إدغامها»⁽⁴⁾، وهو في هذا القول يقصد أن مسوغ إدغام الباء في الفاء أو أن صورة الإدغام لتقاربهما في المخرج فضلاً عن كون الحرفين شفويين وأنه وإن كان التقارب بينهما إلى حد كبير إلا أن هذا لا ينفي وجود وجه القراءة بالإظهار؛ وهو ما أتى به الباقر من القراء.

كما بين القيسي علّة ذلك فقال: « وحجة من أدغم أن الفاء حرف فيه تفش وذلك قوة فيه والباء أقوى منه لأنها شديدة مجهورة، والفاء مهموسة رخوة فلما كان في كل واحد منهما قوة اشتركا في المخرج من الشفتين وفي أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما، جاز إدغام الأول في الثاني»⁽⁵⁾.

لقد ذهب القيسي إلى أن سبب الإدغام هنا بالنسبة للباء والفاء لقوتها وشدتها اشتركا في المخرج فهما حرفان شفويان ومن مخرج واحد كما أن لام المعرفة لا تدغم فيهما⁽⁶⁾.

(1) سورة النساء، الآية 74.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص188.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج01، ص 523، والسفاسي، غيث النفع في القراءات

السبع، ص175.

(4) وهو يقصد في ذلك ابن مجاهد.

(5) السيرافي، إدغام القراء، ص 77.

(6) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج01، ص216.

ثم بين علة من أظهر الباء من الفاء في قوله تعالى: (يغلب فسوف) وهو يستحسنه في ذلك حيث يقول: «... والإظهار أحسن وأقوى لأن الأول أقوى من الثاني للجهر والشدة اللذين فيه، ولضعف الثاني بالهمس والرخاوة اللذين فيه، فإذا أدغمت أبدلت من الأول حرفاً أضعف منه، فأبدلت من حرف قوي حرفاً ضعيفاً وأيضاً فإنهما منفصلان، وأيضاً فإن على الإظهار أهل الحرمين وعاصم وابن عامر وخلفاء، وذلك حجة وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل»⁽¹⁾.
عمد القيسي إلى أن الإظهار في هذا أقوى وأحسن لأن الباء حرف شديد ومجهور، في حين أن الفاء حرف رخو مهموس، وعليه حصل الإدغام فقد أبدلنا بالضعيف كما أنها منفصلان، أي أن بين كلمتين وعليه فالإظهار من منظوره هو الأصل.

3- الإدغام المطلق أو الإطلاق أو الإظهار:

وحكم الإطلاق هنا هو الإظهار وهو قسم ذكر ابن الجزري له وجوها كثيرة ولكنه لم يضع له هذا الاسم في مدوناته فضلاً عن الكبير الذي سماه كبيراً والصغير الذي سماه صغيراً واكتفى بذكر وجهه في حركات الإعراب دونما بيان لطبيعة التماثل بين الحرفين وهذا النوع من الإدغام أي الإدغام المطلق نجد العديد من المهتمين في هذا العلم الجليل ومن بينهم ابن الجزري رغم أنه لم يجعله ثالث ثلاثة في تقسيمه للإدغام لإطلاقه، يظهر الحرفين فيه إظهاراً كلياً، بما يمكننا أن نعرب عنه أنه غياب للإدغام حتى الانتفاء، أين يؤتى بالحرفين مُظهرين في ذلك، ويحمل بنا أن نمثل لهذا القسم وموقف ابن الجزري منه في مدوناته.

من ذلك نجد قراءة قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾

ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير⁽²⁾؛ قال ابن الجزري: « واختلفوا في « نَسَخَ مِنْ آيَةٍ » فقرأ ابن عامر من غير طريق الداجوني عن هشام بضم النون الأولى وكسر السين وقرأ الباقون بفتح النون والسين وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عن هشام واختلفوا في « نَسَّاهَا » فقرأه ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء»⁽³⁾.

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص 216.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 106.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 165.

ويريد هنا إدغام النون المتحركة في الساكنة أي يظهر الحرفان فلا هو من الإدغام الصغير ولا من الإدغام الكبير، إذ أمكننا أن نقول أنها تنتفي نسبة الإدغام بين الحرفين فيظهران فهو مطلق لا كبيرا ولا صغيرا وهو قسم لم يفرد له ابن الجزري قسما خاصا واكتفى بالحديث عن حركات الحروف، الساكن والمتحرك منها.

كذلك من صور الإدغام نجد إدغام النون الساكنة في غيرها من عدمه (الإظهار) وهي الأحكام الصوتية (صور) الإدغام التي تنطبق على التنوين، أيضا. فضلا عن حكمين آخرين وهما الإخفاء والإقلاب ولا يفوتنا أن نقدم توجيهات لنماذج من النون الساكنة والتنوين المبتوثة في مؤلفات الإمام ابن الجزري لاسيما في الحكم الصوتي الأول؛ وهو الإدغام.

سادسا: النون الساكنة والتنوين وأحكامهما:

إدغام النون الساكنة والتنوين: لقد أفرد لها ابن الجزري في نشره باب مستقلا سماه: " باب أحكام النون الساكنة والتنوين".

لقد ذكر ابن الجزري في منظومته الجزرية- رحمه الله- أن أحكام النون الساكنة والتنوين أو حكمها يحصل إذا اقترن بأحد حروف الهجاء⁽¹⁾، و قال في متن الجزرية:⁽²⁾

وحكم تنوين ونون يلفى إظهار إدغام وقلب إخفاء.

والنون الساكنة هي النون الخالية من الحركة (ضمة كسرة أو فتحة) وهي ثابتة لفظا وخطا ووصلا ووقفا وتأتي في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة⁽³⁾.

بمعنى أنها تلك النون المعلمة بعلامة إعرابية هي السكون، وأما الثبوت خطا ولفظا بمعنى ثبوتها لفظا وكتابة، ومعنى الوصل إذا وصلت بغيرها أي بما بعدها من حروف الهجاء أو وقف عندها، وترى في كل أقسام الكلمة في العربية؛ الاسم والفعل والحرف متوسطة أي وسط الكلمة مثل قولنا عنهم أو منهم ومتطرفة أي أن تكون في نهاية الكلمة وعليها تكون علامة البناء أو الإعراب مثل قولنا في الأسماء المبنية (مَنْ).

⁽¹⁾ ينظر: محمد بن محمود حوّا، الشرح العصري على مقدمة ابن الجزري، شرح متن الجزرية في التجويد، مع فوائد مفهومة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 01، 1429هـ، 2008م، ص 90.

⁽²⁾ ابن الجزري، متن الجزرية، في معرفة تجويد الآيات القرآنية، ص 28.

⁽³⁾ ينظر: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ص 225.

ولعلها يتوسطها الكلم تأخذ حكم الحروف السواكن نحو (مَنْ) وعندهم أي أن شأنها في ذلك شأن الحروف الساكنة المتوسطة نحو (استقبل - استفسر) فلا فرق بين الفاء والنون في العلامة النحوية الموجودة على الفاء أو القاف أو النون في ما سلف.

أما التنوين فنون زائدة لغير توكيد، لاحقة تلحق آخر الأسماء لفظاً في الوصل لا في الوقف وهي لا تثبت خطاً، أما علامتها فتحتان أو كسرتان أو ضمتان⁽¹⁾.

وهناك فروق واضحة بين النون الساكنة والتنوين يمكن إجمالها في الجدول الآتي⁽²⁾:

التنوين	النون الساكنة
- هو زائد عن الأصل ويثبت لفظاً دون الخطّ.	- هي حرف أصلي (ن) وتثبت لفظاً وخطاً.
- يثبت في الوصل دون الوقف.	- تثبت وصلماً ووقفاً.
- لا يكون إلا في الاسم	- تأتي في الأسماء والأفعال والحروف.
- لا يأتي إلا في آخر الكلمة.	- تكون متوسطة ومتطرفة.

وقد أخذت النون ضد هذا الحكم لما كانت ساكنة وكذلك كانت التسمية (النون الساكنة) وهي تخرج من المخرج السادس من مخارج اللسان، ضف أنها حرف مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة والقوة والضعف مستفل منفتح مذاق، أغنّ وهو أمكن في الغنة من الميم لقربها من الخيشوم⁽³⁾.

وللنون الساكنة والتنوين أربعة أحكام هي: الإظهار الحلقي والإدغام والإقلاب والإخفاء الحقيقي. وهكذا ورد ترتيبها عن ابن الجزري في كتابيه النشر والتمهيد.

فأما الإدغام وقد عدّه ابن الجزري ثاني أربعة من أحكام النون الساكنة والتنوين وقد قدمنا الحديث عنه عمداً لحديثنا عنه في هذا الفصل فضلاً عن الحروف الأخرى التي سبق عرضها.

⁽¹⁾ ينظر: عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، المكتبة السلفية، المغرب، ط1، 1430 هـ، 2009 م، ص 75.

⁽²⁾ أحمد محمود عبد السمیع الحفيان، أشهر المصطلحات، في فن الآداء وعلم القراءات، ص 225.

⁽³⁾ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، الفوائد التجويدية في شرح الجزرية، دار بن القيم للنشر والتوزيع، ط2، 1428 هـ، 2007 م، ص 117.

وقد حدّد ابن الجزري حروفه فقال فيه: « وأما الحكم الثاني وهو الإدغام فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضا وهي حروف « يرملون »⁽¹⁾ ، ثم فصل ابن الجزري في صور هذا الإدغام بين ما يؤتى بغير غنة، وما يؤتى فيه بالغنة في تمهيدته حيث قال: « إدغامها* في اللام والراء إدغامًا

كاملاً بلا غنة»⁽²⁾ نحو: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽³⁾، ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ و ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ﴾⁽⁵⁾

و ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾⁽⁶⁾.

ج

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾⁽⁷⁾.

وما مثل له ابن الجزري أيضا في النشر حين حديثه عن القسم الأول من أقسام الإدغام:

«... وهما اللام والراء نحو ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ البقرة 24، ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة

ص

02، و ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ البقرة 05، ﴿ثَمَرَةٌ رَّزَقًا﴾ البقرة 25، هذا مذهب الجمهور من أهل

الآداء والجلة ومن أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه، كصاحب التيسير والشاطبية والعنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجويد والتذكرة وغيرهم، ذهب كثير من

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 19.

^(*) إدغامها: وهو يقصد في ذلك النون الساكنة والتنوين.

⁽²⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 166.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 49.

⁽⁴⁾ سورة الفتح، الآية 29.

⁽⁵⁾ سورة الحجرات، الآية 11.

⁽⁶⁾ سورة البقرة، الآية 49.

⁽⁷⁾ سورة البقرة، الآية 49.

أهل الأداء إلى الإدغام مع إلقاء الغنة ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة^(*) (1)؛ حيث قرأ الكسائي وحمزة وابن كثير ويزيد قوله تعالى: (مِنْ رَبِّكُمْ) بالإدغام بغير غنة في ذلك، وورش والهاشمي؛ أي أتوه (مِنْ رَبِّكُمْ)، (مِرَّيْكُمْ) من أدغم من جمهور القراء مع حرف الراء إدغام النون الساكنة في الراء والإتيان بالحرفين واحدا مشددا وهو حرف الراء، وهي صورة الإدغام التي ذاب فيها " النون " في " الراء " ذوبانا كلياً ومن ثم فهو تماثل كلي.

أ- إدغامها في اللام:

ورد عند ابن الجزري أيضاً إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام وبين علة ذلك، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري ذاكراً وجه القراءة دونما تفصيل واكتفى بذكر نص الآية وتصنيفه في باب أحكام التّون الساكنة والتنوين الذي حدّد فيه حروف الإدغام بنوعيه، بالغنة وبغير غنة. « وتقدم مذهب أصحاب الغنة عند اللام في باب أحكام النون الساكنة والتنوين »⁽³⁾.

ولعله يقصد هنا بأصحاب الغنة عند اللام أبا عمرو بن العلاء؛ والذي اختلف عن غيره من الجمهور حيث أظهر الغنة في ذلك⁽⁴⁾، وفي هذا يقول أحمد بن محمد البنا: « وإدغام التنوين في لام " المتقين " بغير غنة إلا ما ذهب إليه كثير من أهل الأداء من إبقاء الغنة في ذلك وفي النون عند اللام والراء والتنوين عند الراء نحو: (مَنْ لَهُ)، (مِنْ رَبِّكُمْ)، (عَفُورٌ رَّحِيمٌ) وروده عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر ويعقوب⁽⁵⁾، ولقد ذكر البنا هنا ذلك وأعرب عن أصحاب الغنة فقال روه عن نافع وهو في ذلك يقصد ابن الجزري الذي نقل آراء العلماء في إبقاء الغنة عند اللام والراء، ورجح أن الأزرق عن ورش ليس له غنة⁽⁶⁾، وذلك ما

(*) أئمة القراءة وهو يقصد في ذلك (نافع وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر وعاصم وأبا جعفر ويعقوب وغيرهم. ابن الجزري، والنشر

في القراءات العشر، ج 02، ص 19.

(1) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(2) سورة البقرة، الآية 02.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 155.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 29.

(5) أحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 374.

(6) ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 374.

ثبت عن السيرافي في كتابه الإدغام حيث يقول: «روى أبو بكر عن ابن الرومي ومحمد بن عمر عن اليزيدي: ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة من الآية 02) يدغم التنوين في اللام وتبقى غنة»⁽¹⁾.

وسواء أكان إتيان التّون الساكنة بغنة أم بغير غنة فإن فيه إدغام واضح لهذا التنوين في حرف اللام إدغاما كلياً تتأثر فيه النون الزائدة باللام وهي صورة من صور المماثلة الرجعية وقد بين ابن الجزري علّة الإتيان بالإدغام في كتاب التمهيد حيث يقول:

«وعلة ذلك قرب مخرج التّون والتنوين من مخرج اللام والراء، لأنهم من حروف طرف اللسان فتمكن الإدغام وحسن لتقارب المخارج وذهبت الغنة لأن حق الإدغام ذهب لفظ الحرف الأول بكليته وتصيره بلفظ الثاني، ولم تقع النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة»⁽²⁾.

فإدغام التّون الساكنة والتنوين من منظور ابن الجزري، مع اللام والراء للقرب في المخارج لأنها كلّها من حروف طرف اللسان.

ولقد ذكر ابن الجزري أن إدغامها فيهنّ إدغام غير مستكمل التّشديد لبقاء الغنة⁽³⁾، وقد قال فيهنّ في متن الطيبة: ذاكرا حروف الإدغام بغنة وبما عداها⁽⁴⁾:

وَأَدْغَمَ بِلَا غَنَّةٍ فِي لَامٍ وَرَاً وَهِيَ لِعَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى
وَالكُلُّ فِي يَنْمُو وَضِفْ حَدَفَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ تُرَى فِي الْيَا اخْتَلَفَ

قال ابن الجزري: «(والأربعة أحرف) الباقية من «يَزْمَلُونَ» وهي التّون والميم والواو والياء وحروف «يَنْمُو» لتدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة نحوه (عن نَقِيس، حَطَّة، نَغْفَر، من مال، مثلا ما، من وال، وَرَعْدٌ وَبَرْق، من يقول، وَبَرْقٍ يَجْعَلُونَ واختلف منها في الواو والياء، فأدغم خلف عن حمزة فيهما التّون والتنوين بلا غنة واختلف عن الدّوري عن الكسائي في الياء، فروى عنه أبو عثمان الضمير الإدغام بغير غنة كرواية خلف عن حمزة وروى عنه جعفر بن محمد الغنة كالباقين)»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ السيرافي، إدغام القراء، ص 131.

⁽²⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

⁽³⁾ ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ص 50.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 20.

- إدغامها في الياء:

ومن أمثلة ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا

هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «وكذلك مذهبه- وهو يقصد في ذلك حمزة في الإدغام- ومذهب أبي عثمان الضَّرير عن الدَّوري عن الكسائي في الإدغام بلا غنة عند الياء في نحو مَنْ يَقُولُ»⁽²⁾، في باب أحكام التَّون السَّاكنة والتَّنوين.

وقد ذكر ابن الجزري هذا الاختلاف في إدغام الياء والواو مع التَّون السَّاكنة والتَّنوين وخصَّ في ذلك حمزة والكسائي وأتى الباقر على الأصل وهو إدغام التَّون السَّاكنة والتَّنوين، في الياء بغنة.

حيث قرأ خلف عن حمزة إدغام النون من " من " في " الياء " من " يقول " بغير غنة أي أتى قوله تعالى: (مَنْ يَقُولُ)؛ (مَيَّقُولُ) إدغام النون (الحرف الأول) في الياء الحرف الثاني بغير غنة، وقد وافقه الدَّوري في ذلك عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضَّرير وأتى الباقر بالإدغام بغنة الذي قيل أنه الأصح في ذلك وهو الوجه الذي أتى به الكسائي من رواية جعفر بن محمد عنه، وأما وجه القراءة فالفيصل بينه وبين ما سبقه هو أن التَّأثر بين الحرفين مع إعمال الغنة في الإدغام⁽³⁾، والإدغام في ذلك وارد في الوجهين بغنة وبغيرها وذلك ما ذهب إليه الزَّجاج في معانيه، حيث يقول: « فأما الإدغام في الياء في « مَنْ يَقُولُ » فلا يكون غيره، لقول « مَنْ يَقُولُ » فتدغم بغنة وبغير غنة»⁽⁴⁾، حيث يتضح فيها تأثر الحرف الأول بالتَّأثر واضحاً وتذوب النون في الياء ويؤتى بالحرفين حرفاً واحداً مشدداً.

(1) سورة البقرة، الآية 08.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص165.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج01، 41 و أحمد بن محمد البتا إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة

عشر، ج01، ص 377.

(4) الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص 85.

ولقد بين ابن الجزري علة إدغام التّون الساكنة هنا في الياء والواو أنّ مسوغ الإدغام هو أن الغنة هي التّون شبيهة بالمد واللين اللذين فيهما، وعليه فإن الإدغام حسن في هذا للمشابهة⁽¹⁾.

- إدغامها في الواو:

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «تقدم مذهب خلف عن حمزة في إدغام (غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ) بغير غنة»⁽³⁾. وقد وافقه في ذلك أحمد بن محمد بن عبد البنا وعبد الفتاح عبد الغني القاضي حيث قرأ بالإدغام بغير غنة عند حمزة وخلف المطوعي والدوري في روايته عن الكسائي وأبي عثمان الضير، والإدغام بغنة عند الباقيين من جمهور القراء⁽⁴⁾.

هذا عن إدغامها في الكلمتين المتتاليتين أما في الكلمة الواحدة فقد ذكر ابن الجزري أنه لا يجوز إدغامها إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، أي النون الساكنة والياء، أو النون الساكنة والواو نحو

(أَلَدُنِّيَا)⁽⁵⁾ و (صِنَوَان)⁽⁶⁾ وذلك لئلا يشبه مضاعف الأصل نحو: (صَوَان)

و (دِيَان)⁽⁷⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

(2) سورة البقرة، الآية 07.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 156.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 40 وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات

الأربعة عشر، ج 01، ص 377 وعبد الفتاح عبد الغني القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، مج 01، ص 42.

(5) سورة البقرة، الآية 85.

(6) سورة الرعد، الآية 04.

(7) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

إدغامها في التّون:

إنّ الحديث عن إدغام النون الساكنة والتنوين (النون الزائدة) في التّون هو إدغام للنون فيما يماثلها صوتاً وصفة وخطاً، وهي قليلة على حد تعبير ابن الجزري، في التمهيد ومن ذلك قراءة

قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «إدغامها- وهو يقصد في ذلك النون الساكنة والتنوين- في حروف (يومن) إدغامها غير مستكمل التشديد لبقاء الغنة وهي بعض الحرف نحو قوله (مكّني)»⁽²⁾.

حيث قرأ جمهور القراء (مكّني) بإدغام النون (لام الفعل؛ (مكّن) أي قرأوا بنون واحدة مشددة مكسورة، وأما النون المدغم فيها فنون الوقاية، وهي الصورة التي وردت عليها في كل المصاحف ما عدا مصحف مكة، وقرأ الباقون؛ ابن كثير ومجاهد بنونين متحركتين مخففتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة مظهرين على الأصل⁽³⁾.

وقد ذكر ابن الجزري علة ذلك فقال: «وعلة الإدغام في النون اجتماع المثلين والأول ساكن»⁽⁴⁾؛ أي أن مسوغ الإدغام هنا اجتماع النون مع النون ولما كانت الأولى ساكنة تمّ إدغامها في الثانية.

وقد وافقه في ذلك أبو العباس بن المهدي، الذي ذهب إلى أن وجه الإظهار هو الأصل المؤيد بالحركة والانفصال باعتبار أن النون الأولى لام الفعل والثانية للوقاية وأنه الرسم الذي عليه مصحف مكة، وأما الإتيان بالإدغام فلا اجتماع المثلين واستحسن الإظهار عملاً بالأصل ابتعاداً عن تحول النقل وتلاصق التشديد⁽⁵⁾؛ وهي العلة التي ذهب إليها ابن الجزري.

⁽¹⁾ سورة الكهف، الآية 95 .

⁽²⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

⁽³⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب معجم القراءات القرآنية، ج 05، ص 303 وأبو البقاء العكبري، املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 357 وأحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 226.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

⁽⁵⁾ أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحجّوجي الحسني، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، أعده واعتنى به عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1434 هـ، 2013 م، ص 247.

- إدغامها في الميم:

من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَوَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ﴾⁽¹⁾.

ولقد ذكر ابن الجزري هذا في تمهيده حين حدد الحروف التي تدغم فيها، (يومن) وقد سلف ذكرها، قال ابن الجزري: «إدغامها في حروف (يُومِنُ) إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء الغنة وهي بعض الحرف نحو قوله تعالى: ... (ماءٌ مباركاً)»⁽²⁾.

وأما القراءة بالإدغام فهي قراءة نص قوله تعالى: (مَاءٌ مُّبَارَكًا) بادغام النون الزائدة أي التنوين في الميم المتحركة فأما من أدغم فقد قرأ (مَاءٌ مُّبَارَكًا) وقد ذكر ابن الجزري أن علة إدغام التنوين هنا في الميم للاشتراك في الغنة فهذا كان التقارب، وعليه حسن الإدغام⁽³⁾.
فللاشتراك في الغنة كان التأثير بين النون الزائدة للتنوين بالميم واضحاً، فأدغمت النون في الميم وجيء بهما حرفاً واحداً مشدداً (حرف الميم من ماء).

⁽¹⁾ سورة ق، الآية 09.

⁽²⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

⁽³⁾ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني:

الظواهر الصوتية الأخرى في مؤلفات ابن

الجزري

أولاً: صور أخرى خاصة بالنون الساكنة والتنوين: " أحكام أخرى".

ثانياً: الإشمام.

ثالثاً: المد والقصر.

رابعاً: الهمز والتسهيل.

خامساً: ياءات الإضافة.

سادساً: ياءات الزوائد.

سابعاً: هاء الكناية.

ثامناً: الوقف والابتداء.

أولاً: صور أخرى خاصة بالنون الساكنة والتنوين: " أحكام أخرى "

لقد حدد ابن الجزري للنون الساكنة والتنوين مجموعة من الأحكام والتي حصرها وعدها في أربعة أحكام، ؛ أولها الإدغام الذي تكلمنا عنه بصورتيه بالغنة وبغير غنة، وقد عدّ ابن الجزري كل صورة من ذلك قسماً مستقلاً فأما القسم الأول فسماه (بعد الإظهار- إدغامها في اللام والراء) وأما القسم الثاني (فسماه- بعد الإظهار والإدغام بغير غنة- القسم الثالث إدغامها في حروف (يومن)، وثانيها الإظهار في مقابل الإدغام وثالثها الإقلاب ورابعها وآخرها الإخفاء.

1- الإظهار:

لقد اصطلح عليه ابن الجزري بالإظهار الحلقي وهو أن يكون الحرفان مظهران ويلفئ هذا عند حروف الحلق الستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء⁽¹⁾. نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾⁽³⁾. وما أشبهها.

وقد ذكر ابن الجزري هذا في كتبه مبيناً مخارج الحروف حيث يقول فيه: «إنه يكون عند ستة أحرف وهي حروف الحلق منها أربعة بلا خلاف وهي الهمزة والهاء والعين والحاء...والحرفان الآخريان اختلف فيهما وهما الغين والحاء»⁽⁴⁾.

فحكم النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الأربعة المذكورة هو الإظهار، أما ما تأخر منها، الغين والحاء فحكمه الإظهار ولعل قول ابن الجزري بالاختلاف يومئ أن الحرفين الأخيرين قد أتاه بعض القراء فيهما بالإدغام.

وقد ذكر ابن الجزري في كتبه وجوهاً كثيرة ووجه آيات كثيرة مرد الإتيان بالنون والتنوين فيها هو الإظهار.

(1) ينظر: أبو عمرو عثمان بن محمد سعيد الباني الأندلسي، التحديد في الإتيان والتجويد، دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد، ط1،

دار عمار، عمان، 1421هـ، 2000م، ص101.

(2) سورة البقرة، الآية 62.

(3) سورة محمد، الآية 38.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص18.

فأما الحروف الأولى والتي قال فيها: (الهمزة، الهاء، والعين والحاء) فمن مواضع الهمزة

وأظهارها نجد قراءة قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ

وَمَا يَشْعُرُونَ﴾⁽¹⁾.

وقد ذكر ابن الجزري هذه الحروف جامعا إياها في بيت في المنظومة حيث يقول:

فَعِنْدَ أَحْرَفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ وَادَّغَمَ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَغِيَّةَ لَزِمَ⁽²⁾.

وهو بهذا يعرب عن الأحكام الأربعة للنون الساكنة والتنوين .

ففي قوله تعالى: (ينهون) و (ينأون) انفردت الأولى بالهاء وانفردت الثانية بالهمزة وقرأ

الحسن (وينون) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على النون وقرأ حمزة بالنقل أيضا، فنقل حركة

الهمزة إلى النون وحذف الهمزة وعليه كان النطق بنون مفتوحة وبعدها الواو الساكنة، ولعل

الإظهار بارز في الحركة الإعرابية التي أخذتها التّون بدلا من السكون حيث قرأت (يَنْوُنَ)

بدل (يَنْأُونُ)⁽³⁾.

2- الإقلاب:

قد شاع عند المجتهدين في علم التجويد بمصطلحات ثلاثة فسُمِّي إقلابا وسمي انقلابا

وسمي قلبا⁽⁴⁾. وقد خصّه ابن الجزري رابع أربعة حين صنّف أحكام النون الساكنة والتنوين

حيث يقول فيه: « وأما القلب فهو عبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصة بالنون

الساكنة والتنوين، وهو إبدالهما عند لقاءهما الباء ميمًا خالصة تعويضا صحيحا لا يبقى للنون

والتنوين أثر»⁽⁵⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية 26.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 18.

(3) ينظر: عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرّة، دار الكتاب العربي، بيروت،

ص 101.

(4) ينظر: بلقاسم مكربني، معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد، قاموس المصطلحات الصوتية العربية من خلال كتابات ابن

الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1434 هـ، 2013 م، ص 311.

(5) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 56.

وقد أفصح ابن الجزري هنا وأعرب عن صورة التقاء النون الساكنة والتنوين بالباء أن تبدل ميمًا خالصة مخففة بغنة وهذا الوارد في الأداء الصوتي لها.

ثم ذكر ابن الجزري ذلك ممثلاً لذلك حيث يقول: «الإقلاب وقد تقدم الكلام على معناه، فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين بباء قلبت ميمًا من غير إدغام وذلك نحو: (أَنْ بُورِكَ)»⁽¹⁾،

(أَنْبُغَهُمْ)⁽²⁾، (جُدَدٌ بِيضٌ)⁽³⁾، والغنة ظاهرة في هذا القسم»⁽⁴⁾. فابن الجزري يؤكد في مفهومه للإقلاب أو القلب أنه عبارة عن عملية إبدال النون الساكنة أو التنوين ميمًا من غير أن تدغم.

3- الإخفاء:

وهو نقصان الصوت بالحرف؛ وهو حكم وارد في النون الساكنة والتنوين إذا كان بعدها أحرفاً معلومة. وهو ما يصطلح عليه بالإخفاء الحقيقي⁽⁵⁾.

والإخفاء إتيان صوتي بين الإظهار والإدغام، وقد نص الجميع على أنه لا تشديد فيه⁽⁶⁾، وهو: «النطق بحرف ساكن عار أي خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين، ويكون الإخفاء عند باقي حروف الهجاء والباقي منها بعد طرح الحروف المتقدمة في الأحكام الثلاثة السابقة خمسة عشر حرفاً»⁽⁷⁾. وقد جمعها المارغيني في أوائل كلمات ثلاثة أبيات من مشطور الرجز فقال فيها⁽⁸⁾.

(1) سورة العنكبوت، الآية 08.

(2) سورة البقرة، الآية 33.

(3) سورة فاطر، الآية 27.

(4) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 168.

(5) ينظر: عبد العلي المستول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، ص 46.

(6) ينظر: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له وقرظه

فتحني عبد الرحمن مجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419 هـ، 1999 م، ص 161.

(7) إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،

1415 هـ، 1995 م، ص 87.

(8) المصدر نفسه، ص 87.

«(ت)ب (ك)ن (ق) نوعا (ز)اهدا (ص)بورًا (ط)هر (ح)نأنا (ث)م (د) م (ش)كورًا
(ذ)ر (ظ)المًا (ف)تى (س)تورا»⁽¹⁾.

أي أن الإخفاء عند المارغيني هو النطق بين بين، بين الإظهار والإخفاء مع بقاء الغنة في النون سواء كانت ساكنة أم التنوين وحدد جمع حروفه بين (التاء والكاف والقاف والزاي، والصاد والطاء والحاء والثاء والذال والشين والذال والطاء والفاء والسين).

ثانياً: الإشمام:

الإشمام لغة: «أن يشمّ الحرف الساكن حرفاً كقولك: في الضمة هذا العمل وتسكت، فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واوا ولكن شمة من ضمة خفيفة»⁽²⁾.

والإشمام في عرف القراء والنحاة باعتبارات عديدة لاسيما إذا تعلّق الأمر بالتركيب الحركي، إذا ارتبط بالحديث عن الضمة والكسرة فكان التّضارب في المفاهيم أمراً وارداً كما توقع العديد من النحاة في إطلاق المصطلحات مما صنع تداخلاً بين المفاهيم إذ تباينت الألفاظ بين العديد من المجتهدين للدلالة عليه كالإمالة والتّروم والضمّ⁽³⁾.

ولعل هذا التّضارب في المصطلحات مردّه الاستناد إلى موقع الحرف في الكلمة أو حركته، أمّا من سمى الإشمام إمالة فربّما لمنحى الحرف إلى آخر، وأمّا من سمّاه روما فيحتمل أن تكون حجة ذلك أن كلا من التّروم والإشمام يقع في آخر الكلمة، وأمّا من سمّاه ضمّاً فربّما للحركة التي تأخذها الشّفتان حين الإتيان بهذا الأداء الصوتي، الذي لا يتعيّن ولا يظهر إلا للبصر، أي لا يحكم عليه وعلى حركته التي تنحو فيها الشّفتان منحى الضّمّ إلا من يرى ذلك لا من يسمعه، وقد ذهب ابن الجزري إلى ذلك فقال فيه:

« وأما الإشمام فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة، وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا ممّا لا يختلف فيه، نعم حكى عن الكوفيين أنّهم يسمّون الإشمام روما والتّروم إشماماً، وقد روي عن الكسائي

⁽¹⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 167.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، ج 5، ص 197.

⁽³⁾ ينظر: أبو بكر حسيني، الصوتيات التركيبية، الدراسة التركيبية لأصوات اللغة العربية، مطبعة مزوار الوادي، ط 1، 2014م،

الإشمام في الخفوض قال: وأراه يريد به التروم لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روما إشماما وما سميناه إشماما روما»⁽¹⁾.

فقد وافق ابن الجزري سابقه أن الإشمام يحكم عليه بالتنظر لا بالسمع، وسلم برأي بعضهم ممن قالوا إنه حركة الإتيان بالضم في ذلك، وهو هنا يورد رأي الكوفيين ممن سمو الإشمام روما من منطلق أن الإشارة لا تكون إلا بعد سكون الحرف.

وقال أيضا: «ذكر مضر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح أن الكوفيين ومن تبعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض الحركة»⁽²⁾.

ولكون الإشمام موادة لحركة الضم ذكر ابن الجزري رأي من ذهب إلى كونه صوتا أنه عده جزء منه.

وقد بين ابن الجزري صورة الإشمام في الإتيان وتمائل الصورتين للحرف الواحد للضم بعد سكون حيث يقول: «وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة»⁽³⁾، فلقد أكد ابن الجزري هنا أن الإشمام إتيان بالضم بعد سكون ولا يدركه إلا البصير، كما أعرب أيضا أنه إيماء بالشفنتين إلى الحركة، أي الضم.

وقد وافق ابن الجزري في منطلق أن الإشمام إشارة إلى الحركة من غير تصويت بها زكرياء الأنصاري في دقائقه المحكمة حيث قال⁽⁴⁾:

إِلَّا بَفَتْحٍ أَوْ بِنَضْبٍ، وَأَشْمٌ إِشَارَةٌ بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص90.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص90، 91.

(3) ابن الجزري: تجبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص76.

(4) زكريا ابن محمد الشافعي، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد (علم الأصوات) تح: نسيب نشاوي، نور الدين عتر، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1431، 06 هج، 2010م، ص115.

فقد وافق ابن الجزري في هذا الرأي أستاذه أبا عمرو الداني الذي جرى ابن جني في أنّ الإشمام يكون للمرفوع، تحديداً أنه يكون عن طريق النّحو بالحركات نحو بعضها⁽¹⁾، وأنّه يتوقف على المرفوع ويختص به دون غيره⁽²⁾، لذا فقد كان مفهومه للإشمام أكثر دقةً وإحاطةً (ابن جني).

والإشمام عنده نحو بالصّامت نحو الآخر وبالحركة نحو الأخرى والإشمام عنده قسمان: إشمام في الأصوات الصّوامت وآخر في الحركات فأما الأوّل: فهو قريب كلّ القرب من الإبدال والقلب كما يشترط أن يكون الصّامت (أي الحرف) ساكناً للتخفيف كقولنا (فُرد له) عوضاً عن (فُصد له) فإذا تحرّكت الصّاد هنا من منظور ابن جني لم يجز فيها البديل نحو: (صدر وصدف) إذ لا قول للعرب فيه (زدر ولا زدف) لتقوية الحركة للحرف وتحسينها له ويجوز فيها هنا إذا تحرّكت إشمامها راحة الزاي، وأمّا الإشمام في الحركات فإتيان به ترخيص بإمالة بعض من الحركات نحو حركات من غير تعميم⁽³⁾.

ومن مواضع الإشمام الواردة في مدونات الإمام ابن الجزري والتي تناولها بعرض أوجهها اللغوية أو توجيهاتها نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (قيل، وغيض، وجيء، وحيل، وسيق، وسيء، وسيئت) فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسراً أوائلهن. وافقهم ابن ذكوان في (حيل وسيق وسيء وسيئت) ووافقهم المديان في (سيء وسيئت) فقط»⁽⁵⁾.

حيث قرأ الكسائي وهشام بالإشمام نص هذه الأفعال وأما اختلافهم ففي الفعل الثلاثي الذي قلبت عينه ألفاً في الماضي كالفعل (قال) لـ (قيل) حيث وقع وقوله تعالى: (وغيض الماء) (وجيء بالبينين)، إذ قرأ أيضاً نافع وكذا أبو جعفر بإشمام الكسرة الضم، وأتوا الياء بعدها نحو

(1) ينظر: بلقاسم مكربني، معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد، قاموس المصطلحات الصوتية العربية من خلال كتابات ابن الجزري، ص 223.

(2) عبد المهيم عبد السلام طخان، العنوان في القراءات السبع لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، دراسة وتحقيق، إشراف عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 1403 هـ، ص 223.

(3) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 59.

(4) سورة البقرة، الآية 13.

(5) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج 2، ص 156.

واو في (سيء) و(سيئت) وذلك إتباعاً للأثر، وللجمع بين اللغتين وقد وافقهم في هذا الموضوع ابن محيصن، وقرأ الباقون بإخلاص الكسر⁽¹⁾.

إن وجه الإشمام مراعاة لأصل الفعل حين استثقلت الكسرة على الواو والياء وهي لغة قيس وعقيل ومن جاورهم وقد وافقهم الحسن والشنبوذي في ذلك، أما كيفية اللفظ فيه فإن قريشاً ومن جاورهم ينقلون الكسرة إلى فاء الكلمة وأما قيس وأسد فيشمون ضمة فاء الفعل تنبهاً على الأصل؛ أي يلفظون بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين اثنتين، وجزء الضمة في ذلك مقدّم وهو الأقل ثم يليه جزء الكسرة وهو الأكثر في ذلك مما يؤدي إلى تمحض الياء، أما من أخلصوا الكسرة فقد نقلوها على لغة قريش وهو الأحسن في الأداء⁽²⁾.

ونظراً لكون الإشمام أداء صوتياً لا يتعيّن ولا يظهر إلا للبصير فإن الجزء القليل المقدم وهو جزء الضمة هنا لا يظهر للعيان وإنما يظهر الجزء الثاني المتأخر (جزء الكسرة)، والذي تناسبه الياء في ذلك مما يتعذر هذا التحليل الصوتي خطياً إلا لمن أخلص الكسر لفاء الفعل.

ومن مواضع الإشمام أيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (أصدق) وتصديق ويصدقون و فاصدع وقصد ويصدر وما أشبهه إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال فقرأ حمزة والكسائي وخلف عنه في غيره فروى عنه التحاس والجوهري كذلك بالإشمام جميع ذلك وبه قطع ابن مهران له وروى عنه أبو الطيب وابن مقسم بالصاد الخالصة وبه قطع الهذلي وبذلك قرأ الباقون»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص171، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص378، وابن عجيبة الحجوجي الحسني، الدرر الثائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص48، وعلي محمد الضباع، تقريب النفع في القراءات السبع، تخ: محمد سيد عبد الله فتح الله، تحقيق علي محمد توفيق التحاس، دار الماهر بالقرآن، للنشر والتوزيع، خلف الجامع الأزهر، ط01، 1435هـ، هج، 2014م، ص131.

(2) ينظر: أحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص379، وأبو العباس بن محمد بن محمد بن المهدي، الدرر الثائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص48 و49.

(3) سورة النساء، الآية 87.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص188.

حيث قرأ حمزة والكسائي «أصدق» بالإشمام؛ إشمام الصاد زايا في هذا ومتى سكنت الصاد وكان بعدها دال، وذلك في كل المواضع التي وردت في القرآن الكريم وعددها اثنا عشر موضعاً⁽¹⁾.
وقد أتى الأخوان هنا بالإشمام لأنّ الصاد حرف مهموس والدال حرف مجهور بعدها ولقرب الصاد من الدال خلط لفظهما بالزاي كونه مجهوراً مثل الدال، وأصبح عمل اللسان في حرفين مجهورين وحسن ذلك، لأنّ الحرفين من حروف الصّفير، من مخرج واحد في حين قرأ بقية القراءة بالصاد الخالصة على الأصل⁽²⁾.

لذا فإنّ مسوّغ الإشمام عند ابن الجزري هنا في قوله تعالى: «أصدق»، هو ذاته ما ذهب إليه القيسي في كشفه و السّفاقي والذبي أتى بعده في غيته، وهو متى كانت الصاد ساكنة وبعدها دال تشتم أثناء القراءة زايا وأداء يتعين ويظهر للعيان ويقبض عليه من أرهف السمع حين يميل القارئ بالصاد نحو الزاي ليأتي بها كذلك.

من مواضع القراءة بالإشمام عند ابن الجزري: قراءة قوله تعالى: ﴿قِيَمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا

شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «...أبو بكر من لدنه يأسكان الدال وإشمامها شيئاً من الضّم»⁽⁴⁾.

وفي هذا عمد ابن الجزري إلى ذكر الوجه في ذلك؛ أي في هذا قرأ أبو بكر بالإشمام في لفظة (لدنه)، ولم يثبت عنه توجيه هذا حيث ذكر في النّشر ذلك حيث يقول: «واختلفوا في (من لدنه)، فروى أبو بكر يأسكان الدال وإشمام الضّم وكسر التّون والهاء ووصلها بياء

⁽¹⁾ سورة النساء (122)، والأنعام (46، 57)، والأنفال (57) ويونس (37) ويوسف (111) والحجر (94) والقصاص (23) والطارق (12) والزلزلة (6).

⁽²⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص526، وأبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج03، ص326، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج01، ص433 والسّفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص175.

⁽³⁾ سورة الكهف، الآية02.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص137.

«اللفظ»⁽¹⁾. وقد قرأ شعبة معه في هذا بإشمام الضمّ فكسروا التّون والهاء ووصلوها بياء اللفظ؛
وأما الإتيان بالإشمام في لفظة لدنه فضم الشّفتين بعد التّطق بالدال السّاكنة⁽²⁾.
ولقد وضح السّفاقي ذلك حين قال: «وقال الجعبري: لا يكون الإشمام بعد الدال بل معه
واعترض الأول- وهو يقصد في ذلك مكّي- تنبيها على أنّ أصلها الضمّ وسكنت تخفيفا والباقون
بضمّ الدال والهاء وإسكان التّون ومكّي على أصله في الصّلة»⁽³⁾.
إن ما ذهب إليه الجعبري هنا هو أن من أتى بالإشمام قد أشم الدال وأنّ هذا الأخير
يكون وقت التّطق بها لا بعد ذلك، وأما ما ذهب إليه مكّي فبيان للأصل من منظوره وهو أنّ
أصل الدال مضمومة وأما الإسكان فجاء به للتخفيف.
إلا أنّ موقف ابن الجزري من هذا هو إتيان الإشمام (لدنه) هو عبارة عن ضمّ الشّفتين
بعد التّطق بالدال السّاكنة وهو ما وافقه فيه السّفاقي في غيثه وقبله البتّا في إتخافه.

ثالثا: المد والقصر:

في عرف اللغويين هو الجذب والمطل، حيث نقول مدّ يمدّ مدّا، ومدّ به فامتدّ به ومدّده
فتمدّد، ورجل مديد الجسم أي طويل، ومنه جاء مد الحرف يمه مدّا طولاه⁽⁴⁾.
أما عند القراء وفي اصطلاحهم هو إطالة تطراً على صوت المدّ لدرجة الإشباع في المخرج
ويمكن هذا في حروف المدّ الثلاثة، أو اللين (الألف والواو والياء) بحيث يكون ما قبلها مجانسا
لها، وقد ورد هذا في أرجوزة الدّاني يبيّن فيها حروف المدّ الثلاثة حيث قال⁽⁵⁾:

الألف المفتوح ما يليها	والمدّ أقوى ما يكون فيها
لأنها أشدّ في الخفاء	من غيرها لسعة الهواء
فهي لنا مدّ من سواها	والياء والواو معا أختاها

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات، ج2، ص 232.

(2) ينظر: أحمد مختار عمرو عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج3، ص 85 وأحمد بن محمد البتّا، إتخاف فضلاء
البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص209، و السّفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص368.

(3) السّفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص368.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 228.

(5) ينظر: إبراهيم خليل الرّقوع، الدّرس الصّوتي عند أبي عمر الدّاني، دار الحامد للنشر والتّوزيع، عمّان، 2010 م، ص204،
وعبد العلي أعنون، كيف نرتل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص81.

ولقد ذهب ابن الجزري في نشره مذهب المقابلة له بمصطلح القصر، وهو حين يؤتى بالمدّ طبيعياً وهو ما اصطلح عليه بالمدّ الأصلي الذي تقوم به ذات الحرف⁽¹⁾.

وهذا يعني أن إتيان القارئ بالحرف على طبيعته يسمّى قصراً أمّا إذا أطال الحرف ومدّه بمقدار أربع حركات أو ست أو ثمان فذلك ما يسمّى مدّاً. وينقسم المدّ إلى قسمين: مدّ أصلي ومدّ فرعي.

فأما 1/ المدّ الأصلي: وهو المدّ الطبيعي المقدّر بحركتين، والحركة فيه هي زمن النطق بحرف متحرّك ولا يتوقّف على سبب من سببي المدّ الفرعي، الهمز والسكون ويلحق به العوض والصلة الصغرى.⁽²⁾

2/ المدّ الفرعي: وهو المدّ الذي يتوقّف على سبب من أسباب المدّ، الهمز أو السكون وهو مدّ زائد، وله أحكام ثلاثة هي: الوجوب والجواز واللزوم⁽³⁾. وينقسم المدّ الفرعي بدوره إلى قسمين:⁽⁴⁾

المدّ الطويل: حين يبلغ المدّ غايته.

المدّ المتوسط: وله سببان: هما الهمز سواء كان قبل حرف المدّ أم بعده، والسكون ولا يكون إلاّ بعد حرف المدّ.

وفيه قال ابن الجزري في الطيبة: ⁽⁵⁾

إِنْ حَرْفٌ مَدِّ قَبْلَ هَمْزٍ طَوَّلًا جُدُ فِدْ وَمِزْ حُلْفًا وَعَنْ بَاقِي الْمَلَأْ

وقال أيضاً:

وَأَشْبَعَ الْمَدَّ لَسَاكِينَ لَزِمَ وَنَحَوَ عَيْنَ فَالْثَلَاثَةُ لَهُمْ

⁽¹⁾ ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص245، ومحمد بن موسى الشّرويني الجزاري، تجويد القرآن الكريم على رواية ورش عن نافع، بطريق الأزرق، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص92.

⁽²⁾ ينظر: محمد بن موسى الشّرويني الجزاري، تجويد القرآن الكريم، ص92 و عاشور خضراوي الحسني، أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، مكتبة الرضوان، مصر، 2005م، ص52، وفتيحة الزويني، المغني المفيد في علم التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، تقرّظ عبد العزيز القصار، ناجي محمد البهلولي، عبد السلام البكاري، محمد الصنهاجي، طوب برس للإخراج الفتي والطباعة، ط07، 2013م، ص137.

⁽³⁾ ينظر: نادية محمد كبير، التفصيل والبيان في أحكام تجويد القرآن برواية ورش من طريق الأزرق، مطبعة إسبارطيل، طنجة، 2، 1435هـ، 2014م، ص164.

⁽⁴⁾ ينظر: محمد بن موسى الشّرويني الجزاري، تجويد القرآن الكريم، ص53.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، طيبة النّشر في القراءات العشر، ص42.

تحكمه:

أحكام المدّ ثلاثة، الوجوب والجواز واللزوم⁽¹⁾.

وأقسام المدّ باعتبار هذه الأحكام ستة أنواع وهي:

السبب الأول: المد الفرعي بسبب الهمز وله أنواع ثلاثة:

أ- المد المتصل: وهو أن يأتي حرف المدّ وبعده همزة قطع في الكلمة الواحدة سواء أكان الهمز في وسط الكلمة أو في آخرها نحو لفظة (السماء) ومقداره أربع حركات أو خمس حركات، ويجوز المدّ بمرتبة الإشباع، وقدرها ستّ حركات إذا تطرّفت الهمزة في نهاية الكلمة نحو لفظة (سواء)⁽²⁾.

ب- المد المنفصل: ويلحق به مد الصلة الكبرى وميم الجمع، أن يؤتى بعد حرف المدّ بهمز منفصل عنه في كلمة أخرى تليها ومقداره ستّ حركات وصلاً نحو:⁽³⁾

حرف المد	مثاله	الصلة الكبرى	ميم الجمع
الألف	كآءامن	/	/
الواو	قالوا أنومن	ماله وأخلده	لهم وآامنوا
الياء	في آذانهم	وما يضل به إلا	/

ولقد قدر مقدار مدّ المدّ المنفصل بثلاث ألفات لاتّصال الهمزة بحرف المدّ وصلاً ولا خلاف لمن تركه عند الوقف في القراءة⁽⁴⁾.

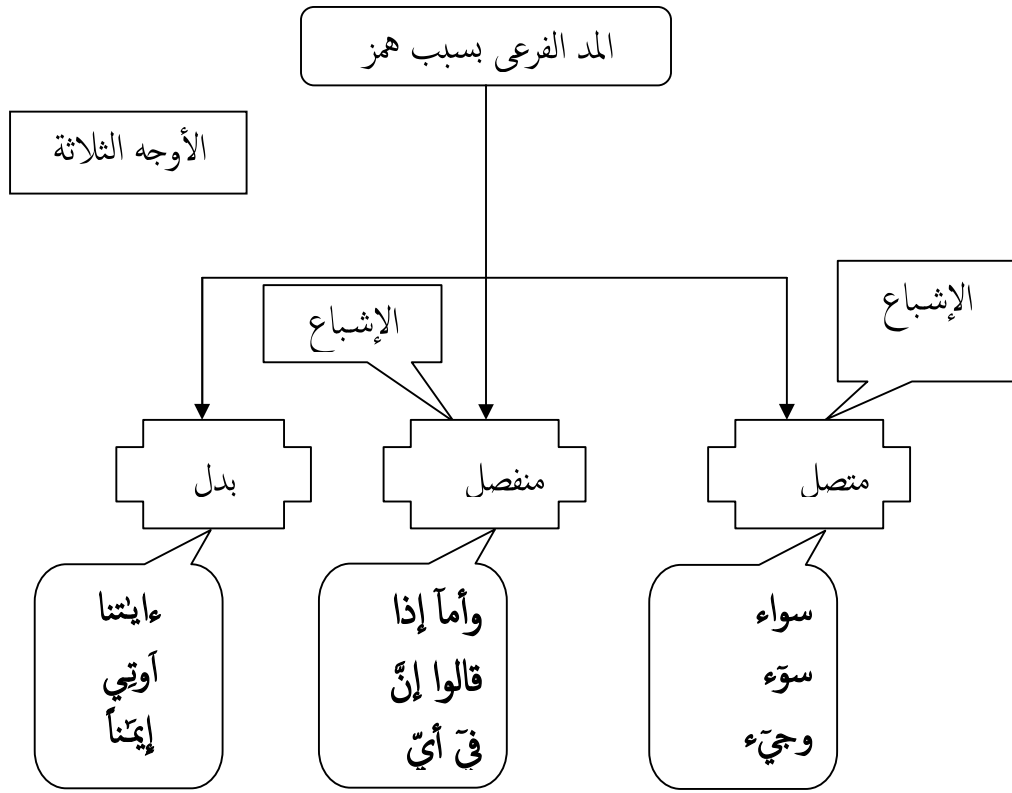
(1) ينظر: محمد أحمد معبد، الملخص المفيد في علم التجويد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 05، 2003م، ص47.

(2) ينظر: عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص88، وخالد قاسم بني دومي، دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006م، ص111.

(3) ينظر: عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص88، ومحمد بن موسى الشرويني الجراي، تجويد القرآن الكريم، ص95.

(4) ينظر: محمد بن موسى الشرويني، تجويد القرآن الكريم، ص95.

ويجمل بنا أن نقدّم هذا المخطط التمثيلي لأقسام الهمز: (1)



فأما المد بسبب الهمزة فنذكر من صور المتصل الواجب منه قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيٌّ

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (2).

قال ابن الجزري: «ورش يمكّن الياء (3) من شيء وكهيمّة وشبهه» (4).

حيث قرأ ورش كما أقرّ ابن الجزري من طريق الأزرق قوله تعالى بالمد المشبع، أي ما مقداره ست حركات؛ ما سماه ابن الجزري تمكيناً وقرأ بالتوسط ما مقداره أربع حركات حمزة وصلًا بخلفه وقد عدّه ابن الجزري واجبا وقد وافق أستاذه أبا عمرو الداني الذي ذكر في باب المدّ والقصر أنه متى كانت

(1) عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 98.

(2) سورة البقرة، الآية 20.

(3) معنى تمكين الياء مدها بمقدار أربع حركات أو ست حركات، ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص 86.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الهمزة مع حرف المد واللين في كلمة واحدة متطرفة كانت أم توسّطت الكلمة لا بدّ من تمكين حرف المدّ زيادة⁽¹⁾.

هذا عن المدّ المتصل الواجب الذي شمل عند ابن الجزري التقاء حروف المدّ واللين بهمزة القطع في الكلمة الواحدة ومنه جاءت التسمية، وقد أكّد ذلك ابن الجزري وجوب إتيان المدّ في متن الطيبة حيث يقول⁽²⁾:

إِنْ حَرْفٌ مَدِّي قَبْلَ هَمْزٍ طَوَّلًا جَدَّ فِدْ وَمِزْ خَلْفًا وَعَنْ بَاقِي الْمَلَأَ
وَسِطٌ وَقِيلَ دُونَهُمْ فَلَمْ تُمَّ كُلُّ رَوَى فَبَاقِيَهُمْ أَوْ اشْبَعُ مَا اتَّصَلَ

أما ما انفصل من المدود وكان جائزا فهو حين التقاء حروف المدّ أو اللين بالهمز في كلمتين متتاليتين ومنه سمي منفصلا ومن صورته في مدونات ابن الجزري نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽³⁾ وما آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ اللَّمَّضِعُونَ⁽⁴⁾، حيث ذكر ابن الجزري وجه القراءة، واكتفى بذكر الاتفاق ولعله يقصد بذلك إجماع جمهور القراء على القراءة بالمدّ حيث يقول: «ولقد تقدّم (أيتيم من ربا) لابن الكثير في البقرة»⁽⁴⁾؛ حيث قرأ بالقصر؛ بغير مدّ فجعله من باب المحييء أي (ما جئتم) وقرأ بالاقون بالمدّ، بمدّ الهمزة بمعنى الإعطاء؛ أي (ما أعطيتم)⁽⁵⁾. وقد أفصح وأعرب عن هذا الوجه وحجته القيسي في كشفه حيث يقول: «وقرأ بالاقون بالمدّ، جعلوه من باب الإعطاء ومعناه وما أعطيتم من عطية، لتعوض أكثر منها، فلا ثواب لكم فيها عند الله، وذلك مثل الرجل يهدي إلى رجل هديّة ليعوضه أكثر منها وهذا مباح لأمة محمد، وهو غير مباح للنبي لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ﴾⁽⁶⁾؛ أي: لا تعط يا محمد عطية لتأخذ أكثر منها، وترك المدّ معناه: ما جئتم من ربا، فهو يرجع إلى معنى الإعطاء، والمدّ الاختيار لأن الجماعة عليه»⁽⁷⁾؛ فقد عمد

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 01، ص 180، وأبو عمرو الثاني، التيسير في القراءات السبع، ص 30، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 381.

(2) ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ص 42.

(3) سورة التّوم، الآية 39.

(4) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 258.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العالم سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 04، ص 38، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج 02، ص 288، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 358.

(6) سورة المدثر، الآية 06.

(7) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 288.

القيسي هنا في توجيه هذه القراءة إلى توجيهه بالاستناد إلى المعنى انطلاقاً من أنّ المدّ هو العطاء، وأنّ ما يقابله (مجيء) مقابل الوجه الصوتي لذلك وهو القصر.

ومّا يلحق بهذا القسم من المدود (المدّ المنفصل) نذكر مدّ الصلّة الكبرى، إلا أنّ هذا لم يثبت عن ابن الجزري بل استثناه من باب المدّ المنفصل و أجمعه معه قياساً حيث يقول: عن الهمزة التي ترد بعد حروف المدّ المجموعة في كلمة (نوحياً) كما سلف وأن ذكرنا: «وهي في ذلك على قسمين (أحدهما) أن يكون معها في كلمة واحدة ويسمى متصلاً (والثاني) أن يكون حرف المدّ آخر الكلمة والهمزة أول كلمة أخرى ويكون منفصلاً»⁽¹⁾.

ونذكر من ذلك مدّ الصلّة الكبرى بالواو في قوله تعالى: ﴿مَحْسَبٌ أَنْ مَا لَأَخْلَدُهُ﴾⁽²⁾؛ فأما الصلّة الكبرى هنا فالتقاء الهاء وهو حرف من حروف المدّ بالهمزة. الهاء في الكلمة الأولى (مأله) والهمزة في الكلمة التي بعدها مباشرة (أخلده)، وكون مدّ الصلّة الكبرى ملحقاً بالمدّ المنفصل فإنّها تأخذ مقداره في المدّ؛ أي ست حركات وصلًا.

أمّا من مدّ الصلّة الكبرى بالياء فنذكر قراءة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾⁽³⁾؛ فأما الصلّة الكبرى هنا فالتقاء الهاء (أحد حروف المدّ) بالهمزة؛ الهاء في الكلمة الأولى (به) والهمزة في الكلمة التي تليها (أن) وهي أيضاً في هذا تأخذ مقدار المدّ المنفصل الواجب بست حركات وصلًا.

أما عن صلة ميم الجمع فهي الأخرى ألحقت بالمدّ المنفصل الواجب ونذكر منها قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾.

(1) ينظر ابن الجزري، النثر في القراءات العشر، ج 01، ص 246.

(2) سورة الهمزة، الآية 03.

(3) سورة البقرة، الآية 27.

(4) سورة البقرة، الآية 6.

يقول ابن الجزري: «...وكذلك موافقة ورش في صلة ميم الجمع عند همز القطع لمن وصل الميم في نحو: (عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ)»⁽¹⁾.

ونص ابن الجزري هنا وإن لم يكن صريحاً في حديثه إلا أنه يرمي أنّ هذه الميم متى كان بعدها همز فهي موصولة بمدّ، ومن ثمّ عدّها واحدة من الملحقات بالمدّ المنفصل الواجب.

فأما حكمها فالمدّ إذا كان بعدها مباشرة همزة قطع؛ إذ تمدّ بمقدار ست حركات وصلًا.

ج- مدّ البدل: وهو عكس المد المتصل والمنفصل لأنّ فيه تقديم للهمز على حرف المد⁽²⁾. فهو «كل مدّ ممدود مدّا أصلياً»⁽³⁾، نحو قوله تعالى: (ءامنو) و (من أوتي).

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ فيقول هَاؤُمُ

أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ ﴿⁽⁴⁾

قال ابن الجزري: «والسبب إمّا لفظي وإمّا معنوي (فاللفظي) إمّا همزة وإمّا ساكن (أما الهمزة) فإمّا أن تكون قبل نحو (آدم، ورأي وإيمان وخاطئين واوتي والموؤودة)...»⁽⁵⁾.

وقد ذكر ابن الجزري مدّ البدل ممثلاً لبعض صورته، واكتفى بالتمثيل له دون أن يذكر في ذلك أوجه القراءة، فهو مدّ أصلي يجمع عليه جميع القراء.

السبب الثاني: المدّ الفرعي بسبب السكون:

إذا كان بعد المدّ حرف ساكن يمدّ الحرف ست حركات وجوباً، وهذا ما يمكن أن نحصره في القسمين الآتيين من المدود:⁽⁶⁾

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 156.

(2) ينظر: أحمد محمود عبد التميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فنّ الاداء، ص 241.

(3) عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 88.

(4) سورة الحاقة، الآية 19.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 246.

(6) ينظر: محمد بن موسى الشرويني، ص 99.

أ- المدّ اللازم: وهو ما أتى فيه بعد حرف المدّ أو حرفي اللين، حرف ساكن أصلي لا ينفك عنه، لازم في حال الوصل والوقف، ويمد بمقدار ست حركات لكلّ القراء⁽¹⁾ إلا في موضعين اثنين⁽²⁾.

أمّا الموضع الأول: لفظ العين من قوله تعالى: ﴿ كَهَيْعَتِهِمْ، حَمَّ، عَسَقَ ﴾ وأتى القراء فيها بالوجهين، التوسّط والإشباع باعتبار الياء حرف لين.

وأما الموضع الثاني: فحرف الميم من أول سورة آل عمران والعنكبوت في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَكْتُبْ لَكَ الْكِتَابَ لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾. وأتى القراء فيها بالوجهين عند الوصل، أمّا الأول فالمدّ ست حركات وأمّا الثاني فالقصر حركتان اعتدادًا بحركة الميم العارضة فجيء بالفتحة للتخلص من التقاء الساكنين.

والمدّ اللازم نوعان:

المدّ اللازم الكلمي: وهو أن يأتي بعد حرف المدّ الطبيعي حرف ساكن في الكلمة الواحدة⁽³⁾، وهو قسمان⁽⁴⁾:

* المد اللازم الكلمي المثقل: وهو الإتيان بحرف مشدّد بعد حرف المدّ في كلمة نحو: ⁽⁵⁾

حرف المد	مثاله
ألف	لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ

(1) ينظر: محمد بن موسى الشرويني الجرازي، تجويد القرآن الكريم، ص 99 وعبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 95.

(2) ينظر: عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 95.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 95.

(4) ينظر: محمد صالح يساوي، البيان في تجويد القرآن، إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ط 02، 1408 هـ، 1988 م، ص 40 وما بعدها.

(5) عبد العلي أعنون كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 96.

وعند الوقف على التّون المشدّدة تأتي بها ساكنة، ومخففة وبغنة أكمل ما تكون.
* المد اللّازم الكلمي المخفّف: وهو أن يؤتى بحرف ساكن متّون لازم بعد حرف المدّ نحو قوله تعالى: ﴿عَلَّن﴾.

المد اللّازم الحرفي: إذا كان في الحرف المقطّعة، (أي إذا كان في حرف من حروف الفوايح) ⁽¹⁾.

والمدّ اللّازم الحرفي هو الآخر نوعان: إما مثقل وإمّا مخفّف، فأما المثقل: نحو (ألم) الألف التي في (لام) إذ نتج عن إدغام المثلين ميم مشدّدة، وأما المخفّف: (ميم ذلك) حيث رفع بعد حرف المدّ (الياء) حرف ساكن غير مشدّد ⁽²⁾.

ويجمل بنا هنا أن نعرض لمجموعاته الأربعة التي ينقسم إليها ⁽³⁾:

1- الألف ولا مدّ فيها لعدم وجود حرف مدّ بعدها.

2- أحرف " حي طهر " وينطق كل منها على حرفين ثانيهما حرف مدّ ويمد بمقدار حركتين
حا- يا- طا- ها- را.

3- عين من أول سورتي مريم والشورى وتمدّ أربع حركات أو ست حركات.

4- أحرف " سَنَقُصْ لَكُمْ " وينطق كل منها على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدّ، تمدّ بمقدار ست حركات.

ب- المد العارض للسكون: وهو أن يأتي بعد حرف المدّ الطّبيعي أو اللين عارض من أجل

الوقف أمّا مقدار مدّه فيجوز فيه الأوجه الثلاثة لجميع القراء، من قصر وتوسّط وطول ⁽⁴⁾ نحو: ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ينظر: المرجع السابق، ص 96 ومحمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد ، مراجعة ومشاركة أحمد خالد شكري

وأحمد محمد القضاة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 92.

⁽²⁾ ينظر: محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد ص 93.

⁽³⁾ عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 96.

⁽⁴⁾ ينظر: فتيحة الزويني، المغني المفيد في علم التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق ، ص 148.

⁽⁵⁾ عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع، من طريق الأزرق، ص 97.

حرف المد	مثاله
الألف	تَبْرَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ
الياء	عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ
الواو	كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ

ضمير أنا:

بعد همز	مثاله	مقدار مدّه
مفتوح	لَا شَرِيكَ لَهُ ^ط وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمَسْلُومِينَ	الإشباع وصلًا
مضموم	وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنْتَبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ	الإشباع وصلًا

بعده همز	مثاله	يُحذف مدّه
مكسور	إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَنَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ^ع	عند الوصل
غير الهمز	قَالَ فَاسْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ^ع	عند الوصل

ولقد ذكر ابن الجزري للمد العارض للسكون تفصيلاً في نشره حيث قسمه إلى قسمين

مدغم وغير مدغم ومن صورته قوله تعالى: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ⁽¹⁾، وقوله تعالى:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ⁽²⁾.

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 02.

⁽²⁾ سورة الفاتحة، الآية 05.

يقول ابن الجزري: « وأما السَّكَنُ فإمَّا أن يكون لازماً وإمَّا أن يكون عارضاً وهو في قسميه إمَّا مدغم أو غير مدغم [...] والسَّكَنُ العارض المدغم نحو (قال لهم ، قال رَبِّكُمْ ، يقول له ، فيه هدى ، ويريد ظلماً ، فلا أنساب بينهم ، والصفات صفًا فالزَّاجرات زجراً عند أبي عمر وإذا أدغم [...] والسَّكَنُ العارض غير المدغم نحو: (الرحمن ، والمهاد ، والعباد ، والدين ونستعين ، ويوقنون ، والكفور) ، ونحو (بير ، والذيب ، والضَّان) عند من أبدل الهمزة وذلك حالة الوقف بالسَّكُون أو بالإشمام فيما يصح فيه»⁽¹⁾ ، وسواء أكان المد العارض مدغماً أم غير مدغم فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة في القراءة كما سلف وأن ذكرنا؛ القصر والتوسط والطول.

فمن المد العارض للسكون المدغم قراءة ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾

هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿⁽²⁾ ، فإن المد في قوله تعالى يكون حين الوقف على قوله تعالى: ﴿لَا رَبَّ﴾

فيه) ويسمى عارضاً لأن صورته تتأقح حين الوقف على لفظ (فيه) وأما الإدغام فواضح بين المتماثلين الهاء من (فيه) والهاء من '(هدى) ، ولذا فهو مدّ عارض للسكون مدغم.

أما غير المدغم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽³⁾ . فنلاحظ أنّ ابن

الجزري صتفه ضمن المد العارض للسكون ، والسكون حال الوقف على قوله تعالى: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ .

وأما القول بغير المدغم للوقف الإجماري على اللفظة، (نَسْتَعِينُ) إذا لم تدغم فيما بعده ، أمّا مقداره فمثله في ذلك مثل المدغم حركتان أو أربع أو ست حركات؛ أي يجوز فيه القصر والتوسط والطول .

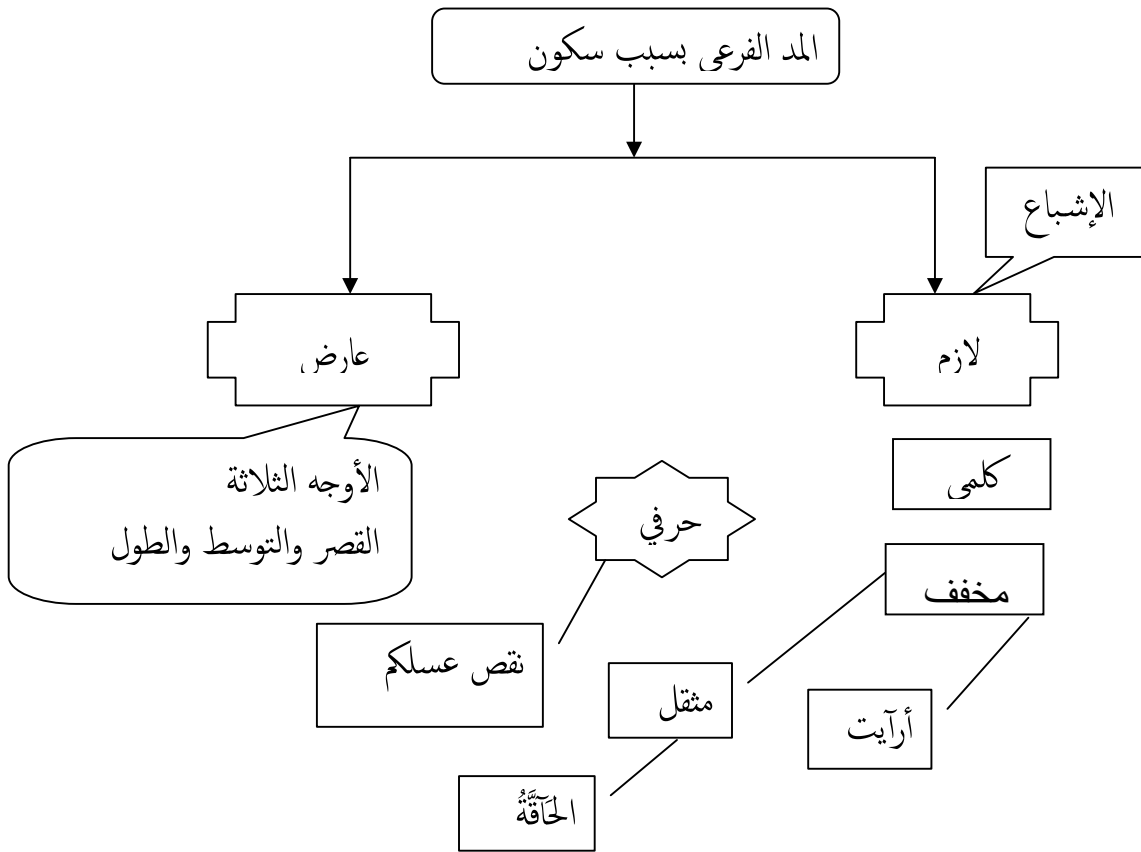
(1) ابن الجزري ، النّشر في القراءات العشر ، ج01 ، ص246 .

(2) سورة البقرة ، الآية 02 .

(3) سورة الفاتحة ، الآية 05 .

وقد أخذ ابن الجزري في هذا بالوجه الذي جاء به أستاذه أبو عمرو الداني، وهو اختياره؛ مدّ الصاد للإدغام، يقول ابن الجزري: «...وقال لأنّ المدغم يتحصّن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته فكأنّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقويّ بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف»⁽¹⁾، والصاد واحد من الحروف التي تنطق كل منها على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدّ لذا فهي تمدّ بمقدار ست حركات كما سلف وأن ذكرنا، والتي جمعها جمهور المجتهدين في علم التجويد بقولهم أحرف " سنقص لكم"⁽²⁾.

والخطط الآتي به توضيح للمد الفرعي بسبب السكون وأقسامه⁽³⁾



(1) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج01، ص249.

(2) ينظر: عبد العلي أعنون، كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص96.

(3) المرجع نفسه، ص99.

وهذا تقسيم علماء القراءات لأقسام المدّ و التي جنحوا من خلالها إلى تصنيفات في المدود منها ما كان وفق معايير سياقية موقعية ومنها ما هو مقيّد بشروط⁽¹⁾ ويمكن تتبع ورصد أنواع المدّ عند القراء عبر الجدول الآتي⁽²⁾:

المد							
أصلي				(طبيعي)			
ثابت		في		ثابت		في	
ثابت	وصلا	ووقفنا	الوقف	الوصل	دون	الوقف	دون
متصل (واجب)	منفصل (جائز)	بدل (جائز)	عارض للسكون (جائز)	لازم (حكمه اللزوم)	سببه الهمز	سببه الهمز	سببه الهمز
متصل (واجب)	منفصل (جائز)	بدل (جائز)	عارض للسكون (جائز)	لازم (حكمه اللزوم)	سببه الهمز	سببه الهمز	سببه الهمز
[جاء]	[إنا أعطيناك]	[إيماناً]	[الرحمان - خوف - البيت - العالمين]	[الحاقّة - ألم] حرف	[جاء]	[إيماناً]	[الرحمان - خوف - البيت - العالمين]
مد + همزة (إنه هو)	فصل بين المد والهمزة في كلمتين	اجتماع همزتين في كلمة وإبدال الثانية حرف مد	مد أو لين + ساكن عارض من أجل الوقف ولو وصل لصار مدا طبيعياً	مد أولين ساكن لازم في الوصل والوقف ويكون في كلمة أو حرف ويسمى كلمياً أو حرفياً	مد + همزة (إنه هو)	اجتماع همزتين في كلمة وإبدال الثانية حرف مد	مد أو لين + ساكن عارض من أجل الوقف ولو وصل لصار مدا طبيعياً

فمن صور المد اللازم الكلمي نذكر قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحِبُّونِي فِي اللَّهِ

وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا

أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾⁽³⁾، واكتفى ابن الجزري هنا بالتعريف والتمثيل حيث يقول: «والساكن - في

حديثه عن أقسام المد - إما أن يكون لازماً وهو الذي لا يتغير في حاله أو عارضاً وهو الذي

يعرض للوقف ونحوه فاللازم نحو: (ولا الضالين) - و (دابة) - و (ألم) - و (أتأجوني)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: بلقاسم مكربني، معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد قاموس المصطلحات الصوتية العربية من خلال كتابات ابن

الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1434 هـ، 2013 م، ص 349.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 350.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية 80.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 50.

فأما المدّ اللازم الكلمي المثقل في قوله تعالى: (أَمْحَاجُونِي)، فقد ثبت المدّ عند من شدّدها ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هناك من قرأ بتخفيف التّون، فأما من أتى بالمدّ فقد أتى المد على صورته المد الواجب المدغم، وهذا ما روي عن الحلواني ورواه الأزرق، وأتى المديان القراءة بالتخفيف ووافقهم ابن ذكوان في ذلك، فأما حجة من مدّ أي من شدّد التّون بعد (الواو) حرف المدّ أنّ أصل الكلمة بنونين الأولى فيها علامة للرفع، والثاني عندهم فاصلة بين الفعل والياء، فلما اجتمع المثلان رأوا أن ذلك ثقیل فأدغموا إحدى التّونين في الأخرى فوقع التّشديد، ومن ثمّ كان لا بد عليهم مدّ الواو المشدّدة⁽¹⁾. وقد أفصح مكي عن ذلك فقال مبيّنا حجة هذا المدّ: «لئلاّ يلتقي ساكنان، الواو وأول المشدّد فصارت المدة تفصل بين الساكنين كما تفصل الحركة بينهما»⁽²⁾، والمدة الفاصلة بين الساكنين هي مقدار المدّ في ذلك والمقدر بست حركات.

ومما ورد من صور المدّ اللازم الكلمي المخفّف نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي

وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾، فلقد اكتفى ابن الجزري بذكر وجه قراءة قوله تعالى

(مَحْيَايَ) في بابه وأعرب عن ذلك بكلمة السّكون وهي صفة تخصّ الحرف الذي بعد حرف المدّ في الكلمة وهي الصّورة التي اتفق عليها جمهور المجتهدين في الدّرس الصوتي في تحديد هذا القسم من المدود الذي سمّوه خفيفاً لخلوّ الحرف السّاكن الذي بعد المدّ الطّبيعي من التّشديد أو التّضعيف حيث يقول ابن الجزري:

«ثمّ اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض ذلك على بعض فذهب كثير إلى أن مدّ المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتّصال الصّوت فيه وانقطاعه في المظهر فعلى هذا يزداد إشباع لام على إشباع ميم من أجل الإدغام، وكذلك (دابة) بالنسبة إلى (محيي) عند من أسكن»⁽⁴⁾، وهو في حديثه عن حرف المدّ الطّبيعي إذا كان قبل ساكن حيث قدر بمقدار أنه أعلى المراتب وفوق التّوسط⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 102، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات التسع وعلمها وحججها، ج 02، ص 16، وابن المهدي، الدرر الثائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 142.

(2) القيسي، عن وجوه القراءات التسع، ج 02، ص 16.

(3) سورة الأنعام، الآية 162.

(4) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج 01، ص 249.

(5) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ولقد ذكر ابن الجزري عائداً إلى رأي السخاوي حيث قال: «والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه، وقال بعضهم هم دون ما مدّ للهمز كما أشار إليه الأستاذ العلامة أبو الحسن السخاوي في قصيدته بقوله:

والمدّ من قبل المسكن دون ما *** قدّم للهمزات باستيقان

يعني أنه أعلى المراتب وفوق التوسط وكل ذلك قريب»⁽¹⁾.

وهو في هذا يعرب عن مقدار المدّ إذا كان طبيعياً قبل ساكن فهو دون الطول (أي ست حركات) وفوق التوسط (أي أربع حركات) وخصّه ابن الجزري برتبة في القراءة بذلك ولأنه يفوق التوسط يبدو أن الرجل عدّه من باب اللّازم⁽²⁾.

وأما الياء المخففة من محياي فقد ثبت إسكانها عند جمهور المجتهدين من الموجهين للقراءات حيث ثبت إسكانها عند قالون وورش وثبت للثاني الوجهان. أما المدّ اللّازم الحرفي فهو قسمان أيضاً: المدغم وغير المدغم فأما المدغم فنحو قوله تعالى: **(كهيعص، ذكر مريم 1، 2)** عند من أدغم ومن غير المدغم نذكر: قوله تعالى: **(ق والقرآن / ق-1)** والميم من **(آلم / آل عمران 1)** عند قرأ بالوصل ولم يسكن⁽³⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ ﴿١﴾ ذِكْرَ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴿٤﴾﴾⁽⁴⁾.

يقول ابن الجزري: «ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض ذلك على بعض فذهب كثير إلى أن مدّ المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر [...] وينقص عند هؤلاء (صاد ذكر) [مريم 01] [...] عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم، وهذا قول أبي حاتم السجستاني ذكره في كتابه ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه أبو بكر

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص 249.

⁽²⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العالم سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 156، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 39، والمهدي، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 156.

⁽³⁾ ينظر: نزار خورشيد عقراوي، التصوص الصوتية في مشاهير شروح المقدمة الجزرية، ص 330.

⁽⁴⁾ سورة مريم، الآية 01، 02.

الشذائي ومكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح وقبله الحافظ أبو عمرو الداني وجوده وقال به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان يعني الأنطاكي وقال: وإياه كان يختار»⁽¹⁾.

رابعاً: الهمز والتسهيل:

والهمز ضد التحقيق؛ و« التحقيق هو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين خارجات من مخارجهم مندفعات عنهن كاملات في صفاتهن، أما التسهيل عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، كأن تجعلها بين بين أي بينها وبين حرف المد»⁽²⁾. و الهمز عند ابن الجزري ثلاثة؛ الهمزتان المجتمعتان من كلمة، الهمزتان المجتمعتان من كلمتين، الهمز المفرد.

1- الهمزتان المجتمعتان من كلمة:

ولقد أفرد لهما ابن الجزري باباً مستقلاً سماه «باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة»⁽³⁾. «وتأتي الأولى منها همزة زائدة للإستفهام ولغيره ولا تكون إلا متحركة ولا تكون همزة الإستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منها متحركة وساكنة فالمتحركة همزة قطع وهمزة وصل، فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام فتأتي على ثلاثة أقسام مفتوحة ومكسورة ومضمومة، فالمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالإستفهام، وضرب اختلفوا فيه»⁽⁴⁾.

فأما الضرب الأول وهو المتفق عليه والذي يأتي بعده ساكن ومتحرك، والساكن يكون حرف مد صحيح، أما الذي بعد ساكن صحيح من المتفق عليه فهو عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً نذكر منها (أأندرتهم) في البقرة و (أأتم) في يس و (أأقرتم) في آل عمران.

وأما الضرب الثاني فاختلف فيه بين الاستفهام والخبر يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح وحرف مد ولم يقع بعده متحرك والذي بعده متحرك والذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع، أولها (أن يؤتى أحد) 71 آل عمران وثانيها (أعجمي وعزلي) 44 فصلت وثالثها (أذهبتم طبيباتكم) 20 الأحقاف ورابعها (... كان ذا مالٍ) 14 في "ن"⁽⁵⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 249.

(2) أحمد محمود عبد السميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ص181.

(3) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 282.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص 282 و 283 و 284 و 285.

هذا مما ذكر ابن الجزري من الهمزة المفتوحة مع همزة الإستفهام اتفاقاً واختلافاً.

فما وردَ من المتفق عليه مما بعده ساكن ومتحرك نذكر ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «فاختلفوا في تخفيف الثانية منها وتحقيقها وإدخال ألف بينهما، فسهلها بين الهمزة والألف ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس والأصهباني عن ورش، واختلف عن الأزرق عنه وعن هشام، أما الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصةً صاحب التيسير وابن سفيان ومهدوي ومكي وابن الفحام وابن البادش وغيرهم، قال الداني: وهو قول عامة المصريين عنه وسهلها عنه بين بين صاحب العنوان وشيخه الطرسوسي وأبو الحسن طاهر بن غلبون وأبو علي الأهوازي وغيرهم»⁽²⁾.

حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر وابن ذكوان وهشام وروح وخلف والحسن وابن عباس والأعمش وابن أبي إسحاق بتحقيق الهمزتين (أأنذرتهم) وهي لغة تميم، وتبعد عن الخليل وعن سيبويه، حيث زعم هذا الأخير أن الخليل كان يرى التخفيف في الثانية؛ (أأنذرتهم) فيجعل الثانية بين بين (أي بين الهمزة والألف)، وخطأً من جعلها ألف خالصة⁽³⁾.

وقرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبو جعفر واليزيدي وابن عباس وابن اسحاق قوله تعالى: (أأنذرتهم) بألف الهمزة الأولى والثانية ثم تسهيل الثانية، وهي القراءة المختارة عند سيبويه والخليل، وهي لغة قريش والحجاز وسعد بن بكر⁽⁴⁾، وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وأبو عمرو في رواية والأصهباني وورش وهشام ورويس والأزرق في رواية قوله تعالى بتخفيف الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية؛ أي (أأنذرتهم) بهمزة مطولة وكل

(1) سورة البقرة، الآية 06.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 282 و ج 02، ص 156.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 01، ص 35 والرجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 01، ص 78.

(4) المصدر نفسه، ج ن، ص ن.

ما شابهه في جميع القرآن، إلا أن مد أبي عمرو أطول من مد ابن كثير لأنه يدخل ألفاً بين همزة الأولى والثانية⁽¹⁾.

ومنه أيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَرْزَعُونَهُ وَأَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾⁽²⁾.

حيث ذكر ابن الجزري ذلك في نشره مرتين، المرة الأولى في النص السالف الذكر وقال أيضاً «وتقدم أتم في الأربعة⁽³⁾ في الهمزتين من كلمة»⁽⁴⁾.

حيث قرأ أبو عمرو وأبو جعفر ونافع برواية قالون وهشام بخلاف عنه ويعقوب برواية رويس وزيد واليزيدي بتسهيل الثانية وإدخال ألف بينهما، (أنتم) في حين قرأ هشام، في الوجه الثاني بالتحقيق مع المد أي؛ (آنتم) والوجه الثالث التحقيق مع القصر في القراءة (أتم) وبهذا الوجه قرأ الباقون⁽⁵⁾.

ونذكر مما اختلف فيه بين الاستفهام والخبر الذي يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح وحرف مد ولم يقع متحرك، من همزة القطع المفتوحة مع همزة الاستفهام في كلمة واحدة قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَأَمْنَتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ

فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ

عَذَابًا وَأَبْقَى﴾⁽⁶⁾ وقد ورد في موضعين آخرين هنا وفي الشعراء (49). وفي الأعراف (76).

قال ابن الجزري: «فقرأ الثلاثة بالإخبار حفص ورويس والأصبهاني عن ورش وانفرد بذلك الخزاعي عن الشذائي عن التخاس عن الأزرق عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق واختلف عن قتيل في حرف «طه» فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد ورواه ابن شنبوذ في بالاستفهام وبذلك قرأ الباقون الثلاثة وحقق في الثانية الثلاثة منهم حمزة

(1) ينظر: المصدر السابق، ص 36، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج 01، ص 87.

(2) سورة الواقعة، الآية 64.

(3) ويقصد مواضعها الأربعة في سورة الواقعة.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 286.

(5) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 09، ص 308، وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة

عشر، ج 2، ص 516.

(6) سورة طه، الآية 71.

والكسائي وخلف وأبو بكر وروح واختلف عن هشام فرداها عنه الداخوني من طريق الشذائي كذلك بالتحقيق... وقرأ الباقر وهم أبو عمرو وأبو جعفر وقالون وورش من طريق الأزرق والبري وابن ذكوان، وأما قبل فإنه وافقهم على التسهيل في «الشعراء» وكذلك في «طه» من طريق ابن شنبوذ وأبدل بكماله الهمزة الأولى من «الأعراف» بعد ضمه نون فرعون وأوا خالصة حالة الوصل كما فعل في (النشور وأأمتم) واختلف عنه في الهمزة الثانية ابن مجاهد⁽¹⁾.

فأما الأصهباني وقبل من طريق ابن مجاهد وحوض من عاصم ورويس وورش عن نافع وابن كثير الذين قرأوا بالإخبار فقد قرأوا قوله تعالى (أأمتم) بهمزة واحدة واحدة على الخبر، وحذفوا الهمزة الدالة على الاستفهام وإن كانت صورة الاستفهام واردة ومعناه موجودا والمرجو منه التوبيخ⁽²⁾.

في حين قرأ الباقر، قالون والأزرق والبري وقبل من طريق ابن شنبوذ وأبو عمرو وابن ذكوان وهشام بهمزتين محقتين أي (أأمتم) الثانية ممدودة والأولى للاستفهام، أي بهمزة للاستفهام ثم همزة مستعملة ثم ألف بعدها⁽³⁾.

هذا عن همزة القطع المفتوحة التي تكون مع همزة الاستفهام اتفاقا واختلافا مثلما ذكر ابن الجزري في مؤلفه النشر، في دلالتها على الاستفهام أو الإخبار.

أما عن الهمزة المكسورة: «فتأتي أيضا متفقا عليه بالاستفهام ومختلفا فيه فالضرب الأول المتفق عليه سبع كلم في ثلاثة عشر موضعا وهي: (أينكم) في الأنعام والنمل وفصلت و(أين لنا لاجرا) 41 في «الشعراء» و(أله) في خمسة مواضع: «النمل» (أينا لتاركوا) 36 و(أينم لمن) 52 و(أيفا) 86 ثلاثها في الصافات (أيذا متنا) في «ق» واختلفوا في تسهيل الثانية منها والضرب الثاني المختلف فيه بين الاستفهام والخبر على قسمين: قسم مفرد تجيء الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلها وقسم مكرر تجيء الهمزتان وبعدهما مثلها، فالقسم الأول خمسة أحرف [...] (أينك لأنت يوسف) 90 في يوسف (أيذا مامت) 66 في مريم [...] والقسم الثاني وجملته أحد عشر

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص287.

(2) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج5، ص462 وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص245 وأحمد بن محمد البنا إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص251.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج9، ص308 وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص251.

وضعا من تسع سور: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَعْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ الرعد 05، وفي النحل ﴿أَءِذَا

كُنَّا تُرَابًا وَعَابَاؤُنَا أَنبَاءُ لِمُخْرَجُونَ﴾ 67... فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفا⁽¹⁾.

ونذكر من الهمزة المكسورة مما اتفق عليه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ

السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأْتِيَنَّكَ جَنًّا مِنْ أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «وتقدم [...] و (وَأَيْنَ لَنَا) في الهمزتين من كلمة»⁽³⁾، وكان قد ذكرها،

حين عدّد مواطن اتفاقهم على الاستفهام.

حيث قرأ أبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية وبالتسهيل دون فصل ورش وابن

كثير ورويس في حين قرأ هشام من طريق الحلواني بالتحقيق ومن طريق الداغوني بالقصر،

وبهذا قرأ الباقر⁽⁴⁾، فأما القراءة بالتسهيل دون فصل أي قرأوا قوله تعالى دون فصل بين الهمزة

الأولى والثانية، الأولى قطعا والثانية بالتسهيل وأما من قرأ بالتحقيق والقصر فقرأ بالفصل بين

همزة القطع وما بعدها دون تسهيل في ذلك .

وأما الهمزة المضمومة فلم تأت إلا بعد همزة الاستفهام، «وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها

ج وواحد مختلف فيه، فالمواضع المتفق عليها في «آل عمران» ﴿قُلْ أُوْنِيكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ

﴿15 وفي (ص) ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ 08، وفي القمر ﴿أُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ 25»⁽⁵⁾.

فمن هذا نذكر قراءة ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿أُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ

كَذَّابٌ أَشِرٌّ﴾⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري النشر في القراءات العشر، ج01، ص 289 و290.

(2) سورة الشعراء، الآية 41.

(3) ابن الجزري النشر في القراءات العشر، ج02، ص 251.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج03، ص 430، وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء

البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج02، ص 315.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج01، ص 291.

(6) سورة القمر، الآية 25.

قال ابن الجزري: «فتسهيل الهمزة الثانية فيها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس وحققها الباقون». فصل بينهما بألف أبو جعفر واختلف عن أبي عمرو وقالون وهشام أما أبو عمرو فروي عنه الفصل أبو عمرو الداني في جامع البيان وقواه بالقياس وبنصوص الرواة عنه أي عمرو وأبي شعيب وأبي حمدون وأبي خلاد وأبي الفتح الموصلي بن شجاع وغيرهم»⁽¹⁾.

حيث قرأ أبو عمرو وابن كثير ونافع ورش ورويس وقالون وابن محيصن بتحقيق الهمزة الأولى (أُلْتَقِي) المفتوحة وتسهيل الهمزة الثانية المضمومة (أُلْتَقِي)⁽²⁾.

وقرأ أبو عمر وقالون بخلاف عنها وهشام وأبو جعفر أبو نشيط والحلواني بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية وإدخال ألف بين الهمزتين⁽³⁾، أي (أولقي) بمعنى مد الهمزة الأولى.

وأما هشام فقرأ بالأوجه الثلاثة، التسهيل مع المد، التحقيق مع المد، التحقيق مع القصر كالآتي⁽⁴⁾:

أُلْتَقِي ← أُلْتَقِي
أُلْتَقِي ← أُلْتَقِي
أُلْتَقِي ← أُلْتَقِي

وقد ذكر ابن الجزري في الهمزة المضمومة منهج أبي عمرو الداني، حيث قال: «حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو إنه كان يهمز الاستفهام همزة واحدة ممدودة»⁽⁵⁾، وهو ما ذهب إليه ابن هشام في الوجه الثاني وبه قرأ الباقون.

هذا عن همزة القطع، وأما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام «فتأتي على قسمين مفتوحة ومكسورة فالمفتوحة على ضربين، ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام وضرب اختلفوا فيه، فالضرب الأول المتفق عليه ثلاث كلمات في ستة مواضع: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ 143-144 في

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 291.

⁽²⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 09، ص 229، وأحمد بن محمد البنا إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 506.

⁽³⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 09، ص 230 وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 506.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 507.

⁽⁵⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 291.

موضعي الأنعام، ﴿ءَأَلْسَنَ وَقَدَّ﴾ 51-91 في موضعي يونس ﴿ءَأَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾^ط 59

في يونس ﴿ءَأَلَّهُ خَيْرٌ﴾ 59 في النمل فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام فرقا بين الاستفهام والخبر وأجمعوا على تليينها»⁽¹⁾.

ونذكر من هذا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ

فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَأَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾⁽²⁾، ولقد سبق

لابن الجزري ذكره بالإجماع على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام للتفريق بين الاستفهام والخبر.

وعليه فلقد قرأ ورش بنقل حركة الهمزة أي الفتحة إلى اللام قبلها حيث قرأ (قُلْ ءَالله)

وذلك سواء أبدلت هذه الهمزة أم سهلت وفي الهمزة الوجيهان، إبدالها ألفا مع المد أو تسهيلها بين بين مع القصر⁽³⁾.

ويمكن تمثيل هذه الأوجه كالآتي:

قُلْ ءَالله	ينقل حركة الهمزة إلى اللام	قُلْ اللهُ
قُلْ ءَالله	إبدال الهمزة ألفا مع المد	قُلْ ء آ اللهُ
قُلْ ءَالله	التسهيل بين بين مع القصر	قُلْ اللهُ

هنا إذا كانت الهمزة مفتوحة أما إذا كانت مكسورة واقعة بعد همزة الاستفهام «فإنها

تحذف بعدها من أجل عدم الالتباس ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها»⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى:

(1) المصدر السابق، ج 02، ص 293.

(2) سورة يونس، الآية 59.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 03، ص 579.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 294.

﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾⁽¹⁾ و﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾⁽²⁾، هذا عن بعض صور الهمزتين

في الكلمة الواحدة.

2- الهمزتان المجتمعتان من كلمتين:

ولقد أفرد لهما ابن الجزري هو الآخر باباً مستقلاً في نشره سماه "باب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين".

وتأتي الهمزتان على ضربين متفتحتين ومختلفتين فأما المتفتحتان وهما: على ثلاثة أقسام، متفتحتان بالكسر، وبالفتح وبالضم، فأما القسم الأول متفق عليه ومختلف فيه، والمتفق عليه ثلاثة عشر لفظاً في خمسة عشر موضعاً نذكر منها: (هؤلاء إن كنتم) 31-البقرة و(من ورا إسحاق) 71-هود و(هؤلاء إلا) 15-التور وما شاكلها. والمختلف ثلاثة مواضع نذكر منها (للنبي إن أراد)، الأحزاب 50. وأما المتفتحتان فتحاً ففي ستة عشر لفظاً في تسعة وعشرين موضعاً نذكر منها: (جا أحد منكم) المائة (6)، و(جا أجلهم) الأعراف 34. وأما المتفتحتان ضمّاً فموضع واحد، (أوليا أولئك) 32⁽³⁾.

ونذكر من هذا الضرب ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿لَهُ مِنْ دُونِهِمْ أَوْلِيَاءٌ أُولَئِكَ فِي

ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «وأما المتفتحتان ضمّاً فموضع واحد (أوليا أولئك) في الأحقاف فاختلّفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها وتحقيقتها، فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منها في الأقسام الثلاثة، وافقه ابن شنبوذ عن قبل من أكثر طرقه وأبو الطيب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذ عن النقاش عن أبي ربيعة عنه فوهم في ذلك، والصواب أن، ذلك

(1) سورة المنافقون، الآية 06.

(2) سورة سبأ، الآية 08.

(3) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 296، 297.

(4) سورة الأحقاف، الآية 32.

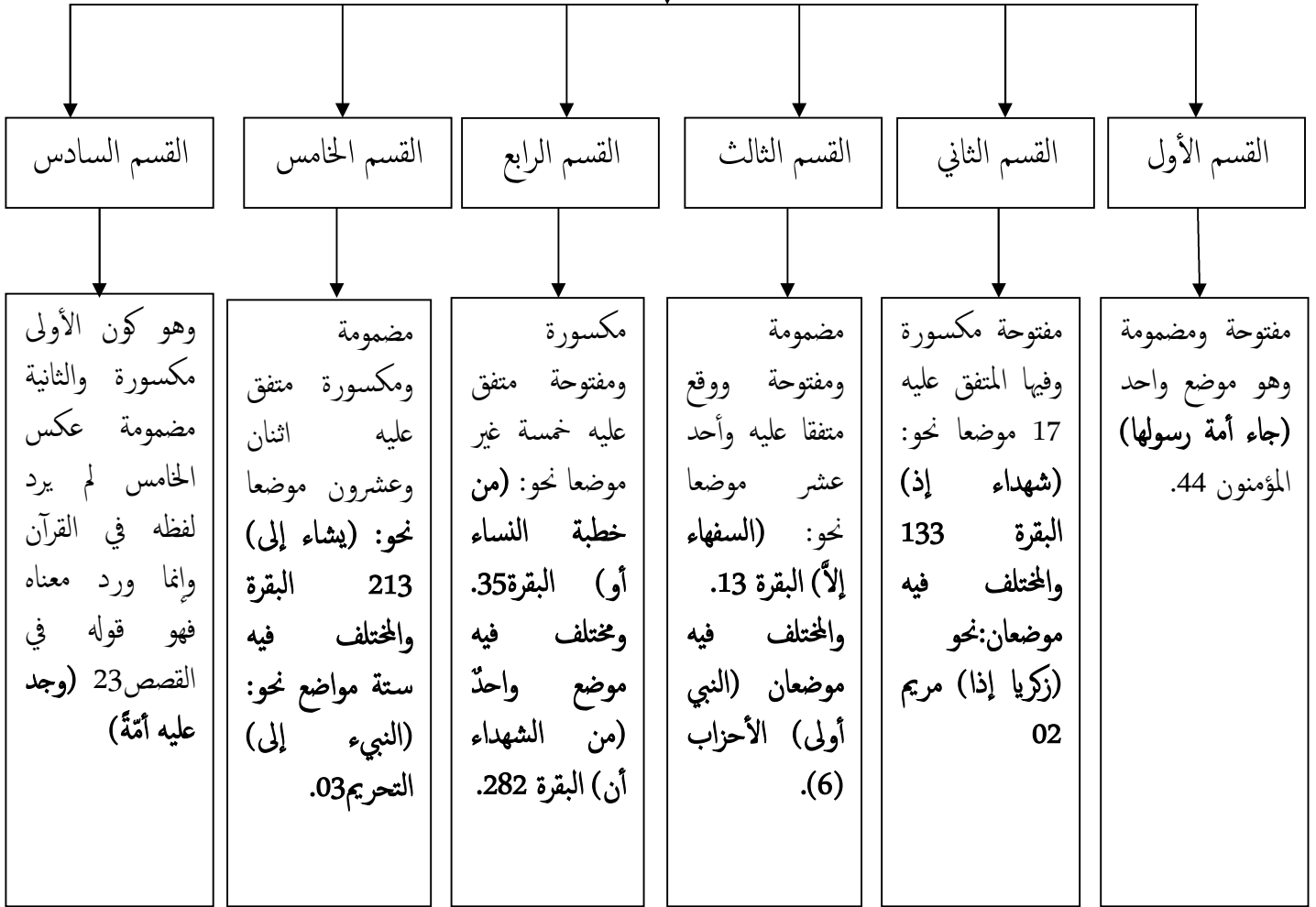
رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة كما ذكرى ابن سوار، لذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء والله أعلم»⁽¹⁾.

حيث قرأ قبل من طريق ابن شنبوذ وأبي عمرو وأبي الطيب عن رويس واليزيدي وابن محيصن بجذف الهمزة الأولى، أي قرأوا قوله تعالى (أوليا أولئك) مع المد والقصر⁽²⁾.
وأما الضرب الثاني المختلفان، «ورفع منها في القرآن خمسة أقسام وكانت القسمة تقضي ستة» وذلك ما سنحاول عرضه في المخطط الآتي:

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص297.

⁽²⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج08، ص513، وابن الجزري، النشر في القراءات، ج1، ص297.

الهمزتان المجتمعتان من كلمتين (المختلفتان) ⁽¹⁾.



ونذكر من هذه المواضع ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ

أَنْفُسِهِمْ﴾ ⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «والختلف فيه موضعان وهما (النبيء أولى) و(إن أراد النبيء) في الأحزاب على قراءة نافع» ⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 300 و301.

(2) سورة الأحزاب، الآية 6.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص300.

حيث قرأ نافع بالهمز محققاً ومبدلاً إياها في أولى، أي قرأ (النبىء وَوَلَى) وقرأ بالهمز والتحقيق النبىء أولى في حين قرأ الجماعة على الأصل (النبىءِ أولى)⁽¹⁾. الهمز المفرد: وهو يأتي « على ضربين ساكن ومتحرك، ويقع فاء من الفعل وعيناً ولاماً»⁽²⁾. ولقد أفرد له ابن الجزري باب مستقلاً أيضاً في مؤلفاته سماه «باب في الهمز المفرد».

فأما الضرب الأول الساكن فيأتي باعتبار حركة ما قبل، مضموم ما قبله نحو: (يؤمنون ويؤتى) ومكسور نحو: (بئس وجئت وشئت) ومفتوح نحو: (فأتوهن)، وأما الضرب الثاني المتحرك فينقسم أيضاً إلى قسمين: متحرك قبله متحرك، ومتحرك قبله ساكن أما المتحرك المتحرك ما قبله فاختلف في تخفيف الهمزة منه في أحوال سبعة، (أن تكون مفتوحة وقبلها مضموم نحو: (يود ويواخذ)، أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور نحو: (ناشئة الليل) المزملة -6، أن تكون مضمومة بعد كسر وبعدها واو نحو: (مستهزؤون والصابون)، أن تكون مضمومة بعد فتح (ولا يطون لم تطوها)، أن تكون مكسورة بعد كسر بعدها ياء نحو (متكئين والصابئين) أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح نحو: (أريتم وأرأيت)، أن تكون مكسورة بعد فتح نحو (تطمين)⁽³⁾.

وأما المتحرك الساكن ما قبله فإن كان الساكن قبل الهمزة (ياء) قد اختلفوا في (النسيء) و(برئ) وما جاء من لفظه وإن كان (زايا) فهو حرف واحد، (جزء) من البقرة وفي (الزخرف والحجر)⁽⁴⁾.

ونذكر من مواطن القراءة في الهمز المفرد ما ورد في مؤلفات ابن الجزري في قراءة قوله

تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرْنَكَ أَتْبَعَكَ

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 07، ص 250 وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 369.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 303.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج 01، ص 303 و307 و308 و309 و310.

(4) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 314 و315.

إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ
كٰذِبِينَ ﴿١﴾

قال ابن الجزري: «...وتقدم (بادئ الرأي) لأبي عمرو في باب الهمز المفرد»⁽²⁾.

حيث قرأ أبو عمرو والرستمي ونصير عن الكسائي وعيسى بن عمر الثقفي واليزيد والحسن قوله تعالى: (باديء الرأي) بالهمز والتقدير أنهم جعلوه من الابتداء⁽³⁾، «أنهم قالوا لـ (نوح): ما نراك اتبعك الذين هم الأراذل في أول الأمر أي ما نراك في أول الأمر، كأنه رأي ظهر لهم لم يتعقبوه بنظر وتفكر، ونصب (بادي) على الظرف، وحسن ذلك في (فاعل) لإضافته إلى الرأي كما نصبوا المصدر على الظرف لإضافته إلى الرأي في قولهم: إماماً جهر رأي فإتاك منطلق»⁽⁴⁾. وأما طبيعة الهمزة هنا فمتحركة مفتوحة تمثل لام الفعل، فبادئ من الابتداء، والفعل منه بدأ.

وقرأ الباقر بغير همز؛ أي بالياء (بادي) التي قيل أن معناها (بادئ) المهموز وأن الإتيان بالياء تسهيل للهمز بإبدال الهمز ياءً لكسر ما قبلها⁽⁵⁾.

ومعنى بادي الرأي دون همز «من بدا يبدو» أي «ما اتبعك فيما ظهر لنا من الرأي إلا الأراذل كأنه أمر ظهر لهم يتعقبون بفكر ونظر، فقد ظهر لهم الأمر من غير تيقن (بدي) ونصب على الظرفية»⁽⁶⁾.

(1) سورة هود، الآية 27.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 216.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 04، ص 31 و 32، والقيسي، الكشف عن معاني القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 102، واحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 124، والسفاسقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 305 و 306.

(4) القيسي، الكشف عن معاني القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 102.

(5) ينظر: معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 04، ص 32، السفاسقي، غيث النفع، ص 306.

(6) القيسي، الكشف عن معاني القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 102.

خامسا: ياءات الإضافة:

ياءات الإضافة كما وصفها ابن الجزري هي عبارة عن ياء المتكلم، ضمير يتصل بالفعل والحرف فتكون مع الاسم مجرورة نحو: (نفسي وذكري، وفطرتي)، ومع الفعل منصوبة نحو (ليحزنتي) ومع الحرف منصوبة ومجرورة بحسب عمل الحرف نحو: (لي وإني)، وهي زائدة على الكلمة وليست أصلا من الأصول، إذ لا ترد لأمّا من الفعل أبدا فهي كهاء الضمير وكافه فتقول في (نفسي)، (لنفسه، ولنفسك) و « فطرتي»، (فطره وفطرك) و « يحزنتي»، (يحزنه ويحزتك)، و « إني»: (إنه وإنك)، و « لي»: (له و لك) ⁽¹⁾.

وقد تباين العلماء في أصولها من حيث الحركة والسكون واتهوا على أنها ثلاثة أضرب كما أقرها ابن الجزري في نشره، إذ ذكر بعضهم أنّ الأصل في ياء الإضافة هو الحركة وفي هذا قال القيسي: « الفتح فيها أقوى وأفصح لأنه الأصل ولحقة الفتحة ولأنّ العرب تأتي بهاء السكت، بعد ياء الإضافة لتثبت حركتها في الوقف فإذا كانوا يحرصون على بقاء الحركة في الوقف فثباتها في الوصل أكد» ⁽²⁾، وما أجمع على فتحه إمّا أن يكون بعدها ساكن لام تعريف أو شبهه، وتم إجماله في إحدى عشر كلمة في ثمانية عشر موضعا حددها ابن الجزري ⁽³⁾ في نشره وهي:

« (نِعْمَتِي أَلْتِي) ⁽⁴⁾ في المواضع الثلاثة (بَلَعْنِي أَلْكَبْرُ) ⁽⁵⁾ و(حَسْبِي أَللَّهُ) ⁽⁶⁾ في الموضعين

و (بِ أَلْأَعْدَاءِ) ⁽⁷⁾ و(مَسْنِي أَلْسُوءِ) ⁽⁸⁾ و (مَسْنِي أَلْكَبْرُ) ⁽⁹⁾ و(وَلِي أَللَّهُ) ⁽¹⁰⁾

(1) ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 121.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 370.

(3) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 121.

(4) سورة البقرة، الآية 40.

(5) سورة آل عمران: الآية 40.

(6) سورة التوبة: 129.

(7) سورة الأعراف، 150.

(8) سورة الأعراف: 188.

(9) سورة الحجر، الآية 45.

(10) سورة الأعراف، الآية 196.

و (شُرَكَاءِكَ الَّذِينَ) ⁽¹⁾ في الأربعة مواضع و (أُرُونِي الَّذِينَ) ⁽²⁾ و (رَبِّكَ اللَّهُ) ⁽³⁾ في

الأربعة مواضع و (جَاءَنِي الْيَتِيمَتُ) ⁽⁴⁾ و (نَبَأَنِي الْعَلِيمُ) ⁽⁵⁾ حركت بالحذف حملاً على التظهير فراراً من الحذف أو قبلها ساكن ألف وياء» ⁽⁶⁾.

وقد بين ابن الجزري تفصيل ذلك في نشره حيث قال: « فالذي بعد ألف ست كلمات في ثمانية مواضع: (هداي) في الموضعين (وايأي، فيايأي، رويأي) في الموضعين ومثوأي وعصاي وسيأتي ذكر (بشراي وحسرتاي) في موضعه. والذي بعد الياء تسع كلمات وقعت في اثنتين وسبعين موضعاً وهي: إلى وعلى ويدي ولدي وبني ويا بني وابنتي ووالدي ومصرخي وحركت الياء في ذلك فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة حملاً على التظهير وأدغمت الياء في نحو (وعلى) للتماثل» ⁽⁷⁾.

وذكر آخرون أن الإسكان هو الأصل، أين ترد هذه الياء ضميراً، والأصل في الضمير البناء، بمعنى عدوها في ذلك ضميراً متصلاً مبنياً على السكون، لذا قالوا فيها إنّه أجمع على إسكانها ⁽⁸⁾ وقد مثل لذلك ابن الجزري في نشره مبيناً حجة الإجماع على إسكان إنّه لكثرة مجيء هذا القسم على الأصل وأنّ جملته في القرآن خمسمائة وست وستون ياء ⁽⁹⁾ ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ ⁽¹⁰⁾، و ﴿وَأَشْكُرُوا لِي﴾ ⁽¹¹⁾، و ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ ⁽¹²⁾

(1) سورة النحل، الآية 27.

(2) سورة سبأ، الآية 27.

(3) سورة غافر، الآية 28.

(4) سورة غافر، الآية 66.

(5) سورة التحريم، الآية 03.

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 121.

(7) المصدر نفسه، ج 2، ص 122.

(8) ينظر: المصدر نفسه ج2، ص 121، وأحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 333.

(9) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 02، ص 121.

(10) سورة البقرة، الآية 30.

(11) سورة البقرة، الآية 152.

(12) سورة البقرة، الآية 47.

ص

﴿ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي ﴾⁽¹⁾ ، و ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾⁽²⁾ وَالَّذِي

هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾⁽³⁾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾⁽⁴⁾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾

﴿ لِي عَمَلِي ﴾⁽⁵⁾ ، و ﴿ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي ﴾⁽⁶⁾ .

أقر ابن الجزري في نشره أنّ لياآت الإضافة أضربا ثلاثة، اثنين سبق لنا ذكرها؛ ما أجمع على فتحه، والثاني ما أجمع على إسكانه، وضرب ثالث اختلف في إسكانه وفتحه ولقد أدرج لها بابا في نشره مستقلا سماه باب مذاهبهم في ياءات الإضافة.

واختلف العلماء في إسكان وفتح ما يعادل مائتا ياء واثنتا عشرة ياء كما ذكر ابن الجزري، حيث يقول: «والضرب الثالث ما اختلفوا في إسكانه وفتحه وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة ياء

وقد عدّها الداني وغيره وأربع عشرة فزادوا اثنين وهما: ﴿ آتَيْنَاهُ اللَّهُ ﴾⁽⁷⁾ ، ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾⁽⁸⁾

وزاد آخرون اثنين آخرين وهما ﴿ أَلَا تَتَّبِعُونَ ﴾⁽⁹⁾ ، ﴿ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ ﴾⁽¹⁰⁾ ، وجعلوها مائتين وست عشرة»⁽¹¹⁾ .

والظاهر هنا أنّ ابن الجزري قد نهج منهج أستاذه أبي عمرو الداني و أنّ ما زاده هذا الأخير من الياآت في قوله تعالى: ﴿ أَنَا نِي اللَّهُ ﴾ و ﴿ بَشْر عِبَادِي ﴾ قد عدّه ابن الجزري من الياآت التي وجب إسكانها وهذا الإسكان أصل، وقد سبق لنا بيان حجّته في ذلك أنّ عدّ

(1) سورة إبراهيم، الآية 36.

(2) سورة الشعراء، الآية 78، 79، 81.

(3) سورة يونس، الآية 41.

(4) سورة النور، الآية 55.

(5) سورة النمل: الآية 36.

(6) سورة الزمر: الآية 17.

(7) سورة طه: الآية 93.

(8) سورة يس: الآية 23.

(9) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 02، ص 122.

ياءات الإضافة هنا ضميراً متصلاً مبنياً يجب فيه الإسكان، والظاهر أيضاً أنّ الإسكان والفتح من التغيرات الصوتية التي تعود إلى اختلاف اللهجات فالأول، الإسكان من ظواهر لهجة تميم وأسد وهذيل وهو مظهر عام عند القراء الكوفيين وأمّا الثاني، الفتح فواحد من ظواهر لهجة الحجاز⁽¹⁾.

فمن صور ما أجمع على فتحه من ياءات الإضافة والتي يكون بعدها ساكن نذكر قوله تعالى:

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي أَلَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «ياءات الإضافة ... (أهلكني الله) سكنها حمزة»⁽³⁾، وبالتص ذاته أقر في كتابه النشر؛ حيث قرأ حمزة يأسكان الياء؛ أي قرأ قوله تعالى: (أَهْلَكُنْ) إذ تحذف الياء لفظاً ويجري ترقيق لام الجلالة في القراءة كون ما قبلها مكسور (التون) وقرأ الباقي بالتفخيم⁽⁴⁾. وهي هنا على حدّ ما قرأ ابن الجزري واستناداً إلى القاعدة اللغوية منصوبة وقد عدّها ابن الجزري زائدة كونها لا تشمل أصلاً من أصول الكلمة كلامها مثلاً⁽⁵⁾.

أما عن ياءات الإضافة التي قبلها ساكن فنذكر مما قبله ألف قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ

إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري في تفسيره لياءات الإضافة بحسب طبيعتها: «فالذي بعد ألف ست كلمات في ثمانية مواضع: (هداي) في الموضعين (واي، فاي، روي) في الموضعين: ومثواي

(1) ينظر: رسول صالح علي أحمد الجلبوسي، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (أحد القراء السبعة)، قدّم له جمال أحمد فياض، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006 م، ص 273، نقلاً عن إبراهيم العدوي، الرسالة العدوية في الياءات الإضافية، تحقيق، أحمد نصيف الجنائي، مجلة المورد، مجلد 17، العدد 04، 1988 م، ص 17.

(2) سورة الملك، الآية 28.

(3) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 199.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 05، ص 168، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 552، وأبو عمرو اللّثاني، التيسير في القراءات السبع، ص 213، والسفاسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 594.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 121.

(6) سورة يوسف، الآية 23.

وعصاي...و(بشراي وحسرتاي)»⁽¹⁾، وهي في هذا مجرورة كونها مع الاسم ولم يذكر ابن الجزري حذفها عند واحد من القراء.

ومثلها من ياءات الإضافة ما قبلها ياء وعدتها عند ابن الجزري تسع كلمات والتي وقعت في

ص

اثنتين وسبعين نذكر منها قراءة قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «فقرأ حمزة بكسر الياء وهي لغة بني يربوع، نص على ذلك قطرب وأجازها هو والقراء وإمام اللغة والتحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معن التحوي: هي صواب ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وجماعة من التابعين وقياسها في النحو صحيح وذلك أن الياء الأولى وهي ياء جمع جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام، فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه الناس إلى اليوم يقولون ما في أفعل كذا ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها فيقولون ما على منك ولا أمرك إليّ، وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء»⁽³⁾.

حيث قرأ حمزة قوله تعالى: (مصرخي) بكسر الياء، (مصرخيّ)، والتي أقر بأنها لغة بني يربوع والباقون قرأوا نصها بالفتح (مصرخيّ)، القراءة بالكسر ضعفها بعض التحويين بل عدّها أبو عبيدة غلطا وصنّفها ابن الجزري رديئة، ووصفها الأخفش أنّها غير مسموعة من جهة أن هذه الياء ياء إضافة، وحكمها الفتح والسكون⁽⁴⁾.

وأقر السفاقي في غيثه أيضا حجة ذلك فقال: «وإذا تعذر أحدهما - وهو في ذلك يقصد الفتح والسكون - تعين الآخر والسكون هنا متعذر فتعين الفتح، وإنما تعذر السكون لأن أصل

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص122.

(2) سورة إبراهيم، الآية 22.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 02، ص224.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص510، الفراء، معاني القرآن، ج02، ص560، والسفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص341.

مصرخي؛ مصرخين، جمع مصرخ يعني مغيث، أضيف لياء المتكلم وحذف التّون للإضافة فاجتمعت ياء الإعراب، وهي ساكنة وياء الإضافة ولو سكتها لاجتمع ساكنان فتعين الفتح. فاجتمع مثلان: الأول ساكن، والثاني متحرّك وجب الإدغام»⁽¹⁾.

إنّ ما اعتد به ابن الجزري هو القراءة بالفتح حيث حكم بالرداءة على الإتيان بالكسر وأما القول بالفتح (مصرخيّ) فالياء الثانية منها للإضافة.

أما لمن عدّوا أن الإسكان بالنسبة لياء الإضافة هو الأصل، والذين حجّتهم في ذلك أنّها ضمير وأنّ ما يناسب الضمير هو البناء في الحكم الإعرابي.

سادسا: ياءات الزوائد:

وهي الياءات التي تأتي في أواخر الكلم، متطرفة زائدة في التلاوة وزائدة في رسم المصاحف العثمانيّة⁽²⁾ ولقد أفرد لها ابن الجزري باباً مستقلاً في نشره سمّاه "باب مذاهبهم في ياءات الزوائد"، وهي عنده على قسمين:

الأول: ما حذف من آخر اسم منادى: وهو قسم لا خلاف في حذف الياء منه، والياء من هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها استغني بالكسرة عنها ولم يثبت في المصاحف من ذلك

سوى موضعين لا خلاف فيها وهما قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽³⁾، ﴿يَعْبَادِي

الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾، وموضع بخلاف وهو قوله تعالى:

(1) السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 341.

(2) ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، مج 02، ص 135 وأحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة

عشر، ج 01، ص 345.

(3) سورة العنكبوت، الآية 56.

(4) سورة الزمر، الآية 53.

﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁾ وأجمع القراء على حذف سائر ذلك إلا في موضع اختص

به رويس⁽²⁾ ، وهو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾⁽³⁾ .

الثاني: ما وقعت الياء فيه في الأسماء والأفعال: نحو: (الداعي والجواري والمنادي...) وهي في مثل ما ذكرنا تمثل لام الكلمة، وتكون أيضا ياء لإضافة في موضعي الجر والتصب نحو: (دُعَائِي وَاخْرَجْتَنِي)، أما ضابط هذا القسم فتحذف الياء فيه رسماً مختلفاً في إتيانها وحذف في الوصل أو الوصل والوقف، وإذا ثبتت ساكنة لا يكون بعدها إلا متحرك وينقسم هذا القسم بدوره من ياءات الزوائد إلى قسمين فرعين هما⁽⁴⁾:

أ/ ما يكون في حشو الآي .

ب/ ما يكون في رأسها.

فأما الذي يكون في حشو الآي فما كانت أصلية لأمّا للفعل نحو: (الداع والهاد والواد والمهتدي و ما كُنَّا نَبْغِي) وشبهها، وإنما حذفت من المصحف استخفافاً لدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وهي لغة مشهورة للعرب، حيث يكون الحذف لهذه الياءات إذ يقولون (مَرَزْتُ بالقاض) و (جَاءَنِي القاض)، كما ثبت في الأفعال عند بعض القراء ومنهم نافع في رواية ورش عنه من الزوائد في الوصل دون الوقف قوله تعالى: ﴿فَمَاءَ آتِنِـنَّآ اللّهُ﴾⁽⁵⁾ ويقف بغير ياء وقد عدّ ابن الجزري هذه الياءات وأقرّ في نشره أنّ عدتها خمساً وثلاثين ياءً، منها ما الياء فيه أصلية

(1) سورة الزخرف: 68.

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 02، ص 135.

(3) سورة الزمر، الآية 16.

(4) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 02، ص 135.

(5) سورة النمل: الآية 36.

وهي ثلاث عشرة ياء نحو ما ذكرنا وباقيها اثنان وعشرون ياءً وقعت فيها الياء ياء متكلم

زائدة⁽¹⁾. نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾⁽²⁾ ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ وَقُلْ﴾⁽³⁾.

إن المتتبع للتقسيم الذي عمد إليه ابن الجزري ليلحظ أن الرجل جمع بين ياءات الزوائد وياءات الإضافة خاصة في قوله: «والياء من هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها تستغني بالكسرة عنها»⁽⁴⁾، إلا أن ثمة فروق بين ياءات الإضافة والياءات الزوائد يمكن أن نجملها فيما يأتي:

1-الياءات الزوائد تكون في الأسماء والأفعال ولا تكون في الحروف في حين أن ياءات الإضافة تكون متصلة بها جميعاً، بالأسماء والأفعال والحروف.

2-الياءات الزوائد محذوفة من المصاحف وياءات الإضافة ثابتة فيها.

3- يدور الخلاف في ياءات الإضافة بين الفتح والإسكان وفي الياءات الزائد بين الحذف والإثبات.

4- الخلاف في ياءات الإضافة جار في الوصل وفي الياءات الزوائد جار وصلماً ووقفاً.

5- الياءات الزوائد نجد لها أصلية وزائدة فتكون لأمّاً لكلمة على خلاف ياءات الإضافة فهي لا تكون إلا زائدة.

ومن صور ياءات الزوائد المحذوفة من آخر اسم المنادى نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِّنْ

فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ ذَلِكَ تَخَوُّفُ اللَّهِ بِهِمْ عِبَادَهُ عِبَادَةً يَتَّقُونَ ﴿⁽⁵⁾.

(1) ينظر القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص 376 و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،

مج2، ص 135 و 136.

(2) سورة البقرة، الآية 186.

(3) سورة آل عمران، الآية 20.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 02، ص 135.

(5) سورة الزمر، الآية 16.

يقول ابن الجزري: «والزوائد... (يا عباد فاتقون) أثبتها في الحالتين رويس بخلاف عنه في الأولى وافقه روح في الثانية (فبشّر عباد)، أثبتها وصلا مفتوحة السوسي بخلاف واختلف عنه وقفا من أثبتها وصلا ويعقوب في الوقف بالياء على أصله»⁽¹⁾.

وهذا قسم لا خلاف فيه عند ابن الجزري والياء منه ومن مثله عنده ياء إضافة فهي كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ولم يثبت لها رسم في المصاحف⁽²⁾.

حيث قرأت بالإجماع بحذف الياء (يا عباد) وذلك في الوقف على المرسوم، وذلك إلا ما ثبت فيه تفرد الحافظ أبي العلاء عن رويس، حيث أثبتها وجمهور العراقيين في ذلك، وأما ما عمدوا فيه إلى الحذف فقياسا على القاعدة (قاعدة الاسم المنادى)، أما الياء من (فبشّر عباد) فقد أثبتت وصلا مفتوحة وقرأ بذلك السوسي بخلف وتباين والمثبت لها في الوقف؛ إذ ثبتت عند الجمهور منهم فيه، وحذفت في قراءة آخرين.

وأما من حذفها حين القراءة بالوصل فيحذفها حين الوقف قطعاً⁽³⁾.

أما عن حذف ياءات الزوائد في الأسماء والأفعال فنذكر من صور حذفها في الأسماء قراءة

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري في حديثه عن الزوائد بالشورى: «الزوائد ياء واحدة (الجوار) أثبتها

وصلا المدنيان وأبو عمرو وفي الحالتين ابن كثير ويعقوب»⁽⁵⁾.

وقال فيها أيضا حين عدّ الزوائد في القرآن⁽⁶⁾:

إحدى وعشرون أتت تعلمن يسر إلى الداع الجوار يهدين

(1) ابن الجزري، تقريب النثر في القراءات العشر، ص 187.

(2) ينظر: ابن الجزري، النثر في القراءات العشر، مج 02، ص 135.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 04، ص 253، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء

البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 428، وابن الجزري، النثر في القراءات العشر، مج 02، ص 271.

(4) سورة الشورى، الآية 32.

(5) ابن الجزري، تقريب النثر في القراءات العشر، ص 189.

(6) ابن الجزري، طيبة النثر في القراءات العشر، ص 59.

كما ثمن ابن الجزري هذا في نشره أيضا بالتص ذاته الذي أورده في التقريب؛ حيث قرأ نافع والبصري وأبو جعفر بزيادة الياء بعد الرّاء في الوصل دون الإتيان بذلك في الوقف أما مكي فقرأ بزيادتها في الحالتين، في الوصل والوقف وحذفها الباقون من القراء في الحالتين⁽¹⁾. ولقد ذكر ابن الجزري حجة إثبات هذه الياء؛ يقول: «وهي - وهو يقصد الياء في ذلك- في مثل ما ذكرنا تمثل لام الكلمة» عدّها حرفاً أصلياً من تمام بنية الكلمة.

ومن الصور التي وردت فيها ياءات الزوائد ياء للإضافة في موضعي الجرّ والنصب مما ورد في كتب الإمام ابن الجزري نذكر قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءً﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «...وتقبل دعائي أثبتها في الحالين البرّي ويعقوب وأثبتها في الوصل ورش وأبو عمرو وحمزة وأبو جعفر والله اعلم»⁽³⁾؛ أي قرأوا قوله تعالى: (وتقبل دعائي) وقرأ بذلك في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وحمزة وورش، وأثبتها في الوصل والوقف ورش وحمزة بياء أيضا بعد الهمزة، وورش في هذا على أصله بين المدّ والتوسط والقصر وقرأ الباقون بالحذف مطلقاً، أي قرأوا قوله تعالى: (وتقبل دعاء)⁽⁴⁾، وياء (دعاء) الزائدة مثلما أقرّ ابن الجزري في نشره إذا ثبتت لا يكون بعدها إلا متحرك⁽⁵⁾؛ وهو الرّاء فيما بعدها.

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 04، ص 331، وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 450، والسفاسقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 526.

(2) سورة إبراهيم، الآية 40.

(3) ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ص 132.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 516، وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 172، والسفاسقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 343، وابن المهدي، الدرر الثائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 219.

(5) ينظر: ابن الجزري، تقريب النّشر في القراءات العشر، مج 02، ص 135.

في قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ ﴿٤٤﴾ رَبَّنَا

أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿١﴾ .

ونذكر من صور ياءات الزوائد عند ابن الجزري في الأفعال قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا

سَأَلْتَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ ﴿٢﴾ .

وقد ذكر ابن الجزري ذلك في متن الدرّة المضيئة قال: ﴿٣﴾:

دعائي وخافوني وقد زاد فاتحا *** يردن بحاليه وتبنن ألا

وقال فيها في النّشر أيضا: «وأثبتها - وهو يقصد الياء في ذلك- يعقوب في الحالتين

(دعان) أثبت الياء فيها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وورش واختلف عن قالون» ﴿٤﴾. حيث أثبت

الياء بعد النّون المكسورة في الوصل ورش وأبو عمرو وأبو جعفر، فقرأوا قوله تعالى: (دعاني)

واختلفوا عن قالون الذي أثبت الياء في الاسم (الداع)، والفعل (دعاني) معا في الوصل على

قاعده جماعة، وحذفها معا آخرون من طريق أبي نشيط ﴿٥﴾.

فأما من قرأ بالحذف فقد اشترط ابن الجزري حرفا متحركا بعد الياء المحذوفة وهو في هذا

حرف الفاء من قوله تعالى بعدها: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ ﴿٦﴾ .

(1) سورة إبراهيم، الآية 40، 41.

(2) سورة البقرة، الآية 186.

(3) ابن الجزري، الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، ص 20.

(4) ابن الجزري النّشر في القراءات العشر، مج 02، ص 179.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 290، وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء

البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 1، ص 431.

(6) سورة البقرة، الآية 186.

سابعاً: هاء الكناية:

وهي «الهاء التي يكنى بها عن المفرد الغائب»⁽¹⁾، والأصل فيها أن تكون مضمومة نحو: (لَه) إلا إذا وقع قبلها كسرة أو باء ساكنة فإنها حينئذ تكسر للمناسبة ويجوز ضمها مراعاة لأصلها⁽²⁾.

وهاء الكناية عند ابن الجزري قسمان: «فهي تأتي على قسمين الأول قبل متحرك والثاني قبل ساكن»⁽³⁾.

فأما القسم الأول التي قبل متحرك، «إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن

توصل بواو لجميع القراء نحو: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَيْهَ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَبْتَاطِبَتِ هَذَا

تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ

بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ

هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾⁽⁴⁾، (إنه أنا) ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾⁽⁵⁾، وإن كان المتحرك قبلها

كسراً فالأصل ان توصل بياء عن الجميع نحو: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾⁽⁶⁾، (في ربه إذ قال)،

﴿وَقَوْمِهِ إِنِّي﴾⁽⁷⁾، وإن تقدمها ساكن فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها»⁽⁸⁾.

(1) علي محمد الضباع، إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع، اعتنى به جمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث طنطا، 1427هـ، 2006م، ص 51.

(2) ينظر: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ص 181.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 239.

(4) سورة يوسف، الآية 100.

(5) سورة الكهف، الآية 37.

(6) سورة البقرة، الآية 26.

(7) سورة الزخرف، الآية 26.

(8) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 239.

ومن مواضع هاء الكناية قبل متحرك نذكر مما أورد ابن الجزري وقال أنا حكمه الوصل بواو لجميع القراء قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾⁽¹⁾. بوصل الهاء بالواو لجميع القراء فتقرأ (صَاحِبُهُ وَهُوَ) وهو ما أعرب عنه البنا في الإتحاف وسمي هذا القسم عنده بالهاء الواقعة بين متحركين فقال فيها: «لا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو وبعد الكسر بياء لأنها حرف خفي»⁽²⁾. والصلة هي ما نجده ثابتا رسماً فإن كان الوصل بواو فعلى شكل واو صغيرة وإن كان بياء فعلى شكل ياء صغيرة.

ونذكر من هاء الكناية التي قبلها كسرة قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾⁽³⁾، ذكر ابن الجزري وصلها بياء عند الجميع⁽⁴⁾، أي قرأوا قوله تعالى:

يضل به كثيرا ← يضل به كثيرا
 ياء وصل للكسر الذي قبلها ↗

ولقد ذكر ابن خالويه اختلاسها^(*)، عند مسلمة بن محارب⁽⁵⁾.

(1) سورة الكهف، الآية 37.

(2) أحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص149.

(3) سورة البقرة، الآية 26.

(4) ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج01، ص239.

(*) والاختلاس: «إضعاف قليل في الصوت عند النطق بالحركة بحيث يكون الباقي منها أكثر من الذاهب ويعبر عنه بالإخفاء أيضا،

أحمد محمود عبد السميع الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ص179.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج01، ص183 وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن

من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، دت، ص11.

أما إن تقدم هاء الكناية ساكن؛ فأقر ابن الجزري الاختلاف في صلته وعدمه في نص سبق لنا ذكره.

ولقد ذكر ابن الجزري أيضا الصلة لواحد. جمهور القراء ابن كثير إذا سكن الحرف الذي قبل هاء الكفاية وإن لم يصل باقي القراء حيث يقول:

«وكان ابن كثير يصل هاء الكفاية عن الواحد المذكور إذا انضمت وسكن لأنها زيادة وسواء كان ذلك الساكن حرف صحة أو حرف عله فالمضمومة نحو قوله تعالى (عقلوه وشروه فاجتبه فليصمه فبشره) (ومنه وعنه) وشبهه والمكسورة نحو (لأخيه وأبيه وتؤويه وفيه وإليه وأبويه) وشبهه وهذا إذا لم تلق الهاء ساكنا نحو يعلمه الله وعند السوء و(فأراه الآية) و(آتاه الله) و(عليه الله) وشبهه إلا قوله تعالى (عنه تلهي) في مذهب البزي؛ فإنه كان يصل الهاء بواو مع تشديد التاء بعدها لأن التشديد عارض والباقون يختلسون الضمة والكسرة في حال الوصل فيما تقدم وكلهم يصل المكسورة بياء والمضمومة بواو إذا تحرك ما قبلها حيث وقع»⁽¹⁾، وهو موطن تفرد لابن كثير في مفردة هاء الكناية عن غيره من باقي القراء.

ونذكر من هذا قراءة قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ

يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ تَحَرَّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾.

قرأ ابن كثيرة قوله تعالى (عقلوه هو) بوصل هاء الكناية⁽³⁾.

في هذا يقول عبد الفتاح القاضي⁽⁴⁾:

وَلَمْ يَصِلُوا هَاءَ مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ *** وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَوْنِ وَصَلًا

وما قبله السكن لابن كثير هم ***

(1) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشر، ص50.

(2) سورة البقرة، الآية75.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج01، ص133، وعبد الفتاح عبد الغني القاضي، البدور الزاهرة في القراءات

العشر المتواترة، ج01، ص77

(4) عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الباور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ج01، ص77.

وقد أعرب عبد الفتاح القاضي عن وجه القراءة عند جميع القراء بلا وصل للهاء، إلا ابن كثير فقد وصل الهاء فيها، ولعل هذا ما ذهب إليه ابن الجزري حين قال إنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها.

وأما القسم الثاني التي قبل ساكن، «فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسرهما

من غير صلة عن الجميع نحو: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابُ﴾⁽¹⁾ و﴿مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾⁽²⁾ و﴿سَبَّٰهُ إِلَهُهُ﴾^ط

صل

﴿وَعَلَيْهِ اللَّهُ﴾⁽³⁾ و﴿وَالِيهِ الْمَصِيرُ﴾⁽⁴⁾ و﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾⁽⁵⁾ و﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾⁽⁶⁾.

وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمّه من غير صلة عن كل القراء نحو:

﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾⁽⁷⁾ و﴿وَلَهُ الْمَلِكُ﴾⁽⁸⁾ و﴿تَحْمِلُهُ

الْمَلٰٓئِكَةُ﴾^ع و﴿قَوْلَهُ الْحَقُّ﴾⁽⁹⁾ و﴿وَلَهُ الْمَلِكُ﴾⁽¹⁰⁾، (يعلمه الله)، ﴿تَذُرُوهُ

الرِّيحُ﴾⁽¹¹⁾ «⁽¹²⁾.

(1) السورة الكهف، الآية 01

(2) سورة المؤمنون، الآية 33.

(3) سورة البقرة، الآية 284.

(4) سورة الفتح الآية 10.

(5) سورة المائدة، الآية 18.

(6) سورة إبراهيم، الآية 17.

(7) سورة التوبة، الآية 40.

(8) سورة الأنعام، الآية 73.

(9) سورة البقرة الآية 248.

(10) سورة الأنعام الآية 73.

(11) سورة الكهف الآية 45

(12) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 239.

فما تقدمه سكون نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ

يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَتَ فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ ۗ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَنْ أَوْفَىٰ بِهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۗ﴾⁽¹⁾.

حيث قرأ حفص قوله تعالى بضم الهاء، (عَلَيْهِ اللَّهُ) وقرأ الباقون بكسرها، أي قرأوا قوله تعالى (عَلَيْهِ اللَّهُ) فأما حفص فعلته فيما ذهب إليه أن راعى الأصل في ذلك كقولنا (مِنَّةً) و(لَهُ). وأما حجة الباقيين من القراء ممن قرأوا بالكسر أنهم أبدلوا من ضمة الهاء كسرة الياء التي قبلها لأن الكسرة شبيهة بالهاء وهي بالكسر أخف فانقلبت الواو ياء ثم حذفت لسكونها وسكون الحرف الذي قبلها (اللام)⁽²⁾.

وذكر ابن الجزري أيضا أن هناك مواضع خرج فيها عن هذه الأصول والأقسام التي ذكر يقول:

«وقد خرجت مواضع عن هذه الأصول المذكورة [...] وذلك بعد تبين اختلافهم في الهاء الواقعة بعد كل ساكن قبل متحرك فنقول: لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها فإن كان ياء فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل وإن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضا نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾⁽³⁾ و﴿عَلَيْهِ آيَةٌ﴾⁽⁴⁾ و﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾⁽⁵⁾ و﴿أَجْتَبَهُ وَهَدَنَاهُ إِلَىٰ﴾⁽⁶⁾ و﴿خُذُوهُ

فَاعْتَلُواهُ إِلَىٰ﴾⁽⁷⁾ والباقون يكسرونها بعد الياء ويضمونها في غيرها من غير صلة إلا أن حفصا

(1) سورة الفتح، الآية 10.

(2) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج08، ص48 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج02، ص381 وابن المهدي، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص371.

(3) سورة البقرة، الآية02.

(4) سورة الأنعام، 37.

(5) آل عمران، الآية07.

(6) سورة النحل، الآية121.

(7) سورة الدخان، الآية47.

يضمها في موضعين ﴿وَمَا أَنسَنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾⁽¹⁾. ﴿عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾⁽²⁾. وافقه حفص على

الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾⁽³⁾ «⁽⁴⁾» .

كما ذكر ابن الجزري ما خرج عن الأصول من المتحرك ما قبله وهو قبل متحرك

وعدته «اثنًا عشر حرفًا في عشرين موضعًا هي: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾⁽⁵⁾ . و﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾⁽⁶⁾ .

﴿نُوتِهِ مِنْهَا﴾⁽⁷⁾ ، و﴿نُوتِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾⁽⁸⁾ . و﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾⁽⁹⁾ .

و﴿وَيَتَّقِهِ﴾⁽¹⁰⁾ . و﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمُ﴾⁽¹¹⁾ . و﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾⁽¹²⁾ . و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾⁽¹³⁾ و﴿خَيْرًا

يَرَهُ﴾⁽¹⁴⁾ و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾⁽¹⁵⁾ و﴿أَرْجَهُ﴾⁽¹⁶⁾ و﴿بِيَدِهِ﴾⁽¹⁷⁾ و﴿تُرْزَقَانِهِ﴾⁽¹⁸⁾ «⁽¹⁹⁾» .

(1) سورة الكهف، الآية 63.

(2) سورة الفتح، الآية 10.

(3) سورة الفرقان، الآية 69.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 239 و 240.

(5) سورة آل عمران الآية 75.

(6) سورة آل عمران الآية 75.

(7) سورة آل عمران الآية 145 والشورى الآية 20.

(8) سورة النساء، الآية 115.

(9) سورة طه الآية 75.

(10) سورة النور 52.

(11) سورة العنكبوت 28.

(12) سورة الزمر، الآية 07.

(13) سورة البلد 07.

(14) سورة الزلزلة الآية 07.

(15) سورة الزلزلة الآية 08.

(16) سورة الأعراف الآية 111 والشعراء.

(17) سورة البقرة الآية 237 و 349.

(18) سورة يوسف الآية 37.

(19) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 240.

أما ما خرج عن الأصول أيضا عند ابن الجزري مما قبله متحرك وهو قبل ساكن فعدته

حرفان فو مواضع ثلاثة هو ⁽¹⁾ ﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ ⁽²⁾ ﴿وَأَنْظُرْ كَيْفَ﴾ ⁽³⁾ ﴿وَلِأَهْلِهِ

أَمْكُوثًا﴾ ⁽⁴⁾.

ثامنا: الوقف والابتداء:

الوقف لغة: من وَقَفَ ويعني المكث بالمكان والوقف به، ومنه يقال وقف بالمكان وقفةً وقوفاً وهو واقف والجمع من ذلك وَقْفٌ وُقُوفٌ، ويقال أيضاً: وقفت الدابة تقف وقوفاً، ووقف الدابة جعلها تقف ⁽⁵⁾.

أما اصطلاحاً فهو أخذ التنفس وقطع الصوت لما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد. ولم يجر التنفس بين كلمتين حين القراءة بالوصل، كالنفس الذي يأخذه القارئ في أثناء الكلمة فيعمد إلى اختيار وقف للتنفس والاستراحة ثم الابتداء بعدها ⁽⁶⁾.

ولم يكن لأئمة القراءات العشرة وغيرهم في الوقف على كلمات القرآن منهج واحد إذ منهم من يراعي رأس الآية مطلقاً فيراعي تعلقها بما بعدها من انفكاكها، منه ومنهم من كان يراعي معنى الآية فلا يقف في موضع متعلق بما بعده من جهة المعنى ومنهم من كان يراعي عند انقطاع التعلق اللفظي مراعيًا الإعراب ويقف متى انقطعت الصلة الإعرابية ومنهم من لم يكن متتبعا لهذا كله، لا رأس الآية ولا المعاني ولا الألفاظ بل يقف متى انقطع نفسه ⁽⁷⁾. وعليه يمكننا عدّ الوقف قطعاً لصوت القارئ زمن القراءة زمناً يتنفس فيه.

⁽¹⁾ ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 245

⁽²⁾ سورة الأنعام، الآية 46.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية 24.

⁽⁴⁾ سورة القصص، الآية 29، وسورة طه الآية 10.

⁽⁵⁾ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 09، ص 378.

⁽⁶⁾ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 177.

⁽⁷⁾ ينظر: محمود بن كابر بن عيسى، أثر القراءات القرآنية في الوقف والابتداء دراسة نظرية تطبيقية، مقدمة لنيل درجة الماجستير، بن

ناصر اليوسف، 1430 هـ، ص 37.

إن بيان ابن الجزري في مفهومه للوقف لما كان اختياراً للتنفس والاستراحة من أجل الابتداء واستئناف القراءة من جديد، ومن ثم فإنَّ الابتداء يعدّ مصطلحاً فنياً لمصطلح الوقف ومدلوله في القراءة القرآنية.

أ- أهمية الوقف والابتداء ورواية الحافظ ابن الجزري فيهما:

- أهمية الوقف والابتداء:

أقرّ بأهمية الوقف أستاذ ابن الجزري أبو عمرو الداني موضحاً الفائدة من الوقف قال: «اعلموا أن التجويد لا يتحصّل لقراءة القرآن إلا بمعرفة الوقف ومواضع القطع على الكلم وما يتجنّب من ذلك لبشاعته وقبحه»⁽¹⁾، ولقد أفاد الداني هنا أن التجويد لا يحصل إلا إذا كان القارئ يعرف مواضع القطع فيتجنب القبيح والبشع منها حين القراءة.

كذلك إن في الوقف عند القراءة القرآنية والدارية بمواضع الوقف فيها وقوف عند الحكم الشرعي لأي الذكر الحكيم وفهمها وفي ذلك قال عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإنّ أحداً ليؤتى بالإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ρ فنعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أتم اليوم القرآن، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده وكل حرف منه ينادي أنا رسول الله إليك لتعمل بي وتتعض بمواعظي»⁽²⁾؛ أي أن في القطع الحسن والوقف في القراءة فهم وتمعن في مقاطع القرآن الكريم.

ب- حكم الوقف والابتداء:

الوقف والابتداء علم قائم على البيان الذي أشار إليه جل شأنه في محكم تنزيله⁽³⁾: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أبو عمر وعثمان بن سعيد التّاني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص 174.

(2) أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لأبي يحيى زكريا الأنصاري»، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، ط 02، 1393 هـ، 1973 م، ص 05.

(3) ينظر: رسول صالح علي أحمد الجلبوسي، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن نجيب الزيات الكوفي، ص 26.

(4) سورة الرحمن، الآيات 02، 03، 04.

ولقد أقرّ ابن الجزري بهذا في نشره حيث قال: «... وتحم أن لا يكون ذلك [وهو يقصد في ذلك الوقف] مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلّمه ومعرفته كما قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف»⁽¹⁾.

والواضح من خلال قول ابن الجزري هنا أنه عدّ معرفة مواضع الوقف في القراءة القرآنية من تمام الترتيل، بل إنّ المرتل عنده لآي الذكر الحكيم هو العارف بمواضع الوقف المجوّد للحروف، إلا أنّ التباين واضح بين العلماء والمجتهدين في مواضع الوقف التي رتبوا من خلالها أقسامه. وأجوبه في مواضع وقالوا إنّه مستحبّ في أخرى، وفي هذا قال ابن الجزري موضحاً « ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته»⁽²⁾، وهو يدعو مرتل القرآن الكريم إلى معرفة رتبه والواجب من الحسن منه بل وتعلّمه.

كما ذكر ابن الجزري أيضاً في قول ابن عمر رضي الله عنهما الذي ذكره الأشموني في منار الهدى: « وفي كلام ابن عمر برهان على أنّ تعلّمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم، وصحّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وعاصم بن أبي التّجود وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب ومن ثم اشترط كثيراً من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنّة كذلك أخذوها عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين، وصحّ عندنا عن الشعبي وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى أنه قال: إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 177.

(2) المصدر السابق، مج 1، ص 177.

﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾⁽¹⁾ «⁽²⁾، وهو في هذا يوجب الوقف ويبين ضرورة

تعلم مواضعه حيث:

« والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألف الأئمة فيها كتاباً قديماً وحديثاً مختصراً ومطولاً⁽³⁾ وهو في هذا يؤكد على أهميته وله فيه رواية في التمهيد وفي النشر حيث أفرد له في التمهيد فصلاً سماه فصل الوقف والابتداء.

ج- أنواع الوقف:

أقر ابن الجزري في تمهيده الاختلاف بين العلماء في تقسيمهم لأنواع الوقف حيث يقول:

« اعلم أن علماءنا اختلفوا في أقسام الوقف والمختار منه بيان أربعة أقسام:

1- تام مختار.

2- وكاف: جائز.

3- وحسن: مفهوم.

4- وقبيح: متروك.

وقد صنّف العلماء في ذلك كتباً مدونةً وذكروا فيه أصولاً مجمّلة، وفروعاً في الآي مفصّلة، فمنها ما أثروه عن أئمة القراءة في كلّ عصر، ومنها ما أثروه عن أئمة العربية في كل مصر، ومنها ما استنبطوه وفاق الأثر وخلافه، ومنها ما اقتدوا فيه بالأثر فقط كالوقف على رؤوس الآي وهو وقف النبيّ⁽⁴⁾ « صلى الله عليه وسلم.

فأما الوقف التام المختار: فهو على حدّ تعبير ابن الجزري ما انفصل مما بعده لفظاً ومعنى⁽⁵⁾، ولقد ثمن هذا في الرواية الآتية. قال: « أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن اللبان قال، أخبرني الشّيخة الصّالحة زين الدار أم محمّد الوجيبيّة بنت علي بن يحيى بن علي الصّعيدي،

⁽¹⁾ سورة الرحمان: الآية 26، و 27.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مج 01، ص 178.

⁽³⁾ المصدر نفسه، مج 1، ص 177.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 177.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، ص 179.

قالت: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن زرقون، قال: أخبرنا الخولاني، قال: أخبرنا أبو عمرو الداني، قال: أخبرنا أبو الفتح فارس ان أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد، قالوا: أخبرنا علي بن الحسين القاضي، قال: أخبرنا يوسف بن موسى القطان، قال: حدثنا عقّان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة، وسمعت منه: قال أخبرنا علي بن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة أن جبريل أتى النبي فقال: اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استزده، [فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل استزده] حتى بلغ سبعة أحرف، كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب، وفي رواية أخرى: ما لم تختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب بمغفرة»⁽¹⁾.

ومما يبدو في هذه الرواية أنّ ابن الجزري عني بالوقف التام ما يقتضي أن تقف عنده لتمام معناه ولفظه كما أنه استند في هذا إلى رأي أستاذه أبي عمرو الداني الذي كان واحدا من رواة الحديث الذي عني بالوقف التام ما عناه الرسول من انقطاع الكلام عن سابقه وما بعده لفظا ومعنى، ليتمّ ابن الجزري القول فيقول: «...أو آية عذاب بمغفرة قال أبو عمرو: هذا تعليم الوقف التام من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذ ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجئة أو الثواب وتفصل مما بعدها إذا ذكر العقاب، وكذلك ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الثار أو العقاب وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر الجئة أو الثواب»⁽²⁾.

هذا عموم ما ذكر ابن الجزري عن الوقف التام المختار وهو منهج استند فيه إلى آراء جهابذة سبقوه في ذلك أمثال الداني إلا أنّ ما نلمسه من تفرد عنده هو ذلك التقسيم الذي اختاره لنفسه في بيان أنواع الوقف التام وصوره فهو عنده أنواع وصور ستة وهي⁽³⁾:

– الوقف عند تمام القصص وانقضاءها.

– الوقف قبل انقضاء الفاصلة.

– الوقف بعد انقضاء الفاصلة بكلمة.

⁽¹⁾ ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 179 و 180.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 180.

⁽³⁾ ينظر: المصدر نفسه، ص 180، 181، 182.

- الوقف في درجة الكافي من طريق المعنى لا من طريق اللفظ.

- الوقف التام على قراءة والحسن على غيرها.

- الوقف التام على تأويل.

فمن الوقف التام مثلا عند تمام القصص وانقضائهن: وهو قسم لا يوجد إلا عند تمام القصة

القرآنية وانقضائها، يكثر وجوده في الفواصل ونذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ﴾⁽¹⁾، ثم الابتداء بعدها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾.

وقد وضح أبو حيان مثنيا على رأي المفسرين في ذلك أنّ الآيات من قوله تعالى (ألم) إلى قوله تعالى (المفلحون) تروي جملة من أقوالهم بين من عدّها وقال إنّها نزلت في مؤمني أهل الكتاب دون غيرهم، وابن عباس واحدهم في ذلك، وبين من قال أنّها نزلت في جميع المؤمنين وهذا قول ابن مجاهد، كما أقرّ بضروب الفصاحة ودقة تنبيه السامع على النظر والفكر والاستنباط، وثانيها بإدخاله اللام إشارة إلى بعد المنازل، وثالثها: معدول الخطاب؛ (لا ريب فيه)، ورابعها اختصاص قوله تعالى: (هدى للمتقين)، وخامسها التكرار في قوله تعالى: (يؤمنون بالغيب) (يؤمنون بما أنزل إليك)، (الذين) و(الذين)، (أولئك) و (أولئك)، وسادس هذه الضروب تأكيد المظهر بالمضمر في قوله تعالى: (وأولئك هم المفلحون)، وفي قوله: (يوقنون)⁽³⁾.

ولقد ذكر أبو حيان من هذه الضروب ضربا جامعا لهذه الفواصل القرآنية جامعا مدلولها في قوله: «السّابع- وهو يقصد الضرب السّابع- الحذف وهو مواضع أحدها (ألم) عند من يقدر ذلك، وهو هدى وينفقون في الطّاعة، وما أنزل إليك من القرآن، ومن قبلك أي قبل إرسالك

(1) سورة البقرة، الآية 05.

(2) سورة البقرة، الآية 06.

(3) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 01، ص 170.

أو قبل الإنزال، وبالآخرة، أي بجزء الآخرة، ويوقنون بالمصير إليها وعلى هدى أي أسباب هدى أو على نور الهدى والمفلحون أي الباقيون في نعيم الآخرة»⁽¹⁾.

إن ما يمكن قوله هنا هو إن ابن الجزري اعتد بهذا النوع من الوقف هنا حيث عد قوله تعالى: (أولئك هم المفلحون) تمام والقضاء قول الله تعالى في أصحاب نعيم الآخرة.

أما القول بالابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾، فيروي المفسرون في أحد وجوه هذه الآية أنه صعب على المتكلمين ذكر حدّ الكفر واجتهدوا في بيان صحّة التثقل والذي يعرف بضرورة مجيء الرسول، فمن صدقه كان مؤمناً؛ من آمن بالرسالة المحمدية ومن لم يصدقه في جميعها أو في بعضها فكافر، فالكفر عدم تصديق الرسول فيما علم بالضرورة مجيئه، أو إنكار صحّة القرآن أو إنكار الشرائع التي هي من دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها والظاهر أنّ من يصدق الرسول، فإنّه لا يأتي بما نهى عنه⁽³⁾، وهذا وجه فقط من وجوه تفسير الآية وواحدة من مسألتها الفقهية التأويلية فقط.

ففي هذا ذكر ابن الجزري أنّ القصة الأولى، حديثه عن فلاح المؤمنين تنقطع عما بعدها التي تروي الاختصاص بصفة الكفر، ومدلولها فكان الوقف عنده تأمناً وعلى الاختيار، والابتداء بما بعدها، فقال بكثرة وجوده في الفواصل القرآنية مثلما لحظنا في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾، فاصلة جامعة مفسرة لما قبلها وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁵⁾، التي تجمع العديد من الصفات والمفاهيم التي تندرج تحت كلمة الكفر كما عرضنا في قول الرازي ورأيه.

(1) المصدر السابق، ج 01، ص 170.

(2) سورة البقرة، الآية 06.

(3) ينظر: فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، دت، ج 02، ص 37 و 38.

(4) سورة البقرة، الآية 05.

(5) سورة البقرة، الآية 06.

وأما الوقف قبل انقضاء الفاصلة: يقول ابن الجزري: «وقد يوجد التام قبل انقضاء الفاصلة

أقوله: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾⁽¹⁾ «⁽²⁾.

هذا آخر قول الظالم وتام الفاصلة من قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ

خَذُولًا﴾⁽³⁾، وابن الجزري يقصد في هذا أن يقف القارئ وقفًا تامًا، أو أن يختار الوقف قبل تمام الفاصلة الواحدة.

ونذكر من صور الوقف التام أيضا قراءة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ

جَاءَنِي﴾⁽⁴⁾ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾⁽⁴⁾، ولما انفصل قول الظالم على نعت الشيطان أقر ابن الجزري بالوقف على القصة والقول الأول.

وأما الوقف الكافي الجائز: فهو عند ابن الجزري ما انفصل ما بعده في اللفظ مع بقاء التعلق في المعنى يوجه⁽⁵⁾، ولقد أورد في تمهيدته رواية عنه للداني قال فيها: «قال-وهو يقصد أبا عمر والداني-حدثنا محمد بن خليفة الإمام، قال: حدثنا محمد ابن الحسين، قال أخبرنا القرياني، قال أخبرنا محمد بن الحسين البلخي، قال أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال حدثنا سفيان، يعني الأعمش، عن إبراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود، قال: قال لي رسول الله ﷺ اقرأ علي، فقلت له: اقرأ عليك وعليك انزل؟ قال: «إني أحب أن أسمعه من غيري» قال فافتتحت سورة النساء،

(1) سورة الفرقان، الآية 29.

(2) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 181.

(3) سورة الفرقان، الآية 29.

(4) الفاصلة كاملة دون وقف، الآية 29 من سورة الفرقان.

(5) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 183.

فلما بلغت ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾⁽¹⁾. قال:

فرايته وعينه تذر فان دموعًا، فقال لي: «حسبك»⁽²⁾.

قال الداني: «وهذا دليل على جواز القطع على الوقف الكافي لأن (شهيدا) ليس من التام وهو

متعلق بما بعده معنى، لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ

كَفَرُوا﴾⁽³⁾، فما بعد، متعلق بما قبله والتام، لأنه إنقضاء القصة وهو آخر الآية الثانية. وقد أمر

النبي **p** أن يقطع عليه دونه مع تقارب ما بينهما، فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي»⁽⁴⁾.

ونذكر من مواطن الوقف الكافي قول ابن الجزري: حيث اكتفى بقوله أن ما ذكره كلامًا كافيًا وأن ما بعده مستقل عنه حيث يقول:

«مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁽⁵⁾، هذا كلام

مفهوم كافٍ، والذي بعده كلام مستقل مستغن عما قبله في اللفظ وإن اتصل به في المعنى»⁽⁶⁾.

ويقد بالكلام المستقل المشغن عما قبله قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ

هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁷⁾، ولقد تباين أهل التأويل هنا فبين المراد بقوله تعالى في الآية الأولى

والتي بعدها، فذهب بعضهم إلى أن الآيتين في جميع المؤمنين وذهب بعضهم أنهما في مؤمني أهل

الكتاب وذهب آخرون أن قوله تعالى: (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) في

مؤمني العرب، وأن قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) في مؤمني أهل

(1) سورة النساء، الآية 41.

(2) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 184.

(3) سورة النساء، الآية 42.

(4) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد.

(5) سورة البقرة، الآية 04.

(6) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 184.

(7) سورة البقرة، الآية 05.

الكتاب كعبد الله بن سلام الذي فيه نزلت⁽¹⁾، وهذا ممّا ذهب إليه ابن الجزري في حديثه عن الوقف الكافي الجائر الذي يستغني فيه القسم الثاني من الكلام عن الأول وإن كان متصلاً به في المعنى، فالإتصال هنا أن كلام الآيتين نزلتا في المؤمنين، وإن كانت الأولى تخص العرب والثانية تخص أهل الكتاب مثلما ذهب إلى ذلك بعض المؤولين.

لقد ذهب ابن الجزري إلى أن الوقف الكافي يتفاضل فهناك من المقاطع التي بعضها أكفى من بعض نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾⁽²⁾، القطع في القراءات على (بكفرهم) كافٍ و(إن كنتم مؤمنين) أكفى منه⁽³⁾.

وقد يكون كافياً على قراءة وموضع القطع وصلاً على أخرى كقوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾⁽⁴⁾. من قرأ فيها بالرفع، أي (ويكفّر) قطعاً على قوله تعالى (فهو خير لكم) ومن جزم لم يقطع⁽⁵⁾.

وقد يوجد الوقف الكافي على تأويل وموضع القطع على تأويل آخر غير كافٍ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾⁽⁶⁾، فإذا جعله الهاء للصديق كان القطع وهو كافٍ هنا⁽⁷⁾.

وفي ذلك قال السعيد بن جبیر، قال: «لأن النبي ρ أنزل السكينة معه ومن جعلها للنبي ρ لم يكن الوقف عليه كافياً»⁽⁸⁾.

ولعل ابن الجزري عني هنا بالتفاضل في الوقف الكافي لما قال إن الكافي قد يجد الأكفى منه يقصد القوة في الدلالة والمعنى والمدى الذي يستغني به الكلام المستقل عن الذي بعده.

(1) ينظر، ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 01، ص 85 و 86.

(2) سورة البقرة، الآية 93.

(3) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 184.

(4) سورة البقرة، 271.

(5) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 185.

(6) سورة التوبة، الآية 40.

(7) ينظر ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 185.

(8) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وأما الوقف الحسن فكل ما حسن من الكلام وأفاد فحسن الوقوف عليه ولا يحسن أن نبتدئ بما بعده لتعلقه به في اللفظ والمعنى⁽¹⁾.

قال ابن الجزري في نص له: «أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عمر بن حسن بن أميلة المزري، قال أنبأنا يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة، قالت: كان النبي ﷺ -يقطع قراءته، يقول (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ثم يقف، ثم يقول: (الرحمن الرحيم) ثم يقف قالوا: وهذا دليل على جواز القطع على الحسن في الفواصل لأن هذا متعلق بما قبله وما بعده لفظاً ومعنى»⁽²⁾.

ولقد ذكر ابن الجزري أن يحسن الوقوف على مثل هذا ولا يحسن الابتداء بما بعده واستثنى في ذلك رؤوس الآي لأنها سنة حيث يقول: «وحكى الزبيدي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يسكت على رؤوس الآي، ويقول إنه أحبُّ إليّ مثال الحسن إذا لم يكن رأس آية قوله (الحمد لله) هذا كلامٌ حسن مفيد وقوله بعد ذلك (رب العالمين) غير مستغن عن الأول»⁽³⁾.

ولقد جمع ابن الجزري بين أنواع الوقف الثلاثة التام والكافي والحسن فقال فيها: «وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون الوقف عليه تاماً على معنى، وكافياً على غيره وحسناً على غيرها كقوله

تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁽⁴⁾ يجوز أن يكون تاماً إذا كان ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾⁽⁵⁾ مبتدأ وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾⁽⁶⁾.

ويجوز أن يكون كافياً إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽⁷⁾ على معنى: هم الذين، أو منصوباً بتقدير أعنى الذين، ويجوز أن يكون حسناً إذا

(1) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 186.

(2) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 187.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) سورة البقرة، الآية 02.

(5) السورة نفسها: الآية 03.

(6) السورة نفسها، الآية 05.

(7) السورة نفسها، الآية 03.

جعلت (الذين) نعتا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁽¹⁾. وهذا الاحتمال الذي ذهب إليه ابن الجزري رهين الدلالة لكل نص من نصوص الوقف لا سيما إذا كان كافيا أو تامًا.

أما رابع أنواع الوقف عند ابن الجزري فهو: **الوقف القبيح** الذي لا يجوز للقارئ أن يعتمد الوقف عليه إذا غير المعنى أو نقصه⁽²⁾.

ولقد أورد ابن الجزري نصّ الحديث الآتي في تمهيد بيانا لما يقبح الوقوف عليه، قال: «أخبرنا الشيخ عمر بن أميلة، قال أنبأنا بن البخاري، قال أنبأنا ابن طبرزد...[...]. عن سفيان بن سعيد، قال أخبرني عبد العزيز بن رفيع عن تميم الطائي عن عدي بن حاتم، قال: جاء رجلان إلى النبي ﷺ فاستشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، ووقف فقال رسول الله ﷺ: قم واذهب، بئس الخطيب، قالوا وهذا دليل على أنه لا يجوز القطع على القبيح لأن النبي ﷺ إنما أقامه لما وقف على المتشعب، لأنه جمع فيه بين حالي من أطاع الله ورسوله ومن عصى، والأولى أنه كان يقف على رشد، ثم يقول: ومن يعصهما فقد غوى»⁽³⁾.

ونحو: الوقف على قوله تعالى: (باسم) يقول ابن الجزري: «وهذا لا يفيد معنى»⁽⁴⁾. وعليه فالوقف عليها قبيح ونحوه أيضا:

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾⁽⁵⁾، ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً

قَالُوا يَحْسَرْتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۗ أَلَا سَاءَ مَا

يَزُرُونَ﴾⁽⁶⁾. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۗ﴾⁽¹⁾. ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ

(1) سورة البقرة، الآية 02.

(2) ينظر: ابن الجزري التمهيد في علم التجويد، ص 187.

(3) المصدر نفسه، ص 188 و189.

(4) المصدر نفسه، ص 187.

(5) سورة الماعون، الآية 04.

(6) سورة المائدة، الآية 151.

هِنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخْرٌ مُتَشَبِهَةٌ^ط فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ
الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ^ط وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ
كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا^ط وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٠﴾⁽²⁾. وكذلك رفض ابن الجزري الابتداء

بالمستبشع إذا انقطع نفس القارئ نحو قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ أَعْبَدُ﴾⁽³⁾. فلا يبدأ (عزير ولا ب
(ابن)، بل بقوله تعالى (وقالت اليهود)، هذا وما شكله قبيح ويجب على القارئ أن يحذر منه⁽⁴⁾.
وهذا مجمل ما ذكر ابن الجزري في أقسام وأنواع الوقف عنده.

(1) سورة البقرة، الآية 26.

(2) سورة آل عمران، الآية 62.

(3) سورة التوبة، 30.

(4) ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 188.

الفصل الثالث:

التوجيه الصّرفي للقراءات القرآنية في

مؤلفات ابن الجزري

تمهيد

أولاً: الأفعال وأبنيتها ودلالاتها في مؤلفات ابن الجزري.

ثانياً: التذكير والتأنيث.

ثالثاً: العدد.

رابعاً: المصادر.

خامساً: بعض المشتقات ودلالاتها في مؤلفات الإمام ابن الجزري.

تمهيد:

إن أهم ما يميز الدراسات اللغوية هو اتجاهها وبصورة واضحة إلى دراسة اللغة انطلاقاً من وحدتها الصّغرى، ثم النظر إلى هذه الأصوات في السياق الوظيفي ومن ثم دلالاتها في المستوى الصّري الذي يشمل وبصورة واضحة التغير والتحويل الذي يطرأ على الكلمة حيث تختلف المعاني باختلاف الصّيغ والأدوات وكل الزيادات على الكلمة حيث تختلف المعاني باختلاف الصّيغ والأدوات، وكل الزيادات⁽¹⁾.

وعليه سنحاول في هذا الفصل أن نستثمر جملة من المعطيات الصّرفية من خلال التوجيه الصّري للقراءات القرآنية في مؤلفات الإمام ابن الجزري، من أبنية الأفعال و التذكير و التأنيث والمصادر وبعض مظاهر الاشتقاق وبعض أوجه القراءات القرآنية التي وردت في مؤلفات ابن الجزري بين الإفراد و الجمع وبين الجمع و الإفراد.

لقد كان لفظ الصّرف مربوطاً بالتغير؛ بالزيادة والنقصان في أغلب أحواله ولقد أعربت الآية القرآنية عن هذا اللفظ صريحة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾⁽²⁾. فالملاحظ من نص الآية هنا أن تصريف الرياح مرتبط بتصريف السحاب من ناحية إلى أخرى لينزل الماء لإحياء أرض بعينها⁽³⁾، واستناداً إلى الدلالات اللغوية للفظة فإنّ (الصرف) ظلّ مرتبباً ارتباطاً وثيقاً بالتغير الحاصل في وزن الكلمة.

(1) ينظر: تحسين إبراهيم البطوش، الجوانب الصوتية والصّرفية والنحوية في قراءة ابن محيصن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 65.

(2) سورة البقرة، الآية 164.

(3) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 513.

وعليه فإن الصرف «علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء»⁽¹⁾.

لذا فإن علم الصرف علم يهدف إلى دراسة الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير واقع في بنائها ويكون هذا التغيير لأحد غرضين: اللفظ أو المعنى، فأما أن يكون لغرض لفظي فيتناول حروف الكلمة من حيث العدد على الأصل والترتيب وهذا الأخير يعني أ جاءت على الأصل (الأول ثم الثاني ثم الثالث) أم جاءت مخالفة للأصل كأن يتقدم حرف عن موضعه أو يتأخر بعد الثقل، كما يتناول هذا التغيير حركات حروف الكلمة وسكونها وذلك بنقل حركة حرف إلى غيره، أو بتسكين آخره كما يتناول التغيير أيضا حروف الكلمة من حيث الصّحة والاعتلال، أو ما زاد أو نقص وما انقلب عن غيره أو أبدل من غيره أو أدغم فيه منها؛ وأما التغيير لغرض معنوي ففيه تغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل وما اشتق منه وتغيير الاسم بالتصغير والنسب، والمعنى يتغير بتغير بناء الكلمة، كما أن لهذه الأخيرة معنى مخصوص يغير معناها اللغوي وهو (الاسم والفعل والحرف) وإذا قلنا أنها اللفظ فكل ما دل على معنى فهي محصورة هنا بالأسماء المعربة والأفعال المتصرفة⁽²⁾.

ولما كان الصّرف علماً يعنى بكيفية صياغة الكلمة الواحدة فقد أعرب عنه أحد المجتهدين في علم الصرف أنه: «البحث عن الأحوال العارضة (...) فهو يشمل كل ما يطرأ على الكلمة من تحويل من حال إلى حال وتغيير من باب إلى باب وبيان المعاني باختلاف الصّيغ أو القيم أو المعاني الحاصلة من هذا التغيير، أو الوزن الذي نقلت إليه الكلمة، أو الزيادة الداخلة على أصول الكلمة وتمييزها»⁽³⁾.

وفي مؤلفات الإمام ابن الجزري ظواهر صرفية على تباينها في مسائل أبنية الأفعال أبنية الأسماء، المصادر، المشتقات ودلالاتها، الجمع و المفرد.

⁽¹⁾ أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، راجعه: غالب المطليبي، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000م، ص 19.

⁽²⁾ ينظر: أحمد فليح، حسن محمد الربابعة، محمود محيدات، محمد حسن العمري، مبادئ علم الصرف، المركز القومي للنشر، ط 01، 2000م، الأردن، ص 09.

⁽³⁾ علي جابر منصور، علاء هاشم الحفاجي، التطبيق الصّرفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ط 01، 2002م، ص 07.

أولاً: الأفعال وأبنيتها ودلالاتها في مؤلفات ابن الجزري:

1- المجرد والمزيد ودلالاتهما:

إن الحديث عن الأفعال في كتب الصّرف يدور حول أصلين من أصول الأفعال وهما الأصل الثلاثي والأصل الرباعي وكل من هذين القسمين ينقسم بدوره إلى مجرد ومزيد⁽¹⁾.

أ- الفعل المجرد:

والمجرد ثلاثياً كان أو رباعياً ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة لغير علة، فالواو في (وَعَدَ) مثلاً لا يُحْكَمُ بزيادتها، لأنها تسقط في المضارع لعله صرفية والثاء في (أَعْتَدْنَا) ليست مبدلة من عين المضعف (أَعْدَدْنَا)، لثبوتها في بعض الأصول الحسية للمادة⁽²⁾.

والفعل المجرد «ما كانت أحرفه كلها أصلية مثل: (رجل ودرهم وسفرجل وفتح وزاد)...إلخ»⁽³⁾، أي أن الفعل المجر هو ما كانت حروفه كلها هي من تمثل الجذر اللغوي للكلمة. والقول بالحروف الأصلية سواء كانت في الثلاثي أو ما زاد عنه، أي أن الفعل المجرد قد يكون ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً. نحو: (قَطَعَ وَفَرَزَدَقَ)⁽⁴⁾.

وسيتّم هنا عرض التوجيه الصّرفي للأفعال المجردة المبنوثة على تباينها في مؤلفات ابن الجزري مع اختزال ما تكرر وزنه بالتوجيه الصّرفي لها.

- الثلاثي المجرد:

والماضي الثلاثي له ثلاثة أوزان فَعَلَ بفتح العين. ويكون متعدّياً ولازمًا كضَرَبَ وَقَعَدَ. وفَعَلَ بكسر العين ويكون في صفته متعدّياً كَفَهَمَ، ولازمًا كرضِيَ وفَعَلَ بضم العين وهذا لا يكون إلا لازمًا⁽⁵⁾.

فأما المضارع منها فنحو:

(1) ينظر: نجاة عبد العظيم الكوفي، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر، والتوزيع، د ت، ص 11.

(2) لسان العرب مادة (ع. ت. د)، دار الحديث، ج 06، ص 70.

(3) سحر سلمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2011م، 1431هـ، ص 77.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص ن.

(5) ينظر: أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 57.

فَعَلَ ← يَفْعَلُ ← نحو: ضَرَبَ ← يضرب.
 وَفَعَلَ ← يَفْعُلُ ← نحو: قَعَدَ ← يَقْعُدُ.
 وَفَعِلَ ← يَفْعَلُ ← نحو: فَهَمَ ← يَفْهَمُ.
 وَفَعُلَ ← يَفْعُلُ ← نحو: كَمَلَ ← يَكْمُلُ.

وسنقف من بين هذه الصيغ ذكرنا على صيغتي فَعَلَ. المضارعة من صور الاختلاف في صيغة (فَعَلَ) التي قرأت في المضارع بالفتح وقرأت بالضم في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾⁽¹⁾.

يقول ابن الجزري: « فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصب الرّاء وقرأ الباكون بالرفع وتقدم مذهب أبي عمرو في إسكان الرّاء (إختلاسها) وكذا (أَيَأْمُرُكُمْ) من البقرة»⁽²⁾.

حيث قرأ أغلب الجمهور؛ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر والكسائي وعاصم بضم الرّاء أي قرأوا يَأْمُرُكُمْ من (أَمَرَ) الثلاثي المجرد مفتوح العين في الماضي، وحجة من أتى بالرفع هنا في القراءة أنه قطعة مما قبله، ففيه ضمير لفظ الجلالة والمعنى: أنه بداية الكلام فقال: ولا يَأْمُرُكُمْ اللهُ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا وذلك، ردّا لقولهم للنبي ﷺ واستفهامهم منه: أَتُرِيدُ أَنْ تَتَّخِذَكَ رَبًّا والرفع على القطع يكون أقوى وهو يدلّ على الاستئناف هنا⁽³⁾.

أما من قرأوا بنصب الرّاء فحجتهم في ذلك أن الفعل منصوب بأن المضمره (أي لا إن يَأْمُرُكُمْ) أو أنه منصوبٌ بالعطف على الفعل (يؤْتِيهِ) والفاعل ضمير (بشر) ووافقهم في ذلك الحسن واليزيدي والأعمش⁽⁴⁾.

وصيغة فَعَلَ أيضا التي قرأت في المضارع بالكسر (يَفْعُلُ) وبالضم (يَفْعُلُ).

(1) سورة آل عمران، الآية 80.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 181.

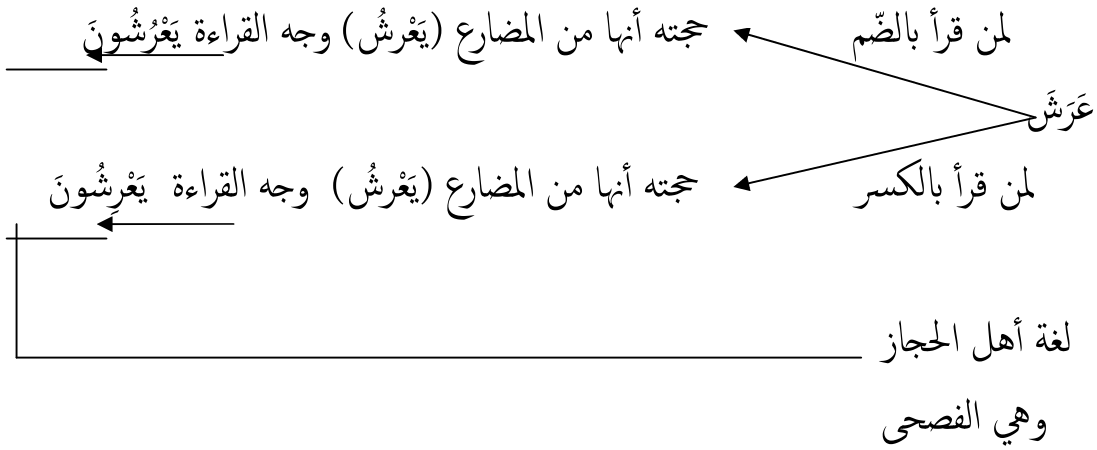
(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 532، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 393، والفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 244.

(4) ينظر: أحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 483.

في قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ
وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ۗ
وَدَمَّرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾.⁽¹⁾

قال ابن الجزري: «اختلفوا في يَعْرِشُونَ [...] فقرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الراء فيها وقرأ
الباقون بكسرها منها»⁽²⁾؛ حيث أن أبا عامر وأبا بكر كان وجه القراءة عندهم هو الضّم ومن قرأ
نحوهم أيضاً وحجتهم في ذلك أن (يعرشون) فعل مضارع من الفعل الماضي (عَرَشَ) مفتوح العين
كَنَصَرَ أي (بَنَاء) أما قراءة الباقيين بالكسر (يَعْرِشُونَ) فحجتهم أنها من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ وهي
لغة الحجازيين واختيرت لغة الحجاز لأنها الفصحى.⁽³⁾

فما نلاحظه هنا أن "المهدوي" (الحجوجي) أنه نسب الكسر إلى أهل الحجاز وقال أنه
الأفصح في ذلك: ويمكننا هنا تلخيص هذين الوجهين في القراءة كما يأتي:



وصور الفعل الثلاثي المجرد كثيرة تختلف باختلاف أوزانه وما ذكرنا هنا فعلى سبيل
التمثيل لا الحصر.

(1) سورة الأعراف، الآية 137.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 204.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 212 والسفاسي، غيث التتبع في القراءات
السبع، ص 251، وابن المهدي، الحجوجي الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، 164.

ب- الثلاثي المزيد: وهو «كل ما زيد على حروفه الأصلية إثنان أو ثلاثة (كحصان وقنديل ومصباح وانطلاق واستغفار)»⁽¹⁾.

إن المقصود بالزيادة كل ما يضاف إلى أصل البنية لتحقيق أحد الغرضين اللفظي أو المعنوي والتي يسلك بها المتكلم مسلك الثراء في المعاني، وأمّا أحرفها فهي الأحرف العشرة التي جمعها أهل العربية في جملة (سألتونها) وتكون بتضعيف أحد الأصول وغالبا ما يكون المضعف عين الفعل من غير فاصل بين ما هو أصلي وما هو زائد نحو: الفعل كَرَّمَ وَفَضَّلَ، أو بالفصل بينهما نحو: الفعل (أَحْشَوْشَنَ وَاعْشَوْشَبَ) أو بالتضعيف في لام الفعل وأصله الأول لاسيما إذا كان لأمر الدلالة على الألوان نحو: أبيض واخضرّ واحمرّ⁽²⁾.

ومما سنقف عليه هنا في مؤلفات الإمام ابن الجزري بعض صور الزيادة بالنسبة للفعل الثلاثي وهي الفعل الثلاثي المزيد بحرف، ثم المزيد بحرفين ثم المزيد بثلاثة أحرف. - الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد: وأوزانه⁽³⁾:

أ- أَفْعَلْ ← مزيد بالهمزة نحو: أَكْرَمَ وَأَعْرَضَ وَأَبَاحَ وَأَذَاقَ

ب- فَاعَلَ ← مزيد بالألف نحو: شَارَكَ وَصَافَحَ وَعَاهَدَ وَشَادَ

ج- فَعَّلَ ← مزيد بالتضعيف نحو: قَدَّمَ وَطَوَّرَ وَمَيَّرَ وَهَدَّدَ

ومن صور الزيادة بالهمزة في الفعل الثلاثي في مؤلفات ابن الجزري نورد قراءة قوله تعالى:

﴿فَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبُرُّ مُعْتَلِةٌ وَقَاصِرٌ

مَشِيدٌ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ البصريان (أهلكتها) بتاء مضمومة من غير ألف والباقون بنون

مفتوحة وألف بعدها»⁽⁵⁾.

(1) سحر سليمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، 77.

(2) ينظر: نجاه عبد العظيم الكوفي، أبنية الأفعال، ص 21.

(3) سحر سليمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، 77.

(4) سورة الحج، الآية 45.

(5) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 171.

والفعل (أَهْلَكَ) من (أَهْلَكْنَاهَا) هنا سواء أقرأ بتاء مضمومة من غير ألف بعدها أو قرأ بالنون المفتوحة وألف بعدها فإنه في أصله مزيد بحرف واحد وهو الهمزة من الثلاثي المجرد (هَلَكَ).

لقد أفادت هذه الزيادة بالهمزة في الفعل (أَهْلَكَ) والتي غدا فيها الفعل على وزن (أَفْعَلَ) التعدية فخرج فيها الفعل من دلالة اللزوم إلى دلالة التعدي (أَهْلَكَ)، كما ترمي إلى الدلالة على الصيرورة والسلب والتمكين والتعريض والدخول في الشيء زماناً ومكاناً أو حكماً كما أن فيها دلالة على الإستحقاق وهي دلالات هذه الصيغة (أَفْعَلَ) الثلاثي المجرد فضلاً عن دلالات أخرى كالمصادقة وغيرها⁽¹⁾.

أما عن صيغة الزيادة بالألف أي (فَاعَلَ) فنورد منها قراءة له تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَىٰ بِعَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَأَلَّزِينِ هَاجِرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دَيْرِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقَتِلُوا لِأَكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دَخَلْنَهُمْ جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ۝﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (وقاتلوا وقتلوا) وفي التوبة (فيقتلون ويقتلون)، فقراحمزة والكسائي وخلف بتقديم (قتلوا) و(...) وتقدم تشديد ابن كثير وابن عامر للتاء من (قتلوا)»⁽³⁾.
حيث قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر نصه تعالى (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) بانين الأوّل للفاعل والثاني للمفعول، وقرأ عمر بن عبد العزيز ومحارب بن دثار قوله تعالى (وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا) بغير ألف وقيل قراءة حسنة المعنى⁽⁴⁾.

(1) ينظر: نجاة عبد العظيم الكوفي، أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، ص 31.

(2) سورة آل عمران، الآية 195.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 185.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 649، وأبو عمر الداني، التيسير في القراءات السبع، ص

في قراءة الفعلين بنى الأول للمفعول أيضا الكسائي وخلف وحمة والثاني للفاعل إما «لأن الواو لا تفيد الترتيب، أو يحمل ذلك على التوزيع أي منهم من (قَتَلَ) ومنهم من (قَاتَلَ) ووافقهم المطوعي»⁽¹⁾.

إن الزيادة بالألف في (قَاتَلَ) أفادت الموالاة، في "القتل" متابعتها كما تشير إلى التكثير. (فَقَتَلَ) غير (قَاتَلَ)، كذلك من معاني هذه الصيغة أي (فاعل) التشارك؛ (المشاركة بين اثنين أو أكثر) مما يحمله اللفظ من هذه الدلالة؛ إذ أن القتال أو المقاتلة يكون بين طرفين فأكثر⁽²⁾.

أما عن صورة الزيادة بالتضعيف؛ تضعيف عين الفعل (فَعَّلَ) فنذكر من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «الكوفيون صَدَّقَ بتشديد الدال والباقون بتخفيفها»⁽⁴⁾.

وهو يقصد في ذلك عاصم وحمة والكسائي الذين قرأوا الفعل متعديا بالتضعيف ونصب الفعل (ظن) عندهم على أنه مفعول به، والمعنى: أن ظن إبليس ذهب إلى شيء موافق فصدق هو ظنه، وذلك على سبيل المجاز⁽⁵⁾.

ولقد ذكر البنا موضحاً سبيل القراءة بالتشديد في هذا مستنداً إلى المعنى يقول: «ومثله "كذبت ظني ونفسي وصدقتهما" وصدقاني وكذبانى وهو مجاز شائع»⁽⁶⁾.

وقرأ الباكون بالتخفيف أي قرأوا قوله تعالى: (صَدَّقَ) دون تضعيف كإبن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وابن ذكوان وأبو جعفر وشيبة ومجاهد، وهو الوجه الذي استبعده أبو حاتم وقال فيه إنه لا وجه لهذه القراءة عنده وهو يقصد القراءة بالتخفيف⁽⁷⁾.

(1) أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 498، 499.

(2) ينظر: سحر سليمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، ص 83.

(3) سورة سبأ، الآية 20.

(4) لابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 165.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، مج 04، ص 123 وأحمد بن محمد البنا إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة

عشر، ج 02، ص 386.

(6) أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 386.

(7) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 07، ص 649، ص 362، 363.

إنّ القراءة بالتخفيف بمعنى قراءة الفعل دون زيادة هو وجه القراءة الذي آثره الفراء في معانيه حيث يقول: «وتقرأ - وهو يقصد من قرأ بالتخفيف في ذلك - (وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ) نصبت الظن على قوله ولقد صدق عليهم في ظنه، ولو قلت: ولقد صدق عليهم إبليس ظنه، كما قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾⁽¹⁾، يريد: عن قتال فيه، وكما

قال: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾⁽²⁾. ولقد قرأ قارئ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه

يريد: صدقه ظنه عليهم، كما تقول: صدقك ظنك والظن يخطئ ويصيب»⁽³⁾.

إنّ اعتماد صيغة الفعل (صدق) مضعفة والعدول عنه، أي القراءات بالتخفيف يجعل لكل صيغة معنى، وصيغة التضعيف هنا تخرج بالفعل من باب اللزوم وصفته إلى صفة التعدي - كما أن لهذه الصيغة معاني كثيرة أبرزها بالنسبة لهذا الفعل التكرير (فصدق) من (صدق) المجرد؛ المبالغة في الصدق والتكرير في هذه الصفة (التكرير) في الفاعل⁽⁴⁾.

إن ما اشتملته هذه الصيغة من معاني التعدية والتكرير هو ما حضر كمدلول في توجيه هذه الآية كما أن لهذه الصيغة معانٍ أخرى فضلاً عن هذه، كالصيرورة ونسبة الشيء إلى أصل الفعل والتوجه إلى الشيء الاختصار (اختصار الحكاية) وقبول الشيء والإزالة وهذا الأخير أي معنى الإزالة هو ما تشترك فيه مع صيغة (أفعل) فضلاً عن اشتراكها في صفة التعدية ومعناها⁽⁵⁾.

ثانياً: التذكير والتأنيث:

نص علماء العربية ونحوها على أن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد ذلك، وعندهم كل مؤنث شيء والشيء يذكر،، فالتذكير هو الأول وهو أشد تمكناً عندهم مثلما عدّوا

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 217.

⁽²⁾ المائة، الآية 71.

⁽³⁾ الفراء، معاني القرآن، ج 02، ص 887.

⁽⁴⁾ ينظر: سحر سليمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، ص 84.

⁽⁵⁾ ينظر: المرجع نفسه، ص 84، 85، 86.

النكرة أشد تمكنا من المعرفة، ولأن الأشياء تكون نكرة ثم تعرف بالتذكير يكون قبل لآته أشد تمكناً عندهم⁽¹⁾؛ أي أن التذكير أصل والتأنيث فرع منه وهذا مذهب سيبويه.

إن ما يدل على تذكير المذكر هو شهرته وشيوع الاستعمال في حين إن المؤنث له علامات تعلّمه وهي تاء التأنيث وألف التأنيث وغيرها، ومنه فإن «المذكر أصل للمؤنث، وهو ما خلا من علامة التأنيث، لفظاً وتقديراً»، وهو على ضربين: أحدهما حقيقي والآخر غير حقيقي [...] والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً وهو على ضربين حقيقي وغير حقيقي⁽²⁾. فالحقيقي من المذكر ما كانت به علامة التذكير نحو قولنا: (رَجُلٌ وَجَمَلٌ) وأما غير الحقيقي فما لم يكن له ذلك نحو: قولنا (الجدار والعمل)، وأما المؤنث ففيه أيضاً الحقيقي الصريح نحو قولنا (المرأة) و (الناقة) وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك كقولنا (القِدْرُ وَالنَّارُ) وهو أيضاً على ضربين مقيس علامة التأنيث فيه لفظاً ألف أو تاء و(غير مقيس)، ما لم تكن علامة التأنيث فيه لفظاً وإن كانت تقديراً نحو "السماء التي تُظِلُّ الأَرْضَ"⁽³⁾.

هذا إذا تعلق الأمر بالاسم ولا يفوتنا هنا أن نشير أيضاً إلى تأنيث الفعل والذي يعد القول بتأنيثه من باب التجوز وفي ذلك يقول عبد الجواد الطيّب: «وقد ذكر الرواة واللغويون من أمثلة هذا قولهم: «أهل الحجاز يؤثنون الطريق والصراط والسبيل والتسوق والزقاق ويتم تذكير هذا كله» وقولهم: «العنق مؤنثة في الحجاز مذكرة عند غيرهم» وقول أبي زيد: «أهل تمامة يؤثنون العُضد وبنو تميم يذكرون»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2009، 02، م، ج 03، ص 265.

(2) أبو البركات ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق وتقديم وتعليق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970، ص 63.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 63.

(4) عبد الجواد الطيّب، من لغات العرب لغة هذيل، جامعة طرابلس، د ت، ص 167.

ونجد من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا

مُشْرِكِينَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعلمي عن أبي بكر (لم تكن) بالتذكير والباقوت بالتأنيث»⁽²⁾.

حيث قرأ الأخوان؛ حمزة والكسائي بالياء (يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ) وقرأ الباقون؛ بالتاء على التأنيث (تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ) وقرأ الابنان؛ ابن كثير وابن عامر وحفص (فِتْنَتُهُمْ) وقرأ الباقون بالنصب⁽³⁾.

وحجة من قرأ بالياء للتذكير (يَكُنْ) فقد جاء بالتذكير لتذكير "أن" وما بعدها في قوله تعالى (إِلَّا أَنْ) فلما رفع (فتنتهم) ذكر، لأن الفتنة هي المعذرة، والمعذرة والعذر واحد في اللغة ومنه فن أتى بالتذكير فتذكير العذر ويجوز أن تذكر أيضا لأن الفتنة هي القول والفتنة والقول واحد، أيضا فذكرت الفتنة لتذكير القول، وأما حجة من أنث الفعل فلأن الفاعل مؤنث لفظًا وإن نصب لفظة (لفتنة) لأن خبر كان هو اسمها في المعنى⁽⁴⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَفَصِلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (وَلِتَسْتَبِينَ) بالتذكير والباقون بالتأنيث»⁽⁶⁾.

حيث قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وحفص عن عاصم ويعقوب ومعها اليزيدي وابن محيصن والحسن قوله تعالى بالتاء (وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ) وجعلوا التاء علامة للتأنيث وذكر الأخفش

(1) سورة الأنعام، الآية 23.

(2) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 142.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 86 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 12 وأحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 08 و السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 207.

(4) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 06، وأحمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 8.

(5) سورة الأنعام، الآية 55.

(6) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 143.

أنها لغة الحجاز؛ إذ لغتهم التأنيث في حين أبو بكر وحمزة والكسائي قوله تعالى بالياء (ليستبين⁽¹⁾).

فأما من قرأ بالياء ورفع السبيل فقد حملوه على تذكير السبيل إذ أضافوا الفعل إليه ورفعوه وحجتهم في ذلك أيضا أن السبيل تذكّر وتؤنث ومنها قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾⁽²⁾.

والإختيار قراءة الفعل بالتاء لأنه بذلك يجعل فعل الخطاب للنبي ρ وهو الفاعل في ذلك، وعلى هذا كان أكثر القراء⁽³⁾، ولقد ذكر الأخفش وغيره أنها لغة تميم⁽⁴⁾.

ومما ورد من صور التذكير والتأنيث أيضا ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتَنَّا

عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري: «واختلف عن أبي بكر في (وتكون لكم الكبرياء) فروى عنه العليي بالياء على التذكير وهي طريق ابن عصام عن الأصم عن شعيب، وكذا روى الهذلي عن أصحابه وروى سائر أصحاب يحيى بن آدم عنه وأكثر أصحاب أبي بكر بالتاء على التأنيث وبذلك قرأ الباقون»⁽⁶⁾.

حيث قرأ ابن مسعود والحسن وابن أبي ليلى، وعاصم في رواية حماد وشعيب بن أيوب عن يحيى عن أبي بكر عن يعقوب وأبو عمرو في رواية، قوله تعالى: (ويكون) لأنه تأنيث مجازي،

(1) ينظر: عبد اللطيف اللخيط، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 438 و 439 وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 258 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 13 وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 13.

(2) سورة الأعراف، الآية 146.

(3) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 13.

(4) ينظر: عبد اللطيف اللخيط، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 439.

(5) سورة يونس، الآية 78.

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 215.

وقرأ الباقر؛ ابن مسعود وإسماعيل والحسن و أبو جعفر ويعقوب وحفص عن عاصم أبو عمر بخلاف عنه وحمزة والكسائي وابن كثير ونافع وابن عامر قوله تعالى بالتاء (وتكون) نظراً لأن لفظة الكبرياء مؤنثة⁽¹⁾.

ثالثاً: العدد:

لا توجد لغة من اللغات الكائنة على ألسنة البشر على تباينها وتعددتها وتكاثرها، امتلكت ومسائل التعبير عن العددية بكل دقائقها ودلالاتها كاللغة العربية، فهناك في هذه اللغة المفردة والمثنى والمجموع، كالجمع السالم وجمع التكسير وجمع دالة على الكثرة وأخرى دالة على القلة، وجمع جمل وصيغ لمتهى المجموع واسم جنس جمعي واسم جمع مما يؤكد الدقة في التدرج بين فكرة الأفراد والجمع⁽²⁾.

ورغم امتلاك اللغة العربية هذه السعة في قواعد التعبير عن العدد والتمييز بين فروعه ودلالاتها (الأفراد والتثنية والجمع) تمييزاً واضحاً إلا أننا نجد هذه القواعد المقررة والأنظمة على دقتها وصرامتها، والتي إلا أنها لم تمنع من استعمال المفرد ليدل به على لجمع، والجمع ليدل به على المفرد أو المثنى، ولم تكن مانعاً من أن يشتمل المعجم العربي على ألفاظ دالة على المفرد والجمع في آن واحد⁽³⁾.

إنّ في القرآن الكريم عشرات الآيات، التي يقرأ فيها اللفظ الواحد بالأفراد تارة والجمع تارة أخرى دون أن يختل معناها أو ينقص، فإن قرئ اللفظ بالأفراد دل المفرد على ما يدل عليه الجمع وإن قرأ بالجمع لم يزد دلالة على ما دل عليه المفرد في شيء، سوى أن هذا الفرق بين الأفراد والجمع من التكاثر وعدمه يعرب عن تعدد لهجات القبائل العربية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 03، ص 598 وأبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر تخ: سبيع حمزة حاكمي، د ط، دت، ص 235 وأحمد بن يوسف؛ (السمين الحلبي)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تخ: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج 06، ص 248. وأحمد بن محمد البناء، تحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 118.

⁽²⁾ ينظر: هادي نهر، التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية، ص 123.

⁽³⁾ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁴⁾ ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

فمن المواضع الصرفية الماثورة في مؤلفات ابن الجزري نجد مسألة الاختلاف في العدد بين الافراد والجمع والتي كثيرا ما نجد أن ابن الجزري يعرضها دونما بيان لدالاتها ويضمنها دلالة هذا الاختلاف في مواطن قليلة ولا سيّما إذا تعلق الأمر بالاختلاف بين الأفراد والجمع.

- **الإفراد:** يمثل الإفراد صورة للجمع ومفردا منه ومنه جاءت التسمية وهو أخذ صفة المثنى والجمع بأنواعه وعليه جعل العرب الجمع مكان المثنى وغيره خاصة إذا اتصل الشئان ببعضها واتصل أحدهما بصاحبه⁽¹⁾.

- **المثنى:** الأصل فيه ضم مفرد إلى مثله بزيادة ألف ونون أو ياء ونون مكسورة في آخر الاسم نحو: الرجلين، ولا يمكن أن يضم اللفظ إلى غير مثله لفظا والتثنية بلفظ واحد فلا يقال: في (الكتاب والقلم) كتابان، ولا عن (الكتاب والقلم) كتابان ولا عن (الأب والأم) أبوان، وإنما الأمر هنا من قبيل التغليب فقط⁽²⁾.

- **الجمع:** وهو ضم مفرد إلى أكثر من مثله لفظا إما بالزيادة أو بالتغيير، فأما الزيادة فنحو: (المؤمنين والمؤمنات) وأما التغيير ففي البناء نحو: (كتب من كتاب)، وضم المفرد إلى أكثر من مثله يشمل الثلاثة فما فوق، وأما القول ب(لفظا) فإنه يخرج من ذلك ما كان نحو: عشرين فإن مفردها ليس عشرا ولذلك يعد هذا من باب الملحق بالجمع⁽³⁾، والجمع قسمان: سالم ومكسر، فأما السالم فما سَلِمَ بناء المفرد منه ويصاغ بزيادة واو ونون عند الرفع وياء ونون عند النصب والجر نحو: مؤمنون أو بزيادة ألف وتاء نحو: هندات، وأما المكسّر فهو ما دل على أكثر من اثنتين وتغير فيه بناء مفرده نحو: «رجال من رَجُلٍ وكُتِبَ من كِتَابٍ»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: صالح بالعيد، الإحاطة في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص32.

(2) ينظر: جرجي شاهين عطيه، سلم اللسان في الصرف والنحو و البيان، دار ريجاني للطباعة والنشر، بيروت، ط04، دت، ص100.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص102.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها وعبد الله سليمان محمد أديب، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري، رسالة مقدمة اختصاص اللغة العربية وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية، جامعة الموصل، 1423هـ، 2002م، ص85.

ولقد سجلنا في مؤلفات ابن الجزري في مواضع عدة ما يعرض فيه الإمام وجه القراءة بالإفراد حيناً وبالجمع حيناً آخر دون أن يتغير المعنى، وإذا ارتبط المعنى بالتكثير أو عدمه أو التخصيص ذكر ذلك، وعليه سنحاول توجيه هذه القراءات بحسب اختلافها وتحولها، القراءة بين الإفراد والجمع وهو ما ذكر وجهه الأول بالإفراد والوجه الثاني بالجمع ثم القراءة بين الجمع والإفراد؛ وهي ما ذكر وجهه الأول ابن الجزري وقرأ بالجمع ووجهه الثاني بالإفراد.

1- بين الإفراد والجمع.

ونذكر مما ورد في ذلك قراءة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (عَلَى صَلَاتِهِمْ) فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتوحيد وقرأ الباقون بالجمع واتفقوا على الإفراد في الأنعام»⁽²⁾ «والمعارج»⁽³⁾، لأنه لم يكتنفها فيهما ما اكتنفها في (المؤمنون) قبل وبعد من تعظيم الوصف في المتقدم وتعظيم الجزاء في المتأخر فناسب لفظ الجمع، وكذلك قرأ به أكثر القراء ولم يكن ذلك في غيرها فناسب الإفراد والله أعلم»⁽⁴⁾.

حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش وابن وثاب قوله تعالى على الإفراد (صلاتهم) ووافقهم في ذلك الأعمش وحجتهم في ذلك، أن الصلاة بمعنى الدعاء، والدعاء في الصلاة صنّف واحد، وجنس واحد ولما كانت مصدرًا فالمصدر عندهم يقع للقليل والكثير بلفظه⁽⁵⁾.

(1) سورة المؤمنون، الآية 09.

(2) وهو يقصد الآية 92، من سورة الأنعام.

(3) وهو يقصد الآية 23 من سورة المعارج.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 246.

(5) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 06، ص 154 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،

ج 02، ص 84، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 282.

وقرأ باقي القراء قوله تعالى بالجمع وكسر التاء، (صَلَوَاتِكِ)، وأراد بها الصلوات الخمس وغيرها من النوافل، كما قرأ على التقدير، فإن كانت الصلاة هي الدعاء فإن الدعاء تختلف أنواعه فجمعوا المصدر (صلواتٍ) من (صلاةٍ)⁽¹⁾.

وسواء قرأت اللفظة في نص قوله تعالى هنا بالإفراد أم بالجمع إلا أننا نلاحظ أن الدلالة عن اللفظ واحدة وهي الدعاء وربما ما جعل القراء يتباينون في قراءتها كونها مصدرا يؤتى به للقليل والكثير هذا لمن أفرده.

ومما أورد ابن الجزري أيضا في قراءة ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ

عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ ابن كثير وحمة والكسائي وخلف وأبو بكر (آياتٍ) بالتوحيد والباقون بالجمع»⁽³⁾.

حيث قرأ ابن كثير وأبو بكر وحمة والكسائي وخلف قوله تعالى (آية) على الإفراد ووافقهم في ذلك ابن محيصن، وأرادوا بذلك القرآن الكريم فالآية، هي المعجزة ولقد أيد نص هذا قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (لولا تأتينا بآية)⁽⁴⁾، وقرأ الباكون بالجمع مطابقة للجواب (إنما الآيات) والجواب بالجمع يدل على أن السؤال كان بالجمع، كما أنها ثبتت في المصحف هكذا، وحتهم أنها أيضا لو كانت على التوحيد لكان رسمها بالهاء، فمن قرأ بالجمع أراد الأبعاض والمعجزات والقراءة بالجمع أقوى وهو الاختيار، وإلى هذا ذهب القيسي في كشفه⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ينظر: المصدر السابق، ج 06، ص 154 والقيسي الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 85، وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 23.

⁽²⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 179.

⁽³⁾ سورة العنكبوت، الآية 50.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 04، ص 18، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 502 وأحمد بن محمد البنا إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 315 وابن المهدي الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 303.

⁽⁵⁾ ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 283. وابن المهدي، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 303.

ونلاحظ في الوجهين (الإفراد والجمع) هنا أنها يدلان على معنى الإعجاز، ومنه فالآية معجزة والجمع منه معجزات، والإتيان بالإفراد أو بالجمع يرجع إلى اختيار القراء في ذلك والقراءة بالجمع أقوى كونها من صريح رسم المصحف.

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ

وَوَاعَدْنَاكُمْ بِنَارِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوىَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «...حمزة والكسائي وخلف قد أنجيتكم من عدوكم وواعدتكم ما رزقتكم بالتاء مضمومة في الثلاثة والباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها»⁽²⁾.

وقال في نص آخر له معربا عن وجه القراءة: «واختلفوا في (أنجيناكم وواعدناكم) فقرأ حمزة والكسائي وخلف (أنجيتكم وواعدتكم ورزقتكم) بالتاء مضمومة على لفظ الواحد من غير ألف في الثلاثة وقرأ الباقون بالنون وألف بعدها فيهن»⁽³⁾.

حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف وطلحة قوله تعالى: (قد أنجيتكم) و(واعدتكم) ما رزقتكم) بتاء الضمير دون ألف في الأفعال الثلاثة على لفظ الواحد، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: في الآية التي بعدها (فيحل عليكم غضبي) ووافقهم في ذلك الأعمش⁽⁴⁾، وقرأ الباقون بالجمع بنون مفتوحة لعداها ألفا في الأفعال الثلاثة، (قد أنجيناكم) و(واعدناكم) و(رزقناكم) بنون العظمة على لفظ الجماعة المخبرين عن أنفسهم⁽⁵⁾، ولقد بين ووضع أبو حيان مناسبة الخطاب والمخاطب في قوله:

(1) سورة طه، الآية 80.

(2) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 144.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 241.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 253 والسقاقي، غيث

النفع في القراءات السبع، ص 395.

(5) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 207 وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء القراءات

الأربعة عشر، ج 02، ص 253.

«والظاهر أن الخطاب لمن نجا مع موسى بعد إغراق فرعون، وقيل: لمعاصري الرسول ρ اعتراضاً في أثناء قصة موسى توبيخاً لهم إذ لم يصير سلفهم على أداء شكر نعم الله فهو على حذف مضاف: في أنجينا آبائكم من تعذيب آل فرعون وخاطب الجميع (بواعدناكم) وإن كان الموعودون هم السبعين الذين اختارهم موسى عليه السلام لسباع كلام الله لأن سماع أولئك السبعين تعود منفعته على جميعهم»⁽¹⁾.

فكان الإسناد هنا مناسبة لقوله تعالى (نزلنا)، تحققت القراءة بنون العظمة لوجود ما يناسبها وإلى هذا ذهب ابن المهدي⁽²⁾.

ونذكر من وجه القراءة بين الإفراد والجمع أيضاً ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ آثِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ تُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (آثار رحمة الله) فقرأ المدنيان والبصريان وابن كثير وأبو بكر (أثر) بقصر الهمزة وحذف الألف بعد التاء على التوحيد وقرأ الباقون بمد الهمزة وألف بعد التاء على الجمع»⁽⁴⁾.

حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر ويعقوب والجحدري وأبو جعفر وأبو بكر عن عاصم وأبو حيوة وابن السميع قوله تعالى: (أثر) بالافراد ليأتلف الكلام، كذلك أن لفظ الأثر يدل على المفرد والجمع، وحجتهم أيضاً أن يقوي المعنى حيث جاء بعدم إخبار عن واحد في قوله تعالى: (كيف يحي الأرض)⁽⁵⁾.

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج06، ص246.

(2) ينظر: ابن المهدي، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص259.

(3) سورة الروم، الآية 50.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج02، ص259.258.

(5) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج07، ص171 والفراء، معاني القرآن، ج02، ص848 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج02، ص289 وأبي عمر الداني، التيسير في القراءات السبع، ص175، وعلي محمد فاخر، التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة لأصحابها؛ أبي جعفر المدني، ويعقوب البصري وخلف الكوفي، دار السلام للطباعة والنشر، والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط01، 1434هـ، 2013م، ص325.

وقرأ الباقون، ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص من عاصم المفضل عنه أيضا وخلف فالحسن والأعمش قوله تعالى على الجمع بالألف بعد الثاء (آثار) لتعدد ما تركه المطر من أثر والمعبر عنه بالرحمة هنا فقراها (آثار) لكثرة ما تؤثر الرحمة (المطر) في الأرض، والاختيار في هذا هو التوحيد لأن من قرأ بالجمع جاز له أن يقدر الفاعل في الفعل (يجي) هو الله تعالى وقد ذكر الله تعالى قوله (يجي الأرض) فلا يلزم أن يقرأ بالتاء هنا لجمع الأثر⁽¹⁾.

هذه بعض المواضع التي ذكر ابن الجزري في كتبه من أوجه القراءة بين الإفراد والجمع ويحمل بنا هنا أن نعرض ونوجّه بعضا من أوجه القراءة بين الجمع والإفراد مما ثبت رسمه إفراداً وقرأه بعضهم جمعا.

2- بين الجمع والإفراد:

ونذكر منه قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَقَوَّمِ أَعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ^ط

فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَنقَبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «روى أبو بكر (مَكَانَاتِكُمْ) و (مَكَانَاتِهِمْ) حيث وقع بالألف جمعا وقرأ الباقون بغير ألف إفرادا»⁽³⁾.

حيث قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر قوله تعالى على الجمع (مَكَانَاتِكُمْ) في جميع القرآن وذلك ليطابق المضاف إليه وهو "ضمير الجماعة إذ أنّ لكل واحد مكانة وقد وافقه في ذلك الحسن" وقرأ الباقون على الإفراد (مَكَانَاتِكُمْ) يريدون بها الجنس فالفرد منه مكانة⁽⁴⁾.

وذكر ابن مجاهد في السبعة أنه روى حفص- وشيبان النحوي- عن عاصم القراءة بالتوحيد في كل القرآن حيث قال: «حدثنا بذلك موسى بن إسحاق، قال: حدثنا هارون بن

⁽¹⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج07، ص170، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج02، ص289، وابن المهدي، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص306.

⁽²⁾ سورة الأنعام، الآية 135.

⁽³⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص145.

⁽⁴⁾ نظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج02، ص136 وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص270 وأحمد بن محمد البتا إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج02، ص31.

حاتم، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا شيبان عن عاصم: أنه قرأ: (عَلَى مَكَاتِكُمْ) واحدةً»⁽¹⁾.

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (خطيئاتكم) فقرأ المدنيان ويعقوب خطيאתكم بجمع السلامة ورفع التاء وقرأ ابن عامر بالإفراد ورفع التاء وقرأ أبو عمرو (خطيאתكم) على وزن عطاياكم بجمع التكسير وقرأ الباقون بجمع السلامة وكسر التاء نصبا»⁽³⁾.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وخلف قوله تعالى: (خطيئات) بالتاء جمعا للسلامة، وحجتهم في ذلك أن يعرب مفعولا لم يسم فاعله فهي عندهم من خطية وآثروا الجمع لكثرة الخطايا الذين أسندت إليهم، وجمع المؤنث السالم يقع للقليل والكثير، وقرأ بكسر التاء جمعا مؤنثا سالما من الفعل (نغفر) بالنون وخطيئاتكم جمع مؤنث سالم مكسور في حالة النصب (مفعول به) على أصله⁽⁴⁾.

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 269.

(2) سورة الأعراف الآية 161.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 204.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 03، ص 190، والقيسي الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 59 و 60، وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 114، وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 65..

وقرأ ابن عامر (خطبتكم) لأن الدلالة عنده على الأفراد والجمع واحدة وقد أضيف ضمير الجمع وبذلك فهو أقوى في الدلالة لأن لكل واحد خطايا وقرأ بضم التاء أيضاً، مفعولاً ؛ وليتم المعنى وقع موقع الجمع لهذه القراءة⁽¹⁾ فبإضافتها إلى الجمع (ضمير الجمع) أخذت معنى الجمع.

ومنه أيضاً ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُكُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا

خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ تُخَذُّونَ الْمَضِلِّينَ عَضُدًا﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (مَا أَشْهَدُكُمْ خَلْقَ) فقرأ أبو جعفر (أَشْهَدْنَاكُمْ) بالنون

والالف على الجمع للعظمة وقرأ الباقر بالتاء مضمومة من غير ألف على ضمير المتكلم»⁽³⁾.

حيث قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وهي رواية ابن جهمز عنه وعون العقيلي وابن مقسم

وشيبة قوله تعالى: (أَشْهَدْنَاكُمْ) على التعظيم وقرأ الباقر بالتاء المضمومة⁽⁴⁾.

ولقد ذهب أبو حيان إلى بيان ضمير المفعول في قراءة الجمهور حيث قال: «والظاهر عود

ضمير المفعول في (أشهدتهم) على إبليس وذريته، أي لم أشاورهم في خلق السماوات والأرض

ولا خلق أنفسهم بل خلقهم على ما أردت»⁽⁵⁾.

ولما كان بالتوحيد في حكم الواحد، يجوز أن يكتفي بالواحد عن الجمع⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص59 وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص65.

⁽²⁾ سورة الكهف، الآية 51.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص232.

⁽⁴⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج5، ص238، و أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، راجعة وعلق عليه، نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، 1428هـ، 2007 م، ص353، وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص217.

⁽⁵⁾ أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص129.

⁽⁶⁾ العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص353.

ومما ورد في القراءة بين الجمع والافراد أيضا في مؤلفات ابن الجزري نذكر ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ^ط وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ^ع مِنْ دُونِهِ^ع وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾⁽¹⁾.

رابعا: المصادر:

المصدر لغة: هو اسم مكان من «صَدَرَ الأمر؛ نتج عنه، وفي رأي البصريين يقال للموضع الذي تصدر عنه الإبل؛ أما الكوفيون فالمصدر عندهم صيغة على وزن (مَفْعَلٌ) بمعنى مفعول لأنه مصدرٌ عن الفعل وليس مصدرًا له»⁽²⁾.

أما اصطلاحا: فالمصدر «ما دلّ بصيغته على شيء واحدٍ وهو الحدث»⁽³⁾.

1- المصدر الأصلي:

هو الاسم الدال على الحدث مجردًا من الزمان؛ إذ يتضمن حروف فعله ومعناه، ويذكر المصدر في أصله دون قيد أو تحديد نحو: "العلم" و "القراءة"... وغيرها أما غيره من المصادر فيذكر بقيد كالقول: بالمصدر المبيي أمّا إذا ذكر دون قيد فهو المصدر الصّريح⁽⁴⁾. وللمصدر أبنية متعددة منها القياسية ذات الوزن ومنها غير القياسية (السماعية).

2- من المصادر السماعية:

وهي مصادر الفعل الثلاثي التي سمعت عن العرب أو وردت في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، وأوزانها كثيرة ولا تعرف إلاّ باللجوء إلى المعاجم وكتب اللغة، ونظرا لهذا التعدد فقد وضع لها علماء اللغة جملة من الضوابط فحدّدوا أوزانها استنادًا إلى ما يجمع بين

(1) سورة الزمر، الآية 36.

(2) راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1413 هـ، 1993م، ص 372.

(3) أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ، 1996م، ج01، ص 163.

(4) ينظر: محسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصّرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م، ص 206.

الأفعال من خصائص وحددوا لكل وزنٍ صنفاً تيسيراً لمعرفة والإحاطة بها⁽¹⁾. ومن هذه الأوزان نذكر:⁽²⁾

1- فعالة: ويصاغ عليه مصدر كل فعل ثلاثي دلّ على مهنة أو حرفة نحو:

صنع ← صناعة

2- فُعَالٌ: ويصاغ عليه مصدر كل فعل ثلاثي دل على:

● داء أو مرض: نحو: زَمَّ ← زَكَّامٌ

● صوت نحو: بَكَى ← بَكَاءٌ

3- فعيل: يبني على هذا الوزن مصدر بعض الأفعال الدالة على صوت: نحو:

زَارَ ← زَيْيرٌ

ويبنى على هذا الوزن أيضاً مصدر الثلاثي الدال على السَّير نحو:

رَحَلَ ← رَحِيلٌ

4- فُعَلَاءٌ: يبني عليه مصدر الفعل الثلاثي الذي يدل على لون نحو:

حُمِرَ ← حُمْرَةٌ. عدا الفعلين سَوَدَ وبيَضَ فمصدرهما على وزن (فعال).

5- فِعَالٌ: يبني عليه مصدر الثلاثي الدال على امتناع نحو:

جَمَحَ ← جِمَاحٌ

6- فُعُولٌ: يبني عليه مصدر الثلاثي اللازم الذي وزنه (فَعَلَ) الصَّحيح أو المعتل نحو:

قَعَدَ ← قُعُودًا وَوَصَلَ ← وَوُصُولًا

7- فَعْلٌ: يبني عليه مصدر الثلاثي معتل العين بالألف (الأجوف) نحو:

نَامَ ← نَوْمًا.

8- فَعْلٌ: يبني عليه مصدر الثلاثي المتعدي الذي وزنه (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) نحو:

جَرَدَ ← جَرْدٌ / فَهَمَ ← فَهْمٌ.

⁽¹⁾ ينظر: راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص 372، ومحسن على عطية الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصرفية،

ص 207.

⁽²⁾ ينظر: محسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصرفية، ص 207، 208، 209.

9- فَعَلٌ: ويبنى عليه مصدر الثلاثي الذي وزنه (فَعَلَ) نحو:

فَرِحَ ← فَرَحٌ.

10- فُعُولَةٌ: يبنى عليه مصدر الفعل الثلاثي الذي وزنه (فَعَلَ) نحو:

سَهَّلَ ← سُهُولَةٌ.

وقد يأتي على فعالة نحو: بَلَغَ ← بِلَاغَةٌ.

ونظراً لتعدد الأوزان السماعية وكثرتها فإن الضوابط التي وضعها اللغويون مطّردة ومقيسة لمصادر الثلاثي ومنه فهي تظل مصادر سماعية لا يحكمها قياس⁽¹⁾، وما ورد من صيغ الأوزان السماعية في مؤلفات ابن الجزري الكثير على تعدد هذه الأوزان نورد منها هنا صيغة فعالة وفَعَلٌ.

ففي قوله تعالى: **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ**

جُنَاحٌ إِلَّا تَكْتُبُوهَا⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في تجارة حاضرة، فقرأ عاصم بالنصب فيها وقرأ الباقون لرفعها»⁽³⁾؛ حيث قرأ عاصم (تجارة حاضرة) بنصبها على أن تكون تجارة خبر اعتبر الطبري أن من قرأ بهذا النص قد شدّ عن قراء الجماعة⁽⁴⁾، هي القراءة التي أتاها عاصم وحده بالفتح ولفظة تجارة هنا خبر "تكون" والمعنى إلا أن تكون المبيعات تجارة، أما من قرأ برفع المصدر فقد عدّ الفعل "تكون" كاملاً ولفظة تجارة فاعل بها والمعنى إلا أن توجد تجارة⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، ص 209.

(2) سورة البقرة، الآية 282.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 178.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 420 وأبو عمرو التّاني، التيسير في القراءات السبع ص

85.

(5) ينظر: علي محمد فاخر، التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة لأصحابها؛ أبي جعفر المدني، ويعقوب

البرصري وخلف الكوفي، دار السلام للطباعة والنشر، والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 01، 1434هـ، 2013م، ص 110، 111.

وسواء قرأت اللفظة (تجارة) بالنصب أم بالرفع فإن أصلها وجذرها واحد ولها صياغة واحدة وهي (فِعَالَةٌ)؛ (تِجَارَةٌ) من الفعل (الثلاثي تَجَرَّ) والمصدر منه مسموع وهو (تجارة)؛ مصدر دال على مهنة وحرفة التجارة.

ومن المصادر السماعية الواردة في مؤلفات ابن الجزري ما اجتمع في قراءة قوله تعالى:

﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «وتقدم الخلاف في فلا رفث ولا فسوق ولا جدال أوائل السورة عند (فلا خوف) عليهم»⁽²⁾.

حيث قرأ ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ) برفع اللفظتين مع التنوين ووافقهم في ذلك قراء القراءة الشاذة؛ كل من ابن محيصن اليزيدي والحسن⁽³⁾.

وسواء أتى جمهور القراء هذه الألفاظ بالفتح أم بالرفع، فإن صيغت من الثلاثي على النحو الآتي:

من الماضي

رَفَثَ ← رَفَثَ

على وزن ← على وزن فعل

فَعَلٌ ← وهو مصدر سماعي مصاغ من الفعل اللازم.

3- من المصادر القياسية:

ويقصد بها مصادر الرباعي والخماسي ولكل منها أوزانه⁽⁴⁾ ونذكر منها هنا بعض أوزان مصادر الرباعي والتي يمكن عرضها وتوجيه بعضها كما يأتي:

(1) سورة البقرة، 197.

(2) النشر في القراءات العشر، ج2، ص 170.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج01، ص 296 و أحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج01، ص 389.

(4) ينظر: محسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصرفية، ص 209.

- أوزان مصادر الرباعي: ومصادر الفعل الرباعي كلها قياسية نحو:
أ- فَعْلَلَةٌ: والرباعي⁽¹⁾، إما أن كون رباعياً أصلاً مجرداً (فَعْلَل) نحو: وفَعْلَلًا.

دَخَرَجَ ← دَخَرَجَةٌ

وَبَعَثَ ← بَعَثَةٌ

فإذا كان مضعفاً أخذ نفس الوزن؛ (فَعْلَلَةٌ) أو (فَعْلَلًا) نحو:

زَلَزَلَ ← زَلَزَلَةٌ أو زَلَزَالًا

وَسَوَّسَ ← وَسَوَّسَةٌ أو وَسَوَّاسًا.

ورغم كون هذين الوزنين قياسيين إلا أننا لم نسجل في إحصائنا للمادة الصرفية في مؤلفات ابن الجزري توجيهها للآيات الواردة فيها ولم يذكر حتى وجهاً صريحاً لها في أسفاره. حيث نجد من المصادر الصريحة على ذلك في القرآن الكريم منها صيغ من الرباعي المضعف: قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾⁽²⁾.

ولفظة الزلزال مصدر على وزن فَعْلَل من الرباعي المضعف زَلَزَلَ (على وزن فَعْلَل).

من صيغ الرباعي المضعف أيضاً: قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾⁽³⁾.

لفظة (الوسواس) هي الأخرى مصدر لم يُن له ابن الجزري ولو بوجه في مؤلفاته.

فالمصدر الوِسْوَاسُ من الفعل المضعف (وسوس).

إن هذه الصيغ وشبهها مما لم يختلف فيه جمهور القراء، ولم يشذ عن القراءة المتواترة سكت

عليه ابن الجزري وربما يعود ذلك اعتباراً منه أن وجهها اللغوي واحد.

ب- إِفْعَالٌ:

إذا كان الفعل صحيحاً على وزن (أَفْعَل) يكون مصدره على وزن (إِفْعَال) نحو:

أَكْرَمَ ← إِكْرَامًا

(1) ينظر: عبده الراجحي، مهارات العربية في النحو والصرف /، الإسكندرية، 2007م، ص 35.

(2) سورة الزلزلة، الآية 01.

(3) سورة الناس، الآية 04.

وإذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلُ) معتل غير صحيح فإن عينه تعلُّ في مصدره أيضاً؛ حيث تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح؛ ثم تقلب ألفاً ساكنة مع ألف المصدر فيحذف أحدهما ثم يعوض ذلك تاء في آخره المصدر نحو:

أَقَامَ ← إقامة
وَأَعَادَ ← إعادة⁽¹⁾.

ومما ورد على هذه الصيغة في قراءات القرآن الكريم ولم يختلف فيه وفي صيغة قوله تعالى:

﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾⁽²⁾.

فمصدر إخراجاً هو الآخر مصدر قياسي لم يثبت إختلاف جمهور القراء في صيغته وهو من الفعل الصحيح أَخْرَجَ ← على وزن أَفْعَل.

لم نسجل للإمام ابن الجزري وقوفه في كتبه عن بيان هذا الوجه أيضاً لا في النشر ولا في التعبير ولا في التقريب ولا في التمهيد ولا في غيرها.

والمصدر هنا مصاغ من الفعل الصحيح المتعدي كالاتي:

أَخْرَجَ ← إخراجاً.
على وزن أفعل
فعل صحيح متعدي

إخراجاً.
على وزن إفعالاً
مصدر قياسي.

- مصدر المرة:

ويسمى اسم مرة وهياًة ومصدرًا دالاً عليهما.

- مصدر المرة: وهو اسم يدل على حدوث الفعل مرّة واحدة مجرداً من الدلالة على الزمان.

وهو يدل على مجرد الحدث بأصله، ويتضمن مصدر المرة الدلالة على التوكيد والحدث وعدّد حد الفعل نحو قولنا: رَكَعَ المصلي رُكُوعًا، ثم سَبَّحَ سُجُودًا، فلفظتا الركوع والسجود دلتا على مجرد حدوثهما من المصلي، وقولنا أيضاً: جال جَوْلَةً فلفظة جولة دلت على الحدث المجرد من الزمان

(1) ينظر: عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، المكتب الجامعي الحديث، ط02، 1999م، ج2، ص

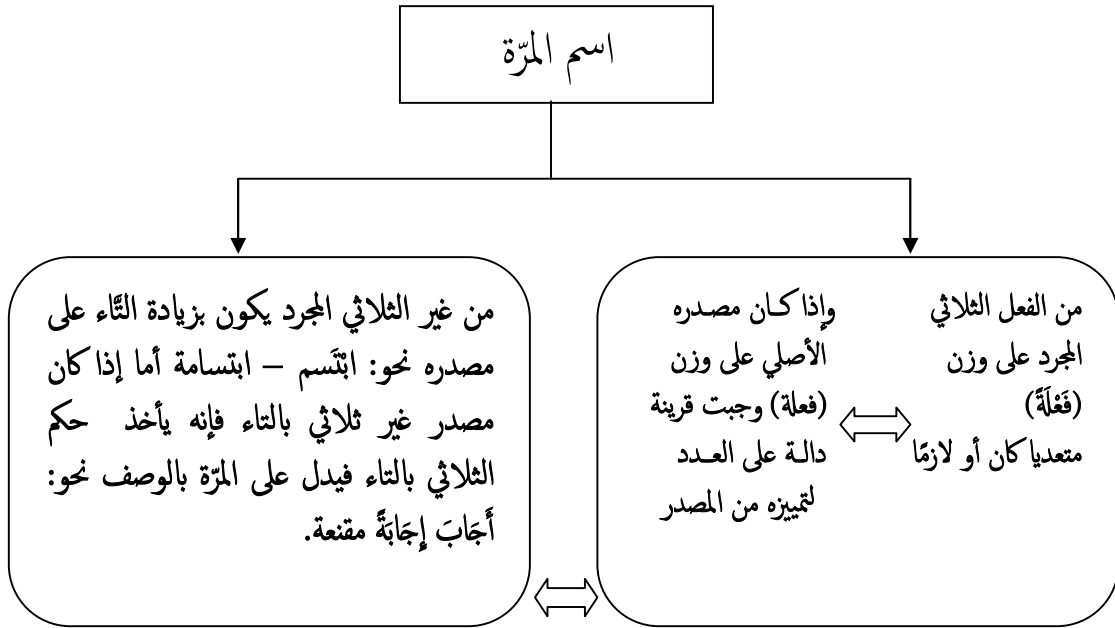
32.

(2) سورة نوح، الآية 18.

هنا مؤكداً مع الدلالة على المُرّة، أي جَال المتجوّل جَوْلَةً واحدةً فمصدر المُرّة يدل على معنيين؛
المعنى المجرد؛ أي من الزمان والمرة.⁽¹⁾

صوغه:

يصاغ اسم المرة كما يأتي:⁽²⁾



ومما ورد من صيغ اسم المرة في مؤلفات ابن الجزري نذكر: قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا

صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (إِنْ كَانَتْ صَيْحَةً وَاحِدَةً) في الموضوعين⁽⁴⁾ فقرأ أبو جعفر بالرفع فيهن على أنّ "كان" تامة و "صيحة" فاعل أي ما وقعت إلا صيحة واحدة وقرأ الباقون بنصبهنّ على أن "كان" ناقصة أي ما كانت هي؛ أي الأخذة إلا صيحة واحدة اتفقوا على نصب (ما ينظرون إلا صيحة واحدة) إذ هو مفعول ينظرون»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أحمد فليح، حسن محمد الربابعة، محمود مهيديات، محمد حسن العمري، مبادئ علم الصّرف، المركز القومي للنشر الأردن، ط 01، 2000 م، ص 79 ومحسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوي والأبنية الصرفية، ص 216.

(2) ينظر: أحمد فليح حسن محمد الربابعة، محمود مهيديات، محمد حسن العمري، مبادئ علم الصرف، ص 80.

(3) سورة يس، الآية 29.

(4) وهو يقصد الموضع المذكور والموضع الثاني لها قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ سورة يس الآية 53.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، 264.

حيث قرأ أبو جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث قوله تعالى بالرفع أي؛ صيحةً واحدة فقرأوا المصدر مرفوعاً على أنّ (كان) فعل تام وغير ناقص ومن ثم فإن المدلول؛ هو أنه ما حدث وما وقعت إلا صيحة، وقد ثمن الزجاج هذا وأعرب أنها صيغة جيدة في العربية في حين أنكرها تماماً أبو حاتم⁽¹⁾.

والمصدر صيحة في دلالاته على المرة سواء قرأ بالنصب أم بالرفع من الفعل الثلاثي الأجوف (صَاحَ) الذي صيغ منه على وزن (فَعْلَة) ليدل على معنيين اثنين المعنى المجرد؛ وهو الصياح والمعنى الثاني وهو الزّمان (أي المَرّة).

وضح أبو عبد الله القرطبي دلالة اسم المرة بالرجوع إلى المعنى المجرد للمصدر في كتابه الجامع حيث قال: «وقرأ عبد الرحمن بن الأسود - ويقال: إنه في حرف عبد الله كذلك - "إن كانت إلا زّقيةً واحدة" وهذا مخالف للمصحف»⁽²⁾.

حيث عمد في قوله هذا إلى بيان القراءة التفسير لبيّن مدلول المصدر ومعناه المجرد ولما كان مخالفاً لرسم المصحف فهو شاذ.

ثم يبين القرطبي أصل المصدر أنه من صَاحَ أي زَقَا يزقوا ومن ثم فالقول بصاح صيحة؛ زقا زقية واحدة حيث يقول:

«قلت وقال الجوهري: الزَّقْوُ والزَّقِي مصدرٌ، وقد زقا الصدى يزقو [وزيقي] زُقَاءً، أي صاح، وكل صَاحٍ زاقٍ والزقية الصيحة»⁽³⁾.

وعليه فإن لفظة (صيحةً) تدل على حدوث الفعل من صاحبها مرة واحدة، ولما كان وَزْنُ اسم المرة هما في أصله على وزن (فَعْلَة) جيء بلفظة (واحدةً) وهي قرينة دالة على العدد وأن الصيحة هي صيحة واحدة.

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 07، ص 377، وأبو العباس بن المهدي، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 326.

(2) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وشاركه في تحقيقه محمد رضوان عرقسوسي ماهر حبوش، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1427 هـ، 2006 م، ج 17، ص 434، 435.

(3) المصدر نفسه، ج ن، ص 435.

كذلك من صور اسم المرة الواردة في مؤلفات الإمام ابن الجزري نذكر قراءة قوله تعالى:

﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «... ابن كثير وأبو عمرو النشأة هنا وفي النجم والواقعة بفتح الشين وألف بعدها والباقون بإسكان الشين من غير ألف ووقف حمزة على وجهين في ذلك أحدهما أن يلتقى حركة الهمزة على الشين ثم يسقطها طردا للقياس والثاني أن يفتح الشين ويبدل الهمزة ألفاً اتباعاً للخط ومثله قد سمع من العرب»⁽²⁾.

حيث قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب (النشأة) بسكون الشين بلا ألف ولامد وحجتهم في ذلك أنها لغة كالرأفة. والكأبة إلا الحسن البصري فقد قرأها بالمد. والقصر في ذلك أشهر، وقد ذكر ابن الجزري أن (النشأة) كتبت بألف بعد الشين ولا خلاف في ذلك، لأنها تحتمل القراءتين وأن هذا الوجه أتى به أبو عمرو ومن معه ممن مد صورة المد⁽³⁾، فابن الجزري أورد الوجهين المحتملين بالهمز (النشأة) وبالمد (النشأة) وهو وجه أتى به أبو عمر وابن العلاء ومن نهج نهجه في صورة المد.

ولقد أعرب الزجاج عن دلالة هذا المصدر (النشأة) عن معناه الأول المجرد حيث يقول: «ثم الله ينشئ النشأة الآخرة؛ أي ثم إن الله يبعثهم ثانية بنشئهم نشأة أخرى، كما قال: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾⁽⁴⁾، وأكثر القراءة النشأة بتسكين الشين وترك المد»⁽⁵⁾.

إن القول بأن الله يبعثهم ثانية بنشئهم أعرب فيه الزجاج هنا عن المعنى الثاني الذي يدل عليه المصدر وهو (مرة ثانية)؛ ويتضح ذلك في قوله تعالى (نشأة أخرى) أي أن هذه النشأة

(1) سورة العنكبوت، الآية 20.

(2) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 159.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 07، ص 8 والفراء، معاني القرآن، ج 02، ص 834، وأحمد بن محمد

البناء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 349.

(4) سورة النجم، الآية 47.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 4، ص 165.

تسبقها نشأة أولى. وهو ما قال عنه الزّجاج (يعثم ثانية)، وقد أورد ابن الجزري في مؤلفاته الوجهين أي بالمد (النشاء) والقصر (النشاء).

إنّ القول بمصدر المرة نشأة قد صيغ من الفعل نشأ ولكن لما كانت صيغة المصدر وردت لفظة الآخرة وهي قرينة للدلالة على المعنى الثاني وهو المرة.

خامساً: بعض المشتقات ودلالاتها في مؤلفات الإمام ابن الجزري:

إن أهم ما سجّله مجتهدو اللغة العربية بالنسبة لأسماء العربية هو أنها إما مأخوذة من غيرها وإما ألا تكون كذلك، فاصطلحوا على قسم منها بالأسماء الجامدة واصطلحوا على القسم الثاني بالأسماء المشتقة؛ التي تتجلى فيها خاصية من خصائص العربية وهي ظاهرة اشتقاق التي يتم فيها أخذ كلمة من أخرى شرط التناسب في المعنى والتركيب والتغاير في الصيغة بحرف أو بحركة⁽¹⁾.

والاشتقاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام صغير وكبير وأكبر فأما الصغير فما اتحدت الكلمتان فيه حروفًا وترتبا ك (فهم) من (الفهم)، وأما الكبير فما اتحدتا فه حروفًا لا ترتبًا ك (جيد) من (الجيد)، وأما الأكبر فما اتحدتا فيه في أكثر الحروف مع التناسب فيما تبقى من الحروف ك (نعم) من (النعم) لتناسب حرفي العين والهاء في المخرج وأهم هذه الأقسام عند المشتغلين في علم الصرف هو الإشتقاق الصغير⁽²⁾.

ولقد تباين مجتهدو اللغة من البصريين والكوفيين في أصل المشتقات فأما البصريون فالمصدر عندهم هو الأصل (أصل المشتقات) وحجتهم في ذلك بساطته؛ أي دلالته على الحدث

(1) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق وتقديم علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 01، 1407 هـ، 1987 م، ص 62 وعبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط 02، 1999 م، ج 02، ص 24.

(2) ينظر: أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مراجعة غالب المطلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2000 م، ص 56.

فقط بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث والزمن، أما الكوفيون فالأصل عندهم الفعل وحجتهم في ذلك أن المصدر يأتي بعده في التصريف، وأجمع أغلب الصرفيين على الرأي الأول⁽¹⁾.

وسنعرض هنا لبعض مظاهر الاشتقاق مما ورد مبثوثاً في مؤلفات الإمام ابن الجزري من أبرز مظاهر الإشتقاق كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان مختزلين ما اطرّد وجهه وتوجيهه في مؤلفات الإمام.

1- اسما الزمان والمكان:

اسم الزمان واسم المكان اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه ويصاغان من الثلاثي على وزن (مُفْعَل) بفتح الميم والعين وإسكان (الفاء)، إذا كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو معتل اللام نحو: مَذْهَبٌ، وَمَرْمَى، مَوْقَى، ومَقَام. وعلى وزن (مَفْعَل) بكسر العين إذا كانت عينه مكسورة أصلاً في المضارع، أو كان مثلاً غير معتل اللام نحو: مجلس ومبيع وموعد وقيل أنه إذا صحّت الواو في المضارع فهو على وزن (مُفْعَل) أيضاً⁽²⁾.

أما من غير الثلاثي فعلى وزن (اسم مفعول) كمكرم ومستخرج، ولا يفوتنا أن نشير هنا أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة من غير الثلاثي وحتى في بعض أوزان الثلاثي ويجدر التمييز بينها بالقرائن إن لم توجد القرينة فهو يصلح للزمان والمكان والمصدر⁽³⁾. فمن صور اسم المكان والزمان وصيغها الواردة نذكر صيغة اسم المكان (مُقَام) الواردة في قراءة: قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في مَقَامِ أمين فقرأ المدنيان وابن عامر (مُقَام) بضم الميم وقرأ الباقون بفتحها والمراد في الفتح موضع القيام وفي الضم معنى الإقامة واتفقوا على فتح الميم من

(1) ينظر: المصدر السابق، ص 56.

(2) ينظر: أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 72.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 73.

(4) سور الدخان، الآية 51.

الحرف الأوّل من هذه السورة وهو قوله تعالى (وزروع ومّقام كَرِيمٍ)، لأن المراد به المكان وكذا في غيره وكذا من (مقام) وما أجمع على فتحه والله أعلم»⁽¹⁾.

حيث قرأ عبد الله بن عمر وزيد بن علي وأبو جعفر وشيبة والأعرج والحسن وقتادة ونافع وابن عامر قوله تعالى (في مّقامٍ) بضم الميم بمعنى الإقامة ووافقهم في ذلك الأعمش وقرأ أبو رجاء وعيسى ويحيى وباقي السبعة (مّقامٍ) بفتحها وهو موضع الإقامة⁽²⁾.

إن القول فتح الميم في لفظ (مّقامٍ) من الفعل الرباعي أقام وهو فعل من أتى بفتح الميم في المصدر أيضا. ولقد أفصح ابن الجزري في نشره على أنه أُجْمَع على فتح الميم في (مّقامٍ) كونها تدل على المكان وهي قراءة أغلب جمهور القراء - لاسيما السبعة.

2- اسم الفاعل:

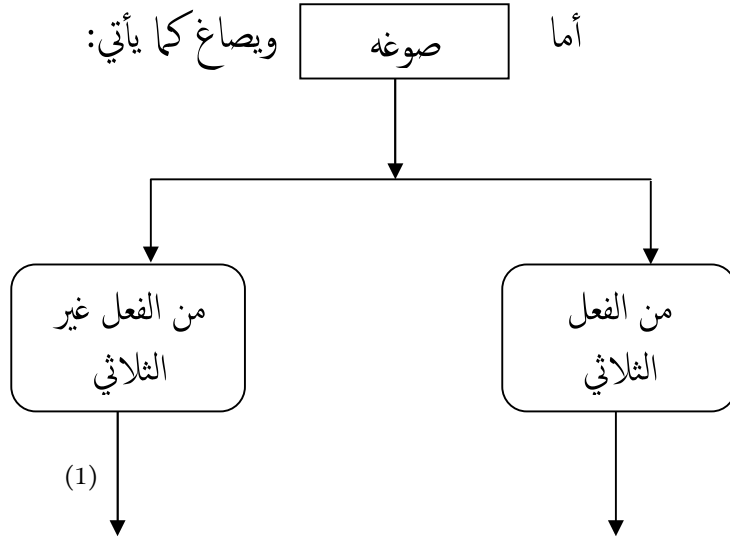
وهو اسم المشتق الذي يدل على صفة فيها حدث مؤقت معه فاعله، وهو الاسم المصوغ الذي يؤتى به للدلالة على من وقع منه الفعل. أو قام به⁽³⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 277.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية مج 4، ص 383، وأبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 08، ص 40 وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 464.

(3) ينظر: علي جابر منصور، علاء هاشم الخفاجي، التطبيق الصرفي، ص 228.

أما صوغه ويصاغ كما يأتي:



* يصاغ اسم الفاعل على وزن مضارعه
ثم إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة
وكسر ما قبل الآخر: نحو:
قاتل ← يقاتل ← مقاتل.
استقام ← يستقيم ← مستقيم.

* يصاغ على وزن فاعل (قياساً)
من الفعل الثلاثي مفتوح العين.⁽²⁾
نحو: ضَرَبَ - يضرب - ضاربٌ
المخلص في عمله ضاربٌ المثل
في الإخلاص.

* إذا كان الفعل مضعف فك تضعيفه نحو: شك ← شاكٌ، أما إذا كان معتلاً ناقصاً
حذف حرف العلة من آخره في حالة
تنكيره نحو: رمى ← رامٍ أو الرامي أما إذا كان الفعل أجوفاً
قلبت ألفه همزة نحو: صام ← صائم.⁽³⁾

فمن صيغ اسم الفاعل الواردة في مؤلفات ابن الجزري: نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿فَأَنْطَلَقَا

حَتَّىٰ إِذَا لَقِيََا غُلَمًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي بِنَفْسِي بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾⁽⁴⁾.

(1) ينظر: سحر سليمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، ص 26.

(2) ينظر: أما إذا كان الفعل الثلاثي مضموم العين نحو: (ضَعَفَ و ضَعِبَ) أو إذا كان الفعل الثلاثي مكسور العين ولازمًا نحو: (فرح و حَمَزَ) فلا يأتي اسم الفاعل منه على وزن فاعل وإنما يأتي على أوزان أخرى مختلفة نحو: (ضعيف و صعب) و (فرح و حمر) ويعرف حينئذ بالصفة المشبهة باسم الفاعل - ينظر: محمود إبراهيم الضبع، الأساس والنحو والصرف، موسوعة علمية عامة، ص 212.

(3) ينظر: سحر سليمان عيسى، مفاهيم أساسية في علم الصرف، ص 25، 26.

(4) سورة الكهف، الآية 74.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (زَاكِيَّة) فقرأ الكوفيون وابن عام وروح بغير ألف بعد الزاي وتشديد الياء وقرأ الباقون بالألف تخفيف الياء»⁽¹⁾. وقال في التّحبير: «نفساً زكية بتشديد الياء من غير ألف والباقون بالألف وتخفيف الياء»⁽²⁾.

حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (زَاكِيَّة) وحجتهم في ذلك أنها لغة في "زَاكِيَّة وزَكِيَّة"، والمعنى أنه على تقيّة صالحة لا ذنب لها، في حين قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي قوله تعالى (زَكِيَّة) بغير ألف مع التشديد وحجتهم في ذلك أن بنوها على (فعيله) على معنى (نامية)؛ النَّفْس النَّامِيَّة، وقيل معناها النَّفْس التي لم تبلغ الخطايا وقيل أنها النفس المطهرة، وقيل أيضاً أن زكية وزاكية لغتان فالنفس الزكية أو الزاكية هي النفس الصالحة التقيّة⁽³⁾.

فلقد صيغ اسم الفاعل (زَاكِيَّة) من الفعل الثلاثي معتل الآخر على وزن فاعل والتاء للتأنيث، وسواء قرأت بألف بعد الزاي مخففة الياء أم بالياء المشددة فكلاهما تعرب عن اسم الفاعل وهو (النَّفْس). والتي ذكر في ذلك تفسيرها وقال أنها النامية والصالحة والتقيّة.

ومما ورد من صيغ اسم الفاعل أيضاً من غير الثلاثي نذكر قراءة قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِن

تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ

مُسَوِّمِينَ ﴿٤﴾

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (مُسَوِّمِينَ) فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بكسر الواو وقرأ الباقون بفتحها»⁽⁵⁾.

حيث قرأ ابن كثير وأهل البصرة؛ أبو عمرو وكذا يعقوب وعاصم بكسر الواو اسم فاعل من الفعل (سَوَّمَ) المضعّف أي مسومين أنفسهم أو خيلهم من السّومة، وهي العلامة؛ وقد كانوا

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 235.

(2) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 139.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، مج 03، ص 123 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها

وحججها، مج 03، ص 175، وابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 395

(4) سورة آل عمران، الآية 125.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 182.

بعمائم صفر تعلّمهم مرخيات على أكتافهم، في حين قرأ غير هؤلاء من أبي جعفر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب قوله تعالى بفتح الواو ومع التشديد (مَسُومِينَ) اسم مفعول والفاعل هو الله سبحانه وتعالى⁽¹⁾.

وفي هذا ذكر الزّجاج دلالة اللفظتين اسم الفاعل واسم المفعول وقدم معنى ثانيا لصيغة اسم الفاعل (مَسُومِينَ) فضلاً على أنها القراءة المرجّحة (قراءة الكسر) وأن الله تعالى هو الفاعل حيث يقول: «وقوله جلّ وعز: (مَسُومِينَ) قرئت مَسُومِينَ ومَسُومِينَ ومعنى مَسُومِينَ: أخذ من السّومة، وهي العلامة، كانوا يعلمون بصوفه أو بعمامة أو ما أشبه ذلك ومَسُومِينَ: معلّمين وجائز أن يكون مَسُومِينَ: قد سوّموا خيلهم وجعلوها سائمة»⁽²⁾.

فمَسُومِينَ بكسر اسم الفاعل من (سوّم) غير الثلاثي حيث استبدل حرف مضارعه ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، والقراءة بالكسر مما لحظنا الوجه الذي أجمع عليه الكثير وريح استناداً إلى نسبة الفعل إلى صاحبه والفاعل هو الله تعالى في ذلك.

3- الصفة المشبهة:

وهي اسم مشتق يدل على ثبوت صفة في الفاعل (صاحبه) ثبوتاً عاماً كقولنا مثلاً محمداً كريم "فالكرم" صفة ولفظة "كريم" يدل على ثبوت هذه الصفة في محمد، ثابتة له في كل الأزمنة (الماضي والحاضر والمستقبل) ونعتت هذه الصفة بالمشبهة لأنها تشبه اسم الفاعل⁽³⁾. ولقد أعرب عن هذا ابن هشام الأنصاري فقال فيها: «وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذة من فعل قاصر لكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل لكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع، فتقول "حسن" و "حسنة" و "حسنان"، و "حسنتان" و "حَسَنُونَ" و "حسنيات" كما تقول في اسم الفاعل "ضارب" و "ضاربة" و "ضاربان" و "ضاربتان" و "ضاربون"

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 571 وأبو العزّ محمد بن الحسين بن بندار الواسطي

القلانسي، إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق عمر حمدان الكبسي، 1403هـ، ص 1404 هـ، ص 183.

(2) الزّجاج معاني القرآن وإعرابه، ج 01، ص 467.

(3) ينظر: عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصّرف، ص 64.

و "ضاربات"». (1) لقد حدّد ابن هشام أوجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وهي ما جمع في أمرين اثنين: (2)

- أما الأول: فالدلالة على الحدث وصاحبه: فالقول بأن فلاناً (كريمٌ) تدل على صفة الكرم ومن اتّصف به، والقول بأن فلاناً (قاعداً) يدل على الحدث وهو القعود ومن التّصف به أيضاً، إلا أن ما يميز الصفة المشبهة هو أنها ثابتة ومن ثمّ فدالتها ثابتة ولازمة أما دلالة اسم الفاعل فمفيدة لتجدد والحدوث.

- وأما الثاني: فأنها تثني وتجمع جمعاً سالماً وتختم بتاء التأنيث (إذا كانت مؤنثة) كاسم الفاعل ونقول: مثلاً هي طالبة لينة العريكة كما نقول في اسم الفاعل هذه طالبة قاعداً، وقد تؤنث الصفة المشبهة بغير هذا؛ (بغير التاء) نحو:

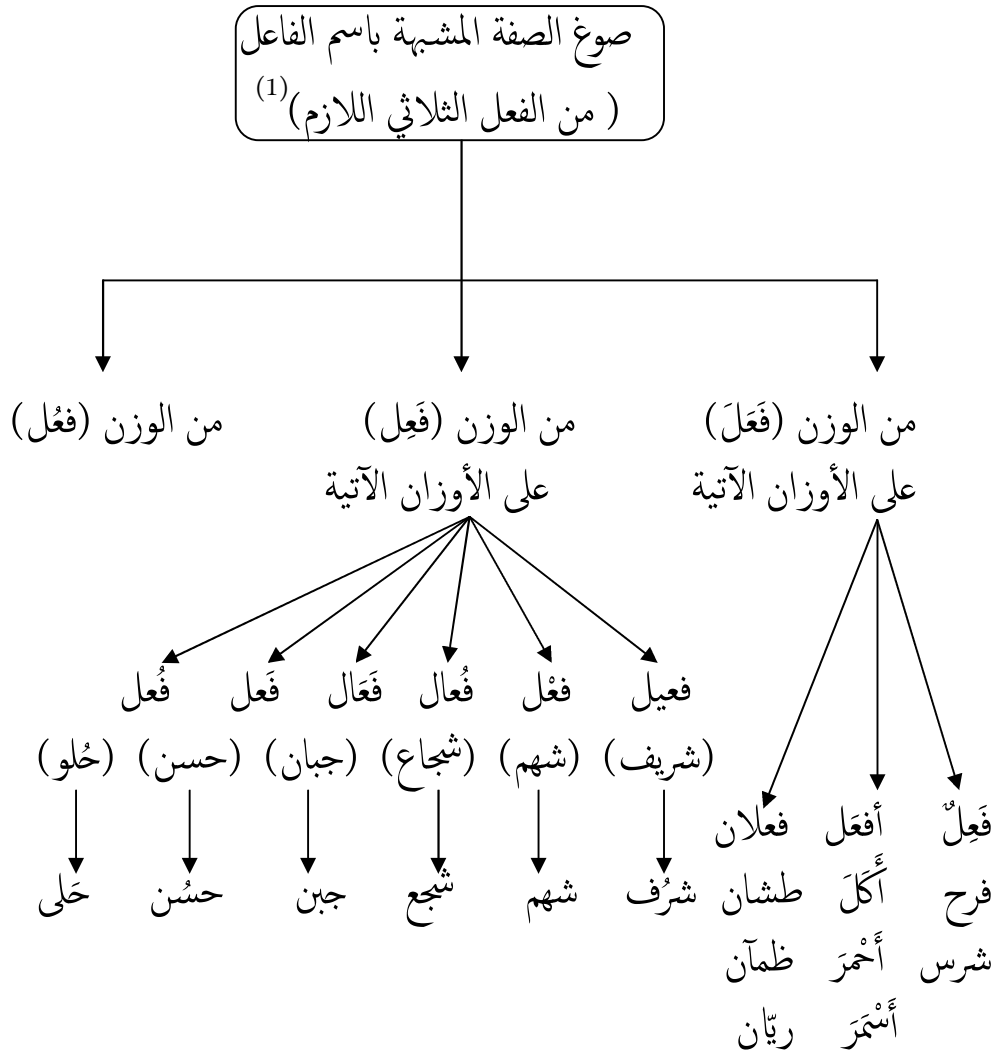
هذا رجل غضبان ← هذه امرأة غضبي.

وأحياناً لا تجمع أيضاً جمع السلامة نحو:

هذا رجلٌ سكران ← وهؤلاء رجال سكارى.

(1) جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 02، 1420 هـ، 2000 م، ص 261.

(2) ينظر: عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف، ص 65، 66.



ومن صور ذلك في مؤلفات الإمام ابن الجزري نذكر صفة فَعْلٌ في قراءة قوله تعالى:

﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ حمزة وروح لبّين فيها أحقاباً بغير ألف والباقون بالألف»⁽³⁾.

حيث قرأ عبد الله بن مسعود وعلقمة وزيد بن علي وابن وثاب وطلحة والأعمش وقتيبة عن الكسائي وسورة وروح وابن جبير وحمزة قوله تعالى: (لَبِثِينَ) وقرأ باقي جمهور القراء بألف بعد اللام على أن اللفظة اسم فاعل من الثلاثي لبث وهي القراءة الفصيحة عند الطبري⁽⁴⁾.

(1) محمود إبراهيم الضبع، الأساس في النحو والصرف، ص 218.

(2) سورة النبأ، الآية 23.

(3) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 196.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 10، ص 267، والسفاسي غيث النفع في القراءات السبع، ص 616 وعبد الفتاح عبد الغني القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة وبها مشه نفاث البيان مج 02، ص 953.

فرغم كون الصفة المشبهة دالة على ثبوت هذا النعت في الفاعل ثبوتاً عاماً ومشابهتها له إلا أننا نسجل للطبري ترجيحاً لاسم الفاعل عنها في قوله تعالى (لابئين) مبينا قوة الدلالة في اسم الفاعل حيث يقول: «واختلف القراءة في قراءة قوله تعالى (لبئين)؛ فقرأ ذلك عامة قراءة المدينة والبصرة وبعض قراءة الكوفة (لَبِئِينَ) بالألف، وقرأ ذلك عامة قراءة الكوفة (لبئين) بغير ألف وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجاً في العربية من قرأ ذلك بالألف، وذلك أن العرب لا تكاد توقع الصفة إذا جاءت على (فَعَل) فتعملها في شيء وتنصبه بها لا يكادون أن يقولوا: هذا رَجُلٌ بَجَلٌ بِمَالِهِ: ولا عَسِرٌ علينا ولا هو خصمٌ لنا. لأن "فَعَل) لا يأتي صفة إلا مدحاً أو ذمّاً فلا يعمل المدح والذم في غيره، وإذا أرادوا أعمال ذلك في الاسم أو غيره جعلوه فاعلاً، فقالوا: هو بَاخِلٌ بماله وهو طامع فيما عندنا فلذلك قلت: إن (لابئين) أصح مخرجاً في العربية وأفصح ولم أحل قراءة من قرأ (لَبِئِينَ) وإن كان غيرها أفصح لأن العرب ربما أعملت المدح في الأسماء»⁽¹⁾. هذا ما ذهب إليه الطبري ولكن الإتيان بالصفة المشبهة في القراءة على هذه الصيغة هو أن قراءة عامة الكوفة قد جعلوا منها صورة للنعت والصفة مطلقاً.

ولقد نحى في ذلك القيسي منحى لغويّاً بين فيه الصيغة وآخر دلالياً بين فيه حجة كل من الفريقين إذ تبين في طرحه أن من أتى بهذه الصيغة في القراءة (لبئين) على وزن فعلين قد جعله من باب (فَرَّقَ وَحَدَّرَ) ومنه فالصفة المشبهة منه (فرق وحذر) إذ جعلوا هذه الصيغة وهذا الوزن في معناه كالحلقة والطبيعة فيهم، أما من قرأ بألف بعد اللام (لابئين) على وزن فاعلين فقد جعلوه من باب "شرب" و "لقم" والمصدر هو "اللبث" وهو أمرٌ مقدر وقوعه⁽²⁾.

⁽¹⁾ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي الفرقان تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط 01، 1422 هج، 2001 م، ج 24، ص 22.

⁽²⁾ ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 458.

ولقد حجج القيسي لمن قرأ بحذف الألف بعد اللام يعني بالصفة المشبهة أيضا أنّها عدت كالخلقة والطبيعة في الفاعل ومن ثم فهي مشبهة باسمه وقد تكرر هذا الوزن للصفة المشبهة أكثر من غيره حيث نسجل في مؤلفات الإمام أيضا: قراءة قوله تعالى: ﴿وَتَنحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرَهِينَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «وَاخْتَلَفُوا فِي (فَرِهَيْنَ) فَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ بِالْألفِ بَعْدَ الْفَاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ أَلْفٍ»⁽²⁾.

حيث قرأ ابن كثير وأبو عمر ونافع ويعقوب وأبو جعفر "فَرِهَيْنَ" بدون ألف صفة مشبهة بمعنى أَشْرِينَ بطرين، وقرأ الباقون؛ عبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والحلواني عن هشام وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش وأبو صالح (فارهيين) اسم فاعل، و(الفارة) هو (الحاذق)⁽³⁾، فاللفظة مشبهة باسم الفاعل في معناها وقد قيل أنّها بمعنى واحد⁽⁴⁾.

فمن خلال هذه الدلالة يبدو أن الصفة المشبهة (فَرِهَيْنَ) ولمن قرأ باسم الفاعل (فارهيين) تحملان دلالة واحدة مفادها الخبرة والقوة والنشاط والإهتمام.

4- اسم المفعول:

وهو اسم يشتق من الفعل المبني للمجهول يدل على من وقع عليه الفعل، يؤخذ من الثلاثي المبني للمجهول على وزن مفعول نحو: (مَقْرُوءٌ) أخذ من الفعل (قرئ) المبني للمجهول وهو يدل على من وقع عليه فعل القراءة هنا⁽⁵⁾.

(1) سورة الشعراء، الآية 149.

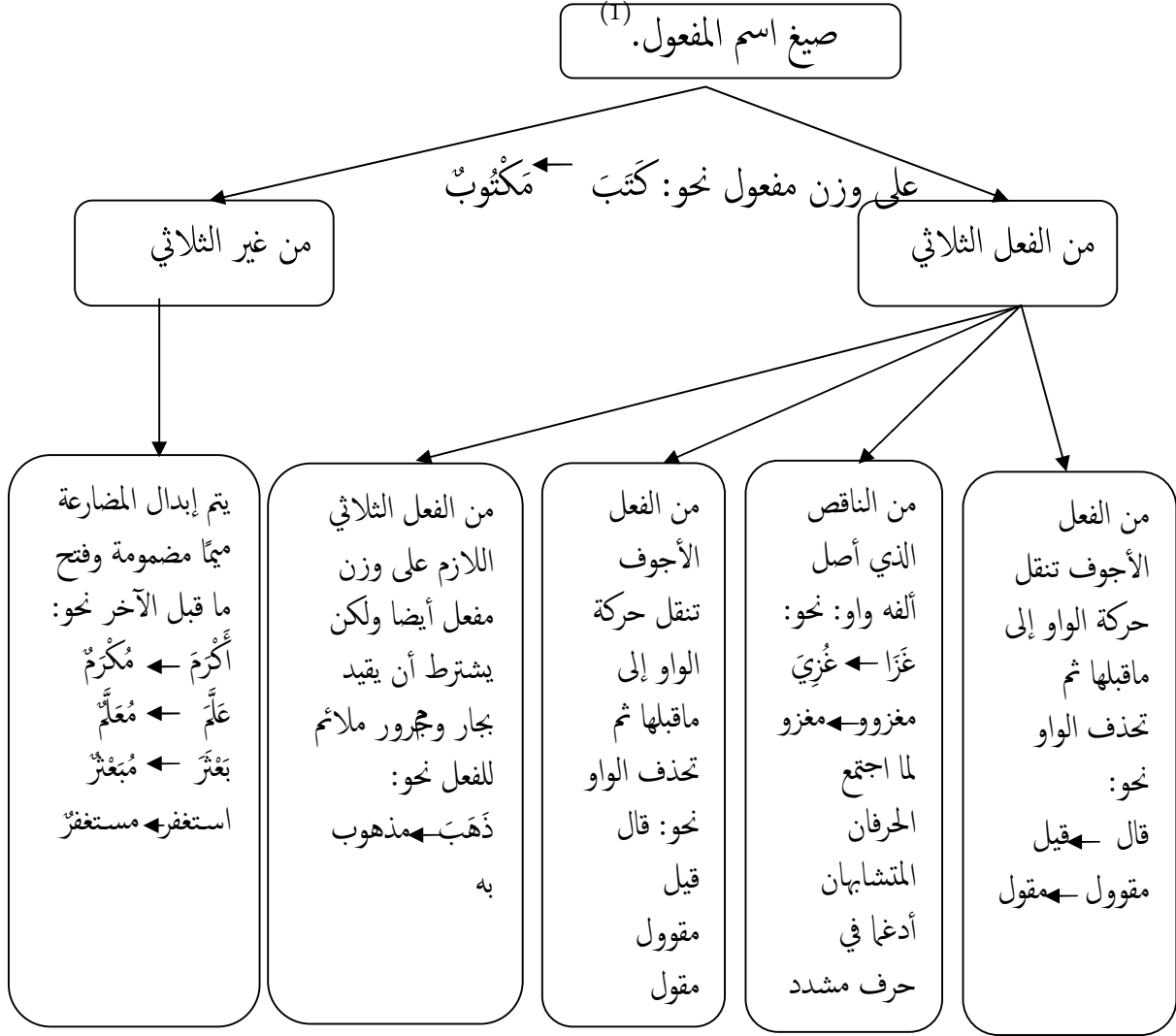
(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 252.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 06، ص 449 والسفاسقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 440 وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط 03، 1399 هـ، 1979 م، ص 268 وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 319.

(4) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 16، ص 64.

(5) ينظر: محسن علي عطية، الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصرفية، ص 255.

أما صوغه فيصاغ اسم المفعول من الثلاثي المبني للمجهول وكذا من غير الثلاثي وكذا من الفعلين بصفتيهما اللازم والمتعدي أما من الثلاثي فعلى صيغته ووزنه، على وزن مفعول، وأما من غير الثلاثي فله طريقة صوغ وذلك وفق ما يأتي:



ومن صيغ اسم المفعول الواردة في مؤلفات ابن الجزري نذكر قراءة قوله تعالى:

﴿ الْمُخَلَّصِينَ لَقَدْ وَهَمَّتْ بِهِ^ط وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا^ط أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ^ع كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ

عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ^ع مِنْ عِبَادِنَا ﴿⁽²⁾

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 256، 257.

(2) سورة يوسف، الآية 24.

قال ابن الجزري: «قرأ الكوفيون (المُخْلِصِينَ) حيث جاء و (مُخْلِصًا) في مريم بفتح اللام وافقهم المدنيان في (المُخْلِصِينَ) والباقون بالكسر»⁽¹⁾.

حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف قوله تعالى (المُخْلِصِينَ) بفتح اللام، وبنو الفعل للمفعول من الفعل الرباعي أَخْلَصَ فاسم المفعول (مُخْلِصٌ) حيث وقعت ووافقهم في ذلك الأعمش، وثبت الفتح في لفظ (المخلصين) خاصة لنافع وأبي جعفر وقرأ الباقون بكسر اللام، فأما من بنوا الفعل للمفعول وفتحوا اللامَ فلأن الله Y أخلصهم أي اختارهم لعبادته تعالى وأما من كسروا اللام فقد بنوا الفعل للفاعل وحثهم في ذلك أنه من "أخلص" والمفعول حذف فأضيف إلى العبادة لأنهم لعبادة الله سبحانه وتعالى أخلصوا أنفسهم⁽²⁾.

ولقد أعرب عن ذلك القيسي مبينا قوة صيغة اسم المفعول بقراءة اللفظة بفتح اللام. حيث يقول: «وفتح اللام أحب إليّ لأنهم لم يخلصوا أنفسهم لعبادة الله إلا من بعد ما اختارهم الله وَأَخْلَصَهُمْ لذلك وقد قال تعالى ذكره ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾⁽³⁾، وأيضا فإن عليه الأكثر فأما قوله ﴿مُخْلِصًا﴾⁽⁴⁾، فإنه قرأ عند الكوفيين بفتح اللام، وهو الإختيار فيما قرأ الباقون بكسرها»⁽⁵⁾. (فَمُخْلِصٌ) أو (مُخْلِصِينَ) الوجه الذي أغلب عليه جمهور القراء وقرأوا به وهو مصاغ من الرباعي أخلص بعد ابدال حرف مضارعه ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره وهو (اللام). عند من بنى الفعل للمفعول.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ^ع فَمَا

(1) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 156.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 438، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، ج 02، ص 120، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 05، ص 296 وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 145.

(3) سورة النساء، الآية 146.

(4) سورة مريم، الآية 15.

(5) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 2، ص 120، 121.

أَسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَعَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْهُ
بَعْدَ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾.

حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي وحمة وأبو جعفر قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتِ) فاتحين الصاد حيث أجروا الفعل على ما لم يسم فاعله، و في باقي القرآن بالكسر (المحْصِنَاتِ) على أن اللفظة اسم فاعل، وخصّ هذا الموضع بالفتح لأنه نزل في ذوات الأزواج⁽²⁾؛ ولأن المراد بهن الزوجات ذوات الأزواج فأزواجهن أحصوهنَّ فهنَّ مفعولات ولا تقدم النساء تقريبا. وهو الوجه الذي أجمع عليه أغلب القراء إن لم نقل جميعهم خاصة في هذا الموضع من هذه الآية إلا عن علقمة فقد ثبت عنه الكسر في القرآن كله⁽³⁾.

واسم المفعول (المحْصِنَاتِ) من الفعل الرباعي (أَحْصَنَ) واسم المفعول منه بإبدال حرف مضارعه ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وهو الصّاد الذي أجمع على فتحه في هذا الموضع. ووضح هذا أيضا أبو البقاء العكبري وعله فتحه في هذا الوجه: حيث قال: «والجمهور على فتح الصّاد هنا لأن المراد بهن ذوات الأزواج، وذات الزوج محْصنة بالفتح لأن زوجها أحصنها: أي أَعَفَّهَا»⁽⁴⁾. فالفتح هو الوجه الذي أتى به الجمهور وعليه كان إجماعهم.

(1) سورة النساء، الآية 24.

(2) «فقد حرم الله وطأهن، واستثنى ملك العين من السبايا، فلمن سباهن وطوعهن بعد الاستيراد وإن كن ذوات أزواج في بلدن وهو الاختيار لأن الجماعة عليه»- القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 424.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 48، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، ج 01، ص 424، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 03، ص 222 والسفاسقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 168.

(4) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 157.

الفصل الرابع:

التوجيه النحوي في مؤلفات ابن الجزري وأهم المعطيات الدلالية البارزة

أولاً: في معنى التوجيه النحوي.

ثانياً: التقديم والتأخير.

ثالثاً: الأفعال من حيث البناء للفاعل والبناء للمفعول.

رابعاً: وجوه الإعراب.

خامساً: مسائل نحوية أخرى.

سادساً: بعض المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري.

أولاً: في معنى التوجيه النحوي:

إن الأصل في معنى التوجيه النحوي لا يخرج في معناه عما يدل عليه التوجيه اللغوي، وقد حدد معناه العام الدكتور محمد حسنين صبرة في كتابه تعدد التوجيه النحوي بضبط يبدو واضحاً وجامعاً في الوقت ذاته حيث يقول: «بعد الطواف وراء أصل كلمة توجيه ومعناها في اللغة وعند النحاة يمكن أن نقول إن معنى (توجيه نحوي) هو تحديد دليل أو تحديد سبب أو تحديد مخرج لأي مسألة نحوية»⁽¹⁾.

ولما كان المقياس الأهم بالنسبة لبعض النحاة هو موافقة القراءة للقاعدة النحوية إذ قبلوا والله أعلم القراءة الشاذة الواحدة الموافقة للقاعدة ورفضوا قراءات عديدة متواترة مخالفة للقاعدة، فما خرج عندهم من القراءات عن القياس عدّ خطأً وشذوذاً وضعفاً، وإن صح عند جمهور القراء، وذلك لا لشيء إلا لأن معايير الحكم عندهم ليست واحدة، وذلك مذهب البصريين عموماً، وليضمنوا للقراءة سلامة اتفاقها مع القاعدة لا بد من ذكر العلة (التعليل)، أو تحديد السبب الذي من أجله جيء بالقراءة، وذلك ما يمنح إليه عادةً النحوي وهو القاعدة، وإما أن يعيد النحوي النظر في القاعدة إذا كان الاختلاف حاصلًا بين القراءة والقاعدة وذلك مذهب الكوفيين.

وإما أن يحدد للقراءة مخرجًا، وذلك ما يتوقف عليه اجتهاد النحوي في البحث عن مخرج التماس وجه للقراءة، ويمكننا هنا أن نقبل التأويل أيضاً لهذا الطرح أنه التماس وجه للقراءة، وعليه فإن القول بالتوجيه النحوي يتوقف على تحديد أحد ثلاثة (الدليل والسبب والمخرج) والتوجيه النحوي ليس حكراً على المسائل النحوية البحتة.

والتوجيه النحوي كما عرفه خالد عباس «ذكر الحالات الإعرابية أو المواضع الإعرابية الممكنة وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها...»⁽²⁾. وهذا التعريف قريب لما أعرب عنه الدكتور

(1) محمد حسنين صبرة تعدد التوجيه النحوي، مواضعه، أسبابه ونتائجه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2006 م، ص 22.

(2) ينظر: محمد عبيد، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية، مركز حمد الجاسر الثقافي، ط 01، 1429 هـ، 2008 م، ص 32، نقلاً عن: خالد عباس محمد، التوجيهات النحوية لأي البركات (...). في تفسيره، دراسة نحوية دلالية. (رسالة دكتوراه، دار العلوم، 2003 م) ص 4.

محمد حسنين صبرة؛ حيث عدّه بياناً للمعنى أو القسم أو الناحية أو الجهة أو صحة الكلام أو الرأي الصحيح أو المختار أو الحالة الإعرابية أو الموقع الإعرابي أو الدليل أو السبب أو المسوغ أو المخرج⁽¹⁾.

ولقد عرف الدكتور تمام حسان التوجيه فقال فيه «والتوجيه تحديد وجه ما للحكم»⁽²⁾. ولقد أشرنا إلى أهمية العبارة لأن تمام حسان حافظ في (اصطلاحه) للفظة توجيه على المدلول اللغوي لها فهو ليس ببعيد ولا خارج عن ذلك على حد تعبيره.

إن المقصود بالحكم الذي ذكره "تمام" هنا هي حال الكلمات المعربة أو المبنية وما تكون عليه من حالات إعرابية، أما الوجه فالمعنى النحوي الخاص بهذه الأخيرة أو بالموضع الإعرابي كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها من المعاني التي يعدّ الرفع أو النصب أو الجر أثراً ومن ثم علماً لها⁽³⁾.

فالتوجيه عند النحاة لم يُر له حدٌّ أو تعريف، وغاية ما توصلوا إليه هو أن يكون للكلام وجهان فصاعداً، فبث في أسفارهم بمصطلح الوجه والأوجه أحياناً كثيرة⁽⁴⁾، حيث نجدهم يذكرون الوجه ويريدون به الصحيح من الكلام ومن هؤلاء سيبويه.

نحو قوله: «وقد يجوز في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له وهو الإضافة ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف»⁽⁵⁾.

أو أن يذكروا الوجه ويريدون به المعنى، أو يريدون به الإعراب وذلك مذهب الفراء في المعاني؛ حيث يقول في نص قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ ﴾

(1) ينظر: محمد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النحوي، ص 16 و 17.

(2) تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة البلاغة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص 232.

(3) ينظر: محمد عبيد، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية، ص 33.

(4) ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن، التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، المكتبة العصرية، بيروت، د ت، ص 26.

(5) سيبويه، الكتاب، ج 01، ص 201.

وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿١﴾ ، «فالأماني على وجهين في المعنى ووجهين في العربية، فأما في العربية فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: "إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنَّ هُمْ" ومنهم من يشدد وهو أجود الوجهين»⁽²⁾.

ومن أراد به الوجه الإعراب كثيرون نذكر منهم المبرد، فكثيراً ما يذكر الوجه والأوجه وهو يريد بها أوجه الإعراب، نحو: قوله فالوجه النَّصْب، والوجه الرفع وغيرها وقد تعددت وتكررت هذه الصيغ عنده في مواضع كثيرة⁽³⁾.

ويذكر عبد الله الخولي أن التوجيه النحوي يشمل كذلك ما يؤثر في هذه الحالات والمواضع الإعرابية مثلما يجوز في الكلام من تقديم وتأخير أو حذف وذكر أو فصل بين بعض الكلمات والبعض الآخر منها أو استعمال لبعض الكلمات وغيرها مما يكون له تأثير واضح في التوجيه⁽⁴⁾.

وقد أورد ابن الجزري في هذا المقام قولاً أراد به إزالة وهم من ظن من قول الإمام وذكره للركن الأول من أركان القراءة الصحيحة حديثاً عن التوجيه، وأنه في غنى عن مشاكل التوجيه الأخرى وكيف يقبل هذا والرجل يفرد أغلب نصوص التوجيهات في مؤلفاته متعلقة بالجانب الصوتي فقد صحَّح ابن الجزري هذه النظرة في كتابه النشر في القراءات العشر حيث قال: «وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية فكم من قراءة أنكروها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من أهل السلف على قبولها»⁽⁵⁾. وعليه فإن الواضح من قول ابن الجزري هو أن ركن موافقة

(1) سورة البقرة، الآية 78.

(2) الفراء، معاني القرآن، ج 01، ص 87.

(3) ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد، المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415 هـ، ج 03، ص 221.

(4) ينظر: محمد عبيد، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج النحوية، ص 33، نقلاً عن: عبد الله

الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، ص 8 و 09.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 16.

العربية ولو بوجه رهين الجانب النحوي، ولكن الرجل لم يقصد النحو وحده من عناصر اللغة بل المهم في ذلك أن تكون القراءة صحيحة السند؛ ينتهي سندها إلى النبي ﷺ، لأننا نشهد شيئاً من التناقض لو سلمنا أن الرجل قصد في ذلك النحو لا غيره، وأما قوله بالفصح والأفصح فيقصد به ما شاع وذاع على لسان العرب الذي يعدُّ حجةً، وأشار ابن الجزري إلى أن بعض القضايا قد ينوه إليها أهل النحو بالرفض إلا أنها تجد من الإعتبار ما يولى لها وينتهي قبولها وعدمه عند حكم أهل السلف من الأئمة والرجال وعليه فعلاً ما قصده ابن الجزري بالوجه هو ماصح من الكلام بل الرأي المختار والصحيح في ذلك.

لقد اهتم النحاة بمعاني الكلام وجمله، ومن ثم كان اتساق التركيب النحوي مع المعنى أمراً ضرورياً، ولا يكون في الكلام إعراب ما لم يكن هناك تركيب⁽¹⁾.

ولما كان التوجيه النحوي تحديداً للدليل أو السبب أو المخرج لأي مسألة نحوية اقتضى حديثنا في هذا المقام الوقوف عند التوجيه النحوي للمسائل والتي تفرد فيها ابن الجزري باختيارات نحوية خاصة عقب كل مسألة توجيه، والتي ثبتت وتمحورت في مؤلفاته كالمغايرة في حركات الإعراب بين الأسماء والأفعال ومسألة التقديم والتأخير والبناء للفاعل وللبناء للمفعول والنواسخ وغيرها. متوخين التمثيل دائماً لكل مسألة عادلين عن تكرار ما اطرده حضوره في هذه المدونات منها بالتوجيه.

ثانياً: التقديم والتأخير:

تختلف طبيعة التراكيب اللغوية بين أن تكون مشكلة أو أن معناها غير واضح ويحوي القرآن الكريم وقراءته الكثير من هذه التراكيب، أو أن يتعدد معناها فيؤدي هذا التعدد في المعنى إلى التعدد في الإعراب، أو أن يعرف ترتيب كلماتها تقديماً وتأخيراً وتوسطاً بدوره يؤدي إلى تعدد في الفهم والتوجيه⁽²⁾.

(1) ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن، التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ص 29.

(2) ينظر: محمد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النحوي، ص 219.

إن في تقديم بعض ألفاظ الكلام وتأخير بعضها الآخر لقصداً في تفنن الفصاحة ليخرج الكلام على أساليب عدة، وقد ذكر سيبويه مسوغ ذلك فنص بأن التقديم يكون للذي بيانه أهم ، وذكر ابن الصائغ أيضاً أن من مسوغات تقديم التركيب وتأخير ما حقه التقديم الترتي من الأدنى إلى الأعلى فيكون البدء بالأدنى لغرض الترتي، فمثلاً ولأن اليد أشرف من الرجل والعين في ذلك أشرف من اليد والسمع أشرف من البصر يقول تعالى: ﴿أَلْهَمَّ أَرْجُلٌ يَمْسُونَ بِهَا أَمْ هُمَّ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنظِرُونِ﴾⁽¹⁾، ومنه تأخير ما هو أبلغ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾⁽²⁾. ومنه التذلي من الأعلى إلى الأدنى نحو: قوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمَجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾⁽³⁾. وقوله (بِحَيْرٍ مِنْهَا) أي بآية للعباد حَيْرٍ مِنْهَا⁽⁴⁾.

وسنحاول هنا أن نعرض لبعض المواضع التي تجلى فيها التقديم والتأخير لاسيما في أوجه القراءة، مما ورد وبث في مؤلفات الإمام وتعددت أوجهه ومن ثم تعدد توجيهه لتباين هذه الآيات في ترتيب الكلمات لما ورد متقدما وحقه التأخير أو تأخر وحقه التقديم.

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَىٰ بِعَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضِ الْذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقَتِلُوا

(1) سورة الأعراف، الآية 195.

(2) سورة مريم، الآية 54.

(3) سورة الكهف، الآية 49.

(4) ينظر: محمد مسعود علي حسن عيسى، أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، ص 257.

لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا تُدْخِلْنَهُمْ جَنَّتِمْجَرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ
عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ۝ (1)

قال ابن الجزري: «قرأ حمزة والكسائي وخلف (وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا بِتَقْدِيمِ (قَاتَلُوا))» (2). حيث
قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر ويعقوب قوله تعالى (وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا) فبنوا الأول للفاعل
والثاني للمفعول، وثبت عن الكسائي وحمزة والمطوعي والأعمش قراءة قوله تعالى: (وَقَاتَلُوا
وَقَاتَلُوا) حيث بنوا الأول للمفعول والثاني للفاعل.

حيث قرأ الجمع الأول على التثنية وقرأ الجمع الثاني ببناء الفعل الأول للمفعول، لأن الواو لا
تدل على أن الثاني بعد الأول أي لا تدل على أن (قَاتَلُوا بَعْدَ قَاتَلُوا) (3)، يعني أن التقديم والتأخير
سيان في ذلك.

والمعنى لمن قدم الفاعل على المفعول استناداً إلى الدلالة وذلك أن القتل يكون بعد القتال
في الرتبة، والمقتول بذلك متأخر عن القتال، فالقتال فعل لا يحدث له إلا بعد قتال، وبذلك فهو
أولى أن يكون متأخراً في الرتبة فالواو هنا لا تعطي رتبة، سواء أقدم المفعول أم أحرر وعليه كان
التقديم لمن له المعنى في التقديم، فإذا قيل: قتل بعض، وقاتل الباكون، ولم يهينوا بعد قتل أصحابهم
فإنه بهذا المعنى أصبح تقديم المفعول واجباً، وهذا أبلغ (4). في الدلالة، فالقول بتقديم المفعول على
الفاعل لأن - وكما سلف وأن ذكرنا- الواو لم تفد الترتيب ولم تدل عليه فضلاً عن الدلالة؛ التي
يأتي القتال أولها والقتل ثانيها.

(1) سورة آل عمران، الآية 195.

(2) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 136.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، 648 و 649. وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 221.

وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 93. وأبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 05، ص 479.

(4) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 414.

وورد ما يشبه نص هذا التركيب أيضا في التوبة حتى أن ابن الجزري قرنه بنفس النص في ذكر وجهه في النشر وأعرّب عنه في التعبير صريحا حيث قال: «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ (...)»⁽¹⁾. وهو يقصد أنه ذكر وجهه في آل عمران.

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَبْلٍ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ۚ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) آل عمران 195 وفي التوبة (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ)»⁽³⁾.

حيث قرأ حمزة والكسائي قوله تعالى: (يُقْتَلُونَ) مقدما مبنيًا للمجهول؛ المفعول به قبل الفاعل وقرأ العوام؛ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (فيقتلون) الأول بصيغة البناء للفاعل والثانية بصيغة البناء للمفعول⁽⁴⁾.

والحجة في ذلك واحدة فيما سبق توجيهه من قول للقيسي وقوله في وجه القراءة بالتقديم والتأخير في قوله تعالى: (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) في آل عمران⁽⁵⁾، فالفرق بينهما واحد فقط أن النص في سورة آل عمران دالة فيه على الماضي وفي التوبة على المضارعة والدلالة في ذلك واحدة في بناء الأفعال للمفعول وبناءها للفاعل.

(1) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 121.

(2) سورة التوبة، الآية 111.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 185.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 322 والفراء، معاني القرآن، ج 01، ص 454 وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 319 وأحمد بن محمد البناء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 99.

(5) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 414.

ثالثاً: الأفعال من حيث البناء للفاعل والبناء للمفعول:

ينقسم الفعل في العربية إلى معلوم ذكر فاعله في الكلام، ومجهول لم يذكر فاعله ففي الكلام⁽¹⁾.

فأما الأول فنحو: قولنا: مَصَّرَ الْمَنْصُورُ بَغْدَادَ؛ أي جعلها مدينة، فإذا اتصل بالفعل الثلاثي المجرد الذي قبل آخره ألف ضمير رفع متحرك إن كان من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: (رَامَ- يَرُومُ) ضمُّ أوله؛ (رُمْتُ)، وإذا كان من باب (فَعَلَ- يَفْعُلُ) نحوك (بَاعَ- يَبِيعُ) أو من باب (فَعَلَ- يَفْعُلُ) نحو: (حَافَ- يَحَافُ) كسر أوله؛ (بَعَثَهُ- حَفَّتُ اللهُ)⁽²⁾. وهذا ما نصطلح عليه بناء الفعل للفاعل.

وأما الثاني فيحذف فاعله لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية فمن اللفظية الإيجاز نحو: نُظِرَ فِي الْأَمْرِ مِنْ (نَظَرَ)، والمحافظة على تناسب الفواصل نحو: مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ، ومن الأغراض المعنوية، شهرة الفاعل ومعرفته مما يوجب حذفه لأن ذكره حينئذ يكون عبثاً. نحو: خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا أَوْ عَدِمَ التَّمَكُّنَ مِنْ تَعْيِينِهِ أَوْ الرِّغْبَةَ فِي إِخْفَائِهِ عَلَى السَّامِعِينَ أَوْ جَهْلًا بِهِ نَحْو: سُرِقَ الْبَيْتُ⁽³⁾.

إن في بناء الفعل للمجهول تتغير صورته فإن كان ماضيًا يتم كسر ما قبل الآخر ويتم ضم كل متحرك قبله: نحو: (حُفِظَ الدَّرْسُ واستخرج المعدن)، أما إذا كان مضارعًا فيتم ضم أوله وفتح ما قبل الآخر (يُكْرَمُ مِنْ يُكْرِمُ وَيُعَلَّمُ مِنْ يَعْلَمُ) أما عن فعل الأمر فلا يكون مجهولاً أبداً⁽⁴⁾.

وسنحاول هنا أن نعرض بعض من المواضع التي وردت في مؤلفات الإمام ابن الجزري مبثوثة بين مبنية للمعلوم (للفاعل) ومبنية للمجهول (للمفعول) واحتملت الوجهين في القراءة وأكثر

(1) ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، 1414 هـ، 1993 م، ج 01، ص 49.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ت، ص 120.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 120 ومصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية، ج 01، ص 51.

مما أدى إلى التعدد أيضاً في توجيهها وما سنعرضه هنا بيان لصورة بعض الأفعال وتمثيل لها لا حصر لأنها كثيرة في مؤلفات الإمام متباينة

1- الأفعال من حيث البناء للفاعل (البناء للمعلوم):

فما ورد من الأفعال المبنية للمعلوم في مؤلفات ابن الجزري نذكر قراءة قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا ۗ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ۗ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ) فقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وحفص بالنون مع كسر الزاي (الكفور) بالنصب والكسائي على أصله في إدغام اللام من هل في النون وقرأ الباقون بالياء وفتح الزاي ورفع الكفور (الكفور)»⁽²⁾.

حيث قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وأبو عبد الرحمن السلمي ويحيى بن وثاب وقتادة وإبراهيم النخعي قوله تعالى: (نُجَازِي) بنون العظمة وكسر الزاي ونصبوا الكفور مفعول به والفاعل هو الله سبحانه وتعالى، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر وأبو جعفر (يُجَازِي) بضم الياء وفتح الزاي مبني للمفعول ورفعوا (الكفور) على النيابة ووافقهم في ذلك ابن محيصن واليزيدي والحسن⁽³⁾.

فأما اللفظة على الاخبار عنه تعالى عن نفسه وذلك حملاً على ما أتى بعده من الأخبار.

عنه سبحانه عن نفسه في قوله: ﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْمٍ

جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا ۗ وَهَلْ

نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴿٧﴾ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَهَرَ وَقَدَّرْنَا

(1) سورة سبأ، الآية 17.

(2) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 262.

(3) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 07، ص 356 وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 528، 529 وأبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي، العنوان في القراءات السبع، تحقيق: زهير زاهد، خليل العطية، د ت، ص 156. وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 385.

فِيهَا السِّرُّ سِرُّوًّا فِيهَا لَيْالِي وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿⁽¹⁾﴾ . وقوله أيضا: (بَارِكُنَا) وعلى ما قبله أيضا في قوله: (فَأرسلنا عليهم) و (بدلناهم) و (جزيناهم) ومن ثم ف (الكفور) منصوب بوقوع الفعل عليه؛ مفعول به وأما من قرأ بالبناء للمفعول، فرفع (الكفور) فلأنه مفعول لم يسم فاعله ولأن الناس يُجَازون بأعمالهم فالؤمن يكفر الله سيئاته باجتنابه الكبائر أما الكافر فلا تكفير لما صغر من سيئاته، لأنه لم يجتنب الكبائر إذ هو على أعظمها ومنه خص الكافر بذكر المجازاة وهذه حجتهم في ذلك، إذ لا بد من مجازاته على كل سيئاته ⁽²⁾ .

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ ⁽³⁾ .

قال ابن الجزري: « واختلفوا في (فَصَّلَ لَكُمْ) فقرأ المديان والكوفيون ويعقوب بفتح الفاء والصاد وقرأ الباقون بضم الفاء وكسر الصاد » ⁽⁴⁾ ؛ فأما من ضم الفاء في (فَصَّلَ) فقرأ (فُصِّلَ) فقد بنى الفعل للمجهول وأما من فتح الفاء فقرأ (فَصَّلَ)، فقد بنى الفعل للمعلوم والأول يقتضي نائب فاعل في حين يقتضي الثاني فاعلا وفاعله الضمير المستتر "هو".

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ

وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ ⁽⁵⁾ .

قال ابن الجزري : «واختلفوا في (ترجعون)- وهو يقصد الفعل (تُرْجَعُونَ) من الآية 28 من سورة البقرة- وما جاء منه من رجوع الآخرة نحو : (إليه ترجعون ويوم يرجعون إليه) سواء كان غيبا أم خطابا وكذلك (ترجع الأمور ويرجع الأمر) فقرأ يعقوب بفتح حرف المضارعة

(1) سورة سبأ، الآية 18.

(2) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 310.

(3) سورة الأنعام الآية 120.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 197.

(5) سورة البقرة، الآية 210.

وكسر الجيم في جميع القرآن [...] ووافقه في (ترجع الأمور) حيث وقع ابن عامر وحمزة الكسائي وخلف...»⁽¹⁾.

فابن عامر وحمزة والكسائي وخلف قرأوا قوله تعالى (تَرْجِعُ) فاتحين التاء كاسرين الجيم على بناء الفعل للفاعل وعلى أن الفعل (رجع) لازم وهي القراءة التي أتاها يعقوب في جميع القرآن ووافقه في ذلك ابن محيصة ويعقوب والمطوعي، في حين قرأ باقي الجمهور من ابن كثير وأبي عمرو ونافع وأبي جعفر وعاصم الفعل بضم التاء وفتح الجيم (تُرْجِعُ) الامور) فبنوا الفعل للمجهول على أن (رَجَعَ) متعدي⁽²⁾.

ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْيَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلَّهُ﴾⁽³⁾؛ فقد قرأ الجمهور (وَالْيَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلَّهُ) بفتح الياء وكسر الجيم ، الفعل مبنياً للمعلوم غير نافع وحفص عن عاصم، فقد ضما الياء وفتحا الجيم فقرأ قوله تعالى: (يُرْجِعُ الْأَمْرُ) ببناء الفعل للمجهول (المفعول)⁽⁴⁾، إذ عدوه متعدياً أيضاً.

2- الأفعال من حيث البناء للمفعول:

مما ورد من صيغ الأفعال المبنية للمفعول قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري : «قرأ الكسائي وأبو بكر (تَرْضَى) بضم التاء والباقون بفتحها»⁽⁶⁾، حيث قرأ الكسائي وأبو بكر الفعل بضم التاء مبنياً للمفعول، وحذفوا الفاعل لعلم به؛ والفاعل هو

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 157.

(2) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 01، ص 287 وأبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، كتاب التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي، دار السلفية للنشر والتوزيع، الهند، ط 02، 1402هـ، 1982م، ص 439، وأحمد بن محمد البناء، إتخاف فضلاء البشر القراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 435.

(3) سورة هود، الآية 123.

(4) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 181.

(5) سورة طه، الآية 130.

(6) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 169.

الله تعالى، وأما من قام مقام الفاعل فهو النبي ρ ، وعليه قرأوا قوله تعالى: (تَرْضَى)،
 والتقدير: لعل الله يرضيكما يعطيك يوم القيامة؛ أو لعله يَرْضَاكَ، وَلَعَلَّ من الله واجبة، وقرأ
 الباقرن الفعل بفتح التاء (تَرْضَى) مبنيًا للفاعل، أي جعلوا الفعل للنبي صلى الله عليه وسلم،
 والتقدير: "لَعَلَّكَ تَرْضَى بما يعطيك الله" مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ
 فَتَرْضَى﴾⁽¹⁾.

ولقد ثمن مكي هذا فقال عن هذا الرأي حيث قال: «وهو الاختيار، لأن الأكثر عليه
 فلا بد في القراءتين أن يعطي محمد عليه اللام، في القيامة حتى يرضى ويزاد فوق الرضا، ولا
 يرضى ص، أن يعذب أحد من أمته مخلدا فهذه الآية، أرجى آية في كتاب الله لأمة محمد صلى
 الله عليه وسلم»⁽²⁾، فهو الاختيار الذي عليه باقي القراء من الجمهور.

ومن صور بناء الفعل للمجهول (المفعول) في مؤلفات ابن الجزري أيضا: ما ورد في قوله
 تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ
 لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ^ط وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ^ط فَذَرَّهُمْ^ط وَمَا يَفْتَرُونَ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (زَيْنَ لكثير قتل أولادهم شركائهم) فقرأ ابن عامر بضم
 الزاي وكسر الياء من (زَيْنَ) ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم) = وخفض (شركائهم) وهو
 المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم)»⁽⁴⁾.

حيث قرأ ابن عامر قوله تعالى بضم الزاي وكسر الياء (زَيْنَ)، بالبناء للمفعول و (قتل) و
 برفع اللام، على النيابة على الفاعل ونصب (أولادهم) على المفعول المصدر وخفض (شركائهم)

⁽¹⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 03، ص 243 والقيسي، الكشف عن وجوه
 القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 212، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج 02،
 ص 259، والسفاسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 398.

⁽²⁾ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 212.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية 137.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 197 و 198.

بإضافة (قتل) إليها⁽¹⁾. ولقد دافع ابن الجزري عن هذه القراءة، دفاعاً واضحاً في نشره خاصة عندما رفض جمهور البصريين مسألة الفصل بين المتضايقين.

وقرأ باقي القراءة قوله تعالى: (زَيَّنَ) بفتح الزاي والياء بناء الفعل للفاعل ونصبوا قَتَلَ به وخفضوا (أولادهم) بالإضافة ورفعوا (شركاء) على أنها فاعل (لُزِّيْنَ)، وهي قراءة الجمهور⁽²⁾.

إن قراءة ابن عامر (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم- شركاهم) بالبناء للمفعول أي على نحو لا محدود وعلى نحو خالط **كـه** قلوبهم كذلك أن القراءة بالجر للفظه (شركاهم) كما أتاه ابن عامر في قراءته بمعنى مع أنهم ليسوا من شركاهم في شيء ما فقد سُوِّل لهم أنهم من شركاهم في الرزق وأن ما أخزى الذين اتخذهم كفار من شركاء وسولوا لهم هذا أو أملوه عليهم⁽³⁾.

نص القراءة بالبناء للمفعول (زُيِّنَ) وجر لفظه (شركاهم) بإضافة قتل إليه، (الفاعل في المعنى) هو نص رفضه جمهور البصريين خاصة لما فصل بين المتضايقين، وردّه الزمخشري أيضاً حيث أعرب عن القراءة بهذا الوجه في القراءة أنه ما أوتي به إلا لأنه كتب في بعض المصاحف بالياء⁽⁴⁾؛ أمر بدى فيه دفاع ابن الجزري شديداً وواضحاً حيث يقول: «قلت والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصح الشائع الذائع اختياراً ولا يختص ذلك بصورة الشعر ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر كيف وقارها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما وهو

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 551 و552، أبو حيان الاندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 231، وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 32، وأبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، التذكرة في القراءات، تحقيق ومراجعة وتعليق سعيد صالح زعينة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1422 هـ، 2001 م، ص 264.

(2) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 270، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 231.

(3) ينظر: أحمد عبد الفتاح الفيومي، التوجيه التحوي الدلالي للقراءات القرآنية، ما قرئ بوجهين من وجوه الإعراب في ضوء علم الدلالة الحديث، المكتبة الأزهرية للتراث والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 1432 هـ، 2012 م، ص 115.

(4) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 198.

مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني في الجمع على اتباعه وأنا رأيها فيه كذلك»⁽¹⁾.

دافع ابن الجزري عن هذه القراءة لا سيما لما رميت بالضعف، فقيل أنها ضعيفة للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، ولأن مثل هذا التفريق يجوز في الشعر لا في القرآن الكريم، وأكثر ما يكون مع الظروف، كذلك أن المفعول به في الشعر بعيد، ومنه فإجازته في القرآن أبعد وأبعد⁽²⁾.

ولقد بين القيسي في كشفه علة وحجة من بنى الفعل للمعلوم مبينا الفاعل، حيث قال: «ولا يحسبن أن يرتفع "الشركاء" بالقتل، لانه يبقى "زَيْن" بغير فاعل و "الشركاء" ليسوا قاتلين، إنما هم مزينون، إنما القاتلون المشركون زَيْن لهم شركاؤهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم، فالمنعنى قتلهم أولادهم ثم حذف المضاف إليه وهو الفاعل⁽³⁾، وأقيم "الأولاد" وهم مفعول بهم مقام الفاعل» فقد عدّها القيسي هي الاختيار لأن عليها إجماع الجماعة وقراءتهم⁽⁴⁾.

لم يرفض ابن الجزري الوجه الثاني في نشره، ولا في غيره من مؤلفاته فقد أورد الوجهين، ولكنه حجج الوجه الأول وهو القراءة بالبناء للمعلوم الذي ورد فيه الفصل بين المتضايقين في القراءة والتي خفض فيها لفظ (شركائهم) التي أضيفت الى نائب الفاعل المرفوع (قتل) وأكد على جرها (مضاف إليه) حيث يقول: «ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها، قال ابن ذكوان: (شركائهم) بياء ثابتة في الكتاب والقراءة قال: وأخبرني أيوب يعني ابن تميم شيخه قال قرأت على أبي عبد الملك قاضي الجند (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) قال أيوب فقلت له: إن في مصحفي وكان قديما (شركائهم) فمحي أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واو قال أيوب: ثم قرأت على يحيى بن الحارث (شركاؤهم) فردّ على يحيى

(1) المصدر السابق، ج2، ص198.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج02، ص34.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(شركائهم) فقلت له إته كان مصحفي بالياء فحكمت وجعلت واو فقال يحيى: أنت رجل محوت الصواب. وكتبت الخطأ فرددتها في المصحف على الأمر الأول وقرأ الباقون (زين) بفتح الزاي و الياء (قتل) بنصب اللام (أولادهم) بخفض الدال (شركاؤهم) برفع الهمزة⁽¹⁾.

ولم يكن ابن الجزري الوحيد الذي دافع على هذه القراءة كذلك ثبت هذا عن أحمد بن محمد البنا مدافعا عن صحة هذه القراءة فهي عنده مثلما وسمها قراءة صحيحة متواترة صاحبها أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة وهو من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان، وأبي الدرداء، ومعاوية، يعد كلامه حجة ودليلا، وهي كذلك في المصحف الشامي⁽²⁾؛ وأحد المصاحف التي وزعت على الأمصار.

ومما ورد من الأفعال المبنية للمفعول نذكر أيضا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَذَا آتُونِ إِذْ

ذَهَبَ مُغَضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَوْلَا إِلَهُ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ

إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿⁽³⁾

قال ابن الجزري «... قلت يعقوب يقدر عليه بالياء مضمومة وفتح الدال والباقون بالنون

مفتوحة وكسر الدال»⁽⁴⁾.

حيث قرأ يعقوب وعبدالله بن أبي اسحاق والحسن وابن عباس قوله تعالى بضم الياء وفتح

الدال مع التخفيف ببناء الفعل للمفعول (يُقَدَّرُ) وقرأ الباقون بنون العظمة مفتوحة وكسر الدال

مخففة (تَقْدِيرٌ) على البناء للفاعل، وحجتهم في ذلك أن المفعول محذوف والتقدير والمعنى الذي

ذهب إليه كثير من العلماء؛ ظنَّ أن لن نضيِّق عليه للجبس⁽⁵⁾ بمعنى أنه من القدرة من قوله

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 199.

⁽²⁾ ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الابعة عشر، ج2، ص32.

⁽³⁾ سورة الأنبياء، الآية 87.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الائمة العشرة، ص146.

⁽⁵⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج06، ص 45 و46، وأبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،

ج14، ص 270 و271، وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج02، ص 266.

تعالى : ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۗ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا مَتْنَعٌ﴾ (1).

وذهب القراء في بناء الفعل للمعلوم (للفاعل) حين القراءة بفتح النون وكسر الدال أنه مأخوذ من التقدير، ليس من القدرة ومنه يقال: «قَدَرَ اللهُ لك الخير وَيَقْدِرُهُ قَدْرًا، وقال أيضا أنه: يريد بأن لن نَقْدِرَ عليه؛ من العقوبة مَا قَدَرْنَا» (2).

رابعاً: وجوه الإعراب:

فمن الظواهر النحوية المبنوثة في مؤلفات الإمام ابن الجزري على اختلافها، ظاهرة الإعراب التي أخذت وجوهاً تباينت بين الرفع والنصب والجر، ليوجب اختلاف حركات الأثر الإعرابي في قراءة آية قرآنية اختلف في أدائها هذه الحركات التي بها تتضح معاني أي الذكر الحكيم وتختلف معانيها من معنى إلى آخر.

بل تعد ضرورة في الوصول إلى هذه المعاني «فلولا الإعراب ومعرفة قواعده، لما تسنى لنا فهم معاني القرآن المبين، ولا إدراك مواطن جماله، ومجال بلاغته وإعجازته وسائر أوامره ونواهيه، ومصادر أحكامه في حلاله وحرامه، وفي آيات وعده ووعيده...» (3).

ولقد أعرب ابن هشام الأنصاري عن معناه فعده أثراً ظاهراً، أو مقدرًا يجلبه العامل في آخر الكلمة اسماً كانت أو فعلاً، أنه الإبانة حيث يقول: «ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك «وجاء زيدٌ» و «رأيت زيداً» ومررت بزَيْدٍ» ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر «زيد» جلبتها العوامل الداخلية عليه وهي: جاء، ورأى، والباء، ومثال الآثار المقدره؛ نحو: «الفتى» من قولك «جاء الفتى» و «رأيت الفتى» و «مررت بالفتى» فإنك تقدر في آخره، في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدره إعراب كما أن

(1) سورة الرعد، الآية 26.

(2) القراء، معاني القرآن، ج2، ص708، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص271.

(3) سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن الكريم، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط01، 1405هـ.

1985، ص05.

الحركات الظاهرة في آخر «زيد» إعراب»⁽¹⁾. فما ذهب إليه ابن هشام هنا في بيان مفهوم الإعراب مما لا يختلف فيه اثنان.

ولما كان الإعراب كذلك يعرف التغيّر لتغيّر العوامل والأسباب كانت «الكلمة المعربة هي الكلمة التي يتغير آخرها لتغير العامل، أما الكلمة المبنية فهي التي لا يتغير آخرها مهما تغير عليها من عوامل، فكل كلمة لا تخرج من هاتين الحالتين، فهي إما مبنية وإما معربة وليست هناك حالة ثالثة، كما أن الكلمة لا تكون مبنية ومعربة في وقت واحد»⁽²⁾. فالكلمة المعربة عموماً كل كلمة بها أثر في المحل الأخير منها وإلى هذا ذهب العديد من النحويين في حديثهم عن ظاهرة الإعراب خاصة إذا ارتبطت بقراءات القرآن الكريم، وهذا مذهب ابن هشام حيث ورد في الشرح: « وخرج يقول: «يجلبه العامل» نحو الضمة في النون وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾⁽³⁾ في قراءة ورش بنقل حركة همزة إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾ على قراءته أيضاً بالنقل والكسرة في دال ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾ في قراءة من أتبع الدال اللام، فإن هذه الحركات آثار ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها، فليست إعراب»⁽⁶⁾.

والإعراب مظهر من المظاهر اللغوية التي لا تخلو منها اللغات السامية، وهذا أمر لا ينكر لأن إنكار نسبة هذا الخلاف على قلته في الإعراب إلى اللهجات العربية يجد ما يدحضه من آثار

(1) بركات يوسف هيتود، شرح شذور الذهب، وضعه جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت، ص 54.

(2) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 01، 1428هـ، 2008م، ص 40.

(3) سورة الإسراء، الآية 71.

(4) سورة المؤمنون، الآية 01.

(5) سورة الفاتحة، الآية 02.

(6) بركات يوسف هيتود، شرح شذور الذهب، ص 54 و 55.

في قراءات القرآن الكريم والتي هي من آثار اختلاف اللهجات العربية وإذا تطوق هذا الشك إلى بعض النحاة فإن القراءة بعيدة عن هذا الميدان والقراءة القرآنية حجة⁽¹⁾.

1- اختلاف الحركات الإعرابية :

إنّ الحديث عن المغايرة بين الحركات الإعرابية حديث في أغلب أحواله عن ظاهرة نحوية مهمّة وهي ظاهرة الإعراب، حيث يعنى ابن الجزري في مدوّنته مؤلفاته؛ لاسيما النشر والتقريب و التحبير بذلك التباين الحاصل بين الحركات الإعرابية حيث تتعدّد هذه الأخيرة والرّسم واحد، ويتوحدّ المعنى أحيانا ويتباين أحيانا أخرى وربما أنّ الغلبة في المسائل النحوية الواردة في مؤلفاته كانت لإتيان القراء بها إتيانا متباينا.

والمتمتّع للمادّة النحوية الموجودة بكتبه يلحظ أنّ الرّجل من جمابذة القراء التّحويين، الذين سمّوا النّحو إعرابا والإعراب نحوا؛ حيث كان الاستماع إلى المفوّه بالعربيّة أكثر التفاتا إلى التّمكّن من قواعد الإعراب حتّى أنّ النّحوي يظلّ مترصّدا لما يزلّ عنه اللّسان كرفع المجرور أو جرّ المنصوب وغيرها⁽²⁾ مترقّبا اختلاف المعنى من حين لآخر.

وأما اختلاف القراءات في الحركات الإعرابية فتوقّف في مؤلفات ابن الجزري على الرّفع والتّصّب والجر والجزم وتباين الإتيان بها من قراءة إلى أخرى هو ما انتهى إلى تعدّد أوجه القراءة الواحدة ومن ثمّ تعدّد التّوجيه النّحوي لها؛ « فأما الرّفع و التّصّب فللأسماء والأفعال وأما الجرّ فللأسماء وأما الجزم فللأفعال وهي الأنواع الأربعة للإعراب»⁽³⁾.

وسنحاول أن نعرض هنا بعض من الصور التي اختلفت فيها وجوه الإعراب، التي كان ابن الجزري يذكر فيها وجه القراءة أحيانا كثيرة دون تقديم الحجة والدليل في ذلك، حيث يضع يده على مواطن تباين القراء في حركات الإعراب، ويعدل أحيانا أخرى عن عرض المتفق عليه

(1) ينظر: عبد الجواد الطيب، من لغات العرب لغة هذيل، ص 340.

(2) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 05.

(3) كما حددها ابن هشام الأنصاري حين قال: «و أنواعه- وهو يقصد الإعراب - رفع ونصب في اسم وفعل ك: «زيد قائم» و «و إنّ زيدا لن يقوم» وجر في اسم ك: «زيد» وجرم في فعل ك: «لم يقم» والأصل كون الرفع بالضمة و النصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون»، بركات يوسف هيود، شرح شذور الذهب، ص 57.

في القراءة فإذا ذكره ذكر حجته ودليله اللغوي على خلاف مواطن الاختلاف في القراءة الواحدة، كما نجده يكتفي بذكر القراء ووجه القراءة، كأن يذكر «قرأ هذا... بالخفض وقرأ الباقي بالرفع» دون أن يذكر الحجة.

وعلى هذا الأساس ارتأينا تبويب توجيه وجوه الإعراب وصوره نذكر الوجهين للقراءة وتقديمنا للوجه الذي اختاره ابن الجزري وقدمه أولاً، وذلك للتوافق مع النصوص التي ذكرها معرباً عن وجوه القراءة الواحدة، حيث اختلفت حركات الإعراب ووجوه القراءات عنده بين الرفع والنصب، بين الرفع والخفض بين النصب والرفع، بين النصب والخفض بين الرفع والنصب ومواقع أخرى بين الجزم والرفع.

2- بين الرفع والنصب:

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ^ط

وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِ^ط إِيَّاكَ فِي ذَلِكَ لَيْتَ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿⁽¹⁾

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (والشمس والقمر والنجوم مسخرات» فقرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة ووافقها حفص في الحرفين الأخيرين وهما (النجوم مُسَخَّرَاتٌ وقرأ الباقي بنصب الأربعة وكسر خاء (مُسَخَّرَاتٍ)»⁽²⁾

فقد قرأ ابن عامر وأهل الشام وابن عباس قوله تعالى: والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بالرفع في الألفاظ الأربعة ووافقها حفص في الحرفين الأخيرين، حيث قرأ قوله تعالى: (والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ) في حين قرأ أبو عمرو وابن كثير ونافع وحمة والكسائي

⁽¹⁾ سورة النحل ، الآية 12.

⁽²⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 227.

وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر واليعقوب قوله تعالى بالنصب في الأربعة (الشمس والقمر والنجوم مُسَخَّرَاتٍ) ⁽¹⁾.

وحجة من قرأ برفع الأربعة أنه قطعها مما قبلها، ورفع بالابتداء فعطف الأسماء على بعض ومن ثم عد (مُسَخَّرَاتٍ) خبر الابتداء وكان الرفع فيها أقوى لأنه لو نصب ما قبلها لعدت مسخرات حالاً، ودلالة الفعل سَخَّرَ تغني عن ذكر الحال، وحجة من رفع (والنجوم مُسَخَّرَاتٍ) وهو الوجه الذي قرأ به حفص، أنه عطف الاسمين الأولين، (الشمس والقمر) على معمول (سَخَّرَ) ورفع (والنجوم مُسَخَّرَاتٍ) على الابتداء والخبر كراهة أن ينصب (مسخرات) على الحال ⁽²⁾.

أما حجة من قرأ بنصب الأربعة فقد نصب الأسماء الثلاثة بفتحة ظاهرة ومسخرات جمع مؤنث منصوب بكسرة فقد عطف هذه المفردات الثلاث على أول الكلام وهو الليل، أما مسخرات فنصبت على الحال المؤكدة والاختيار النصب لأن عليه قراءة جمهور القراء ⁽³⁾.

ومما ورد من أوجه القراءة بين الرفع والنصب أيضاً ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ

لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسَلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ
إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (أو يُرْسَلُ فَيُوحِي) فقرأ نافع برفع اللام وإسكان الياء واختلف عن ابن ذكوان فروي عنه الصوري عن طريق الرملي كذلك وبه قطع الداني للصوري وكذلك صاحب المبهج وابن فارس وقطع بذلك صاحب الكامل لغير الأخفش عنه واستثنى ابن

⁽¹⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج4، ص602، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص370 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج02، ص144، وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص137 والعكبري إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص330.

⁽²⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج02، ص144.

⁽³⁾ ينظر: المرجع نفسه، ج04، ص302، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج02، ص144، العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص330.

⁽⁴⁾ سورة الشورى، الآية 51.

عتاب والنجار والسلمي كلهم عن الأخفش فجعلهم كالصوري وانفرد صاحب التجريد بهذا من قراءته على الفارسي عن هشام فخالف سائر الرواة عن هشام وهي رواية التغلبي وأحمد بن أنس وأحمد بن المعلّى عنه- وكذا روى الصيدلاني عن هبة الله عن الأخفش أيضا وروى عنه الأخفش من سائر طرقه والمطوعي عن الصوري بنصب اللام والياء وبذلك قرأ الباقر⁽¹⁾.

حيث قرأ نافع وابن ذكوان بخلف عنه قوله تعالى: (يُرْسِلُ) بالرفع مسكنا الياء من (يُوحِي) وقرأ الباقر بنصب اللام (يرسل) والياء من (يُوحِي)⁽²⁾، وحجة من رفع اللام من (يرسل) وأسكن (الياء) أنه مستأنف الفعل (يرسل) وقطعه مما قبله، فهو (يُرْسِلُ)، أو رفعه على حذف مبتدأ أو التقدير: هو يرسل رسولا كما يجوز رفع (يُرْسِلُ) على الحال و (وحيًا) مصدر في موضع الحال عطفه عليه ذلك المتعلق والتقدير: إلا موجبا من وراء حجاب أو مرسلا فيوحي تقديراً بالعطف عليه⁽³⁾.

وأما من نصب قوله تعالى: (يُرْسِلَ) وحجته أنه حملة على معنى المصدر، وقد نصب الفعل بأن المضمره (أَنْ يُرْسِلَ) فعطف الفعل على ما قبله والتقدير: (إلا أن يوحى أو يرسل رسولا فيوحي)، ولا يحسن العطف هنا على الفعل (أن يكلمه)، لأنه يصير المعنى إلى نفي الرسل أو إلى نفي المرسل إليهم الرسل، ولأن التقدير يصير: وما كان لبشر أن يُرسل رسولا.

ومنه أيضا قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازِرْ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا

ءَالِهَةً إِنِّي أَنزَلْتُكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ يعقوب (آزر) بالرفع والباقر بالنصب»⁽⁵⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 275.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 04، ص 226 و القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 335. «أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 07، ص 504 وأحمد بن محمد النبا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 451.

(3) ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 356.

(4) سورة الأنعام الآية 74.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 195.

حيث قرأ أبي وابن عباس والحسن ومجاهد واللؤلؤي عن أبي عمرو ويعقوب والضحاك وأبو زيد المدني وسليمان التميمي وإبراهيم النخعي وابن وثاب قوله تعالى: (أَزْرُ) بضم الراء، وقرأ الباقون، ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وعاصم والكسائي والأعمش (أَزْرَ) بفتح الراء.⁽¹⁾

وحجة من قرأ بالضم آزرُ فقد رفعه على أنه منادى حذف حرف ندائه فهو تماما كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ﴾⁽²⁾، وأنه يؤيده ما ورد في مصحف أبي (يا آزرُ) بإتيان حرف النداء، وأما من قرأ بالفتح وهي قراءة جمهور القراء بفتح الزاي والراء قال فيه ابن إسحاق وسعيد بن عبد العزيز هذا اسم أبي إبراهيم، فقد قرأ الاسم هنا بفتح الراء نيابة عن الكسرة للعلمية أو الوصفية والعجمية وهو يدل ممن قبله (أبيه) أو عطف بيان له إذا كان لقباً أما إن كان وصفاً نعت لـ (أبيه) أو (حال)، بمعنى المعوج أو المخطئ، أو الشيخ الهرم، وقيل أيضاً: أنه اسم لضم فنصب بالفعل قبله تقديره أتعبدُ ولقد استحسنت القراء الوجه الأول في هذا⁽³⁾، ومنه أيضاً ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ بن كثير ونافع وأبو عمرو وروح (والقمرُ قَدَّرناه) برفع الراء والباقون بالنصب»⁽⁵⁾، فنافع وابن كثير وأبي عمرو وروح قرأوا (والقمر) براء مرفوعة على الابتداء، ووافقهم في ذلك الحسن واليزيدي، إذ جعلوا ما بعده (قَدَّرناه) أخيراً عنه والهاء في الفعل عائدة

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 02، ص 461 و 462 والقراء، معاني القرآن، ج 01، ص 347 و 348، وابن عطية المحرر الوجيز، ج 02، ص 310، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 04، ص 696 و أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 17.

(2) سورة يوسف الآية 29.

(3) ينظر: القراء معاني القرآن، ج 01، ص 348 وابن عطية، المحرر الوجيز، ج 02، ص 310، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج 04، ص 695 وأحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 17.

(4) سورة يس، الآية 39.

(5) ابن الجزري تقريب النشر في القراءات العشر، ص 183.

عليه وأما باقي الجمهور وهم عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي فنصبوا الرّاء من (والقمر) مضميرين في ذلك الفعل (يفسره ما بعد) والتقدير: وقدرناه القمر قدرناه⁽¹⁾.

هذه بعض الصور لأوجه القراءة التي وردت في مؤلفات ابن الجزري وابن الرفع والنصب وهذه بعض الأوجه التي وردت قراءات القراء فيها بين النصب والرفع.

3- بين النصب والرفع:

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن

سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ هُم مُّعَذَّبُونَ﴾⁽²⁾.

وقال ابن الجزري: «... حفص ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف ويتخذها هزوا بالنصب والباقون بالرفع»⁽³⁾.

حيث قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب وخلف الأعمش قوله تعالى: بفتح الذال (ويتخذها) في حين قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وأبو جعفر (ويتخذها) بضم الذال⁽⁴⁾.

ونسبة الفعل هنا إلى نصر بن الحارث الداري الذي كان يقبل على شراء كتب الأعاجم (الفرس والروم) وكتب أهل الحيرة ويحدث بها أهل مكة، في حين كان يعرض عما يسمع من القرآن الكريم ويستهنئ به فقال فيه تعالى (ويتخذها هزوا)⁽⁵⁾.

وأما حجة من قرأ قوله تعالى بالنصب فقد عطفها على ما قبلها المنصوب (ليضل) ليشاركه في العلة وقد وافقهم في ذلك الأعمش، وحجة من قرأ بالرفع فقد عطف الفعل على (يشترى)

⁽¹⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج4، ص174 وابن مجاهد السبعة في القراءات، ص540، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص288 وأحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج02، ص400 و401 والسفاسقي، غيث النفع في القراءات السبع، ص491، 492.

⁽²⁾ سورة لقمان الآية 06.

⁽³⁾ ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص163.

⁽⁴⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج07، ص185 و186 والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص431، وغيث النفع في القراءات السبع، ص469، وأحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج02، ص362.

⁽⁵⁾ ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج02، ص849.

المرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها الثقل تشريفاً في الصلة (مُنْ) أو استئنافاً بداية للجملة بالفعل المضارع المرفوع يتخذ⁽¹⁾.

ومما ورد أيضاً من أوجه القراءة القرآنية في مؤلفات ابن الجزري، بين النصب والرفع نذكر ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (يحشر أعداء الله) فقرأ نافع ويعقوب بالنون وفتحها وضم الشين (أعداء) بالنصب، وقرأ الباقرن بالياء وضمها وفتح الشين ورفع (أعداء)»⁽³⁾.

حيث قرأ نافع وزيد بن علي وأبو جعفر ويعقوب قوله تعالى: (نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ) بنون العظمة المفتوحة وضم الشين وقرأ الباقرن من الجمهور (يُحْشَرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ)⁽⁴⁾.

وعلة من قرأ (أعداء) بالنصب أنه بنى الفعل (نَحْشُرُ) للفاعل و (أعداء) مفعول به، حيث نصب ومن وافقه هنا (الأعداء) على الإخبار من الله تعالى، وذلك رده على قوله (وَنَجِّنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا)⁽⁵⁾ فوصل مخبراً عن نفسه على مخبرٍ عن نفسه وهو هو، و الفاعل هو الله تعالى، فكان ذلك أحسن في مطابقة الكلام وبناء آخره على أوله⁽⁶⁾. وأما من قرأ قوله تعالى: (يُحْشَرُ الأعداء) برفع الهمزة فقد حمل هؤلاء الكلام على المعنى لأن الله ذكر لهم أن غيرهم من الملائكة يحشرهم كما قال ﴿أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁷⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق، ج 02، ص 849، وأحمد بن محمد النبا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 362.

(2) سورة فصلت الآية 19.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 274.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 08، ص 274 و 275 وابن مجاهد السبعة في القراءات، ص 576 وأحمد بن

محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 443.

(5) سورة فصلت، الآية 18.

(6) ينظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 08، ص 274 والقيسي، الكشف عن معجم القراءات السبع وعللها وحججها،

ج 02، ص 349، و 350.

(7) سورة الصافات، الآية 22.

ويقوى ذلك بوجود الفعل الذي بني للمجهول أيضا بعده (ينزعون) فكان ذلك أدق ويجري الفعلان على سنن واحد وهو الوجه الذي عليه جمهور القراء وجمعهم⁽¹⁾.

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (بما حفظ الله)، فقرأ أبو جعفر بنصب الهاء، وقرأ الباقر برفعها ف(ما) على قراءة أبي جعفر موصولة، وفي (حفظ) ضمير يعود عليه مرفوع، أي بالبر الذي حفظ حق الله من التعفف وغيره، وقيل بما حفظ دين الله وتقدير المضاف متعين لأن الذات المقدسة لا ينسب حفظها إلى أحد»⁽³⁾، فقراءة أبي جعفر تبدو على التقدير أي (بالذي حفظ الدين)، وهذا الدين دين الله وحق الله وأما الله لفظ الجلالة فهو حافظ لا محفوظ، وعليه نلاحظ أن ابن الجزري يربح الرأي الأول (النصب)، استنادا إلى المعنى الذي أحاله إلى تقدير مضاف منصوب وهي لفظة (دين وحق).

ونذكر مما ورد من أوجه القراءة بين النصب و الرفع أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى:

﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: « [...] عاصم حَمَّالَةَ الْحَطَبِ بِنُصْبِ التَّاءِ وَ الْبَاقُونَ بِرَفْعِهَا »⁽⁵⁾.

حيث قرأ الحسن وزيد بن علي وأبو حيوة وابن عيلة وابن محيصن وعيسى بن عمرو وعاصم بخلاف عنه وابن أبي اسحاق قوله تعالى وبفتح التاء: (حَمَّالَةٌ) وقرأ الباقر ومعهم عاصم أيضا في رواية بالرفع (حَمَّالَةٌ)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: القيسي، الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 350، وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 443.

(2) سورة النساء، الآية 34.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 274.

(4) سورة المسد، الآية 04.

(5) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 202.

(6) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 10، ص 631، وأبو عمر و الباقي، التيسير في القراءات السبع، ص 225، وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 636.

وحجة من قرأ بالنصب (حَمَالَةٌ) أنه نصب اللفظة على الحال، والقطع وقيل وحجة النصب المدح و الذم، وفي هذا يقول ابن خالويه: «... وهي قراءة عاصم على الحال و القطع، وإن شئت على الشتم و الذم، أشتم حَمَالَةَ الحطب و أذم حَمَالَةَ الحطب، و العرب تنصب على الذم كما تنصب على المدح»⁽¹⁾.

أمّا من قرأ بالرفع (حمالة)، خبر محذوف أو على اعتبارها خبراً لـ (امرأة) وفي جيدها خبر ثان، أمّا من جعله نعتاً (لامراته) فقد قدر المضي فيه، لأنه واقع على الحقيقة وحينها تعرف بالإضافة (حَمَالَةَ الحطب) ولقد جعلها بعضهم الآخر بدل كل منها⁽²⁾.

4- بين الرفع و الخفض:

ونذكر ممّا قرأ بهذين الوجهين قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ لَا يُعْزَبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: « واختلفوا في (عالم الغيب) فقرأ المدنيان وابن عامر و رويس برفع الميم وقرأ الباقون بخفضها و انفرد بذلك رويس في التذكرة وذلك غريب»⁽⁴⁾.
حيث رفع نافع وابن عامر وأبو جعفر ورويس وقرأوا قوله تعالى (عَالِمٌ) وقرأ الباقون بالخفض (ابن كثير وأبو عمرو وروح وخلف عن نفسه) (عَالِمٌ)⁽⁵⁾.

(1) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1985، ص 625.

(2) ينظر: أحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 636.

(3) سورة سبأ: الآية 03.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 261 و 262.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 4، وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع،

ص 179 و 180 وأحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 380 و 381.

فأما من قرأ بالرفع فقد أضر الضمير هو، وجوز العكبري أن تكون مبتدأ والخبر (لا يعزب) ومن قرأ بخفض الميم من (عالم) فعلى البدل وأجاز العكبري أن تكون صفة أي أن (عالما الغيب) يجوز أن يتعرف بالإضافة إلى الصفة وبهذا قرأ الشنبوذي وابن محيصن و اليزيدي⁽¹⁾.

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ

عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: « قرأ ابن كثير ويعقوب وحنص (رجز أليم) منها و الجاثية برفع الميم و الباقر بالخفض فيها»⁽³⁾.

حيث قرأ ابن كثير وابن محيصن قوله تعالى: (أَلِيمٌ) بضم الميم نعتا لـ (عذابٌ) ووافقهم في ذلك ابن محيصن وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم بالجـر (عذابٌ من رجز أليم) هنا وفي الجاثية أيضا نعتا للمنعوت (رجزٍ) و الرجز، العذاب الشيء⁽⁴⁾.

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُحَجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

وفي الْمُغْذِرُونَ الْحَقُّ وَالسُّورَةُ فَأَفْتَحَا

و الْأَنْصَارِ فَارْفَعُ حَزْ و أَسَسَ الْوَلَا

(1) ينظر: أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 439 وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 07، ص 248، وأحمد بن

محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 380، و 381.

(2) سورة سبأ، الآية 05.

(3) وهو يقصد الآية 11.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 07، 333، وأحمد بن محمد البتا، إتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة

عشر، ج 02، ص 381.

(5) سورة التوبة، الآية 100.

وقال أيضاً: « قرأ يعقوب و الأنصار و الذين اتبعوهم برفع الرّاء و الباقون بالخفض »⁽¹⁾.

حيث قرأ يعقوب (الأنصار) بضم الرّاء على أنه مبتدأ خبره (رضي الله عنهم)، ولقد ذكر أبو حيان أنها ثبتت قراءة عمر بن الخطاب (و الأنصار) بالرفع عطفاً على السابقين، (و السابقون و الأنصار)، وقرأ الباقون بالجر (و الأنصار) نسقا على المهاجرين، المجرورة بياء لجمع السّلامة المذكور⁽²⁾.

3- بين الخفض و الرفع:

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: « واختلفوا في ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ فقرأ أبو جعفر وحمة الكسائي بـخفض الاسمين وقرأها الباقون بالرفع »⁽⁴⁾.

حيث قرأ حمزة و الكسائي وأبو جعفر قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ بالجرّ وحجتهم في ذلك أنها معطوفة على (جنّات التّعيم)، والتقدير هم في جنّات النعيم وفاكهة ولحم و حور، ووافقهم في ذلك الحسن، وقرأ الباقون بالرفع (ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم و حفص وأبو بكر ويعقوب وشيبة) (حورٌ عَيْنٌ)، حيث حملوا الكلام على العطف و التقدير يطوف عليهم ولدان، ويطوف عليهم حور عين، فحملوا الكلام على المعنى ولم يحملوه على اللفظ لأن

⁽¹⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 151.

⁽²⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 314 و العكبري، إملاء ما منّ به الرحمان، ص 276، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج10، ص 344، وأحمد بن محمد البتّا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 97.

⁽³⁾ سورة الواقعة، الآية 22.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 286.

الـحـور لـيـس مـمـا يـطـاق بـه، أو مـبـتـدأ مـحـذوف الخـبر، أو خـبر المـضـمر، أي: نـسـأؤُهُم حُورٌ عَيْنٌ⁽¹⁾.

ومنه أيضا: قراءة ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَدْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ

مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ حمزة و الكسائي وخلف وأبو جعفر هل مِنْ خَالِقٍ غير الله بخفض الراء و الباقون برفعها»⁽³⁾.

حيث قرأ حمزة و الكسائي وخلف أبو جعفر قوله تعالى: (غَيْرِ) بخفض الراء ووافقهم في ذلك خلف و الأعمش وابن محيصن وحتهم في ذلك أن جعلوا (غيرِ) نعتًا لخالق، والمراد هل من خالق غير الله يرزقكم، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو وشيبة وعيسى و الحسن قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ بالرفع⁽⁴⁾، وفي هذا يقول القيسي: « و الباقون برفع غَيْرٌ جعلوه نعتا لـ (خَالِقٍ) على الموضع لأن (مَنْ) زائدة و التقدير: هل خالق غير الله ويكون الخبر « يرزقكم » أو يكون محذوفًا، أي هل خالق غير الله موجودٌ، ويجوز أن ترفع « غير » على أنه خبر الخالق لأن (خالقًا) مبتدأ كان بمعنى واحد⁽⁵⁾؛ أي القراءة بالخفض أو بالرفع من حيث الدلالة.

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ص 295 و 296 و الزجاج، معاني في القرآن وإعرابه، ج 5، ص 111 و القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 404، و العكبري، إملاء ما من به الترجمان، ص 496 و 497 و، أبو عمر الداني، التيسير في القراءات السبع، ص، 207، وأحمد بن محمد البناء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 515.

(2) سورة فاطر، الآية 03.

(3) ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 166.

(4) ينظر: عبد اللطيف الخطيب معجم القراءات، ج 07، ص 408، و الزجاج، ومعاني القرآن وإعرابه، ج 04، ص 262، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 314، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 296.

(5) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 314.

6- بين النصب و الحفض:

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ
جُنُبًا فَأَطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ
النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا
يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «قرأ نافع وابن عامر ويعقوب وحفص و الكسائي و (أرجلكم) بالنصب
و الباقر بالجّر»⁽²⁾.
وقال أيضا:⁽³⁾

وَسَنَانُ سَكَنٍ أَوْفٍ إِنْ ضَدَّ مَا فَتَحَا

وَ أَرْجُلُكُمْ قَا نَصِبُ حَلَا الحفض أُعْمِلَا

وهو في هذا يُعرب عن أوجه قراءة اللفظة في الآية بالنصب و الحفض.

حيث قرأ نافع و الكسائي وابن عامر وحفص (وَأَرْجُلُكُمْ) بنصب اللام وقرأ الباقر،
ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر وأنس وعكرمة و الشعبي وقادة وعلقمة و الضحّاك
(وَأَرْجُلُكُمْ) بالحفض⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية 06.

⁽²⁾ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 140.

⁽³⁾ ابن الجزري، الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المئمة للعشرة، ص 24.

⁽⁴⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 10 و أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج
03، ص 452، و أحمد بن محمد البتا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 01، ص 350.

فحجة من قرأ قوله تعالى بالنَّصْب جعل الفعل (اغسِلُوا) وبنى على أن الفرض في الرجلين الغسل لا المسح وهذا ما ذهب إليه الجمهور وكافة العلماء وهو الثابت من فعل الشيء ρ وقيل هو معطوف على (وُجُوهَكُمْ و أيديكم إلى المرافق) و (أرجلكم إلى الكعبين)، تم الفصل بينهما بجملة ليست باعتراضٍ.

أما من قرأ بالخفض (أرجلكم) فقد جعله مجرورا بحرف الجر (الياء) وهو العامل في ذلك⁽¹⁾.

ومنه أيضا ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾⁽²⁾.

قال ابن الجزري: « قرأ حمزة ويعقوب الكسائي وخلف (والله ربنا) بنصب الباء و الباقون بالخفض »⁽³⁾.

حيث قرأ حمزة و يعقوب و الكسائي وخلف (ربنا) بالنصب على النداء الذي أضيف وفصل به بين القسم وجواب القسم (والله ما كنا مشركين) واستحسن هذا القيسي في كشفه؛ لأن فيه معنى الخضوع و التضرع حيث لا ينفع ذلك، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو بالخفض في اللفظتين (والله ربنا) على التعت لله سبحانه وتعالى أو على البدل في ذلك⁽⁴⁾، أما ابن الجزري هنا فاكفى بذكر الوجهين مثلما كان منهجه في العديد من المواضع ولم يورد في ذلك الوجه المختار، أو ما اتفق عليه جمهور القراءات أو أغلبهم في ذلك سوى أنه عرض التباين بينهما في وجهي النصب و الخفض وهذا مسلك من مسالك التوجيه عنده.

(1) ينظر: أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 07، ص 342 وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 03، ص 452.

(2) سورة الأنعام، الآية 23.

(3) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 142.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 77 و القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 07 وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 102 والسفاسقي، غيث التقع في القراءات السبع، ص 207.

ونذكر من صور القراءة بين النصب الحفض مما ورد في مؤلفات ابن الجزري ما ورد في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو (موهّن) والتنوين ونصب (كيد) وروى حفص بالتخفيف من غير تنوين وخفض (كيد) على الإضافة وقرأ الباقون بالتخفيف وبالتنوين ونصب (كيد)»⁽²⁾.

حيث قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمر قوله تعالى (كيد) منصوبا على المفعولية في حين قرأ حفص عن عاصم (موهن كيد) بخفض الدال من كيد مضافاً خفيفاً⁽³⁾.

ولقد أعرب ابن الجزري عن علة الحفض فقال (وخفض كيد) على الإضافة) في حين لم نجد له بيانا لإتيان المدنيين وابن كثير وأبي عمر الذين قرأوا (بالنصب) فيها غير ذكرى لوجه القراءة.

7- بين الحفض و التّصّب:

ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعَبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (الكفار) فقرأ البصريان والكسائي بخفض الراء وقرأ الباقون بنصبها ومن خفض فهو على أصله في الإمالة وفتح وقفا ووصلا»⁽⁵⁾.

(1) سورة الأفعال، الآية 18.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 207.

(3) ينظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 03، ص 267 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 02، ص 69، وأبو عبد الله محمد بن شريح الرعييني الأندلسي الكافي في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1421 هـ، 2007 م، ص 120 وأحمد بن محمد البتاء، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 78.

(4) سورة المائدة: الآية 57.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 192.

حيث قرأ أبو عمر و الكسائي قوله تعالى بالخفض (و الكفَّار) وفي رواية أخرى لحسين الجعفي أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى بالنصب (والكفَّار) في حين قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمة وأبو جعفر وابن ذكوان والأزرق وورش قوله تعالى (وَ الكفَّار) بفتح الراء. (بالنصب)⁽¹⁾.

وحجة من خفض (الكفار) فقد عطف على أقرب العاملين وهو قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا﴾ إذ عطفوه على المجرور بمن، وأما من قرأ بالنصب (وَ الكفَّار) فقد عطف على الاسم الموصول في قوله تعالى: في الآية ذاتها: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾، ﴿وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾، لا تتخذوا هؤلاء وهؤلاء أولياء و الموصوف بالهزاء واللعب في هذه القراءة هنا هم اليهود، والقراءتان (بالنصب و الخفض) عند الطبري متفتحتان في المعنى، مخرجهما صحيح وبأيهما قرأ القارئ أصاب، وأعرب القيسي أن الاختيار هو الخفض ولكنه أخذ بالوجه الأول لاجتماع الجامعة عليه، و الخفض عنه قوة في الإعراب و المعنى و التفسير و القرب من المعطوف عليه⁽²⁾.

8- بين الرفع والخفض:

نحو توجيهه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ لِلَّسَّالِينَ﴾⁽³⁾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (سَوَاءٌ لِلَّسَّالِينَ) فقرأ أبو جعفر سواءً بالرفع و قرأ يعقوب بالخفض»⁽⁴⁾؛ أي سواءً و الوجه الثالث والأخير الذي ذكره ابن الجزري حين قال: «...وقرأ الباكون بالنصب»⁽⁵⁾؛ أي سواءً، فأما إتيان

⁽¹⁾ ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 02، ص 297، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 245، والسفاسقي، غيث التفع في القراءات السبع، ص 197.

⁽²⁾ ينظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 02، ص 298 والفراء، معاني القرآن، ج 01، ص 322 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ومججها، ج 01، ص 452.

⁽³⁾ سورة فصلت، الآية 10.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 274.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أبي جعفر فقد يكون على الابتداء؛ أي (سواءً للسائلين ثم استوى...)، إلى نهاية نص الآية، وأما قراءة يعقوب فقد تكون على الوقف؛ (أربعة أيام سواءً)، وأما نصها فقد يكون على الحال وذلك ما أتى به باقي القراء والله أعلم.

9- بين الرفع والجزم :

نحو توجيهه قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ ﴾

أحدًا⁽¹⁾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (وَلَا يُشْرِكُ) ، فقرأ ابن عامر بالخطاب وجزم الكاف على النهي وقرأ الباقون بالغيب ورفع الكاف على الخبر»²؛ فقرأ ابن عامر بالخطاب والجزم أي (تشرك) بجزم الفعل المضارع بـ "لا" الناهية الجازمة، وأما قراءة باقي القراء بالغيب مع رفع الكاف أي (يشرك)، يقول ابن الجزري برفع الكاف على الخبر وهو "لا" والتقدير ما لهم من دونه من وليٍّ ولا أحد يشرك في حكمه برفع كاف (يشرك) لا جزمها . ولما تعلق التنوين وعند حذفه بالحركات لا بأس أن تقدم تمثيلاً لطرح الموجه في اختلاف القراء بين إثبات التنوين وحذفه.

خامساً: مسائل نحوية أخرى:

1- الاختلاف في إثبات التنوين وحذفه :

ونذكر من ذلك ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي

الْحَجِّ ﴾⁽³⁾، قال ابن الجزري: «قرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ) بالفتح والتنوين وكذلك قرأ أبو جعفر (وَلَا جِدَالَ) وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير تنوين»⁽⁴⁾؛ فقرأه أبي جعفر وابن كثير والبصريين (لَا رَفَثًا وَلَا فُسُوقًا) بالفتح والتنوين، أما قراءة الباقين

(1) سورة الكهف، الآية 26.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 233.

(3) سورة البقرة، الآية 197.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 159.

فبفتح دون تنوين أي (لَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ)، فقد تكون الأولى على أساس اللفظة الواحدة مفعول به لفعل محذوف تقديره (أجد)، وتكون الثانية اسماً للنافية للجنس وأما خبرها فمحذوف تقديره موجود؛ أي (لا رفث ولا فسوق ولا جدال موجود في الحج).

2- التقدير:

مثلاً وقف ابن الجزري عند ظاهرة الإعراب واختلاف الحركات الإعرابية التي أتى بها القراء في كلم العربية والقرآن وما لحق بأواخرها، كان له أيضاً في الإعراب التقديري حديث، إذ نجد أن الرجل يقرّ عنه بلفظه في توجيهاته النحوية العديدة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾⁽¹⁾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (لهم جزاء الضعف)، فروى رويس (جزاء) بالنصب على الحال مع التنوين وكسره وصلًا، ورفع الضعف بالابتداء كقولك في الدار زيد قائماً والتقدير لهم الضعف جزاءً وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين وخفض الضعف بالإضافة»⁽²⁾؛ ولعل من رفع (الضعف) على التقدير كان على الابتداء المؤخر لورود الخبر شبه جملة (جار و متعلق) مقدّم، وأما من قرأ بالرفع من غير تنوين فأتى بنص القراءة؛ لهم جزاء الضعف بخفض الضعف على اعتبار أن (جزاء) مضاف و(الضعف) مضاف إليه بخفض.

3- الأفعال:

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾⁽³⁾، قال ابن الجزري: «اختلفوا في (ينزل) وبابه إذا كان فعلاً مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة فقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف حيث وقع إلا قوله في الحجر - في الآية المذكورة - فلا خلاف في تشديده لأنه

(1) سورة الروم، الآية 54.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 259.

(3) سورة الحجر، الآية 21.

أريد به المرة بعد المرة ووافقهم حمزة والكسائي على غيره^{(*) (1)}؛ فابن الجزري وإن كان يشير إلى الاختلاف الحاصل بالقراءة بين القراء، فهو يقف عند خصائص الفعل المضارع من أحرف المضارعة الياء والتاء والنون المضمومة إضافة إلى ذلك لم يخرج الرجل عما نصه النحويون والمجتهدون في علم المعاني عن دلالة الفعل المضارع على الديمومة والاستمرار والحركة، فنجد ابن الجزري هنا يعبر في توجيهه لقراءة الفعل (ينزل) فقال: أريد به التنزيل والتزول مرة بعد المرة وهو عما أتى أولئك ليس ببعيد.

4- الابتداء:

نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ^ط قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمَ الْغَيْبِ^ط لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغُرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾⁽²⁾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (عِلْمِ الْغَيْبِ)، فقرأ المدنيان وابن عامر ورويس برفع الميم وقرأ الباكون بخفضها، وانفرد بذلك رويس في التذكرة وذلك غريب، وقرأ منهم حمزة والكسائي (عَلَامٌ) بتشديد اللام مثل (فَعَالٌ)»⁽³⁾، يبدو أن من أتى بالقراءة بالرفع (عَالِمٌ) فقد رفع اللفظة على الابتداء وما بعدها مضاف إليه، فهو مبتدأ معرف بالإضافة، وأما من أتى بها على الخفض (عَالِمٍ) وذلك ما استغربه ابن الجزري وتفرّد به رويس حيث قال الإمام " وذلك غريب " يبدو أنه عدّ الوقف عند قوله تعالى: (لَتَأْتِيَنَّكُمْ) وقفا لازما والله أعلم، أما ما أتى به حمزة والكسائي بتشديد اللام فصيغة مبالغة محوّلّة من اسم الفاعل (عَالِمٌ)، و(عَلَامٌ الْغَيْبِ) مبتدأ أيضا معرف بالإضافة.

(*) قصد بن: (غيره) المواضع الأخرى لقراءة الفعل مثل الآية 34 من سورة لقمان، 37 من سورة الأنعام، وموضعي الإسراء 82، و93، النحل 101 وشبهها.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 164.

(2) سورة سبأ، الآية 03.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 261.

5- التواسخ :

لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الرجل كان له الحديث في مسائل عدة بخصوص التواسخ فتباينت بين كان وأخواتها والحروف المشبهات بالأفعال ولاسيما ما سجلناه له من أقوال في إنَّ مكسورة الهمزة و أنَّ مفتوحة الهمزة، وسنكتفي بعرض مثال له في (كان) حين أفرد الحديث عنها بين التام و النقصان وتحديدًا عملها ، وذلك على سبيل التمثيل للتواسخ لا الحصر، ففي قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِدُونَ﴾⁽¹⁾ ، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً) في الموضعين فقرأ أبو جعفر بالرفع فيهنَّ على أنَّ كان تامّة وصحيحة فاعل؛ أي ما وَقَعَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً، وقرأ الباقون بنصبهنَّ على أنَّ كان ناقصة؛ أي ما كانت هي الأخذة إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً وانفقوا على نصب ما ينظرون إلا(ما ينظرون إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً) ، إذ هو مفعول " ينظرون "»⁽²⁾؛ فأما القراءة الأولى فنلاحظ أنَّ ابن الجزري قد ارتأى لها علة مفادها الحمل على المعنى ، إذ اعتبر من أتى بالرفع (باللفظتين مرفوعتين)، أنه حمل "كأن" على "وقَع" التام، وعليه كان النَّص على تقدير "إِنْ وَقَعَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً" ، وهذه علتهم في ذلك على حدّ تعبير ابن الجزري، أما من أتى بقراءة النَّصب فعلى اعتبار أنَّ "كأن" ناقصة تبقي المبتدأ مرفوعاً وتنصب الخبر، وأمّا الموضع الثاني في قراءة اللفظتين نصبا على المفعولية فذلك وجهه على اعتبار أنَّ (صيحة) مفعول به للفعل (ينظرون) التام والمتعدّي.

6- الفصل بين المتضايين:

نحو قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾⁽³⁾ ، قال ابن الجزري: « واختلفوا في (زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) ، فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من زين ورفع لام " قتل "

(1) سورة يس، الآية 28.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 264، 265.

(3) سورة الأنعام، الآية 137.

ونصب دال أولادهم وخفض همزة شركائهم بإضافة (قتل) إليه وهو فاعل في المعنى، وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو مضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم) وجمهور نحاة البصريين على أنّ هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر وتكلم بسبب هذه القراءة حتى قال الزمخشري، والذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر (الأولاد) و(الشركاء) لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة»⁽¹⁾، فابن الجزري هنا يعد لفظة (قتل) فاعلا وهو مضاف، و(أولاد) مفعول به للفاعل قتل وأما (شركائهم) فمضاف إلى (قتل) ونص ووجه القراءة عنده (رُيِّنَ لِكَثِيرٍ قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ)، وقد وافقه في هذا أي في قراءتها بهذا المعنى أحمد محمد البنا في الإتخاف⁽²⁾.

7- الحروف:

إن ما يلحظ على طرح الإمام في الأغلب الأعمّ أنه إذا وقف عند باب الحروف لبيان توجيهها أو وجهها في التحو والعريّة ركّز على عملها من عدمه، ومعانيها الثانوية، وربّما كان هذا في تعدّد التوجيه التحوي، أو ما اصطلحنا عليه بمسلك التوجيه بأكثر من وجه واحد له مسوّغا، ومن ذلك نذكر قوله في (لكنّ) مخففة النون و(لكنّ) مشدّتها وعملها وقد أتينا بها في باب الحروف على سبيل التمثيل لا الحصر. ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾⁽³⁾، قال ابن الجزري : « فقرأ ابن عامر وحمة والكسائي وخلف بتخفيف النون من (وَلَٰكِنَّ) ورفع الاسم بعدها... وقرأ الباقون بالتشديد»⁽⁴⁾، وقد أشار ابن الجزري أنّه أتى بتحقيق النون ابن عامر ونافع فيما تبقي من مواضع⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 198.

⁽²⁾ أحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 26.

⁽³⁾ سورة الأنفال، الآية 17.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 165.

⁽⁵⁾ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، أما المواضع المتبقية في الآية 177 من سورة الأنفال، الآية 189 من السورة نفسها، الآية 44 من سورة يونس، أما البقية فقد أتوا بالتشديد.

إنّ إشارة ابن الجزري إلى رفع لفظ الجلالة (الله) بعد (لكن) المخففة يدلّ على عدم عملها، فهي هنا لا تفيد معنى التوكيد في شيء فلا تعدو أن تكون استدرائية، وقد وضح هذا الزجاج فيما عطف على قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَلَيْكِبَ اللَّهُ رَمَى﴾ في قوله جلّ شأنه: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَيْكِبَ اللَّهُ قَتْلَهُمْ﴾ فقال: «من شدّد لكن الله نصب لفظ الجلالة اسما لها، ومن خفف "لكن" كانت مجرد حرف استدراك فيرفع ما بعدها بالابتداء»⁽¹⁾؛ وعليه فإنّ لفظ الجلالة مبتدأ أمّا خبرها فجملة فعلية من الفعل (رَمَى) والفاعل المستتر هو.

سادسا: مسالك التوجيه التحوي عند ابن الجزري:

بعد عملية إحصائية لجملة القضايا النحوية المطروحة في مؤلفات ابن الجزري والتي كتنا قد وقفنا عند بعض منها بغية معرفة الطرح الصّرف للقضايا النحوية وبعد طول إمعان في هذه المسائل تبين أنّ الرجل قد اتخذ مسالك متباينة في توجيهاته، والتي وقف بها للاحتجاج للقراءات محاكيا جمهور المجتهدين من أهل القراءة والإقراء والتوجيه الذين طال أخذهم أحيانا، ومضيفا بحسب ما تقتضيه مسائل التوجيه من معاني القراءة أحيانا كثيرة، ونحسبه ذلك مبتغى التوجيه عند الإمام.

لقد مثل ابن الجزري وأمثاله اتجاهها خاصا في التوجيه على خلاف من جعل من القراءات وتوجيهها شاهدا على صحّة القاعدة، أو من جعلها سبيلا لاستنباط الأحكام من خلال ترجيح الأحكام من كل أولئك الذين كان سبيلهم التحليل اللغوي، فقد راح ابن الجزري ومن ضارعه بالدراسة والتوجيه أمثال السيوطي يبحثون في معاني القراءات؛ يتلمّسون الأوجه البلاغية المترتبة عن تباينها واختلافها حتى جعلوها وجها من وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن⁽²⁾. فصور عرض ابن الجزري للتوجيهات منها ما عرف الحضور في مدونات التوجيه الأخرى أمثال الإتحاف لأحمد بن محمد البنا، والحجة لأبي عليّ الفارسي ومنها ما عرف التفرد وقد أحصينا للرجل حوالي أربعة عشر مسلكا (14) في التوجيه ولاسيما التحوي منها وهي:

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص406.

(2) ينظر: عمرو خاطر عبد الغني وهدان، التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي عليّ الفارسي في كتابه الحجة، ص 03.

1- التوجيه بالاستناد إلى المدلول الشرعي للآية استنادا إلى نص التفسير:

كثيرا ما وجدنا ابن الجزري إذا ما أراد توجيه قراءة يعمد إلى مدلول الآية الشرعي (تفسيرها) وهو الأوّل والأخير دوما، إذا لم يجد في ذلك وجها، ولكن هذا إذا تعلق التوجيه التّحوي بالمدلول الصّرف لمعنى الآية، وذلك ما اجتهد فيه علماء التفسير أمثال القرطبي و الرّازي والطاهر بن عاشور وغيرهم في ذلك كثير.

ففي توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ فَالصّٰلِحٰتُ قٰنِتٰتٌ حٰفِظٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ

الله ﴾⁽¹⁾، قال ابن الجزري: « اختلف الكوفيون في ﴿بِمَا حَفِظَ اللهُ﴾، فقرأ أبو جعفر بنصب الهاء، وقرأ الباقر برفعها ف(مَا) على قراءة أبي جعفر موصولة وفي (حفظ الله) ضمير يعود عليه مرفوع؛ أي بالبرّ الذي حفظ حقّ الله من التّعفف وغيره، وقيل بما حفظ دين الله وتقدير المضاف متعيّن لأنّ الذات المقدّسة لا ينسب حفظها إلى أحد»⁽²⁾، وقد أشار إلى هذا صاحب التّحريير والتّنوير حين قال: «والباء في "بما حفظ" للملابسة، أي حفظا ملابسا لما حفظ الله، وما (مصدرية) أي بحفظ الله، وحفظ الله هو أمره بالحفظ، فالمراد الحفظ التّكليفي، ومعنى الملابسه أنّهم يحفظن أزواجهنّ حفظا مطابقا لأمر الله تعالى، وأمر الله يرجع إلى ما فيه حقّ للأزواج وحدهم أو مع حقّ الله»⁽³⁾، فالمتقصد من خلال القول هو دين الله وحقّه لا الذات الإلهية؛ فالله حافظ دينه لا محفوظ.

2- التوجيه باستعمال مفردات النحو للدلالة بها عن غيرها:

نحو توجيهه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁴⁾ وشبهها⁽⁵⁾، يقول ابن الجزري في مسألة المدّ

وهي مسألة صوتيّة: «أما السبب المعنوي في المد هو قصد المبالغة في التقى الذي يكون بأدوات

(1) سورة النساء، الآية 34.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص187.

(3) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التّحريير والتّنوير، الدار التونسية للنشر، 1984، م، ج 5، ص 41، في تفسيره للآية 34 من سورة النساء.

(4) سورة الحشر، الآية 22.

(5) مثل قوله تعالى (لا إله إلا الله)، و (لا إله إلا الله) أينما قرأ.

والأصل في هذا التقي وهو سبب قوي مقصور عن العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء ومنه مدّ التعظيم في نحو (لا إله إلا الله)، (لا إله إلا هو)، (لا إله إلا أنت)، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل بهذا المعنى، ونص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجالجاني وغيرهم وقرأت به من طريقتهم واختاره، ويقال مدّ المبالغة⁽¹⁾؛ فابن الجزري يجعل من المدّ وإن كان مسألة صوتية صيغة من صيغ المبالغة التي أوتي بها في القراءة ثم يقول: «إثما سمي مدّ المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه وهذا معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء والاستغاثة وعند المبالغة في التقي ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة»⁽²⁾. فهو يعتبر المدّ المسألة الصوتية مسألة نحوية (صيغة المبالغة) ينجح في توجيهه للبحث عن الوجه البلاغي المترتب عن ذلك، يؤتى بهذا إلى جانب المبالغة عند الاستغاثة والدعاء فقد وجه مسألة في المدّ وهي مسألة صوتية محضة بألفاظ ومعاني نحوية بحتة بل وتعدّها في ذلك إلى البلاغة وذلك مبتغى التوجيه عنده.

3- التوجيه بالاعتماد على ما سُمِعَ مِنْ فِي رَسُولِ ρ (صحّ سنداً):

ذلك حين يعتمد ابن الجزري إلى بيان وجه القراءة استناداً إلى ما سمع من في رسول الله ρ، وقرأ به فيرجحه إن كان للقراءة وجه آخر ويعده علة للتوجيه إذا أتى بالقراءة وذلك مثل توجيهه قراءة قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَسْمَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾⁽³⁾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (فَرَوْحٍ)، فروى رويس بضمّ الزاء وانفرد بذلك ابن مهران عن روح وقرأ الباقون بفتحها»⁽⁴⁾، ثم يقول في بيان وجه القراءة: «قرأت على شيخنا عمر بن الحسن أخبرك علي بن أحمد فأقر به (انا) عمر بن طبر زاد (انا) أبو بدر الكرخي (انا) أحمد بن علي الحافظ (انا) أبو عمر الهاشمي (انا) أبو علي اللؤلؤي (انا) سليمان بن الأشعث (ثنا) مسلم بن إبراهيم (ثنا) هارون بن موسى

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 01، ص 269.

(2) المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(3) سورة الواقعة، الآية 89.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 286.

التحوي عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقرأها (فروخ وريحان) يعني بضمّ الزاء أي الحياة الدائمة⁽¹⁾، ثم يشير ابن الجزري إلى أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه.

4- توجيه الآيات بما وافق الرسم العثماني:

ذلك حين يبتغي ابن الجزري أن يثبت وجهاً للقراءة فيبين الوجه و أما علة الإتيان بذلك الوجه في القراءة أنها موافقة لرسم المصحف ففي توجيه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾⁽²⁾، قال ابن الجزري: «واختلفوا في (مَن يَرْتَدَّ) فقرأ المدنيان وابن عامر بدالين؛ الأولى مكسورة والثانية مجزومة وكذا هو في مصاحف أهل المدينة والشام واتفقوا على حرف البقرة وهو (من يرتد منكم) أنه بدالين لإجماع المصاحف عليه»⁽³⁾، وعليه فإن ابن الجزري يعدّ موافقة القراءة لرسم المصحف حجة ودليلاً في ذلك.

5- قبوله القراءة استناداً إلى ما حكي عن الحجة في القراءة من الأعراب:

رغم أن ابن الجزري نجد له رداً مطوّلاً على جمهور نخاة البصرة، فيما قيل في مسألة الفصل بين المتضايين إلا أنه لم يخطّها وإثماً قبل هذا ورفض الاعتداد بضرورة الشعر بدليل أنّه قبلها بحكم شهرتها وتواترها وحجة كلام، وقوة دليل راويها، وهو ابن عامر كما سلف وأن ذكرنا، وعليه فقد أورد كلام شيخه صاحب الشاطبية (أبو القاسم الشاطبي)، حين قال دفاعاً عن وجه القراءة بالفصل: «إثاك و طعن ابن جرير الطبري على ابن عامر والله درّ إمام النخاة أبي عبد الله بن مالك رحمه الله حيث قال في كافيته الشافية :

فكم لها من عاضد و ناصر

وجّتي قراءة ابن عامر

⁽¹⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص286.

⁽²⁾ سورة المائدة، 56.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص191.

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم جيد من جهة المعنى أيضا»⁽¹⁾، فربما قبل ابن الجزري وجه القراءة لفصاحة معناه وذلك لا لشيء إلا لأنه صادر من الحجّة في القراءة والإقراء وهو ابن عامر.

6- التوجيه بالاستناد إلى مدلول الكلمة ذاتها أو شبهها:

وذلك نحو توجيهه قراءة قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾⁽²⁾، وهي في مواضع يرى الرجل أن وجه القراءة فيها هو إتيان اللفظة على أصلها حيث يقول: «واختلفوا في (مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا) فقرأ البصريان بفتح الراء والشين، وقرأ بضم الراء وإسكان الشين واتفقوا على الموضعين المتقدمين من هذه السورة وهما (وَهَيَّءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا) و(لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رُشْدًا) أنهما بفتح الراء والشين وقد سئل الإمام أبو عمر بن العلاء عن ذلك فقال: الرُّشد بالضم هو الصلاح والفتح هو العلم وموسى عليه السلام إنما طلب من الخضر عليه السلام العلم وهذا في غاية الحسن، ألا ترى إلى قوله تعالى: (فَإِنْ آتَيْتَ مِنْهُمُ رُشْدًا)، كيف أجمع على ضمّه؟، وقوله (وهيء لنا من أمرنا رُشْدًا ولأقرب من هذا رُشْدًا) كيف أجمع على فتحه؟ ولكن جمهور أهل اللغة على أنّ الفتح والضم في الرُّشد والرُّشد لغتان كالْبُخْلِ والبُخْلِ والسُّقْمِ والسُّقْمِ والحَزْنِ والحَزْنِ فيحتمل عندي أن يكون الاتفاق على فتح الحرفين الأولين لمناسبة رؤوس الآيات وموازتها لما قبل وما بعد نحو عَجَبًا وعددًا وأحدًا بخلاف الثالث فإنه وقع قبله " علما " وبعد " صبرا " فمن سَكَنَ فللمناسبة أيضا ومن فتح فإلحاقا بالنظير»⁽³⁾، وربما قصدنا بالشبه والمثيل إلحاق لفظة (رُشْدًا) بما قبلها؛ أي بلفظة عَجَبًا وعددًا وأحدًا على حدّ تعبير الإمام.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص191.

(2) سورة الكهف، الآية66.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص234.

7- التوجيه مع التعليل:

وذلك حين يعرض ابن الجزري لوجه القراءة مبيّنا الدليل في ذلك إذا أتى على أصل التوجيه مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾⁽¹⁾، قال ابن الجزري: « فقرأ أبو جعفر من رواية ابن جَمَّاز ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان بضم التاء حالة الوصل إتباعاً، وروى هبة الله وغيره عن عيسى إشمام كسرتها؛ الضم والوجهان صحيحان عن ابن وردان نص عليهما غير واحد، ووجه الإشمام أنه أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة همزة مضمومة حال الابتداء، ووجه الضم أنهم استنقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة وذلك لغة أزد شنوءة»⁽²⁾؛ كما يعمد الموجه أحياناً كثيرة إلى توجيه القراءة مع تقديم تعليل ليردّفه بما وكيف ووجه عند غيره ممن وقف عند وجه القراءة ذاتها وذلك ما نسجّله للرجل في الأخذ بمختلف الوجوه المذكورة للخروج بالوجه الذي يراه راجحاً في ذلك ولا بأس أن نبين هذا من خلال المسألة التي تطرّقنا لها بالتوجيه، فقط أن إيرادنا لهذا لا يعدو أن يكون تمثيلاً لما ورد في الكتاب من مادة التوجيه فقد أردنا أن نقتصر على المثال ذاته لا غير .

قال ابن الجزري في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ

فَسَجَدُوا﴾⁽³⁾، بعد توجيهه لها كما تبين « وعللها أبو البقاء أنه نوى الوقف على التاء فسكّنها ثم حرّكها بالضم إتباعاً لضمة الجيم وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف »⁽⁴⁾، وهذا ما سجّلناه للرجل كصورة من صور توجيهاته التحويلية إلا أن هذه الملاحظة ليست رهينة الجانب التحويلي فحسب ولكن لما كانت هذه الصورة تعرف التردد عن غيرها أردنا أن تكون عنواناً لإحدى

(1) سورة البقرة، 34.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص158

(3) وهي الآية 34 من سورة البقرة .

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص158.

عناوين ما اجتهد فيه ابن الجزري في توجيهاته فاصطلحنا عليها طرح التوجيه بالتعليل على التعليل كمسلك ثامن من مسالك التوجيه النحوي عند ابن الجزري.

8- التوجيه دون تعليل:

كثيرا ما يعرض ابن الجزري ويفصح عن وجه القراءة دون تقديم السبب أو الدليل أو العلة في ذلك، ونحسب أنّ الرّجل يترك للقارئ والمجتهد في التوجيه والإقراء وجهما يراه الموجه محتملا ويحتمل أن يكون غيره، فيكون بتقديم وبيان الوجه دون تقديم الحجة للقراءة والإتيان بذلك الوجه نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِرِ وَالْمَلَائِكَةِ قُضِي﴾⁽¹⁾،

قال ابن الجزري: « واختلفوا في (وَالْمَلَائِكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ، فقرأ أبو جعفر بالخفض وقرأ الباقون بالرفع»⁽²⁾ ، وقد قدم وجه القراءة هكذا دون تعليل.

9- التوجيه مع التمثيل :

من خلال الوقوف على المادّة التي اجتهد ابن الجزري فيها بتوجيهاته سجّلنا للرّجل تمثيلا واضحا في الكثير من نصوص التوجيه ونقصد بالتمثيل هنا ما يشير إليه المصطلح تحديدا إذ يعتمد الإمام أحيانا إلى توجيه الآية استنادا إلى ما ورد في القرآن لها من مضارع أو مثيل ونقصد في ذلك التّركيب لأنه لو تعدى الأمر إلى غيره لصار هذا التمثيل حملا على المعنى وهي مسألة أخرى ، وذلك نحو توجيهه قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽³⁾ .

قال ابن الجزري: « واختلفوا في (كُنْ فَيَكُونُ) حيث وقع لإقوله ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽⁴⁾ الْحَقُّ مِنْ

رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾⁽⁴⁾ و﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾⁽¹⁾ ، والمختلف فيه ستة

(1) سورة البقرة، الآية 210 .

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 171.

(3) سورة البقرة، 116.

(4) سورة آل عمران، الآية 60.

(1) سورة الأنعام ، الآية 73.

مواضع⁽¹⁾... فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة وواقفه الكسائي في النحل وقرأ الباقون بالرفع فيها كغيرها»⁽²⁾، وقد أشار ابن الجزري إلى أحد معاني هذا الفعل دون تفصيل في ذلك إذ ربطه في الأنعام بالإخبار عن القيامة⁽³⁾.

وتحديداً للتمثيل أردف ابن الجزري لبيّن توجيه ذلك قال: «... وهو كائن لا محالة و لكنّه لما كان

ما يرد من القرآن من ذكر القيامة كثير بلفظ ماضي نحو ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾⁽⁴⁾ وَأَنْشَقَّتْ

السَّمَاءُ ﴿...فتشابه ذلك فرفع ولا شك أنه إذا اختلفت المعاني اختلفت الألفاظ»⁽⁵⁾، ولعلّ

ابن الجزري قصد من قوله في توجيه هذه القراءة وبيان رفع الكلمة من جزمها فشبه الفعل "كان" بـ "وقع" و "انشق" ولما كان المضارع من "وقع" هو "يقع" وماضيها أوتي به في الكثير من المواضع في ذكر القيامة وكان الفعل كذلك في الماضي و دلالاته فإنّ المضارع من "كان" عنده هو "يكون" بدل "يكن" أو يكون.

وقال ذلك في أمثلة حركة الإعراب في توجيهه حين شبّه التاء غير الأصلية بهمزة الوصل

فقال في توجيهه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾⁽⁶⁾، قال ابن

الجزري: «اختلفوا في ضم تاء الملائكة... وقيل إن التاء تشبه ألف الوصل لأن همزة تسقط

في الدرج لأنها ليست بأصل وقد ورد (الملائك) بغير تاء فلما أشبهتها ضمت كما تضم همزة

الوصل»⁽⁷⁾، والتوجيه الأخير استناداً إلى ما ورد في القرآن من مثل في الحركات الإعرابية

و تحديداً حركة الإتياع.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص158.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص166.

(3) ينظر: المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(4) سورة الحاقة، الآية 15 و16.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص166.

(6) سورة البقرة، الآية 34.

(7) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص158.

10- أخذه في التوجيه بأكثر من وجه واحد:

ففي توجيهه قراءة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾⁽¹⁾، قال ابن الجزري: «فقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد في الثلاثة واختلف عن حفص فروى عنه عبيد وعمرو أنه اختار فيها الضم خلافا لعاصم للحديث الذي رواه عن الفضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن ابن عمرو مرفوعا ورويت عنه من طرق أنه قال ما خالفت عاصما في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف، وقد صح عنه الفتح والضم جميعا... قال الحافظ أبو عمرو واختياري في رواية حفص من طرف عبيد الأخذ بالوجهين قرأت له وبها أخذ وقرأ الباقر بضم الضاد فيها»⁽²⁾، والقول الأخير فيه اختيار ابن الجزري وفيه أكثر من وجه.

11- رفضه بعض أوجه القراءة دون تعليل :

يرفض ابن الجزري بعض أوجه القراءة دون أن يقدم الحجة أو العلة أو الدليل في ذلك وربما يكون ذلك قصدا لطرح يراه متروكا مھملا أو لأنه لا يوافق العربية و لو بوجه من وجوهها، وهو ركن من أركان صحة القراءة، حتى أنك ترى الرجل حينها يشير لهذا الرفض بلفظه من مثل قوله: وذلك لا يصح، وذلك وهم، فوهم... وغيرها من الكلمات والعبارات التي ينوّه نصها بالرفض وذلك نحو توجيهه قراءة قوله تعالى: ﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾ قال: «واختلفوا في (بقية) فروى ابن جھاز بكسر الباء وإسكان القاف وتخفيف الياء وهي لشببية ورواية ابن أويس عن نافع ورواها الداني عن إسماعيل عن نافع وترجمها أبو حيان بضم فوهم وقرأ الباقر بفتح الباء وكسر القاف وتشديد الياء»⁽⁴⁾، فهو هنا يعرض وجهها للقراءة ويرفض آخر ويعدل عنه دون أن يقدم حجة في ذلك أو دليلا.

(1) سورة الروم، الآية 54.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج 2، ص 259.

(3) سورة هود، الآية 116.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج 2، ص 219.

12- عدم الجزم في التوجيه:

تقر الباحثة بعد الاطلاع على المادّة النحوية الموجودة بالكتاب أنّ الموجّه الإمام له طريقة خاصّة في تقديم أوجه القراءة فكثيرا ما أبان في مسائل التوجيه والاحتجاج للقراءة بأنّ ما وقف عنده لا يعدو أن يكون اجتهادا عمّن أخذ ومّا قرأ من المدوّنات في ذلك دون جزم. فتجده يشير إلى إطلاقه بوضع أسباب سبل القراءة بألفاظ من مثل لفظة يحتمل أو ما شهدته التآليف في أغلب المسائل اللغوية إن لم نقل كلها ختمه لمسائل التوجيه بعبارة الله أعلم. أو أن يقدم وجه القراءة معللا أو غير معلل ، ثم يردف القول بكلمة انتهى وكأنّ الرجل يقول هذا قوام التوجيه عندي ومتسع القول والاحتجاج للمجتهدين غيري ؛فهو بحق منهج - لتفّره- بعج به صاحبه مجال القراءات القرآنية فأراد له التميّز ونحو ذلك قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا

وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾⁽¹⁾ قال ابن الجزري: «قرأ حمزة بالنصب وقرأ الباقون بالرفع واتفقوا على قراءة (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها)⁽²⁾ بالرفع لأن (بأن تأتوا) تعين لأن يكون خبرا بدخول الباء عليه والله أعلم»⁽³⁾ ، ومثاله أيضا قوله في التقدير: في مسألة
 إِنَّ وَأَنَّ بفتح الهمزة وكسرها في ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «فقرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة فيها على تقدير(لقالوا) في قراءة الغيب أو (لقلت) في قراءة الخطاب ويحتمل أن يكون على الاستئناف على أن جواب (لو) محذوف أي لرأيت أو لرأوا أمرا عظيما وقرأ الباقون بفتح الهمزة على تقدير(لعلموا) أو لعلمته»⁽⁵⁾، فتقدير القراءة بكسر الهمزة (إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) أما من قرأ بالفتح فعلى تقدير(لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا).

(1) سورة البقرة، 177.

(2) السورة نفسها، الآية 189.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 170.

(4) سورة البقرة، الآية 165.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 168 و169.

13-التوجيه مع عرض آراء النحاة في مسألة التوجيه :

ومثال ذلك حديثه فيمن أتى بالكسر والاختلاس⁽¹⁾، من باب (بارئكم) في قوله تعالى: ﴿ فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴾⁽²⁾، حيث أتى أبو عمر بن العلاء بإسكان الهمزة فيها، وهنا يتبني ابن الجزري قولاً لأبي عمرو الداني يقول فيه: « والإسكان يعني في هذه الكلم أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي اختاره وأخذ به، قلت وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه وعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن ونقل عن سيبويه: أنه قال إن الراوي لم يضبط عن أبي عمر لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن»⁽³⁾.

ثم يقول ابن الجزري: « وذلك ونحوه في العربية مردود على قائله ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو "إبل وعضد وعنق" على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه وعزاه القراء إلى تميم و أسد مع أنّ سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً بل أجازة و أنشد عليه فاليوم أشرب غير مستحق – ولكنه قال: القياس غير ذلك وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل جوازه»⁽⁴⁾.

وإيرادنا للمسألة من منطلق الحركات الإعرابية كمسألة نحوية لا من منطلق الإدغام باعتباره مسألة صوتية؛ فرغم أنّ للرجل ردوداً على التحوين في أكثر من مسألة إلا أنّنا نجد يستأنس بالعديد من آرائهم وطرحهم في التوجيه ولا سيما التحوين إلا فيما رأى أن القرآن والقراءات أسمی منه كمناداتهم بحجة الضرورة مثلاً، وحملهم المسائل عليها من مثل ما ذكرنا في مسألة الفصل بين المتضايين.

(1) اختلاس الحركة إسكانها و الإتيان بها في الدرج.

(2) سورة البقرة، الآية 54.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص161.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

سابعاً: بعض المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري:

لم يكتب ابن الجزري بالقراءات كنص شاهد على صحة القاعدة واستنباط الأحكام اللغوية كما عمد إلى ذلك العديد، بل راح يبحث عن معنى القراءة متمسكاً بالمعاني المترتبة عن مختلف المسائل اللغوية الواردة في كتبه على اختلافها في علم القراءات وتجويد القرآن الكريم، فكثيراً ما نجده يعرض للوجه اللغوي للقراءة ثم يذكر المعنى في توجيه الآية ويركز على مدلولها فنجد إن ذكر علة القراءة وأبان عمد إلى بيان ذلك استند إلى نص التفسير، وإن لم يكن كذلك أشار إلى التغيرات أو الاختلاف في أوجه القراءة وغيرها، والذي كثيراً ما يحدث عنه اختلاف في المعاني التي نجده يقف عندها لإثبات مدى لغوية القراءة وبلاغتها التي عدت بها صورة الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم.

ولقد ذكرنا سلفاً أننا سنحاول الوقوف على المعطى الدلالي لكل قراءة قرآنية أثناء توجيهها لأن الدلالة أمر مبثوث في توجيه كل قراءة أوجه القراءة القرآنية الموجودة في مؤلفات الإمام ابن الجزري، سواء تعلق الأمر بالمسائل الصوتية أو الصرفية أو النحوية، ومن ثم فالتوجيه الدلالي مبثوث في هذه التوجيهات جميعها، إلا أن هذا لا يُغنيننا عن عرض بعض المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري.

نجد أن ابن الجزري يعرض لـ صيغة (فَاعَلَ) إلى (فَعَلَ) أو (فَعَلَ) إلى (فَعَلَّ) وذلك للمدلول الفعل ففي قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾⁽¹⁾.

⁽¹⁾ سورة آل عمران، الآية 195.

وقوله تعالى أيضا: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ

اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾⁽¹⁾.

قال ابن الجزري: «وأما حرف آخر السورة (وَقَاتَلُوا وَقَتَلُوا) وحرف الأنعام (قتلوا أولادهم) فشدد التاء فيها ابن كثير وابن عامر وقرأ الباقون بالتخفيف فيهن واتفقوا على تخفيف الحرف الأول من هذه السورة وهو: (ماماتوا وماقتلوا) إما لمناسبة (ماتوا) أو لأنّ القتل هنا ليس مختصا بسبيل الله بدليل (إذ ضربوا في الأرض) لأن المقصود به السفر في التجارة وروينا عن ابن عامر أنه قال: ما كان من القتل في سبيل الله فهو لتشديد وانفرد فارس بن أحمد عن السامري عن أصحابه عن الحلواني بتشديده حكاية لا أداء، فخالف فيه سائر الناس عن الحلواني وعن هشام وعن ابن عامر ذكر ذلك في جامع البيان: وقال: لم يرو ذلك عنه إلا من هذا الوجه، ووهب ابن مؤمن في الكنز فذكر الخلاف عن هشام في الحرف الأوّل وترك (لو أطاعونا ما قتلوا)»⁽²⁾.

وأبو رجاء والحسن (وقاتلوا) و (قتلوا) وتشديد التاء أيضًا. قرأ الحسن والسلمي وأهل مكة والشام ومنهما ابن كثير وابن عامر وابن محيصة (قتلوا)⁽³⁾، وفي تشديد معنى التكرير للتكرير. هذا في الآيتين، [بقوله تعالى 195 من آل عمران و 140 من سورة الأنعام] ويقرأ ابن الجزري أن القراءة بالحرف الأوّل - وهو يقصد في ذلك الآية 156- من سورة آل عمران. بالتخفيف وإجماع القراء على ذلك، والقراءة بالتخفيف في هذا الحرف من آل عمران هي قراءة جمهور القراء⁽⁴⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية 140.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 183.

(3) ينظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 01، ص 649 و ج 02، ص 567 والسفاسي، غيث النفع في القراءات

السبع ص 228.

(4) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 271 والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج 2 ص 35.

وأحمد بن محمد البنا، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 36.

لقد ذهب ابن الجزري في بيان الوجه بالتخفيف الذي أتى به جمهور القراء إلى بيان مدلول الآية فقال إن تخفيف (ماقتلوا) إما مناسبة لفعل الذي قبله (ماتوا) أو لأن القتل ليس مختصاً بسبيل الله⁽¹⁾، وقد وافق تخرجه هذا بالتخفيف أبو حيان في تفسيره مدلول الآية حيث قال: «لما تقدم من قول المنافقين، لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلناه هنا وأخبر الله عنهم أنهم قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا [...] وهو أن من سافر في تجارة ونحوها فمات، أو قاتل فقتل لو قعد في بيته لعاش ولم يميت في ذلك الوقت الذي عرض نفسه للسفر فيه...»⁽²⁾، ولقد ذكر ابن الجزري الفرق بين هذه الصيغة بالتخفيف بعد بيان مدلولها روايته عن ابن عامر أن صيغة التشديد (قَتَلَ) فضلاً عن دلالتها عن التكثير مثلما ذهب إلى ذلك الكثير في توجيهاتهم في فيها دلالة واضحة عن القتل في سبيل الله، وهذا فيما رواه ابن الجزري عن ابن عامر مثلما ذكر في نصه ليبيّن علة القراءة بالتخفيف والتشديد للصيغتين ودلالة كل منهما.

وفي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ سَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكِ صِيَامًا لَّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ۗ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ۗ﴾⁽³⁾.

قال ابن الجزري: «وانفقوا على مساكين هنا أنه بالجمع لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد بل جماعة مساكين وإنما اختلف في الذي في البقرة لأن التوحيد يراد به عن كل يوم والجمع يراد به عن أيام كثيرة»⁽⁴⁾. وهو يقصد بالذي في البقرة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

(1) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 01، ص 607.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 03، ص 99.

(3) سورة المائدة، الآية 95.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 192.

وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا
مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾

فلقد أجمع الجمهور في حرف (المائدة) (مساكين) بالجمع لأن قتل الصيد لا يجزئ فيه إطعام مسكين واحد كما في الإفطار أمّا في البقرة غيره؛ حيث قرأ بالإفراد لهذا المعنى⁽²⁾.

ولقد ذكر أبو حيان مثمنا هذا المعنى في تفسيره حيث يقول: «وقد أجمل في مقدار الطعام وفي عدد المساكين، والظاهر أنه يكفي أقل ما ينطلق عليه جمع مساكين وقال إبراهيم وعطاء ومجاهد والقاسم: يقوم الصيدُ دراهم، ثم يشتري بالدرهم طعامًا فيطعم كل مسكين نصف صاع...، وقال مالك: أحسن ما سمعت أنه يقوم الصيد فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم لكل مسكين مدًّا»⁽³⁾.

ولقد ذهب القيسي أيضا أنه لا يجوز التوحيد في حرف المائدة ولأنه بذلك يصيرُ حكمًا لمن قتل صيدًا أن يجزئه إطعام مسكين واحد. وذلك لا يجوز⁽⁴⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن الجزري في النشر.

ومن المواضع البارزة أيضا التي نجد أن ابن الجزري يذكر أوجه القراءة متلمسًا المعنى في بيان ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ۗ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۗ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ۗ يَقْضُ الْحَقُّ ۗ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ۗ﴾⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة، الآية 83.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مج 02، ص 457 و القيسي، الكشف عن وجوه

القراءات السبع وعللها وحججها، ج 01، ص 457.

(3) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 04، ص 24.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص 457.

(5) سورة الأنعام، الآية 57.

قال ابن الجزري: «قرأ المدنيان وابن كثير وعاصم (يقص الحق) بضّم القاف وصادٍ مhemلة مشددة من القصص والباقون بإسكان القاف وكسر الضاد المعجمة من القضاء»⁽¹⁾.

حيث قرأ ابن كثير وعاصم وأبو جعفر بالصاد مhemلة (يقص) من قصص الحديث أو الأثر، وقرأ الباقون؛ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي وسعيد بن المسيب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأصحابه بضاد معجمة وقاف ساكنة دون ياء (يقص) من القضاء⁽²⁾.

قال الفراء: «ذُكر عن علي أنه قال (يقص الحق) بالصاد، قال: حدّثنا قال: وحدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن رجل عن ابن عباس أنه قرأ (يقص بالحق)، وكذلك هي قراءة عبد الله»⁽³⁾.

فقد بين ابن الجزري في نصه في بيان أوجه هذه القراءة أنها مربوطة بنقط اللفظة وإعجامها؛ والذي يضع الاختلاف في معناها فإن كانت بصادٍ فمن القصص وإن كانت بضادٍ فمن القضاء.

وفي قوله تعالى: ﴿مُهَطِّعِينَ﴾ مُقْنَعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْعِدُهُمْ هَوَاءً﴾⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري: «واتفقوا على قوله تعالى (وَأَفْعِدْتُهُمْ هَوَاءً) أنه بغير ياءٍ لأنه جمع فؤادٍ؛ وهو القلب أي قلوبهم فارغة من العقول، وكذلك سائر ما ورد في القرآن بينها وكذلك قال هشام هو من الوفود والله أعلم»⁽⁵⁾.

فالجمع عليه أنها مهموزة بغير ياءٍ والمفرد منها (فؤادٌ) وهو (القلب) ومنه فالقول بـ: (الأفئدة هواء) بمعنى القلوب الفارغة من العقول وقد وافقه أحمد بن محمد البنا فيما ذهب إليه⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص 143.

(2) ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج 02، ص 441 والقراء بمعاني القرآن، ج 01، ص 345 وأحمد بن محمد البنا،

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 14.

(3) الفراء، معاني القرآن، ج 01، ص 345.

(4) سورة إبراهيم، الآية 43.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 225.

(6) ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 02، ص 170.

هذه بعض الأوجه التي عرض لها ابن الجزري في مؤلفاته في التوجيه ولا سيما في كتابه النشر في القراءات العشر الذي نجده فيه يتلمس الدلالة لبعض القراءات القرآنية على خلاف الدرة المضية فهي نظم لا يتسع له القول فيها أو التوجيه وأما التقريب والتجوير فغالبا ما يذكر الوجه ويكتفي بذلك ولا يعرض لجانب الدلالة إلا قليلا.

ولقد ذكرنا من المواضع الدلالية بعضها فقط؛ لأن دلالات الأصوات ودلالات الصيغ الصرفية والمسائل النحوية قد عرضنا لها كل ما فتحنا باب التوجيه لأي مسألة لغوية ومن ثم فالدلالة الصوتية والصرفية والنحوية مثبتة في بحثنا على الترتيب في التوجيه الصوتي والصرفي والنحوي؛ إذ لا يخلو توجيه منها من الإبانة عن مدلول الآية أو معناها، لا سيما إذا تعلق الأمر بحجة القراءة وعلتها غالبًا.

الخاتمة:

يعد التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية واحدا من العلوم التي ينشد من ورائها الموجه دعم اللغة العربية وتزكيها في جانب اللغة والقواعد بغض النظر عن صحة القراءة القرآنية وتواترها، أو شدوذها وضعفها، ولقد سجلنا ومن خلال المباحث اللغوية التي عرضنا لها على اختلاف مستويات اللغة صوتا وصرفا ونحوا ومن ثم دلالة، أن ابن الجزري وفي عرضه لهذه المادة في القراءة قد أسهم هو الآخر في ذلك، بمسالك توجيهه المختلفة في البحث عن معاني القراءات القرآنية المأتي بها على الاختلاف ليثبت وغيره ممن اجتهدوا في هذا العلم؛ علم القراءات القرآنية وجها من وجوه البلاغة والإعجاز في كتاب الله، ومن هذه الزاوية يمكننا وبعد التوجيهات التي عرضنا لابن الجزري أن نعزو له توجيهها آخر إلى جانب ما وقف عنده مليا في اللغة لقبه التوجيه البلاغي للقراءة لاهتمامه بما ترمي إليه القراءة في كل وجه يعرض إليه مهما كان مسلك التوجيه، وذلك موطن التفرد عنده.

إنّ علم التوجيه علم لا يقدر عليه إلا من أتمّ وجمع بعلوم العربية وفقهها ولقد كان ابن الجزري في مؤلفاته في علوم الكتاب على اختلافها له أهلاً، حيث كان يجد لكل قراءة عرضها في أسفاره ولكل رواية لقراءة مذاهب التفسير والتخريج الصوتي أو الصرفي أو النحوي الدلالية وذلك مبتغى التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية.

ولقد عرضنا في بحثنا المتواضع هذا لوجوه جمّة بثت في مؤلفات ابن الجزري والتي كان من منهجه أن يعرض وجه القراءة عرضا دونما بيان لعلة أو حجة القراءة والتي كانت تبعثنا على فهم العلة والحجة فيها مصادر الاحتجاج بوجه عام .

ويعد الوقوف عند مسائل التوجيه على تباينها بين الصوت والصرف والنحو ومن ثم الدلالة، والتي بثت فيما اشتغلنا عليه من مؤلفات سلف ذكرها، حصلنا وبعد وقفات مطوّلة مع كتب الاحتجاج للقراءة القرآنية وتوجيهها إلى ما يأتي:

✓ تسهم القراءة القرآنية عموما ولا سيما من خلال ارتباطها بهذا العلم؛ علم توجيه القراءات القرآنية في محطّاته ومواضيعه الصوتية في بيان الأداء الصحيح لكلمات القرآن الكريم.

✓ التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية محدد للقضايا اللغوية والتي يشتغل المجتهدون في تجويد القرآن الكريم وآدائه (الإمالة والإدغام والمد والقصر، والهمز والإشمام والوقف والابتداء والياءات على اختلافها في الإضافة والزيادة وهاء الكناية) على خلاف الدراسة الصوتية لمتون أخرى كالشعر، التي ترتبط وبوجه عام بالأصوات وصفاتها بين الجهر والهمس والشدة والرخاوة والنبر والتنغيم والإيقاع، فالأمر غير ذلك في هذا العلم الجليل.

✓ ابن الجزري في أغلب التوجيهات وعرضه لأوجه القراءة لا يعد ذلك توجيهًا خاصًا به فهو يذكر دائمًا ما استند إليه من آراء الإمام الشاطبي وأبي عمرو الداني رحمهم الله جميعًا في القراءة، وأهل اللغة وأئمة النحو فيها.

✓ كثيرًا ما سجلنا بين مستويات اللغة في التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في مؤلفات الإمام ابن الجزري مسائل صرفية تقود للحديث عن غيرها، ومثال ذلك مسألة البناء للفاعل والبناء للمفعول التي عالجنها في التوجيه النحوي والتي تتحكم فيها صفة الأفعال إلا أنها تأخذ منحى صرفيا في صيغها أيضا، فهي من المشتقات، فقد عرضنا لها ومثلها في التوجيهين الصرفي والنحوي مراعين في ذلك طبيعة المسألة اللغوية، والأمر ذاته بين التوجيهين الصوتي والنحوي في مسألة هاء الكناية؛ إذ أخذت منحى صوتي عند ابن الجزري في أسفاره كونها مرتبطة بالصلة وعدمها.

✓ يخوض ابن الجزري في مسائل التوجيه الصوتي والتي لها غلبة الحضور في مدوناته حيث يفرد لها أبوابا مستقلة للتعريج بالمادة النظرية لها (كقوله باب الهمز المفرد، وباب الوقوف والابتداء وباب الإدغام وباب المد والقصر وغيرها...) على خلاف مسائل التوجيه الأخرى، فنجده يعرضها أحيانا كثيرة دون أن يقدم مادة نظرية في ذلك، وربما يبقى هذا أمرا يرومه التوجيه اللغوي للقراءة عموما والقراءات القرآنية بوجه خاص.

✓ إذا تعلق الأمر بالحركات الإعرابية فإننا نجد ابن الجزري يضع يده على مواطن اختلاف القراء على ما اتفقوا عليه واجمعوا في الأغلب الأعم، أما إذا ذكر وجه اتفاقهم فإنه يردف ذلك بتعليل عادة في حين يغيب هذا في مواطن الاختلاف في القراءة الواحدة.

✓ ولا يفوتنا أن نشير إلى أن موقف ابن الجزري من الرواية يتوقف على ما ثبت عنده أو عند من تقدّمه من الأئمة عدالته؛ على من كان قبيها بالقراءة وضابطا لها ومتصدرا وصالحا وجليلا ومشهورا ونبيلا وواعظا وحاذقا ومقصودا ومنفردا بالرواية وعلو الإسناد.

✓ أهم المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري في علوم الكتاب يحددها توجيه قراءة الآية القرآنية، كذلك كان ابن الجزري يعرض في بعض مواطن التوجيه إلى المدلول الشرعي للآية استنادا إلى آراء المفسرين وأقوالهم لبيان حجة الإتيان بوجه القراءة.

✓ مؤلفات ابن الجزري اشتغل فيها الإمام على كل نصوص القراءات القرآنية فلم يفصل بين صحيحها وشاذها، مثلما نجد هذا عند بعض المشتغلين في التوجيه الذين أخذت مدوناتهم اسم القراءات صحيحها أو شاذها.

قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

أولاً: المصادر والمراجع:

*إبراهيم المارغيني:

(1) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ، 1995م.

*إبراهيم أنيس:

(2) الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبتها.

*إبراهيم خليل الرقوع:

(3) الدرس الصوتي عند أبي عمر الداني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010 م.

*ابن الأثير: محمد مطيع الحافظ:

(4) شيخ القراء الإمام ابن الجزري (751، 822هـ)، دار الفكر، دمشق، ط01، 1416هـ، 1995م.

*أحمد الهاشمي:

(5) القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

*أحمد سليمان ياقوت:

(6) ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

*أحمد عبد الفتاح الفيومي:

(7) التوجيه النحوي الدلالي للقراءات القرآنية، ما قرئ بوجهين من وجوه الإعراب في ضوء علم الدلالة الحديث، المكتبة الأزهرية للتراث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 1432هـ، 2012م.

*أحمد فليح:

(8) حسن محمد الربابعة، محمود مهيدات، محمد حسن العمري، مبادئ علم الصّرف، المركز القومي للنشر الأردن، ط01، 2000 م.

*أحمد محمد البتّا:

(9) إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى و المسرات في علوم القراءات - تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ، ط 1 ، 1407 هـ ، 1987 م.

*أحمد محمود عبد السميع الحفيان:

(10) أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات و يليه متن الدرّة المضيئة في القراءات الثلاثة المتممة للعشرة لابن الجزري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.

*أحمد مختار عمر:

(11) لغة القرآن، دراسة فنيّة، جامعة الكويت، ط2، 1418 هـ، 1997 م. *أحمد مفلح القضاة:

* أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور:

(12) مقدمات في علم القراءات، عمان، ط1، 1422هـ، 2001م.

*إدريس مقبول:

(13) منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، 2009 م.

*الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر (905 هـ):

(14) الحواشي الأزهريّة في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، تحقيق محمد بركات، مراجعة وتقديم ابن الحسن محي الدين الكردي، مركز ودار القرآن الكريم للدراسات والبحوث، الجزائر، ط1، 1431هـ، 2010م.

*الأشموني: أحمد بن محمد بن عبد الكريم :

(15) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه « المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لأبي يحيى زكريا الأنصاري»، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1393 هـ، 1973 م.

*الأصهباني: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران :

(16) المبسوط في القراءات العشر: تح: سبيع حمزة حاكمي، دت.

- *ابن الأنباري: أبو البركات :
17) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق وتقديم وتعليق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970.
- *الأندلسي: أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني:
18) الكافي في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1421 هج، 2007 م.
- *أمين رشدي سويد:
19) أطلس التجويد، دروس نظرية مرئية، دار الغوتا في الدراسات القرآنية دمشق، ط 2، 1429 هج، 2008 م.
- *بركات يوسف هيّود:
20) شرح شذور الذهب، وضعه جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- *البغدادي: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي :
21) الأول في النحو، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417 هج، 1996 م.
- *بو بكر حسيني:
22) الصوتيات التركيبية، الدراسة التركيبية لأصوات اللغة العربية، مطبعة مزوار الوادي، ط1، 2014 م.
- *بلقاسم مكريني:
23) معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد، قاموس المصطلحات الصوتية العربية من خلال كتابات ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1434 هج، 2013 م.
- *بن بندار: أبو العز محمد بن الحسين الواسطي القلانسي:
24) إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تخ عمر حمدان الكبسي، 1403 هج، 1404 هـ.

*تحسين إبراهيم البطوش:

(25) الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة ابن محيصن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

*تمام حسان:

(26) الأصول دراسة ابيستولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة البلاغة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

*الرجزاني: عبد القاهر:

(27) كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق وتقديم علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 01، 1407 هـ، 1987 م.

*جرجي شاهين عطيه:

(28) سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، دار ريجاني للطباعة والنشر، بيروت، ط 04، دت.

*ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف:

(29) تقريب النشر في القراءات العشر، وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1423 هـ، 2002 م.

(30) التمهيد في علم التجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1421 هـ، 2001 م.

(31) الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، تحقيق محمد تميم مصطفى عاصم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ط 2، 1414 هـ، 1993 م.

(32) النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 4، 1427 هـ، 2006 م.

(33) طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتصحيح ومراجعة محمد تميم الزعبي، دار الهدى، جدة، ط 1، 1414 هـ، 1994 م.

(34) طيبة النشر في القراءات العشر، مؤسسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1423 هـ، 2002 م.

- (35) غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره وتحقيقه ج برجستراستر، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م،
- (36) متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، شرح زكريا الأنصاري، مكتبة سعيد الخصوصي للطباعة، جوار الأزهر بمصر، دت .
- (37) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تخ: جمال السيد رفاعي الشايب، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 01، 2008 م.
- (38) منظومة المقدمة، فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، ط4، 1427 هـ، 2006م.
- (39) تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01.
- *الجلبوسي: رسول صالح علي أحمد :**
- (40) الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي (أحد القراء السبعة)، قدّم له جمال أحمد فياض، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006 م.
- * أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف:**
- (41) الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيد، قدم له وقرظه فتحي عبد الرحمن حجازي، درا الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 1999م.
- *ابن جني: أبو الفتح عثمان:**
- (42) سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دت.
- (43) الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الكتب المصرية، 1913 م.
- (44) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي التّجدي ناصف، عبد الحلّيم النّجار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دط، 1415 هـ، 1994، ج 1.
- *عبد الجواد الطيب:**
- (45) من لغات العرب لغة هذيل، جامعة طرابلس، دت.

* أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف، (745 هـ):

(46) تفسير البحر المحيط، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه زكرياء عبد المجيد النوني وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ، 1993 م.

* حسين حامد الصالح:

(47) الإمام المقرئ محمد بن الجزري الدمشقي، ت 833 وجموده في الدراسات القرآنية والصوتية، دار ابن حزم، بيروت، 1434 هـ، 2013 م.

* عبد الحلیم بن محمد الهادي قابة :

(48) القراءات القرآنية، تاريخها، ثبوتها وحجيتها و أحكامها، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1999 م.

* الحملاوي: أحمد بن محمد :

(49) شذا العرف في فن الصرف، مراجعة غالب المطلبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2000 م.

* حمود إبراهيم الضبع:

(50) الأساس في النحو والصرف، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية ، 2008 م.

* خالد قاسم بني دومي:

(51) دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، ط1، 2006 م.

* خالد محمد عيال سليمان:

(52) أثر المحتسب في الدراسات الصرفية، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011 م.

* ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد :

(53) الحجة في القراءات السبع، تح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط 03، 1399 هـ، 1979 م.

- (54) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط، 1985 م.
- * بن خلف الأنصاري أبو طاهر إسماعيل:
- (55) العنوان في القراءات السبع، تخ زهير زاهد، خليل العطية، د ت.
- * الداني: أبو عمر عثمان بن سعيد:
- (56) التحديد في الإتقان والتجويد، دراسة وتحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 1421 هج، 2000 م.
- (57) التيسير في القراءات السبع، اعتنى بتصحيحه أوتوبرتزل، مؤسسة الريان، طبعة 2009 م.
- * الرازي: محمد فخر الدين عمر:
- (58) التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، دت.
- (59) تفسير الفخر الرازي، (التفسير الكبير مفاتيح الغيب)، ت(604هج)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1401هـ، 1981م.
- * عبد الرحيم الطرهوني:
- (60) هداية المويد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد، دار الحديث، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1429هج، 2008م.
- * عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى:
- (61) الفوائد التجويدية في شرح الجزرية، دار بن القيم للنشر والتوزيع، ط2، 1428 هج، 2007 م.
- * الرويثي: أحمد بن حمود بن حميد:
- (62) تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء جمعًا ودراسة، لقيم محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ط1، 1433هج، 2012م.
- * الزبيدي: عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري:
- (63) شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة في القراءات الثلاث الممتة للقراءات العشر، تخ، وتعليق وتوجيه: عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، المكتبة العصرية، بيروت، د ت.

- *الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم السري:
(64) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت 311هـ)، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـج 1988م.
- *زين كامل الخويسكي:
(65) الإمام في الصرف العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1426 هـج، 2006 م.
- (66) قواعد النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 م.
- *عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد:
(67) أساسيات علم الصرف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط 02، 1999 م.
- *سحر سليمان عيسى:
(68) مفاهيم أساسية في علم الصرف، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011م، 1431هـج.
- *السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن:
(69) الضوء اللامع لأصل القرن التاسع، دار الجيل بيروت، دت.
- *السفاقي: علي النوري بن محمد:
(70) غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م.
- *سميح عاطف الزين:
(71) الإعراب في القرآن الكريم، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1405هـج، 1985م.
- *السمين الحلبي: أحمد بن يوسف:
(72) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- *سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر:
(73) الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج03، ط 02، 2009م.

- * السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله :
(74) إدغام القراء، شرح وتحقيق فرغلي سيد عرباوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م.
- * الشافعي: زكرياء بن محمد الأنصاري (826-926 هج):
(75) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد (علم الأصوات) ، تحقيق نسيب نشاوي، تقديم نور الدين عنتر، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، ط06، 1431 هج، 2010 م.
- * شعبان محمد إسماعيل:
(76) القراءات أحكامها ومصدرها، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط04، 1429 هج، 2008م.
- * صابر حسن محمد أبو سليمان:
(77) النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1419 1998م.
- * صالح آغا:
(78) التوجيه اللغوي، في معاني القرآن للفراء، دار المعرفة، 2007م.
- * صالح بالعيد:
(79) الإحاطة في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر.
- * صالح سليم عبد الفاخري:
(80) الدلالة الصوتية في اللغة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ، 2007.
- * صبري المتولي المتولي:
(81) التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

* الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير:

(82) جامع البيان عن تأويل آي الفرقان تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط 01، 1422 هج، 2001 م.

*عاشور خضراوي الحسني:

(83) أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، مكتبة الرضوان، مصر، 2005م.

*عاطف فضل محمد:

(84) الأصوات اللغوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 1434هج، 2013م .

* بن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي:

(85) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح، عبد السلام عبد الشافعي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1422 هج، 2001 م.

*عبدہ الراجحي:

(86) التطبيق النحوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط01، 1428هـ، 2008م.

(87) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان ، ط1 ، 1428 هـ ، 2008 م.

(88) مهارات العربية في النحو والصرف، الإسكندرية، 2007م.

*عزيز أركيبي:

(89) مخارج الحروف عند القراء واللسانيين دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1433 هـ، 2012 م.

*عبد العزيز علي الحربي:

(90) توجيه مشكل القراءات العشرية، لغة وتفسيراً، إعراباً، دار بن حزم، بيروت، ط1، 1433 هج، 2012 م.

*عفيف دمشقيّة:

(91) أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط1، 1978 م.

*العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله :

(92) إملاء ما منّ به الرحمن من وجود الإعراب والراءات في جميع القرآن، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، 1428هـ، 2007م.

*عبد العلي أعنون:

(93) كيف نزل القرآن برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، المكتبة السلفية، المغرب، ط1، 1430 هـ، 2009 م.

*عبد العلي المسئول:

(94) الإيضاح في علم القراءات ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط1، 1428 هـ ، 2008 م.

(95) معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، وما يتعلق به تجويد، رسم، ضبط، عد، أمة الأداء الأبجدية المشرقية، الأبجدية، المغربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

*علي جابر منصوري، علاء هاشم الحفاجي:

(96) التطبيق الصرفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002 م.

*علي محمد الضبّاع:

(97) إرشاد المرید إلى مقصود القصيدة في القراءات السبع، اعتنى به جمال

الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث، ط1، 1427هـ، 2006م.
(98) البهجة المرضية، شرح الدرّة المضيئة في القراءات الثلاثة المتممة لعشرة، صححه واعتنى به وعلق على تحريراته: وليد بن رجب بن عبد الرّشيد، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجزيرة، ط1، 2012م.

(99) تقريب النفع في القراءات السبع، تخ: محمد سيّد عبد الله فتح الله، تحقيق علي محمد توفيق التّحاس، دار الماهر بالقرآن، للنشر والتوزيع، خلف الجامع الأزهر، ط01، 1435هـ، 2014م.

***علي محمد فاخر:**

(100) التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة لأصحابها؛ أبي جعفر المدني، ويعقوب البصري وخلف الكوفي، دار السلام للطباعة والنشر، والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1434هـ/2013م.

***عمرو خاطر عبد الغني وهدان:**

(101) التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة، دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي صوتيا و صرفيا ونحويا ودلاليا، تقديم عبده الراجحي ومجدي محمد حسين، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1430 هـ، 2009 م.

***عبد العيادي لعروسي:**

(102) حروف الاستعلاء بين التجويد والإملاء (سلسلة الأنصاف)، عضو مجلس العلماء، طنجة، ط1.

***بن غلبون: أبو الحسن طاهر عبد المنعم :**

(103) التذكرة في القراءات، تحقيق ومراجعة وتعليق سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ، 2001م.

***عبد الفتاح عبد الغني القاضي:**

(104) البدور الزاهرة، في القراءات العشرة المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة، راجعة وأعد شواهد وأدلته صبري رجب كريم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط6، 1434 هـ، 2013م.

***فتيحة الزويني:**

(105) المغني المفيد في علم التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، تقرّظ عبد العزيز القصار ناجي محمد البهلوي، عبد السلام البكاري، محمد الصنهاجي، طوب بريس للإخراج الفني والطباعة، ط07، 2013م.

***فدوى محمد حسان:**

(106) أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

*الفراء: أبو زكرياء يحيى بن يزيد :

(107) معاني القرآن، علق عليه ووضع حواشيه صلاح عبد العزيز السيّد، محمد مصطفى الطيّب، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر- والتوزيع والترجمة ، ط1، 1434 هج، 2013م.

*الفراهيدي: الخليل بن أحمد :

(108) كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تخ: عبد الحميد هندواوي دار الكتب العلمية، بيروت 1424 هج، 2003 م.

*فرغلي سيد عرباوي:

(109) مرويات الحافظ ابن الجزري في الوقف والابتداء من كتابي التمهيد والنشر، مكتبة اولاد الشيخ للتراث، مصر، ط1، 2009.

*فوزي حسن الشّايب:

(110) قراءات وأصوات، عالم الكتب الحديث للنشر- والتوزيع، اربد، ط01، 2012.

*عبد القادر عبد الجليل:

(111) الأصوات اللغوية، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 1418هـ، 1998م.

*القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر :

(112) الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وكامل محمد الخراط ومحمد أنس مصطفى الحسن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط01، 1427 هج، 2006 م.

*القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب:

(113) كتاب التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية لنشر والتوزيع، الهند، ط02، 1402هـ، 1982م.

- (114) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة، ط ، 1428 هج، 2007م.
*عبد الكريم بن محمد الحسن بكار:
- (115) أثر القراءات السبع في تطوّر التفكير اللغوي ، دار القلم ، دمشق.
*كمال بشر:
- (116) علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
*عبد الله ربيع محمود، عبد العزيز أحمد علام:
- (117) علم الصّوتيات، مكتبة الطّالِب الجامعي، مكّة المكرمة، المملكة العربية السّعودية، ط02، 1408هج، 1988م.
*المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد:
- (118) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1415 هج.
*ابن مجاهد:
- (119) كتاب السبعة في القراءات، تح شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ، د ت.
*محسن علي عطية:
- (120) الواضح في القواعد النحوية والأبنية الصّرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م.
*محمد أحمد معبد:
- (121) الملخّص المفيد في علم التّجويد، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط05، 2003م.
*محمد الطاهر بن عاشور:
- (122) تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984 م.
*محمد المتولي:
- (123) فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش، د ت.

* محمد بن علي الشريف:

(124) الفوائد المهمة في شرح الجزرية، (المقدمة الجزرية). لتصحيح عبد الواحد بن إبراهيم المارغيني، ط04، المطبعة التونسية، سوق البلاط، العدد57، تونس1357هـ، 1931م.

* محمد بن محمود حوّا:

(125) الشرح العصري على مقدمة ابن الجزري، شرح متن الجزرية في التجويد، مع فوائد مفهومة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 1429هـ، 2008م.

* محمد بن موسى الشرويني الجّراري:

(126) تجويد القرآن الكريم على رواية ورش عن نافع، بطريق الأزرق، دار الهدى، الجزائر، 2008م.

* محمد حسنين صبرة:

(127) تعدد التوجيه النحوي، مواضعه، أسبابه ونتائجه دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2006م.

* محمد خالد منصور:

(128) تنقيح الوسيط في علم التجويد، دار المناهج للنشر- والتوزيع، عمان، ط2، 1421هـ، 2001م.

* محمد صالح يساوي:

(129) البيان في تجويد القرآن، إدارة البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ط02، 1408 هـ، 1988 م.

* محمد عبد العظيم الزرقاني :

(130) مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت لبنان، 1429هـ، 2008 م .

* محمد عبيد:

(131) التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية، مركز حمد الجاسر الثقافي، ط01، 1429 هـ، 2008 م.

*محمد عصام مفلح القضاة:

(132) الواضح في أحكام التجويد مع أسئلة للمناقشة وتبرينات، مراجعة ومشاركة أحمد خالد شكري وأحمد محمد القضاة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

*محمد مسعود علي حسن عيسى:

(133) أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، دار السلام للطباعة والنشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة ، ط1، 1430هـ، 2009م.

*محمد مطيع الحافظ:

(134) الإمام شمس الدين ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، (ت 833-751هـ)-(1429-1350م)، مطبوعات مركز جمعة الماجد، للثقافة والتراث، دبي.

(135) شيخ القراء الامام ابن الجزري (ت 822-751هـ)، دار الفكر، دمشق، ط14، 1416هـ، 1995م.

*محمود إبراهيم الضبع:

(136) الأساس في النحو والصرف، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية ، 2008م.

*المصري: سيف الدين بن عطاء الله الفضالي :

(137) الجواهر المهنية على المقدمة الجزرية، دراسة وتحقيق عزة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد، الرياض، 1425هـ.

*مصطفى الغلاييني:

(138) جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1414هـ، 1993م.

*المهدوي: أبو العباس أحمد بن عمار (440 هـ):

(139) شرح الهداية في توجيه القراءات، تحقيق حازم سعيد حيدر، دار عمار للنشر والتوزيع عمان، ط1، 1428هـ، 2006م.

- * بن المهدي: أبو العباس أحمد بن محمد الحجّوجي الحسني:
(140) الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، أعده واعتنى به عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1434هج، 2013م.
* عبد المهين عبد السلام طحّان:
(141) العنوان في القراءات السبع لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، دراسة وتحقيق، إشراف عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، 1403هج.
* مي فاضل الجبوري:
(142) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، دار الوون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد، ط1، 2000م.
* ميرفت يوسف كاظم المياوي:
(143) الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري، دار الصفاء النشر والتوزيع، عمان، ط1، 1431هج، 2010م.
* نادية محمد كبير:
(144) التفصيل والبيان في أحكام تجويد القرآن برواية ورش من طريق الأزرق، مطبعة إسبارطيل، طنجة، ط2، 1435هج، 2014م.
* ابن الناظم: أبو بكر أحمد بن محمد:
(145) شرح طيبة النشر- في القراءات العشر- دراسة وتحقيق شعبان محمد إسماعيل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1432هج، 2011م.
* نجاه عبد العظيم الكوفي:
(146) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر، والتوزيع، د.ت.
* نزار خورشيد عقراوي:
(147) النصوص الصوتية في مشاهير شروح المقدمة الجزرية، تقرّظ غانم قدوري، دار الرّاية للنشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 1431هج، 2010م.
* نشأت علي محمود عبد الرحمن:
(148) التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

*نهاد الموسى، عودة أبو عودة:

(149) علم الصّرف، الشركة العربية المتحدة للتسويق بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009 م.

*هادي نهر:

(150) التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1429 هج، 2008 م.

* ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري:

(151) شرح قطر الندى وبل الصدى، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 1420 هج، 2000 م.

*ابن يعيش: موفق الدين يعيش ابن علي ت (643 هج):

(152) شرح المفصل، صحّح وعلق على حواشيه نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

ثانيا: القواميس والمعاجم:

* بلقاسم مكريني:

(153) معجم المصطلح الصوتي عند علماء التّجويد، قاموس المصطلحات الصوتية العربية من خلال كتابات ابن الجزري المتوفى 833 هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1434 هج، 2013 م.

*راجي الأسمر:

(154) المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 1413 هج، 1993 م.

*عبد العال سالم مكرم:

(155) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عالم الكتيب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط3، 1997 م.

*عبد العلي المسؤل:

(156) معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به تجويد، رسم، ضبط، عدّ أئمة، الآراء، الأجدية المشرقية، الأجدية المغربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428 هج، 2007 م.

*عبد اللطيف الخطيب:

(157) معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1422 هج، 2002م.

*الكفوي: أبو البقاء بن موسى الحسيني :

(158) الكليات ، معجم في المصطلحات والفرق اللغوية ، عناية عدنان درويش وفاء .

* مجمع اللغة العربية:

(159) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية للنشر، ط 04، 1400 هج، 1980 م.

(160) المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 04، 1426 هج، 2004 م.

*ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم:

(161) لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، ط 01، 1997 م.

(162) لسان العرب، مراجعة وتصحيح نخبة من الأساتذة المتخصصين دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1423 هج، 2003م.

ثالثا: المجلات:

*علي اليود خاني:

(163) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، أبو عمرو بن العلاء البصري - القراءات و التوجيه ، مجلة الإحياء ؛ مجلة إسلامية جامعة تصدرها رابطة علماء المغرب ، ع 09.

(164)

*عبد الفتاح إسماعيل شلبي:

(165) المنهل، مجلة العربي الأدبية، العدد 491، مج 53، 1413هـ، 1991م.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

*عبد الله سليمان محمد أديب:

(166) التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري، رسالة مقدمة

اختصاص اللغة العربية وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة

العربية، جامعة الموصل، 1423هـ، 2002م.

* محمود بن كبرين عيسى:

(167) أثر القراءات القرآنية في الوقف والابتداء دراسة نظرية تطبيقية، مقدمة

لنيل درجة الماجستير، بن ناصر اليوسف، 1430 هـ.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	نص الآية	الصفحة
17 .18	﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ﴿٤٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ﴾	22
الرحمن، الآية .76	﴿ مُتَّكِبِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرَ وَعَبَقْرِيٍّ حِسَانٍ ﴾	24
التوبة، الآية .128	﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾	24
النساء، الآية .01	﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾	26
الجاثية، الآية .14	﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾	26
الحجرات، الآية 02.	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾	50
المزمل، الآية 5	﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾	52
البقرة، الآية .259	﴿ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِلنَّاسِ ﴾	63
آل عمران، الآية 193.	﴿ رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾	63
إبراهيم، الآية .26	﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾	65
إبراهيم، الآية .28	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾	65
إبراهيم، الآية .29	﴿ جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا وَيَبْسُ الْقَرَارِ ﴾	65
المائدة، الآية، .22	﴿ قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾	65
المائدة: الآية .57	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنْ	66

	الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ﴿٤٠﴾	
67	﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرًا مِّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾	التوبة، الآية 109.
67	﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾	النساء، الآية 36.
67	﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	البقرة، الآية 07.
68	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾	الشورى، الآية 32.
68	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾	البقرة، الآية 207.
69	﴿وَلَنَسْكَنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَٰلِكَ لِمَن خَافَ مَقَامِي وَخَافَ﴾ ﴿وَعِيدِ﴾	إبراهيم، الآيتان 14 و 15.
70	﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	النحل، الآية 01.
70	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	آل عمران، الآية 102.
71	﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾	آل عمران، الآية 03.
71	﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	هود، الآية 41.
73	﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	البقرة، الآية 10.

74	﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾	التوبة، الآية .118
75	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَىٰ وَالصَّبِيهَينَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	البقرة: الآية .62
75	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾	النساء: الآية .43
76	﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾	آل عمران، الآية 52.
76	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾	البقرة: الآية .62
77	﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾	الحج، الآية .02
78	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة، الآية .08
82	﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾	عبس، الآية .26
82	﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا﴾	مريم، الآية .17
82	﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	الأعراف، الآية 60.
82	﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلُهُ مَا بِالْأُنثَىٰ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾	يوسف، الآية 50.
83	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّا اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾	البقرة، الآية .20

	﴿ قَدِيرٌ ﴾	
85	﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا ﴾	النساء، الآية .36
85	﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾	المؤمنون، الآية 101.
85	﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴾	طه، الآية .33
87	﴿ هُمْ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنَ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾	الأعراف، الآية 41.
87	﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴾	الحجر، الآية .61
87	﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	الحجر، الآية .59
88	﴿ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾	الكهف، الآية .95
90	﴿ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾	الكهف، الآية .97
91	﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ﴾	البقرة، الآية .261
93	﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ هُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ ﴾	الحج، الآية .40

95	﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾	البقرة، الآية 166.
96	﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	الكهف، الآية .77
98	﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾	الملك، الآية .05
99	﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾	سبأ، الآية .17
101	﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء، الآية .74
102	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	البقرة، الآية .106
105	﴿مَنْ رَبِّكُمْ﴾	البقرة، الآية .49
105	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾	الفتح، الآية .29
105	﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ﴾	الحجرات، الآية 11.
105	﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة، الآية .49
105	﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾	البقرة، الآية .49

106	﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة 02
108	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة، الآية .08
109	﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	البقرة، الآية .07
110	﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾	الكهف، الآية . 95
111	﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ﴾	ق، الآية 09.
113	﴿مَنْ ءَامَنَ﴾	البقرة، الآية .62
113	﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾	محمد، الآية .38
114	﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾	الأنعام، الآية .26
115	﴿أَنْ بُورِكَ﴾	المل، الآية .08
115	﴿أَنْبِئَهُمْ﴾	البقرة، الآية .33
115	﴿جُدُدٌ بَيضٌ﴾	فاطر، الآية .27
118	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾	البقرة، الآية .13
119	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ﴾	النساء، الآية .87

	أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿	
120	﴿قِيمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾	الكهف، الآية 02.
124	﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	البقرة، الآية 20.
125	﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾	سورة الزوم، الآية 39.
125	﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾	المدثر، الآية 06.
126	﴿مَحْسَبٌ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾	الهمزة، الآية 03.
126	﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	البقرة، الآية 27.
126	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	سورة البقرة، الآية 6.
127	﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ ﴿١٦﴾﴾	الحاقة، الآية 19.
130	﴿لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة، الآية 02.
130	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	الفاتحة، الآية 05.
133	﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحِبُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾	الأعام، الآية 80.

134	﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الأعام، الآية 162.
135	﴿كَهَيْعَصَ ﴿١﴾ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكِرِيَّا﴾	مريم، الآية 01، 02.
137	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة، الآية 06.
138	﴿ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾	الواقعة، الآية 64.
138	﴿قَالَ ءَأَمْنَتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَأْذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَتَعَلَّمْنَ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾	سورة طه، الآية 71.
140	﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأْتِيَنَّكَ إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾	الشعراء، الآية 41.
140	﴿ءَأَلْفَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ مِّنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرُّ﴾	القمر، الآية 25.
142	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَلِلَّهِ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾	يونس، الآية 59.
143	﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾	المنافقون، الآية 06.
143	﴿وَأَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾	سبأ، الآية 08.
143	﴿لَهُ مِنْ دُونِهِ ءَأُولِيَاءُ ءَأُولَتِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	الأحقاف، الآية 32.
145	﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾	الأحزاب، الآية 6.
147	﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرْنَكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾	هود، الآية 27.
148	(نِعْمَتِي الَّتِي)	البقرة، الآية 40.

148	(بَلَّغْنِي الْكِبْرُ)	آل عمران: الآية 40.
148	(حَسْبِيَ اللَّهُ)	التوبة: 129.
148	(يَا الْأَعْدَاءُ)	الأعراف، 150.
148	(مَسْنِيَ السُّوءِ)	الأعراف: 188.
148	(مَسْنِيَ الْكِبْرُ)	الحجر، الآية 45.
148	(وَلِيََّ اللَّهُ)	الأعراف، الآية 196.
149	(شُرَكَاءِ الَّذِينَ)	النحل، الآية 27.
149	(أُرُونِي الَّذِينَ)	سبأ، الآية 27.
149	(رَبِّيَ اللَّهُ)	غافر، الآية 28.
149	(جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ)	غافر، الآية 66.
149	(نَبَأَنِي الْعَلِيمِ)	التحریم، الآية 03.
149	(إِنِّي جَاعِلٌ)	البقرة، الآية 30.
149	(وَأَشْكُرُوا لِي)	البقرة، الآية 152.
149	(وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)	البقرة، الآية 47.
150	(فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي)	إبراهيم، الآية 36.
150	(الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾)	الشعراء، الآية 78، 79، 81.
150	(لِي عَمَلِي)	يونس، الآية 41.
150	(يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي)	النور، الآية 55.

150	﴿ءَاتَنِ ٱللَّهُ﴾	العمل: الآية 36.
150	﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾	الزمر: الآية 17.
150	﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾	طه: الآية 93.
150	﴿إِن يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ﴾	يسن: الآية 23.
151	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن أَهْلَكَنِ ٱللَّهُ وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمْنَا فَمَن تُجِيرُ ٱلْكَافِرِينَ مِّنْ عَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾	الملك، الآية 28.
151	﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّالِمُونَ﴾	يوسف، الآية 23.
152	﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾	إبراهيم، الآية 22.
153	﴿يَعْبَادِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾:	العنكبوت، الآية 56.
153	﴿يَعْبَادِي ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾	الزمر، الآية 53.
154	﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾	الزخرف: 68.
154	﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	الزمر، الآية 16.
154	﴿فَمَا ءَاتَنِ ٱللَّهُ﴾	العمل: الآية 36.
155	﴿إِذَا دَعَانِ﴾	البقرة، الآية 186.
155	﴿وَمَن أَتَّبَعِنِ وَقُلْ﴾	آل عمران، الآية 20.
155	﴿هُم مِّنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِ ٥ عِبَادَهُ ٦ يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	الزمر، الآية 16.
156	﴿وَمِنَ ءَايَاتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَالْءَأْلَمِ﴾	الشورى، الآية 32.
157	﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَايَ﴾:	إبراهيم، الآية 40.

158	﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴿٤١﴾ رَبَّنَا أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾	إبراهيم، الآية 40، 41.
158	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴿١٨٦﴾	البقرة، الآية .186.
158	﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾	البقرة، الآية .186.
159	﴿وَرَفَعَ أَبْوَابَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	يوسف، الآية 100.
159	﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾	الكهف، الآية 37
159	﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾	البقرة، الآية .26.
159	﴿وَقَوْمِهِ إِنِّي﴾	الزخرف، الآية 26.
160	﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾	الكهف، الآية .37.
160	: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾	البقرة، الآية .26.
161	﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ	البقرة،

	﴿ثُمَّ تُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	الآية 75.
162	﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكُتُبَ﴾	الكهف، الآية 01
162	﴿مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾	المؤمنون، الآية 33.
162	﴿بِهِ اللَّهُ﴾	البقرة، الآية 284.
162	﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾	الفتح الآية 10.
162	﴿وَالِيهِ الْمَصِيرُ﴾	المائدة، الآية 18.
162	﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾	إبراهيم، الآية 17.
162	﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾	التوبة، الآية 40.
162	﴿وَلَهُ الْمَلِكُ﴾	الأنعام، الآية 73.
162	﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾	البقرة الآية 248.
162	﴿قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمَلِكُ﴾	الأنعام الآية 73.
162	﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾	الكهف الآية 45
163	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ﴾	الفتح، الآية 10.

	نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۗ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُصِيبُوتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿	
164	﴿فِيهِ هُدًى﴾	البقرة، الآية 02.
164	﴿وَعَلَيْهِ آيَةٌ﴾	الأنعام 37.
164	﴿وَمِنْهُ آيَاتٌ﴾	عمران، الآية 07.
164	﴿وَأَجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَىٰ جِ	النحل، الآية 121.
164	﴿وَأَخَذُوهُ فَأَعْتَلُوهُ إِلَىٰ﴾	الدخان، الآية 47.
164	﴿وَمَا أَسْنَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾	الكهف، الآية 63.
164	﴿عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾	الفتح، الآية 10.
164	﴿فِيهِ مُهَانًا﴾	الفرقان، الآية 69.
164	﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾	آل عمران الآية 75
164	﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾	آل عمران الآية 75.
164	﴿نُورَتِ مِنْهَا﴾	آل عمران الآية 145 والشورى الآية 20.

164	﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ﴾	النساء، الآية 115.
164	﴿وَمَنْ يَأْتِهِ ۖ مُؤْمِنًا﴾	طه الآية 75.
164	﴿وَيَتَّقِهِ﴾	النور 52.
164	﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْمًا﴾	النمل 28.
164	﴿وَيَرْضَاهُ لَكُمْ﴾	الزمر، الآية 07.
164	﴿أَنْ لَّمْ يَرَهُ﴾	البلد 07
164	﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾	الزلزلة الآية 07.
164	﴿شَرًّا يَرَهُ﴾	الزلزلة الآية 08.
164	﴿أَرْجِه﴾	الأعراف الآية 111
164	﴿بِيَدِهِ﴾	البقرة الآية 237 و 349.
164	﴿تُرْزَقَانِهِ﴾	يوسف الآية 37.
165	﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾	الأنعام، الآية 46.
165	﴿أَنْظُرَ كَيْفَ﴾	الأنعام، الآية 24.

165	﴿لَأَهْلِهِ أَمْكُونًا﴾	القصص، الآية 29، وطه الآية 10.
166	﴿الرَّحْمَنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٣﴾﴾	الرحان، الآيات 02، 03، 04.
168	﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾	الرحان: 26، 27
170	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	البقرة، الآية 05.
170	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة، الآية 06.
171	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	البقرة، الآية 06.
171	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	البقرة، الآية 05.
171	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	البقرة، الآية 06.
172	﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾	الفرقان، الآية 29.
172	﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾	الفرقان، الآية 29.
173	﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾	الفرقان، الآية 29
173	﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾	الفرقان الآية 29
173	﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾	النساء 41.
173	﴿يَوْمَئِذٍ يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	النساء، الآية 42.
174	﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	البقرة، الآية 04

174	﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	البقرة، الآية 05.
174	﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾	البقرة، الآية 93.
174	﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾	البقرة، 271.
174	﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾	التوبة، الآية 40.
175	﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة، الآية 02.
176	﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾	الماعون، الآية 04.
176	﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرَتْنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ إِلَّا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾	المائدة، الآية 151.
176	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾	البقرة، الآية 26.
177	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرٌ مُّتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ	آل عمران، الآية 62.

	يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿	
177	: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ﴾	التوبة، الآية .30
179	﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	البقرة، الآية .164
182	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	آل عمران، الآية 80.
183	﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾	الأعراف، الآية 137.
184	﴿فَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْسَ مُعْتَلَّةً وَقَصِيرٌ مَّشِيدٌ﴾	الحج، الآية .45
185	: ﴿لَا يَغْرَنَّاكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ﴾	آل عمران، الآية 196.
186	﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	سورة سبأ، الآية 20.
187	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	البقرة، الآية .217
187	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	المائدة، الآية .71

189	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	الأعنام، الآية 23.
189	﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْأَيَّاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾	الأعنام، الآية 55.
190	﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾	الأعراف، الآية 146.
190	﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا خُنُّ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾	يونس، الآية 78.
193	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾	المؤمنون، الآية 09.
194	﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِ ۗ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	العنكبوت، الآية 50.
195	﴿يَسْبِقَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ﴾	طه، الآية 80.
196	﴿فَانظُرْ إِلَىٰ ءَاثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ تُمَحِّي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحِي الْمَوْتَىٰ ۗ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	الروم، الآية 50.
197	﴿قُلْ يَنْقُومِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ۗ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَرْشَةُ الدَّارِ ۗ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾	الأعنام، الآية 135.
198	﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ ۗ سَنَزِيدُ	الأعراف الآية 161.

	﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾	
199	﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾	سورة الكهف، الآية 51.
200	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَالَّذِينَ يَخُوفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾	الزمر، الآية 36.
202	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾	البقرة، الآية 282.
203	﴿ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾	سورة البقرة، 197.
204	﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾	الزلزلة، الآية 01.
204	﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾	الناس، الآية 04.
205	﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾	نوح، الآية 18.
206	﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِدُونَ ﴾	يس، الآية 29.
208	﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	العنكبوت، الآية 20.
208	﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى ﴾	النجم، الآية 47.
210	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾	الدخان، الآية 51.
212	﴿ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَمًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴾	الكهف، الآية 74.

213	﴿بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾	آل عمران، الآية 125.
216	﴿لَسِبْتُمْ فِيهَا آحْقَابًا﴾	النبأ، الآية 23.
218	﴿وَتَنَحِتُونَ مَنِ الْجِبَالِ بِيوتًا فَرِهِينَ﴾	الشعراء، الآية 149.
219	﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رءَا بُرْهَنَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُر مِّن عِبَادِنَا الْمُخَلَّصِينَ﴾	يوسف، الآية 24.
220	﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُم لِّلَّهِ﴾	النساء، الآية 146.
220	﴿مُخْلِصًا﴾	مريم، الآية 15.
221	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِّنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِّنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	النساء، الآية 24.
224	﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	البقرة، الآية 78.
226	﴿اللَّهُمَّ ارْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا تُنظَرُونَ﴾	الأعراف، الآية 195.
226	﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾	مريم، الآية 54.
226	﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا	الكهف، الآية 49.

	<p>مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا^ط وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا^ط وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا^ط</p>	
227	<p>﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتِي^ط بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ^ط فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ^ط وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ^ط وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الثَّوَابِ ﴿</p>	آل عمران، الآية 195.
228	<p>﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ^ط يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ^ط وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ^ط وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ^ط فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ^ط وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿</p>	سورة التوبة، الآية 111.
230	<p>﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا^ط وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكُفُورَ ﴿</p>	سبأ، الآية 17.
231	<p>﴿فَاعْرَضُوا فَاَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ^ط وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ^ط وَشَيْءٍ مِّنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٧﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا^ط وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكُفُورَ ﴿١٨﴾ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَىٰ الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قُرَىٰ ظَهْرَةً وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ^ط سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ﴿</p>	سبأ، الآية 18.
231	<p>﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾:</p>	الأنعام الآية 120.
231	<p>﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ^ط وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾</p>	البقرة، الآية 210.
232	<p>﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾</p>	هود، الآية 123.

232	﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾	طه، الآية 130
233	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْثُوهُمْ وَلِيلِيسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۗ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾	الأنعام، الآية .137
236	﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحٰنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾	الأنبياء، الآية .87
237	﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۗ وَفَرِحُوا بِالْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيٰوةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا مَتَعٌ﴾	الرعد، الآية .26
238	:﴿فَمَن أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾	الإسراء، الآية 71
238	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	المؤمنون، الآية 01
238	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاحة، الآية 02
240	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۗ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	النحل، الآية .12
241	﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذِنِهِ ۗ مَا يَشَاءُ ۗ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾	الشورى، الآية 51.
242	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ۗ أَرَأَيْتَ اتَّخَذْتُ صَنَامًا ۗ إِلَهًا ۗ إِنِّي أَرٰنَكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلٰلٍ مُّبِينٍ﴾	سورة الأنعام الآية 74.
243	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ﴾	يوسف الآية .29

243	﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾	يس، الآية 39.
244	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾	لقمان الآية 06.
245	﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾	فصلت الآية 19.
245	﴿ وَنَجِّنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	فصلت، الآية 18.
245	﴿ أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الصفات، الآية 22.
246	﴿ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾	النساء، الآية 34.
246	﴿ وَأُمَّرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾	المسد، الآية 04.
247	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغُرُ مِنَ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾	سبأ: الآية 03.
248	﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي ءَايَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجَزِ الْيَوْمِ ﴾	سبأ، الآية 05.
248	﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	التوبة، الآية 100.
249	﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾	الواقعة، الآية 22.
250	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَدْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِن خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآنِي تُؤَفَّكُونَ ﴾	فاطر، الآية 03.
251	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾	المائدة، الآية 06.

	<p>وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿</p>	
252	<p>﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿</p>	<p>الأنعام، الآية 23.</p>
253	<p>﴿ذَالِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴿</p>	<p>الأنفال، الآية 18.</p>
253	<p>﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُتُمَ مُؤْمِنِينَ ﴿</p>	<p>المائدة، الآية 57.</p>
254	<p>﴿سَوَاءٌ لِلسَّالِفِينَ ﴿</p>	<p>فصلت ، الآية 10.</p>
255	<p>﴿ مَا لَهُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴿</p>	<p>الكهف، الآية 26.</p>
255	<p>﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ ﴿</p>	<p>البقرة، الآية 197.</p>
256	<p>﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴿</p>	<p>الروم، الآية 54.</p>
256	<p>﴿وَمَا نُنزِّلُهَا إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿</p>	<p>الحجر ، الآية 21.</p>
257	<p>﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ لَا يُعْزَبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغُرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿</p>	<p>سبأ ، الآية 03.</p>

258	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِدُونَ﴾	يس، الآية 28.
258	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾	الأنعام ، الآية 137.
259	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾	الأففال ، الآية 17.
261	﴿فَالصَّلَاحُ قَنِيتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾	النساء ، الآية 34.
261	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	الحشر، الآية . 22
262	﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾	الواقعة ، الآية 89.
263	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾	المائدة ،56.
264	﴿قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾	الكهف ، الآية 66 .
265	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾	البقرة الآية، 34
266	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾	البقرة، الآية . 210
266	﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ رُكُنْ فَيَكُونُ﴾	البقرة، الآية .116
266	﴿كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُمْتَرِينَ﴾	آل عمران، الآية 59، .60
266	﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾	الأنعام ، الآية 73
267	﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾	الحاقة، الآية 16 ، 15

267	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوْۤا﴾	البقرة، الآيه .34
268	﴿اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۗ وَهُوَ الْعَلِيْمُ الْقَدِيْمُ﴾	الروم، الآيه .54
268	﴿اُولُوْا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْاَرْضِ﴾	هود، الآيه .116
269	﴿لَيْسَ الْبِرَّ اَنْ تُوَلُّوْا وُجُوْهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾	البقرة ، الآيه 177.
269	﴿اِنَّ الْقُوَّةَ لِلّٰهِ جَمِيْعًا﴾	البقرة، الآيه .165
270	﴿فَتَوْبُوْا اِلَىٰ بَارِيْكُمْ﴾	البقرة، الآيه .54
271	﴿فَالَّذِيْنَ هَاجَرُوْا وَاُخْرِجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ وَاُوْدُوْا فِي سَبِيْلِیْ وَقَتَلُوْا وَقُتِلُوْا لَا كُفْرَانَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا اَدَّخَلْنٰهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْاَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللّٰهِ ۗ وَاللّٰهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾	.195
272	﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِيْنَ قَتَلُوْا اَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَمُوْا مَا رَزَقَهُمُ اللّٰهُ اَفْتَرَاءً عَلٰی اللّٰهِ ۗ قَدْ ضَلُّوْا وَمَا كَانُوْا مُهْتَدِيْنَ﴾	.140
273	﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا لَا تَقْتُلُوْا الصَّيْدَ وَاَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهٖ ذُوْا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدِيًّا بَلَغَ الْكَعْبَةِ اَوْ كَفْرَةً طَعَامٍ مَّسْكِيْنَ اَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيَامًا لَّيْذُوْقٍ وَبَالَ اَمْرِهٖ ۗ عَفَا اللّٰهُ عَمَّا سَلَفَ ۗ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهٗ ۗ وَاللّٰهُ عَزِيْزٌ ذُوْ اُنْتِقَامٍ﴾	.95
274	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ اِلَّا اللّٰهَ وَبِالْوٰلِدِيْنَ اِحْسٰٓنًا	.83

	<p>وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴿</p>	
274	<p>﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ۗ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۗ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۗ يَقْضِ الْحَقُّ ۗ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴿</p>	.57
275	<p>﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۗ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴿</p>	.43

الفهرس التحليلي:

الصفحة	العنوان
أ-و	مقدمة.....
مدخل: ابن الجزري وتوجيه القراءات القرآنية	
9	1- ابن الجزري: ترجمته: (اسمه ونسبه ومولده):.....
10	2- نشأته ورحلاته: وشيوخه:
11	3- من تلاميذه.....
11	4- مؤلفاته.....
19	5- عوامل إبداع ابن الجزري في القراءات:
21	6- القراءات القرآنية المدلول اللغوي و الاصطلاحي:
23	7- أنواع القراءات القرآنية عند ابن الجزري.....
25	8- أركان القراءة الصحيحة عن ابن الجزري:
28	9- التوجيه اللغوي:
33	10- دوافع التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية :
36	11- ابن الجزري خاتمة المحققين و جهوده في القراءات وتوجيهها :
38	12- علاقة القراءات القرآنية بالدرس اللغوي و فائدة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية:...
38	أ - علاقة القراءات القرآنية بالدرس اللغوي:
40	ب - فائدة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية :
الفصل الأول: التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في مؤلفات الإمام ابن الجزري	
45	أولاً: مخارج الأصوات عند ابن الجزري:
49	ثانياً: الأصوات عند ابن الجزري:
51	ثالثاً: علم الصوتيات أو علم التجويد:
56	رابعاً: الإمالة مفهومها وشروطها:
59	1- أقسام الفتح:
60	2- أقسام الإمالة:
60	أ- الإمالة الكبرى:
60	ب- الإمالة الصغرى:
61	3- أسباب الإمالة:

62	-أ/ الإمالة لأجل كسرة متقدمة:
63	-ب/ الإمالة من أجل كسرة بعد الألف الممالة:
69	-ج/ الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة نحو:
69	-د/ الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في المحل الممال
70	-هـ/ الإمالة لأجل الياء المقدرة في المحل الممال:
72	-و/ الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة فنحو:
74	-ز/ الإمالة لأجل الإمالة:
77	-ح/ الإمالة لأجل الشبه:
78	-ط/ الإمالة لأجل كثرة الاستعمال:
79	-ي/ الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف:
80	خامسا: الإدغام.....
83	1- الإدغام الكبير:
89	2- الإدغام الصغير:
90	- إدغام التاء في غيرها:
91	- إدغام تاء التانيث في غيرها:
95	-إدغام الدال في غيرها:.....
96	- إدغام الدال في غيرها:.....
99	- إدغام لام " هل " و " بل " :.....
100	-إدغام حروف قربت مخارجهما:
102	3- الإدغام المطلق:
103	-سادسا: النون الساكنة والتنوين وأحكامهما:
106	-إدغامهما في اللام:
108	-إدغامهما في حروف (ينو)؛ الإدغام بغنة:
الفصل الثاني: الظواهر الصوتية الأخرى في مؤلفات ابن الجزري	
113	أولا: صور أخرى خاصة بالنون الساكنة والتنوين: " أحكام أخرى"
113	1-الإظهار:

114	2-الإقلاب:
115	3-الإخفاء:
116	ثانيا: الإشمام:
121	ثالثا: المد والقصر:
122	1/ المدّ الأصلي:
122	2/ المدّ الفرعي:
123	-حُكمه:
123	السبب الأول: المدّ الفرعي بسبب الهمز:
123	أ- المدّ المتصل:
123	ب- المد المنفصل:
127	ج- مد البدل:
127	السبب الثاني: المدّ الفرعي بسبب السكون:
128	أ- المدّ اللازم:
129	ب- المد العارض للسكون:
136	رابعا: الهمز والتسهيل :
136	1- الهمزتان المجتمعتان من كلمة:
143	2- الهمزتان المجتمعتان من كلمتين:
146	3- الهمز المفرد:
148	خامسا: ياءات الإضافة:
153	سادسا: الياءات الزوائد:
159	سابعا: هاء الكناية:
165	ثامنا: الوقف والابتداء:
166	أ- أهمية الوقف والابتداء ورواية الحافظ ابن الجزري فيهما:
166	ب- حكم الوقف والابتداء:
168	ج- أنواع الوقف:

الفصل الثالث: التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في مؤلفات ابن الجزري	
179	تمهيد:
181	أولاً: الأفعال وأبنتها ودلالاتها في مؤلفات ابن الجزري:
181	- المجرد والمزيد ودلالاتهما:
187	ثانياً: التذكير والتأنيث:
191	ثالثاً: العدد:
193	1- بين الأفراد والجمع.
197	2- بين الجمع والأفراد:
200	رابعاً: المصادر:
200	1- المصدر الأصلي:
200	2- من المصادر السماعية:
203	3- من المصادر القياسية:
209	خامساً: بعض المشتقات ودلالاتها في مؤلفات الإمام ابن الجزري:
210	1- اسما الزمان والمكان:
211	2- اسم الفاعل:
214	3- الصفة المشبهة:
218	4- اسم المفعول:
الفصل الرابع: التوجيه النحوي في مؤلفات ابن الجزري وأهم المعطيات الدلالية البارزة	
222	أولاً: في معنى التوجيه النحوي:
225	ثانياً: التقديم والتأخير:
229	ثالثاً: الأفعال من حيث البناء للفاعل والبناء للمفعول:
230	1- الأفعال من حيث البناء للفاعل (البناء للمعلوم):
232	2- الأفعال من حيث البناء للمفعول:
237	رابعاً: وجوه الإعراب:
239	1- اختلاف الحركات الإعرابية:
240	2- بين الرفع والنصب:
244	3- بين النصب والرفع:

247	4- بين الرفع و الخفض:
249	5- بين الخفض و الرفع:
251	6- بين النصب و الخفض:
253	7- بين الخفض و النَّصب:
254	8- بين الرفع و الخفض:
255	9- بين الرفع و الجزم:
255	خامسا: مسائل نحوية أخرى:
255	1- الاختلاف في إثبات التنوين و حذفه
256	2 التقدير:
256	3- الأفعال:
257	4- الابتداء:
258	5- التّواسخ:
258	6- الفصل بين المتضايقين:
259	7- الحروف:
260	سادسا: مسالك التّوجيه التّحوي عند ابن الجزري:
261	1- التوجيه بالاستناد إلى المدلول الشرعي للآية استنادا إلى نص التفسير:
261	2- التوجيه باستعمال مفردات النحو للدلالة بها عن غيرها:
262	3- التوجيه بالاعتماد على ما سمع من في رسول ﷺ (صحّ سندا):
263	4- توجيه الآيات بما وافق الرسم العثماني:
263	5- قبوله القراءة استنادا إلى ما حكى عن الحجّة في القراءة من الأعراب:
264	6- التوجيه بالاستناد إلى مدلول الكلمة ذاتها أو شبهها:
265	7- التوجيه مع التعليل:
266	8- التوجيه دون تعليل:
266	9- التوجيه مع التمثيل:
268	10- أخذه في التوجيه بأكثر من وجه واحد:
268	11- رفضه بعض أوجه القراءة دون تعليل:

269: 12- عدم الجزم في التوجيه
270 : 13- التوجيه مع عرض آراء النحاة في مسألة التوجيه
271: سابعاً: بعض المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري
278: الخاتمة
282قائمة المصادر والمراجع
303 فهرس الآيات القرآنية:
310: الفهرس التحليلي

ملخص:

في التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية دعم اللغة العربية وتركيزها في جانب القواعد بغض النظر عن صفة القراءة القرآنية ونوعها، وموضوع الرسالة في جوهره توجيه لغوي للمباحث اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية الدلالية) عند الإمام ابن الجزري على اختلافها، ولما كان موضوع البحث كذلك وسمناه ب: **التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في مؤلفات ابن الجزري** ومراعاة للجانب الشكلي للبحث والمادة اللغوية المبتوتة في المؤلفات رسمنا له خطة تتوافق ومحتواه تتكون من مقدمة ومدخل وأربعة فصول تقفها خاتمة جامعة لنتائج البحث.

فأما المدخل : وعنوانه ب: **ابن الجزري وتوجيه القراءات القرآنية**.

وأما الفصل الأول : وعنوانه ب: **التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية في مؤلفات ابن الجزري**.

وأما الفصل الثاني : وعنوانه ب: **ظواهر صوتية أخرى في مؤلفات ابن الجزري**.

وأما الفصل الثالث : وعنوانه ب: **التوجيه الصرفي في مؤلفات ابن الجزري**.

و أما الفصل الرابع : وعنوانه ب: **التوجيه النحوي في مؤلفات ابن الجزري**، وبه عرض لبعض المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات الإمام.

هذا عن البحث في بنيتها الشكلية، أما عن هدف البحث ومبتغاه؛ فمحاولة للكشف عن المنهج الذي تفرد به ابن الجزري ومسالكه في نصوص التوجيه اللغوي للقراءات في مؤلفاته، علماً أنه يعدّ في ذلك خاتمة المحققين وإمام القراء، وقد انتهى البحث في الأخير إلى أن:

- ابن الجزري في أغلب التوجيهات اللغوية وعرضه لأوجه القراءة لا يعد ذلك توجيهاً خاصاً به فهو يذكر دائماً ما استند إليه من آراء سابقه من أهل اللغة

وأتمه التحو فيها.

- يخوض ابن الجزري في مسائل التوجيه الصوتي بالتفصيل على خلاف مسائل التوجيه الأخرى فنجده يعرضها أحياناً كثيرة دون أن يقدم مادة نظرية في

ذلك، وربما يبقى هذا أمراً يرومه التوجيه اللغوي للقراءة عموماً والقراءات القرآنية بوجه خاص.

أهم المعطيات الدلالية البارزة في مؤلفات ابن الجزري يحددها توجيه قراءة الآية القرآنية.

- مؤلفات ابن الجزري اشتغل فيها الإمام على كل نصوص القراءات القرآنية فلم يفصل بين صحيحها وشاذها، لتبقى القراءات القرآنية بنصوصها علماً يسهم

وبصورة واضحة في إثراء الذخيرة اللغوية؛ لغة القرآن الكريم.

Résumé :

Dans l'orientation linguistique pour les lectures de soutien arabe coranique et de recommandation sur le côté des règles quel que soit l'état de la lecture du Coran et la nature, et le sujet du message, en substance, un guide linguistique Investigation linguistique (acoustique et morphologique et grammaticale) quand Imam Ibn Eldjazri diffère, et ce qui a fait l'objet de la recherche ainsi qu'on signalé : l'orientation linguistique pour des lectures coraniques dans les écrits d' Ibn Eldjazri et en tenant compte de l'aspect formel de la recherche et de matériel linguistique diffusé dans la littérature décrétèrent son plan compatible avec le contenu se compose d'une introduction et d'une initiation et quatre chapitres final des résultats de recherche.

Quant l'initiation : s'intitule : Ibn Eldjazari et des lectures directes.

Le premier chapitre: s'intitule : l'orientation vocale pour les lectures coraniques dans les œuvres d'Ibn Eldjazri.

Le deuxième chapitre: s'intitule : une autre voix phénomènes dans les œuvres d'Ibn Eldjazari.

Le troisième chapitre: s'intitule : l'orientation morphologique dans les œuvres d'Ibn Eldjazri.

Le quatrième chapitre: s'intitule: la grammaire d'orientation dans les œuvres Ibn Eldjazri où il présente certaines données significative touchantes dans les œuvres de l'Imam.

C'est sur la recherche dans sa structure formalisme, alors que le but de la recherche et de l'arrivée; Essayer de détecter l'approche que l'unicité par Ibn Eldjazri et les chemins dans les textes d'orientation linguistique pour les lectures dans ses écrits, sachant qu'il est la conclusion des enquêteurs et l'Imam de lecteurs, a mené des recherches dans ce dernier que:

- Ibn Eldjazri dans la plupart des directives linguistiques et la présentation des aspects de la lecture de ce n'est pas une directive spéciale à peu, il est toujours basé sur les vues du peuple de ses prédécesseurs et les Imams de grammaire comme eux.

- Ibn Eldjazri engagé dans les questions de l'orientation vocal en détail sur le différend et d'autres questions d'orientation on trouve qu'il présente sans fournir la substance dans la théorie selon laquelle, et peut-être ce qui reste c'est l'orientation linguistique pour la lecture en général et en particulier des lectures coraniques.

-Les données significatives très importantes de premier plan dans les écrits d'Ibn Eldjazri déterminées en dirigeant lu verset coranique.

- Les œuvres d'Ibn Eldjazri où l'imam a travaillé sur les textes de toutes les lectures ont sépare le juste et ambigu, pour rester Coranique la note des lectures de texte et clairement contribuer à l'enrichissement de munitions linguistique, la langue du Coran.